جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الكوفة

كلية التربية للبنات – قسم التاريخ



النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الامريكية

١٩٧٣-١٩٨٠

رسالة تقدمت بها الطالبة

شيماء مسج بكة الزيادي

الى مجلس كلية التربية للبنات– جامعة الكوفة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

مقدام عبدالحسن الفياض

بسم الله الرحمن الرحيم

ن والقلم وما يسطرون

صدق الله العلي العظيم

سورة القلم/آية (1)

شكر وعرفان

يطيب لي أن أتوجه ببالغ الشكر والعرفان بالجميل الى أستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور مقدام عبد الحسن الفياض الذي لم يتوان لحظة عن إسداء النصح والتوجيه طيلة مراحل إعداد هذا البحث، وعلى منهجيته البناءة في العمل وإرشاداته القيمة، وتذليله للعقبات التي أعترضت الباحثة على الرغم من مسؤولياته العديدة، فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

ولا يفوتني في هذا المقام، أن أتوجه الى أساتذتي في قسم التأريخ ببالغ الشكر والإمتنان على تشجيعهم المستمر لي لإنجاز هذه الرسالة، وبالإخصالدكتور المحترم الأستاذ المساعد عماد هادي عبد علي لتوجيهاته القيمة ونصائحه الجليلة في أختيار هذا الموضوع،وكذلك رئيسة قسم التأريخ المحترمة الأستاذةالدكتورة الفاضلة إلهام محمود الجادر.

وأتقدم بعظيم إمتناني وطيب دعواتي الى الأخت العزيزة المحترمة الست المهندسة رنا صلاح النساج، وزوجها الأخ العزيز المحترم الأستاذ المساعد الدكتور المهندس زهير علوان الجابري، لوقوفهم بجانبي ومساعدتي ومؤازرتي في كل متطلبات رسالتي، ولهم الفضل الاول في الوصول الى الكثير من المصادر الانكليزية وترجمتها.

ويسعدني أن أقدم الشكر الوافر الى ملاك مكتبة الروضة الحيدرية، ومكتبة الإمام الحكيم،وأخص بالشكر الأخ المحترم نائل محمد تويج، لجهوده المتعاونة معنا. وأتقدم بجزيل الشكر لموظفي مكتبة كورتز لاوس ويلسون(Curtis laws Wilso) في جامعة ميزوري للعلوم والتكنلوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وأخص بالشكر مسؤولة خدمات التوصيل المكتبية السيدة داون ميك (Down Mick) لمساعدتي بالإطلاع على سجلات وزارة الطاقة الامريكية والكتب الرسمية والمجلدات الوثائقية، وكذلك السيدة ميشيل فرانك (Michel Frank) التيكان لها الفضل في مساعدتي بالوصول الى معظم المصادر الخاصة بالبحث من الجامعات الاخرى...وختاماً أتقدم بشكري الجزيللكل من أسهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع و مد لي يد العون ولو بكلمة طيبة...

الباحثة



الى من ضحى ليرسم الابتسامة على وجهي...أبي

الى من اغرقتني بعطفهاوحنانها الدافئين...أمي

الى من لم يكل جُهداً لمساعدتي...زوجي

الى فلذة كبدي و ثمرة فؤادي ...أبنيَّ

الى العراق العظيم... وطني

الىالنجف الأشرف... مدينتي

اهديهذاالجهدالمتواضع



أقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة ب **(النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية(١٩٧٣-١٩٨٠))** وقد ناقشنا الطالبة شيماء مسج بكة الزيادي في محتوياتها وفيما له علاقة بها ووجدناها جديرة بالقبول بتقدير(   ) لنيل درجة الماجستير في التأريخ المعاصر.

التوقيع
الأستاذ الدكتور
كريم مطر الزبيدي
رئيس اللجنة
//٢٠١٣م

التوقيع
الأستاذ المساعد
حيدر طالب الغراب
عضو
// ٢٠١٣م

التوقيع
الأستاذ المساعد الدكتور
عماد هادي عبد علي
عضو لجنة
/ /٢٠١٣م

التوقيع
الأستاذ المساعد الدكتور
مقدام عبد الحسن الفياض
عضوومشرفاً
//٢٠١٣م

مصادقة عمادة كلية التربية للبنات
التوقيع:
الأستاذ المساعد الدكتورة
ظافرة جعفر عبد علي
//٢٠١٣م

اقرار المشرف:

اشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة :

النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الامريكية (١٩٧٣-١٩٨٠)

قد جرى تحت اشرافي في كلية التربية للبنات .جامعة الكوفة ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير .تربية في التاريخ.

التوقيع:
المشرف :أ.م.د مقدام عبد الحسن الفياض
التاريخ: //٢٠١٣م

بناء على التوصيات المتوفرة ارشح هذا الرسالة للمناقشة

التوقيع:
رئيس القسم :أ.م.د الهام محمود الجادر
التاريخ: //٢٠١٣

شهادة الخبير اللغوي

لقد قومت رسالة الماجستير الموسومة:

النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكي(١٩٧٣-١٩٨٠)

لغوياً وأجد أنها صالحة للمناقشة.

التوقيع:
الأسم: حيدر كريم الجمالي
الدرجة العلمية : أستاذ مساعد
مكان العمل : جامعة الكوفة/ كلية الأداب/قسم اللغة العربية
التأريخ: ٧ / ٣ /٢٠١٣م

المحتويات

المختصرات

الأسم باللغة العربية	الأسم باللغة الأنكليزي	الرمز
العلاقات الخارجية للولايات المتحدة	Foreign Relations of the united state	**F.R. U.S.**
الملفات العامة للرؤساء الامريكان	Public Papers of Presidents	P.P P.U.S.

	of the United States	
W.C.O.P.D.	Weekly Compilation of Presidential Documents.	**المجاميع الوثائقية الرئاسية الأسبوعية**
E.I.A..	Energy Information Administration	**ادارة معلومات الطاقة**
C.R.S	Congressional Research Service.	**دائرة أبحاث الكونغرس**
VOL	Volume	**مجلد**
ed	Editor.	**محرر**
E.O.O.T.P.	Executive Office of the President	**مكتب الرئيس التنفيذي**
P.	page	**صفحة**

المختصرات باللغة العربية

١- د."مط"– دون مطبعة.
٢- "د.ت"– دون تأريخ.
٣- ص- صفحة.
٤- ج- جزء.
٥- ط- طبعة.
٦- مج- مجلد.

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة الملاحق

المقدمة

المقدمة

أكتسبت الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي أبعادها بالدرجة الأولى من الأهمية الإقتصادية الشاملة للمنطقة، والتي تأتي بطبيعة الحال من العامل الأساس الذي يضعها في قلب حركة الصراع بين الدول الكبرى ألا وهو النفط ، إذ تعد ضخامة حجم الاحتياطي والإنتاج معاً، الى جانب خصائصها الموقعية وأهميتها السياسية المميزة الأخرى، عواملاً تؤثر تأثيراً عميقاً في الإقتصاد العالمي، دفعت العالم الغربي وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية الى الإهتمام بها، لإعتمادها عليه في ضمان تفوقها التكنلوجي وتطورها الصناعي، بل ساهمت في تشكيل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، ووضع مفاهيم متغيرة تتوافق والتحديات الدولية الجديدة منذ مطلع عقد السبعينات من القرن العشرين. ومن هنا تأتي فكرة البحث الذي يحاول أن يجد حقيقة الترابط بين دولة صناعية كبرى مستهلكة للنفط بشكل رئيس كالولايات المتحدة، وبين دول منتجة معتمدة على النفط كلياً مورداً لها بشكل أساس كدول الخليج العربية، من خلال وضع أجوبة محددة لمجموعة من التساؤلات، كتلك التي تتمحور حول ما يمثله النفط العربي الخليجي لإقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وأسباب إعتمادها عليه، على الرغم من كونها أكبر دولة منتجة للنفط في العالم . وتساؤلات أخرى من قبيل: هل ألقى إرتفاع أسعار النفط العربي الخليجي وتذبذب كمياته بضلالها على سياسة الطاقة للولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والخارجي؟ . وما مدى انعكاس ذلك على نموها الإقتصادي وعلاقاتها مع حلفائها الأوربيين أو مع دول المنطقة نفسها؟ وأثر الرأي العام الأمريكي والشركات النفطية الأمريكية على قرارات الادارات المتعاقبة في رسم السياسة النفطية الداخلية.

حاولت الدراسة أن تفحص تساؤلات البحث من خلال رصدها للسياسة الأمريكية تجاه الدول العربية الخليجية المصدرة للنفط، ودراستها دراسة تأريخية تركز على الجانب النفطي بشكل اساس، ففي الواقع إن فهم تلك السياسة بتفاصيلها الدقيقة سوف يساعد في فهم الموقف الامريكي في إسلوبهِ المتغير أزاء التغيرات الحاصلة في الواردات الخليجية إليها، وعلى إحداث إصلاحات داخلية وخارجية جذرية تخص مشاريع الطاقة لديها. وتعد الرسالة إسهاماً نظرياً متواضعاً يسلّط الضوء على الوسائل التي إتبعتها الولايات المتحدة عند حصول أي إضطراب في تجهيز النفط، ومدى نجاح تلك الوسائل، وبيان علاقة ذلك بدول الخليج العربية وحلفائها من دول أوربا تأثيراً وتأثراً .

كان الهدف الرئيس من إختيار موضوع **(النفط العربي الخليجي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٣-١٩٨٠)** موضوعاً لهذه الدراسة يرجع الى أهمية الحقبة الزمنية التي بدأت منذ عام ١٩٧٣، بوصفه تأريخاً مهماً فيما يتصل بكيفية توظيف النفط سلاحاً في ميدان السياسة الدولية الشرق أوسطية، حيث تبدأ الدراسة

بمهمتها قبل أشهر من إندلاع حرب تشرين الاول ١٩٧٣ العربية– الأسرائيلية، أي منذ البدايات الأولى لظهور الأزمة النفطية، التي أندرجت ضمن مستويات ثلاث تمثلت بتخفيض الإنتاج، وارتفاع الأسعار، وفرض الحظر على الواردات، ساهمت بدورها في إبراز وطأة أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية، المتأثرة بالإرتباك اصلاً قبل إندلاع الحرب المذكورة . وتنتهي المدة الزمنية بنهاية عام ١٩٨٠ الذي يعد تتويجاً لمرحلة مهمة من تأريخ السياسة الأمريكية تجاه المنطقة عموماً، كونها نجحت في إحتواء الأزمة النفطية العالمية الثانية بإتخاذها عددٍ من الإجراءات، كما يمثل العام نفسه بداية مرحلة جديدة تجسدت في نجاح الولايات المتحدة في التأسيس الرصين المتكامل لهيمنتها على المنطقة سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً. وبداية التعامل الأمريكي مع المستجدات الطارئة في المنطقة والتي في مقدمتها الثورة الإيرانية (١٩٧٨–١٩٧٩) والحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨).

إحتوت الرسالة على المقدمة وأربعة فصول وخاتمة. جاء الفصل الاول بعنوان "**تزايد أهمية المصالح النفطية الأمريكية في الخليج العربي حتى نهاية عام ١٩٧٢**" وتم تقسيمه الى مبحثين: الأول بعنوان **(أهمية النفط العربي الخليجي في السياسة الأمريكية العامة في المنطقة)** قدم عرضاً موجزاً عن بدايات إهتمام الولايات المتحدة بنفط منطقة الخليج العربي منذ أن كانت أكبر دولة منتجة للنفط، ووقوفها الى جانب شركاتها النفطية لتمكنها من الحصول على موطئ قدمٍ في المنطقة من خلال منحها الإمتيازات النفطية، وأعطى وصفاً مختصراً لأبرز تلك الشركات التي قادت عمليات الإكتشافات النفطية، فضلاً عن عرضه المختصر لما كان يمثله نفط المنطقة طوال الإدارات المتعاقبة . وتناول الثاني المعنون **(تطور السياسة النفطية المحلية للدول الخليجية العربية وإنعكاساتها على السياسة الامريكية١٩٧٠–١٩٧٢)**، المشاكل الأساس التي قادت بالتدريج الى زيادة الواردات الأمريكية الخارجية. مع تسليط الضوء على بدايات تحرك الدول المنتجة باتجاه تحرير نفسها من سيطرة الشركات النفطية الكبرى .

ورصد الفصل الثاني الذي جاء بعنوان" **سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه تحديات الازمة النفطية العالمية الاولى ودور النفط العربي الخليجي فيها١٩٧٣–١٩٧٤**" نضوج البوادر الأولى التي أدت الى تأزيم أسواق النفط العالمية منذ مطلع عام ١٩٧٣ ومن ثم ردود الفعل الأولية الأمريكية للتعامل معها، جاء ذلك في مبحثه الأول المعنون "**التحرك العربي النفطي وإنعكاسه على الموقف الأمريكي حتى تشرين الأول ١٩٧٣**" . وتطرق المبحث الثاني الذي جاء بعنوان "**الازمة النفطية الاولى أسبابها...مقدماتها... والظروف المحيط بها١٩٧٣–١٩٧٤**"، الى التحرك العربي لأستخدام النفط بوصفه سلاحاً سياسياً ضاغطاً من أجل إيجاد تسوية

سلمية للصراع العربي الأسرائيلي، مما دفع ذلك الى أزمة طاقة عالمية ألحقت أضراراً بالولايات المتحدة وأثّرت بوضوح على سياستها تجاه النفط، وقد تناولت ذلك في المبحث الثالث الذي جاء بعنوان "**آثار الأزمة سياسياً وإقتصادياً على الولايات المتحدة الأمريكية**". وقد خصص المبحث الرابع المعنون "**سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الأزمة النفطية**"، والذي تفرع الى قسمين الأول "**الاجراءات الداخلية في معالجة الازمة النفطية**"، والثاني "**الاجراءات الخارجية في مواجهة الازمة وانهائها**". الى محاولة فهم المعالجة الأمريكية للأزمة على الصعيدين الداخلي والخارجي وتمكنها بعد ذلك من إحتوائها وإنهائها .

اما الفصل الثالث "**تطور السياسة الامريكية تجاه النفط العربي الخليجي١٩٧٤-١٩٧٧**" فقد وقع في مباحثٍ ثلاث، ألقى المبحث الأول الذي جاء بعنوان "**سياسة المواجهة الاقتصادية ١٩٧٤**" الضوء على الخطوات التي إتخذتها الولايات المتحدة تجاه الدول المنتجة عموماً والخليجية العربية على نحو الخصوص، وإندرجت الخطوات المذكورة ضمن عددٍ من المحاور، كان الأول يدور حول تشكيلها كارتل إقتصادي (تجمع) يوازي الأوبك بإسم وكالة الطاقة الدولية يوازي قوة الأوبك ويناهض سعي الأوابك العربية التي زجت النفط في خضم الأحداث السياسية، وهو ما عدته الولايات المتحدة إبتزازاً لها وتحدياً لهيبتها. والمحور الثاني تمثل في قدرة الولايات المتحدة على الإستفادة من الأرصدة المالية الهائلة التي تراكمت لدى العربيات الخليجية على أثر رفعها أسعار نفطها. بينما درس المبحث الثاني "**التصعيد في سياسة الضغط والتهديد العسكري١٩٧٥**" وتضمن عرضاً مفصلاً عن الخطط الموضوعة من قبل المؤسسات الأمريكية حول التدخل العسكري المباشر للسيطرة على منابع النفط الخليجي، والتي هدفت الولايات المتحدة منها بالدرجة الأساس ممارسة حربٍ نفسية على الدول الخليجية لترسم من خلالها الحدود المسموحة للأخيرة للتحرك والتي يؤخذ بنظر الإعتبار فيها المصلحة الأمريكية. والمبحث الثالث تناول "**سياسة حفظ الطاقة والتقنين في إستخدام المنتجات النفطية ١٩٧٦-١٩٧٧**" التي ابتغت منها تقليل إعتمادها على دول منتجة كدول الخليج وعدم الوقوع تحت رحمة وارداتها النفطية .

جاء الفصل الرابع بعنوان "**سياسة الولايات المتحدة تجاه النفط العربي الخليجي ١٩٧٨-١٩٨٠ في ضوء التطورات الأقليمية والدولية الجديدة** " وقد بين بدايات الازمة النفطية الثانية ضمن مبحثه الأول "**الأزمة النفطية العالمية الثانية ١٩٧٨-١٩٧٩ مقدماتها وحيثياتها**" الذي ركز على دور الوضع المتأزم عند حليفتها إيران ودوره في خلق هذه الأزمة بعد سقوط الشاه محمد رضا بهلوي وإعتلاء نظام إسلامي مناهض لها في الحكم، فضلاً عما تدرجت بعدها من أحداث سياسية أسهمت بشكل كبير في حصول إرتفاع أسعار النفط إرتفاعاً لم تكن

له سابقة تأريخية، كانت نتيجته إستغلال الشركات النفطية الكبرى الوضع لصالحها، مسببةً تضخماً مالياً في الولايات المتحدة، الأمر الذي دفعها الى أن تعالج هذه الأزمة وهو ما تخصص به المبحث الثاني "**سياسة الولايات المتحدة في أحتواء الأزمة (١٩٧٩-١٩٨٠)** ، إذ قُسم الى شقين، الاول بعنوان "**سياسة توفير المنتجات النفطية والترشيد في استهلال الطاقة١٩٧٩**" التي هدفت منها تقليل وارداتها الخارجية وفي مقدمتها واردات النفط العربي الخليجي والتي نجح في تحقيقها الرئيس الأمريكي كارتر بعد تقديمه خطة الطاقة الشاملة. لكن تلك السياسة أصبحت مهددة بتطورات الأحداث السياسية الخارجية المتمثلة في الغزو السوفيتي لإفغانستان، والحرب العراقية-الايرانية، فضلاً عن الاضطرابات الداخلية للأنظمة الخليجية الحليفة، مما جعل الولايات المتحدة تسعى الى تحقيق وجودٍ عسكريٍ ثابتٍ في المنطقة، إحدى غاياته حماية تدفق النفط إليها، وقد تطرقنا الى هذا الموضوع ضمن القسم الثاني "**سياسة التواجد العسكري الثابت في حماية الموارد النفطية في دول الخليج العربية١٩٨٠**". ثم إختتمت الباحثة الرسالة بأستنتاجات، تعد بمثابة خلاصة لما تم تناوله ومناقشته في الفصول الأربعة .

اعترضت هذه الدراسة مصاعب جمة، كان في مقدمتها الأحداث المتشابكة لموضوع الدراسة، والتي تشعبت وتداخلت في موضوعات متعددة لا تتعلق فقط بدراسة النفط من الجانب التأريخي، بل هي تتداخل في جوانب أخرى كالجانب الاقتصادي والسياسي والإجتماعي، مما تطلب من الباحثة مواجهتها ودراسة هذه الجوانب وأستخراج ما يتعلق بالمعلومة المراد البحث عنها وتنسيقها وتقديمها بالصورة الموضوعة أخيراً، فضلا عن كون الدراسة تتناول النفط العربي الخليجي، والذي لم يكن يتحدد بدولة واحدة معينة، بل كانت كل واحدة منها تختلف أحياناً بسياستها تجاه الولايات المتحدة عن الأخرى، وإستلزم منها جهوداً كبيرة في دراسة الظروف الخاصة كلٌ على حدة. كما أن الدراسات السابقة كانت تتناول الموضوع بكونه نفطاً عربياً أو نفطاً شرق أوسطياً أو على الأقل نفطاً خليجياً عاماً وهذا صحيح لكنها لم تحصره بالعربيات الخليجيات فقط. ومن جانب آخر إرتباط الموضوع بسياسة الولايات المتحدة التي تتميز بكون قراراتها لا تُتخذ من قبل شخص واحد أو تحدده جهة معينة مستقلة بعينها، لذلك اضطررنا بذل جهدٍ أكبر لعرض وجهات النظر المختلفة تجاه القرارات السياسية ودراسة الأحداث وربطها بمدى تأثيرها على كمية النفط المجهز للولايات المتحدة، ومقدار تأثيره على القرارات السياسية الأمريكية، علاوة على ذلك دراسة أزمات النفط على المجتمع الأمريكي نفسه، ودراسة هذه الأمور مجتمعة تتمثل بحد ذاتها غاية في الصعوبة والتعقيد .

واجهت الباحثة صعوبة في إيجاد المصادر المتخصصة التي تغطي مدة البحث، فالموجود منها لا يعطي تفصيلات وافية لكل الاحداث، إذ ان معظم المصادر تناولت جانباً واحداً معيناً أو حادثة واحدة محددة، فضلا عن تضارب الاحصاءات أحياناً حول كمية الواردات والصادرات بأختلاف مصادرها . ومن أجل إعطاء المعلومة حقها، دفعني البحث للسفر الى الولايات المتحدة نفسها وتحمل تكاليف مادية ومعاناة معنوية ونفسية في سبيل ذلك. وما أن وفقني الله تعالى الى ذلك حتى وقفت أمامي عقبة أخرى تمثلت في التعامل باللغة الإنكليزية بالكامل في المكتبات العامة وترجمة مصادرها، مما تطلب الأمر مني مزيداً من الجهد والوقت.

إعتمدت الباحثة على مصادر متنوعة معظمها أصيلة، تأتي في مقدمتها الوثائق الرسمية الأمريكية المنشورة، إذ أعتمدت على نحو رئيس على مجموعة من الوثائق والكتب الوثائقية، والمطبوعات الحكومية والدوريات العربية باللغتين العربية والانكليزية يمكن مراجعتها بالتفصيل في قائمة المصادر، كان لبعضها أهمية كبيرة في تسليط الضوء على تطورات الأحداث، لاسيما الوثائق الامريكية وأهمها وثائق السياسة الخارجية :

- Foreign Relations of United States,"Energy Crisis (1969-1974)", Vol. XXXVI, (Washington: United States Government Printing Office, 2012).

- Foreign Relations of United State, "Energy Crisis (1974-1980)", Vol. XXXVII, (Washington: United States Government Printing Office, 2012)

تكمن أهميتها بكونها تخصصت بالجانب النفطي فقط، وتضم تقارير ومراسلات وبرقيات تكشف كثيراً من خفايا الموضوع. وكذلك إعتمدت الباحثة بشكل رئيس على الوثائق الرئاسية الامريكية المطبوعة الخاصة بمدة البحث، وهي وثائق تتكون من عدة مجلدات مقسمة بشكل متسلسل وفقاً لفترات حكم الرؤساء الامريكان منذ بداية القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، وكانت المرجع الاساس للرسالة وخير عون لها في الوقوف على الكثير من الخطابات والقرارات والاهداف والاجراءات المتخذة تجاه كل أزمة، ويأتي في المقدمة منها:

Public papers of presidents of the United State–

وكذلك

-**Weekly Compilation of Presidential Documents**

وتمكنت الباحثة من إستخدام بعض الوثائق الخاصة بالمناقشات الدائرة بين أعضاء الكونغرس، والتي تعرف ب "**جلسات الاستماع** **Hearings** "، وقد أرفدت الرسالة بمعلومات قيمة وعرضت وجهات النظر المختلفة بأزاء كل سياسة متخذة من قبل الولايات المتحدة تجاه المتغيرات الحاصلة في التجهيز، وأعانتنا في الاطلاع على الانتقادات الصريحة في تلك المؤسسة البرلمانية الحساسة من قبل أعضاء ولجان متخصصة لهذه السياسة أو تلك .

في حين تمكنت الباحثة من الوصول الى النصوص الاصلية لخطط الطاقة الوطنية الموضوعة من قبل إدارة الحكومة الأمريكية لمعالجة الازمات النفطية ومنها:

-**Executive Office of the President, "The National Energy plan", (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1977)** .

-**National Energy plan II in May 1979, a Report to the Congress, Required by Title VIII of the Department of Energy Organization Act, US. Department of Energy, Washington, DC .**

كذلك إعتمدت الرسالة على معظم البيانات والاحصائيات الخاصة بمجمل الواردات البترولية الامريكية من الدول الخليجية، والمتعلقة بمدة البحث، وتكمن أهمية هذه البيانات في كونها معدة من قبل **إدارة معلومات الطاقة** Energy Informations Administration، في وزارة الطاقة الامريكية بأعتبارها مؤسسة حكومية أمريكية في أكبر بلد مستهلك للنفط في العالم، إذ كانت هذه المؤسسة تعد تقارير احصائية وبيانات ومخططات تخص كل ما يتعلق بمصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط، وتركز بشكل خاص على مواقف حكومتها بهذا الشأن، والمتمثلة بالانتاج النفطي المحلي الامريكي بالإضافة الى انتاج دول العالم العربي، وكذلك بمجمل الواردات النفطية الامريكية من دول العالم الاوربي والعربي، لاسيما الدول الخليجية. ولكن من

المآخذ عليها أنها تتناول مقدار الواردات أو كميات الإنتاج وغيرها خلال المدة الممتدة (١٩٧٣-١٩٧٨) بإعطاء المعدل الإجمالي السنوي لها من غير أن تفرز ذلك شهرياً. لكنها على الرغم من ذلك فقد كانت المرجع الاساس للباحثة في معرفة الكثير من الواردات والإحصائيات التي تخص معلومات البحث .

وقد إعتمدت الباحثة بشكل واضح على ما تداولته الصحف الامريكية ونقلت ما كانت تصوره عن الازمات النفطية، وفي مقدمتها مجلة "**التايم** **Time**"، وصحيفة نيويورك تايمز **New York Times** وما كانت تنشره عن العرب ونشاطهم في ذلك، وغيرها من الصحف الامريكية الاخرى التي تناولت حادثة مهمة أو مقابلة خاصة مع مسؤولين حكوميين، أو نشرت خططاً عسكرية أو كشفت بعض الحقائق. وعلى سبيل المثال صحيفة "**وول ستريت**" **Wall Street** التي رفعت النقاب عن حقائق تخص الحظر النفطي، بالإضافة الى الصحف والمجلات الأمريكية الأخرى التي لا تقل أهمية، لما زودتنا به من معلومات قيمة في إبراز معظم مخططات وما كان يدور في المؤسسات الأمريكية العسكرية التي تعكس بدون أدنى شك مدى أهمية التدخل العسكري، إستمرار النفط العربي الخليجي في دفع عجلة التقدم الامريكي.

كما أن الباحثة وُفقت في الحصول على عددٍ من الاطاريح والرسائل الانكليزية وكان من أهمها:

Naila Al- Sowayel, "An Historical Analysis of Saudi Arabia's Foreign policy in Time of Crisis: the October 1973 War and the Arab Oil Embargo, (Dissertation, University of Washington, 1990).

وما احتوته هذه الرسالة من مقابلات لما تضمنته من عرضٍ لحقائق لم تُعرض في غيرها من الرسائل الاخرى، شخصية مع مسؤولين امريكيين وعرب، ولما أحتوته في ثنايا كتاباتها من وجهات نظر لكلا الجانبين في الهدف من الحظر النفطي. فضلا عن اطروحة أخرى للباحث **Hollo Reuven:**بعنوان"

Oil and American Foreign Policy in the Persia Gulf (**1947–1991**), **Dissertation**, (**University of Texas at Austin**, **1995**).

والتي تضمنت تغطية لكل سنوات بحثنا، لكنها اتصفت بعرضها المختصر للأحداث . وكذلك إعتمدت الباحثة على العديد من المصادر الإنكليزية تعد دليلاً للحكومة الأمريكية التي كان في مقدمتها

O' Conner Patricia"ed""**The middle East U.S. Policy, Israel, Oil and the Arabs**",(**Washington,D.C: congressional Quarterly, 1979**).

congressional وتكمن إهميته بكونه معد من قبل مؤسسة خاصة تأسست عام ١٩٤٥ تعرف **بـ Quarterly** تهتم بنشر بحوث في مختلف المجالات المتعلقة بالأخبار والتعليم والحكومة وغيرها، وتعمل على تحرير كتب تختص في الشؤون العامة تصدرها مرتين في السنة، وتهتم بالمواضيع والاحداث الأخيرة مثل سياسة الطاقة العامة في الولايات المتحدة، فضلاً عن كونها تنشر مصادر تختص بالشؤون الخارجية والأعمال والأمن القومي والمواضيع الأخرى . وكذلك كتاب :

Parra Francisco," **Oil politics, a modern history of petroleum**", (**New York**: **I.B. tauris&co, 2004**).

الذي تكمن أهميته في اعتماد باحثه على مصادر ذات أهمية، تنوعت بين الوثائق الحكومية الامريكية، والدراسات والمقالات التي كتبتها المنظمات الدولية، والمؤتمرات وغيرها من الكتب الانكليزية، فضلاً عما تميز به من استخدام اسلوب بسيط في الكتابة وبعده عن التعقيد والمصطلحات الغامضة .

قدمت المصادر العربية الحديثة إضاءات مهمة للاحداث التأريخية، وأمدتنا بفيض وافر من المعلومات، وطرحت أمامنا تفسيرات وتحليلات لكثير من الأحداث التأريخية. ويأتي في المقدمة منها كتابان للدكتور محمد أزهر السماك كان الأول بعنوان "**اقتصاديات النفط** " والثاني بـ"**اقتصاد النفط والسياسة النفطية اسس وتطبيقات**" اللذان تطرقا الى ما يتعلق بالاحداث النفطية الخاصة ببحثنا من الأسعار، والتنظيمات التي كونتها البلدان المنتجة والمستهلكة على حد سواء، وقد وجدت معلومات المصدرين تتشابهان الى حدٍ كبير من حيث التعبير وكذلك المادة العلمية المطروقة. في حين اعطى الكتاب المعنون بـ " **الصراع الدولي على النفط العربي**" للباحث حافظ برجاس، تصوراً واضحاً حول ماكان يمثله النفط العربي للولايات المتحدة، وكيف كان النفط محورا للنزاعات والصراعات التي شهدتها المنطقة العربية. وقد كانت فكرة الفصل الثالث من الرسالة مستوحاة من المصدر المذكور. وكتاب "**حرب الخليج أوهام القوة والنصر**" لمحمد حسنين هيكل الذي أحتوى على معلومات قيمة افادت الرسالة، فضلاً عن المصادر العربية الاخرى التي لاتقل أهمية عنها، مضافاً إليها المصادر المعربة التي إستخدمناها كثيراً بين ثنايا البحث.

اما فيما يتعلق بالأطاريح باللغة العربية فقد كان لاطروحة " **النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية-الأمريكية (١٩٧٥-١٩٨٢)**"، للباحثة سلمى عدنان محمد الكباسي(جامعة البصرة / كلية الاداب) اهمية في ابراز دور السعودية خلال الاحداث النفطية المتلاحقة التي استفدنا منها في اعداد هذه الدراسة. في حين اعطت رسالة الماجستير للباحثة نجاة طه العبيدي "السياسة الخارجية الامريكية في الخليج العربي (١٩٧٣-١٩٨٠)" (بغداد: المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، ١٩٨٢) تصوراً واضحاً لابعاد السياسة الخارجية للولايات

المتحدة في منطقة الخليج العربي لكنها لم تعطي تفصيلاً لمدى تأثير نفط تلك المنطقة على سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول الخليجية المنتجة، وهذا ما تم تناوله في هذه الرسالة.

وختاما وإنطلاقا من الواجب العلمي والأخلاقي أضع رسالتي هذه أمام السادة أعضاء لجنة المناقشة، وسيكون لتقويماتهم العلمية الأثر الكبير في تخليصها من الهفوات والعثرات، فالكمال لله تعالى وحده وهو الموفق ومنه السداد والرشاد.

الفصل الأول

تزايد أهمية المصالح النفطية الأمريكية وتزايدها في الخليج العربي حتى نهاية عام ١٩٧٢

المبحث الاول

أهمية النفط العربي الخليجي في السياسة الامريكية العامة في المنطقة .

المبحث الثاني

تطور السياسة النفطية المحلية للدول

الخليجية العربية وإنعكاساتها على السياسة الامريكية

١٩٧٠ – ١٩٧٢.

المبحث الأول

اهمية النفط العربي الخليجي في السياسة الامريكية العامة في المنطقة

احتلت منطقة الخليج العربي مكاناً بارزاً على خارطة المنافسات بين الدول الكبرى، إذ وضعها موقعها الإستراتيجي المتميز في طريق المواصلات البحرية والبرية والجوية[1]، فضلاً عن أهميتها الإقتصادية (النفطية) بوصفها مصدر للطاقة وشريان الحياة الصناعية، في مقدمة إهتمامات القوى الدولية المتنافسة والمنقسمة على نفسها، سواء المنتمية منها الى المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفيتي أم الغربي بزعامة

---

[1] تميزت منطقة الخليج العربي بالإضافة الى أهميتها الأقتصادية بكونها ذات أهمية أستراتيجية بسبب موقعها الجغرافي، إذ عدت كونها ذراعاً مائياً ممتداً من المحيط الهندي مخترقاً قلب الشرق الأوسط، وحلقة وصل بين قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا واوربا، ويؤدي ممره الملاحي(مضيق هرمز) دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي ومنفذاً طبيعياً لدوله. وللإطلاع على تفاصيل وافية عن أهمية موقعها الجغرافي ينظر:ج.ج لوريمر، دليل الخليج، ترجمة مكتب أمير قطر، القسم الجغرافي،ج١، (قطر: مكتبة امير قطر للترجمة ، ١٩٧٦)، ص١٢-١٣؛ يحيى حليمي رجب، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، (القاهرة: ١٩٨٩)، ص ١٩-٢٠؛ محمد متولي، حوض الخليج العربي، ج٢ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤) ، ص ٤٦٢-٤٧١ .

الولايات المتحدة[2]، والتي استطاعت وعبر عقود زمنية طويلة وجهود مكثفة من التغلغل في المنطقة إقتصادياً والتأثير عليها سياسياً وإحكام سيطرتها على دولٍ تمتلك أكبر إحتياطيات نفطية في العالم[3] .

شكل النفط أحد أهم الأسس[4] التي حكمت سياسة الولايات المتحدة وتوجهاتها في منطقة الخليج العربي، والذي كان لحقبة طويلة من الزمن الركيزة الأساسية لإزدهار العالم الغربي، ومن ثمَّ العامل الرئيس في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي، لأن الحصول عليه بكميات كافية وأسعار معقولة وبطرق آمنة ومضمونة، أمراً ضرورية لدفع عجلة التقدم الصناعي لها ولحلفائها في أوربا الغربية واليابان الى الأمام، والحفاظ على تفوقها وتوسعها العالمي ونموها الإقتصادي، وبالتالي إملاء إرادتها على الأمم الأخرى[5]. ونظراً للأهمية القصوى للنفط في السياسة الأمريكية داخلياً وخارجياً، نرى من المناسب أن نفرد الصفحات القادمة لدراسة موجزة عن الجذور التأريخية للإستثمارات الأمريكية النفطية في المنطقة وتطور إهتمامها بهذا الشأن .

حظي نفط الخليج العربي[6] بإهتمام خاص من بعض المستثمرين والتجار الأمريكيين منذ مطلع العقد الثاني من القرن العشرين، إلا أن إهتمامهم كان بسيطاً ومتواضعاً[7]، وحصل في وقتٍ كانت فيه الولايات

---

٢ ف. ف. ماشين، أ.إ. ياكوفيليف، الخليج العربي وخطط الدول الغربية، ترجمة حسان ميخائيل اسحق ورضوان القضماوي، (د."مط":١٩٨٨)، ص ٢–٣.

٣ عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠٩) ، ص ٢٣–٣١.

٤ من بين تلك الأسس الآخرى محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إحتواء النفوذ السوفيتي المتزايد في هذه المنطقة الحساسة والساخنة وتطويق قواعده في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، والحفاظ على ميزان قوى إقليمي ودولي لصالحها من خلال بناء منظومة دفاع أمني وعسكري رصين. فضلاً عن أن السيطرة على الخليج العربي وعدم السماح لدوله بتبني سياسة معادية للهيمنة الغربية، تساعد في التخفيف من الضغوط الإقليمية على السياسة الأمريكية فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي. أي أستخدام ذلك بوصفه أداة مؤثرة في سياستها الشرق أوسطية الساعية الى إحتواء الموقف العربي الخليجي، أو على الأقل تحييده، وبالتالي المحافظة على أمن إسرائيل وإستقرارها . ينظر: فؤاد شهاب، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة = فخراوي، د."ت")، ١٤–١٥؛ يحيى حليمي رجب، المصدر السابق، ص ٢٠–٢٥ ؛ زهير شكر، السياسة الامريكية في الخليج العربي (مبدأ كارتر)، ط١، (بيروت: معهد الانماء العربي،١٩٨٢)، ص ٤٤.

٥ بدر الدين عباس الخصوصي، إهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي خلال فترة الحربين العالميتين، الخليج والجزيرة العربية،"مجلة"، العدد٣١، السنة الثامنة، تموز ١٩٨٢،ص ١٨٥–١٨٦؛ زهير شكر، المصدر السابق، ص٥–٦.

٦ لقد كان أول إكتشاف نفطي هام في العالم عام ١٨٥٩ في ولاية بنسلفانيا الأمريكية من قبل الكولونيل الامريكي دريك. في حين أن أول اكتشاف نفطي في منطقة الخليج العربي كان في منطقة "مسجدي سليمان" بأقليم الأحواز جنوب إيران عام ١٩٠٨، الذي بدأ الانتاج فيه بكميات تجارية عام ١٩١٢. ينظر: والتر بيور، البترول علم وصناعة، ترجمة حسن حسني أبو سعود، (القاهرة: دا المعرفة، ١٩٦١) ؛ عاطف سليمان، المصدر السابق، ص٤٤.

٧ لقد كانت علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي طوال المدة التي سبقت القرن العشرين يسودها الطابع التجاري والتبشيري بشكلٍ كبير، إذ كانت الدولة العثمانية تعد معبراً يعبر عليهِ النشاط الأمريكي بمجالاته كافة، ولم تنل هذه المنطقة إهتمام الولايات المتحدة في الجانب النفطي جدياً ما عدا دعمها لأحد رعاياها المدعو كولبي شستر Colby Chester في عام ١٩٠٨ للتوصل الى إتفاق بشأن عدد من مشاريع التنمية الإقتصادية المرتبطة بالنفط . ولمزيد من التفاصيل ينظر: جواد رضا رزوقي السبع، تغلغل الولايات المتحدة الامريكية في الدولة العثمانية (١٨٣٠ – ١٩٠٩)، رسالة ماجستير (جامعة بغداد: كلية

المتحدة أكبر دولة منتجة ومستهلكة للنفط، في حين أن إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي كان لا يزال محدوداً وإحتياطاته النفطية هامشية والإكتشافات قليلة مقارنة بضخامة الإحتياطي المكتشف في الولايات المتحدة الذي تدفق فيها تجارياً منذ عام ١٩٠٧ من ولاية اوكلاهوما، بعد أن أثبتت الكشوفات التي أجرتها أن هنالك إحتياطات ضخمة لا زالت غير مستثمرة، كما أن ظهور النفط خلال تلك السنة قد نبأ بإحتياطات أوفر فيها وفي غيرها من الولايات، مما جعل شركات النفط الأمريكية تركز عملها داخل أراضيها [8]. ومن جهة أخرى فأن الحكومات الأمريكية وشركاتها النفطية كانت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى١٩١٨عازفة عن القيام بتحرك سياسي أو إقتصادي في المنطقة، مسوغة ذلك بأسباب أهمها التطورات الإقتصادية الكمية والنوعية التي شهدتها الولايات المتحدة حينذاك، والتي دفعت حكوماتها الى أن تكرس إهتمامها في الداخل، فضلاً عن كون شركاتها النفطية كانت قد وجدت السوق الأمريكية مجالاً رحباً لنشاطاتها وسوقاً مشجعاً لها، ما جعلها غير مضطرة للمجازفة في الخارج، فضلاً عن إحتكار عمليات التنقيب خارج الولايات المتحدة من قبل الدول الأجنبية الأخرى كبريطانيا التي كانت تتمتع بنفوذ واسع في منطقة الخليج العربي[9].

أخذ الإهتمام الأمريكي بالنفط العربي الخليجي طابعاً جدياً منذ مطلع العشرينيات من القرن العشرين، مدفوعاً في ذلك بتدفق الطاقات الرأسمالية الهائلة وحاجة الاقتصاد الأمريكي الذي أخذ يزداد في إعتماده على البترول بعد أن كان يعتمد على الخشب والفحم بنسبة تتراوح ما بين ٩٠% للأول و٧٥% للثاني[10]، إذ أصبح النفط يشكل نصف الطاقة المستهلكة داخل الولايات المتحدة ومستخدماً في القطاعات الإقتصادية

الاداب، ٢٠٠٦) ؛ جمال محمود حجر، دراسات في التاريخ الامريكي، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣)، ص١٩٥-١٩٩؛ كمال مظهر احمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط، ط١، (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨)، ص٣١-٣٨ .

1 Landsberg Hans and Schurr Sam, "Energy in the United States, sources, uses and policy issues", (New York: Random house, 1988), p.44- 47.

ولمزيد من التفاصيل حول عمل الشركات الامريكية داخل بلادها ينظر:

Nash Gerald, "United States oil policy 1890-1964, business and government in twentieth century america", (U.S.A: University of pittsburgh press, 1968).

٩ توفيق الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، ط١، (لندن: دار الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص١٢ .

10 E.O.O.T.P., "The national energy plan", (Washington.D.C: U.S. Government printing office, 1977), p.6.

والصناعية المختلفة، وفي مقدمتها القطاع المنزلي والنقل، ويستعمل بكثرة في التدفئة الصناعية والسكنية ومصدراً لوقود المركبات التي أخذت صناعتها تتطور بشكل كبير[11].

وقد تزامن مع هذا التطور تنامي هاجس القلق من التوقعات الامريكية[12]حول حصول نقص متوقع في الإحتياطي النفطي المحلي، الأمر الذي جعلها تتطلع الى خارج حدودها بحثاً عن النفط. وكان في مقدمتها منطقة الخليج العربي التي كانت موضع تهافت القوى الأوربية لاسيما بريطانيا، التي سعت الى البحث عن موارد جديدة، تغنيها عن وارداتها من النفط الأمريكي، فخشيت الولايات المتحدة من حصول إحتكارٍ بريطانيٍ للنفط العربي الخليجي، بحكم أن المنطقة منطقة نفوذ بريطانية[13]. خصوصاً بعد ما سعت الأخيرة الى إستبعاد الولايات المتحدة من أية حصةٍ نفطية في المناطق الواقعة تحت إنتدابها بعد عقدها مؤتمر سان ريمو San Rumo ٢٤ نيسان ١٩٢٠، الذي تمخضت عنه إتفاقية سان ريمو[14]، التي أولت النفط

---

[11] إزداد إنتاج المركبات الامريكية في سنوات مبكرة من القرن العشرين، إذ أرتفع عدد المركبات المسجلة من ٨٠٠٠ مركبة عام ١٩٠٠ الى ما فوق المليون عام ١٩١٣ والى عشرة ملايين عام ١٩٢٢ ومئتان وخمسة وسبعين مليون مركبة عام ١٩٤٠، وبإزدياد صناعة هذه المركبات ازداد الطلب على المنتجات النفطية بوصفها وقوداً أساسياً، مما شجع على زيادة إنتاج النفط الامريكي المحلي. ينظر:

E.O.O.T.P., op. cit, p.1. ; Landsberg Hans and Schurr Sam, op.cit, p.41.

[12] لقد قيست هذه التوقعات مقارنة بالإرتفاع المتزايد في الطلب على البترول بسبب إرتفاع الأستهلاك الأمريكي الذي أرتفع ٩٠% خلال المدة (١٩١١-١٩١٨)، ولم تكن تلك التوقعات حول قرب نضوب البترول الأمريكي قائمة على الحقيقة بدليل أن الإنتاج النفطي الأمريكي المحلي كان في حالة تزايد مستمر حتى عام ١٩٧٠ ، وكذلك الإحتياطي أيضاً كان في حالة تزايد مستمر منذ أول إكتشافه في ١٨٥٩ حتى عام ١٩٦٦، بعد أن كانت تكتشف كميات منهُ بين الآونة والآخرى. وكذلك ما يؤكد ان هذه التوقعات لم تكن قائمة على أساس صحيح، هو أن الاحتياطات الثابتة لا تدل دائماً على الحقيقة بالنسبة للمستقبل لإنها تتغير من وقت لآخر تبعاً لتغير طرق الأستخراج والمعدات الحديثة في إكتشاف وإستخراج البترول، علاوة على ذلك إمكانية إستخراج النفط من موارد طبيعية أخرى مثل الفحم أو الغاز الطبيعي أو إستخراجه من البحر وليس فقط من البر. ولهذا تتفق الباحثة مع الرأي الذي أشار الى أن تلك التوقعات مجرد دعاية إعلامية من الشركات الأمريكية الغاية منها دفع حكومتها لمساعدتها في الحصول على منطقة نفوذ لها في الخليج العربي. وللمقارنة والاطلاع وملاحظة مزيد من التفاصيل ينظر: راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، ط٣، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠)، ص١٣٩-١٤٠؛ مصطفى خليل، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،١٩٧٤)، ص١٠؛

Struth H. "ed", " The petroleum data book, official source book of information for the world oil and gas industry", 1th, (U.S.A.: The petroleum Co,1947), p.c-8 ; American petroleum institute, "Petroleum facts and figures",(New York, 1959), p.62 .

[13] بشار العكيدي، صراع النفوذ البريطاني- الامريكي (١٩٣٩ – ١٩٥٨) في العراق دراسة تأريخية سياسية، ط١(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،٢٠١٠)، ص٦٦ ؛ عايد طه نايف، الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٢)، ص٤٨؛ سعد حقي، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن العشرين،ط١، (بغداد: دار وائل للنشر،٢٠٠٣)، ص٥٠، وللإطلاع على تأريخ النفوذ البريطاني في المنطقة ينظر: عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٢-١٩٤٧(دراسة وثائقية)، ط١، (الرياض: دار المريخ، ١٩٨١).

[14] اتفاقية سان ريمو: عقدت بين فرنسا وبريطانيا تناولت فيها قضايا إنتدابها على المناطق العربية ومن ضمنها مسألة النفط في الخليج العربي إذ تم بموجبها إقرار التوزيع الجديد لرأسمال الشركات الإحتكارية النفطية، إذ تعهدت الدولتان مراعاة كل منهما الأخرى في اعطاء حصة من موارد النفط في المنطقة الواقعة تحت

اهتماماً اساسياً في بنودها، فكان ذلك من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية استفزازاً موجهاً لها وحافزاً للسعي لحصولها على حصة من الإمتيازات النفطية في الخليج العربي، دخلت على إثره في صراع دبلوماسي شديد مع بريطانيا على منابع النفط، إذ شنت الولايات المتحدة هجوماً سياسياً ضاغطاً من أجل الحصول على موطئ قدم لشركاتها النفطية في مشيخات الخليج وكياناته العربية [15].

الشركات النفطية الكبرى

شهدت المدة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى تنافساً كبيراً بين الشركات الأمريكية من جهة والأوربية من جهة أخرى على الإمتيازات النفطية في البلدان الخليجية، وأفضى هذا التنافس الى هيمنة سبع شركات إحتكارية عالمية على نفط المنطقة أُطلق عليها "شركات النفط الكبرى" أو" الشقيقات السبع"، وبعضهم يشير إليهن بالشقيقات الثمان لأنضمام شركة البترول الفرنسية إليهن [16]مؤلفة فيما بينها ما أصطلح على تسميته بكارتل[17]

البترول العالمي[18]، كما موضح في الجدول رقم (١) [19].

إنتدابها، وأكد هذا الاتفاق حق شركة النفط التركية ذات = رأس المال البريطاني دون سواها في تنمية وأستثمار الموارد النفطية في بلاد ما بين النهرين التي أقرت فيها فرنسا بسيادة بريطانيا عليها وبالأخص منطقة الموصل. ينظر: حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط١، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام،٢٠٠٠)، ص٢١١. وللإطلاع على تفاصيل شركة النفط التركية ينظر: جمال محمود حجر، المصدر السابق ، ص١٩٠-١٩٥؛ نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، (بغداد: مركز الابجدية،١٩٨٠)، ص٢٦-٢٧؛ جورج لونزوسكي، البترول والدولة في الشرق الاوسط، ترجمة نجدة هاجر وابراهيم عبد الستار،ط١، (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٦١)، ص٢٢-٢٤.

١٥ محمد ظافر العجمي، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، ط٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة،٢٠١١)، ص١٦٠؛ توفيق الشيخ، المصدر السابق، ص١٣. ولمزيد من التفاصيل ينظر:أحمد سويلم العمري، صراع البترول في العالم العربي، (القاهرة: دار القلم،١٩٦٠).

١٦ حسين عبد الله، البترول العربي دراسة إقتصادية سياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، "د.ت")، ص٦١-٦٥.

١٧ يقصد بالكارتل نوع من أنواع الإحتكار، له أثره في السياسة، ويتكون من مجموعة من المؤسسات والمشروعات الإقتصادية التي تتحد مع بعضها البعض بعقد لمنع تنافسها في ميادين نشاطها وتخصيص مناطق نفوذ لكل شركة من الشركات ضمن الكارتل، وهو يشمل إنتاج أو بيع سلعة أو مجموعة من السلع، على مستوى وطني أو إقليمي أو عالمي. للتفاصيل ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الأقتصادية والأجتماعية، على الموقع:
www.Kotobarabia.com

١٨ أبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٧)، ص ٢١.

١٩ ميلافيج وبلوشار، شركات النفط العالمية، ترجمة رشا مهدي هاشم وعبد الوهاب عزت، (الموصل: مطبعة جامعة الموصل،١٩٨٥)، ص٢٥١؛ عاطف سليمان، المصدر السابق، ص ١٢٣؛ دايفيد ايدنز، النفط والتنمية في الشرق الاوسط، = ترجمة محمد عزيز وفتحي ابو سدرة، (بنغازي: منشوات جامعة قازيونس،١٩٨٨)، ص١٦٥؛ جاك دولوناي وجان ميشيل شارليهن، الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة محمد سميح السيد، ط١، (د."مط"،١٩٨٧)، ص١٥٥؛

جدول رقم (١)

شركات النفط الكبرى العاملة في الخليج العربي

اسم الشركة	جنسيتها	تأريخ تاسيسها	المنطقة العاملة فيها بالنسبة لدول الخليج العربية	الملاحظات
ستاندارد أويل أوف نيوجرسي	امريكية	1882	السعودية ، قطر، الامارات	تعمل في ايران أيضاً
موبيل اويل	امريكية	1882	السعودية ،العراق، قطر	=
شِل الهولندية	بريطانية/ هولندية	1890	العراق ، قطر، الامارات	=
كولف اويل	امريكية	1901	الكويت	=
البريتش بتروليوم	بريطانية	1909	العراق،الكويت ، قطر، الامارات	=
الفرنسية للبترول	فرنسية	1924	العراق، قطر،الأمارات، عمان	=
تكساكو	امريكية	1926	السعودية، البحرين، قطر	=
ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا	امريكية	1926	السعودية، البحرين	=

ويلاحظ من الجدول أن خمسة من أقوى تلك الشركات كانت شركات أمريكية، وقد عرفت شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي بأسم أسو (ASO) في خارج الولايات المتحدة، وفي داخلها بأسم هامبل اويل (Humble Oil)، وإتخذت فيما بعد قراراً بتوحيد إسمها العالمي داخل الولايات المتحدة وخارجها، وأسمت نفسها أكسون كوربريشن (Exxon corporation)[20]. في حين أن شركة ستاندارد أويل أوف كليفورنيا عرفت بإسم سوكال (Socal) وأسمها التجاري شيفرون (Chevron)، أما شركة موبيل اويل (Mobil Oil) فقد عُرفت بهذا الأسم منذ عام ١٩٦٦ إلا إنها قبل ذلك كانت تسمى ساكوني فاكيوم أويل (Sacconi-Vacuum Oil) فتسميتها مشتقة من (Texaco)، أما شركة تكساكو

Anthony Sampson, "The seven sisters, the great oil companies and the world they shaped", 8th (U.S.A.: Bantam book, 1980), p.39- 118.

وللإطلاع على تأريخ مختصر حول هذه الشركات الأمريكية ينظر:

Eric Thompson, "A brief history of major oil companies in the gulf regions", www.virginia.edu.

[20] مشدن وهيبة، أثر تغييرات اسعار النفط على الاقتصاد العربي (١٩٧٣-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر:معهد العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٤)، ص٤٦. ويذكر أن تغير تسمية اكسون كوربريشن كانت قد كلفتها أكثر من أربعمائة وأحد عشر مليون دولار لتبديل لافتات الدعاية على خمسة وعشرين ألف محطة توزيع وبيانات المبيعات وبطاقات أعتماد الكازولين. ينظر: علي غنام، النفط واسعاره بين الماضي والحاضر، آفاق عربية، "مجلة"، (السنة الثانية، العدد السادس، حزيران،١٩٨٧)، ص١٤-١٦.

مدينة تكساس[21].

وقفت الولايات المتحدة مساندة لشركاتها في سعيها للحصول على إمتيازات النفط العربي الخليجي، ولكون معظم الكيانات الخليجية العربية كانت واقعة تحت الحماية أو التأثير أو الإنتداب البريطاني[22]، فقد إتخذت الولايات المتحدة من سياسة الباب المفتوح[23] ذريعة للحصول على حصة أكبر من الإمتيازات، فضلاً عن كونها نصحت عدداً من شركاتها النفطية بالإتحاد فيما بينها في كتلة واحدة جديدة [24] تختلف عن التجمع السابق، ليتسنى لها الصمود في وجه المصالح البريطانية والفرنسية. وقد إستطاعت الشركات الامريكية من خلال تكتلها أن تدخل في مفاوضات طويلة ومرهقة إستمرت ما بين عامي (١٩٢٢-١٩٢٩) مكّنتها من الحصول على نسبة ٢٣,٧٥ % من حصة نفط العراق[25]. الى جانب أن شركاتها إستطاعت أن

---

[21] علي غنام، المصدر السابق ، ص١٤-١٦.

[22] لقد كانت المشيخات الخليجية في حقيقة الأمر كلها محميات بريطانية، وملزمة بعدم منح أي أمتيازات بترولية دون موافقة بريطانية. إذ كانت تلك المشيخات واقعة تحت السيطرة البريطانية طبقاً لإتفاقية تموز١٨٢٩مع أمارات الساحل المهادن وإتفاقية ٢٧تشرين الأول ١٩١٣ مع الكويت، وأتفاقية ١٤ مايو ١٩١٤مع البحرين، وأتفاقية ١٩١٥مع السعودية ، وأتفاقية ٣ تشرين الثاني ١٩١٦مع قطر، وأتفاقية ١٠ تشرين الأول١٩٢٢ مع العراق. ينظر: شارل عيسوي ومحمد يجانة، أقتصاديات بترول الشرق الأوسط، ترجمة محمد علي زيد وآخرون، ط١، (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٦)، ص ٢٧٩. ولمزيد من التفاصيل ينظر: جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتأريخ الأمارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤، ط٢، (الكويت: دار البحوث العلمية،١٩٧٤).

[23] سياسة الباب المفتوح:- وهي طريقة في التعامل انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ آواخر القرن التاسع عشر واول تطبيق عملي لها في الصين بعد انتهاء الحرب اليابانية الصينية التي اندلعت عام ١٨٩٥. فرضتها الادارة الامريكية منذ عام ١٩٢٢ على منافستها بريطانيا للحصول على موطئ قدم لشركاتها في منطقة الشرق الاوسط لا سيما في نفط منطقة الخليج العربي. وقد ارتكزت هذه السياسة على امور عدة منها: ان لا تكون الامتيارات الاقتصادية التي تمنح في الاراضي المشمولة بالانتداب امتيازاتً واسعة الى درجة تجعلها محصورة بفئة معينة من الشركات ذات الجنسية المحددة ، أي إضافة القدر نفسه من المشاركة في عمليات التنقيب عن البترول وتسويقه، فضلاً عن تحقيق نوع من تكافؤ الفرص الاستثمارية عن طريق تقسيم الأسواق لضمان تصريف المنتجات والحصول على المواد الخام. للتفاصيل ينظر:محمد ظافر العجمي، المصدر السابق، ص١٦؛ ممدوح محمود منصور، الصراع الامريكي- السوفيتي في الشرق الاوسط، (مدبولي: "د.مط"، "د.ت")، ص٧٢.

[24] لقد إندمجت شركات النفط الامريكية في كتلة واحدة من خلال تأسيسها لشركة سميت الشرق الأدنى للتطوير، وقد كان عدد الشركات المكونة لها يتراوح ما بين خمسة الى سبعة شركات أمريكية -بإختلاف المصادر- ويتقاسم أسهمها شركة ستاندار نيوجرسي وستاندر نيويورك وشركة بان أمريكان بتروليوم وشركة أتلانتك وماييننغ وشركة غولف رفايننغ وقد أشترت شركة ستاندر نيوجرسي و شركة ستاندر نيويورك حصة شركة بان أمريكان وأتلانتك وماييننغ عام ١٩٣٠ وحصة غولف وفايننغ عام ١٩٣٤. و أن بعضهم أشار الى أن عدد هذه الشركات كان سبع شركات وتمثلت بـ (شركة الخليج للتكرير، شركة نفط سنكلبر المتحدة، شركة ستاندر نيوجرسي، شركة ستاندر نيويورك، لمكسيك، شركة نفط تكساس، شركة نفط الاطلنطي للتكرير).ينظر: جان = جاك بيريبي، الخليج العربي، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز، ط١، (بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٥٩)، ص١٠٦؛ جاك دولوناي وجان ميشيل شارليه، المصدر السابق، ص ٣٧.

[25] اياد ناظم جاسم العلواني، الامتيازات النفطية في المملكة العربية السعودية ١٩٣٣-١٩٥٠، رسالة ماجستير، (جامعة بابل: كلية التربية، ٢٠٠٤)، ص ٣٨؛ توفيق الشيخ، المصدر السابق، ص٨ ؛ محمود شاكر، موسوعة تأريخ الخليج العربي، (الأردن: دار سلامة،٢٠١١)، ص ٧٢٠-٧٢١؛ Krueger Robert, " The united states and international oil", A report for the federal energy administration on U.S. firms and Government policy,(New York, 1975) p.40- 41 ; Sdberg Carl,

تحصل على أمتيازات نفطية اخرى في الدول الخليجية العربية وفي مقدمتها البحرين[26]، التي إكتشفت شركة كاليفورنيا فيها النفط

عام ١٩٣٢ وأنتجته بكميات تجارية عام ١٩٣٤[27].

وفي السعودية سعت شركة كاليفورنيا ذائعة الصيت للحصول على إمتياز التنقيب عن النفط في ٢٩ ايار ١٩٣٣[28]، بعد تقديمها لها عروض مغرية تمثلت بقرضٍ عاجلٍ قدرهُ ثلاثين الف جنيه أسترليني؛ وقد أدت هذه المغريات غرضها في موافقة الأمير عبد العزيز آل سعود[29] على منح إمتياز التنقيب لها، بل ومنحها حقوق الإفضلية في الحصول على إمتيازات أخرى لحاجته الماسة الى المال[30]، بعد تدهور الوضع

---

op.cit. p.174 ; W. Bruce and G. Thomas"ed", " Encyclopedia of U.S. Foreign Relations" Vol.3, (New York: Oxford University press, 1997), p.304 ; Daniel Yergin, "The prize OPEC quest. for oil, money and power", (New York: Simon sechuster, 1991), p.282.

ولمزيد من التفاصيل ينظر: ابراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الامريكية دراسات في التاريخ والنفط والتعليم، (العراق: مركز الدراسات الاقليمية، ٢٠٠٦)، ص ٢٠-٣٥.

٢٦ يذكر أن شركة كولف هي اول شركة حصلت على إمتياز نفطي في البحرين في ٧ تشرين الثاني ١٩٢٧، لكنها منعت من حق هذا الأمتياز كونها أحد الأعضاء الموقعين على أتفاقية الخط الاحمر عام ١٩٢٨ والتي بموجبها تمنع كل شركة عضو فيها من الحصول على الامتيازات بشكل منفرد في أي منطقة محصورة ضمن الحدود التي حددتها هذه الأتفاقية والتي تضم حدود الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى التي شملت تركيا، سوريا، العراق، الاردن، فلسطين وشبه الجزيرة العربية بأستثناء الكويت، =لذلك عمدت شركة كولف الى بيع هذه الامتيازات الى شركة كاليفورنيا في ٢١ كانون الاول عام ١٩٢٨، بعد أن أثبت جيولوجيها وجود كميات كبيرة من النفط في البحرين. للتفاصيل ينظر:

Daniel Yergin, op. cit, p.282 ; W. Bruce and G. Thomas"ed", op. cit, p.305.

٢٧ حافظ برجاس، المصدر السابق، ص١٥٧؛

Daniel Yergin, op. cit, p. 280 ; Suman Johna, "Middle east oil and its importance to world", Petroleum technology,"Journal", Gon, 1949, p.29-30 ; Krueger Robert, op. cit, p.47-48.

ولمزيد من التفاصيل حول اكتشاف النفط في البحرين ينظر: مذكرات السير تشالز بلجريف(مستشار حكومة البحرين سابقاً)، ترجمة مهدي عبد الله، ط١، (د."مط"، ١٩٩١)، ص ٤٤-٤٩ ؛ خضير نعمان العبيدي، البحرين من امارات الخليج العربي، ط١، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٩).

٢٨ للأطلاع على نص اتفاقية امتياز النفط السعودي ينظر: أياد الجصاني، النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي، (الكويت: دار المعرفة، ١٩٨٢)، ص٣٠٧.

٢٩ عبد العزيز آل سعود: هو عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود وُلِد في الرياض في ٢ كانون الاول عام ١٨٨٠، وعندما أصبح عمرهُ عشر سنوات خسر والده حكم نجد، وغادروا الى الكويت، إلا أنه أستطاع أستعادة السلطة في العاصمة الرياض عام ١٩٠٢، وقام بتوسيع حكمهُ بعد أن ضم الأحساء إليه عام ١٩١٣، وطرد العثمانين منها. نودِي به ملكاً على الحجاز عام ١٩٢٦، وأصبح يعرف بأبن سعود ويلقب بسلطان نجد وملحقاتها، ثم غير أسم مملكته في ٢٨ أيلول ١٩٣٢ الى المملكة العربية السعودية، وأستمر في حكمه حتى وفاته في تشرين الثاني ١٩٥٣. ينظر: أحمد حطيطن، الملك عبد العزيز بن سعود، ط١،(بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩١) . ولمزيد من التفاصيل ينظر: لنرلي مكلوغلن، بن سعود مؤسس مملكة، ترجمة محمد شيا، ط١، (د."مط"، ١٩٩٥).

٣٠ محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية –الامريكية (١٩٦٤ –١٩٧٥) دراسة تأيخية، اطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية، ٢٠٠٢)، ص٤٩؛

المالي في السعودية الناتج من قلة موارد الحج[31] . وبذلك بدأ أكتشاف النفط السعودي وبخبرة أمريكية في عام ١٩٣٥، ولكنه أُكتشفَ بكميات غير إقتصادية .

لقد دفعت حاجة شركة كاليفورنيا الى رأس المال لتطوير إمتيازها الى البحث عن شركاء لها، وعرضت على شركة تكساكو مشاركتها في نصف إمتيازها في السعودية، وبعد موافقة الأخيرة دمجت الشركتان في ، التي تغير أسمها في ٣١ كانون Caltex كانون الأول ١٩٣٦ ضمن شركة واحدة أُطلق عليها أسم "كالتكس" التي أنضمت إليها في عام ١٩٤٨ كل Aramcoالثاني ١٩٤٤ الى شركة النفط العربية الامريكية " أرامكو" من أكسون وموبيل[32]. في حين أن شركة كولف أستطاعت أن تحصل على أمتياز نفطي في الكويت في عام ١٩٣٤، وبدأ الحفر الإستكشافي في ٣٠ آذار ١٩٣٦ ولم BPبالمناصفة مع شركة بريتش بتروليوم تبدأ التصدير حتى عام ١٩٤٦[33] .

أما فيما يتعلق بقطر فلم تتمكن شركة كاليفورنيا الامريكية من الحصول على إمتيازات نفطية فيها، ، وكذلك الحال مع إمارات الساحل BPعلى الرغم من سعيها ودخولها في منافسة غير مجدية مع شركة

Sampson Anthony, op.cit, p.107- 108.

ولمزيد من التفاصيل حول حصول الشركة على الأمتياز ينظر :

Daniel Yergin, op. cit, p.289- 292.

٣١ شن السعوديون إنطلاقاً من قاعدتهم الرياض وسط أقليم نجد سلسلة من الهجمات العنيفة ضد خصومهم آل الرشيد في حائل والأشراف في الحجاز، فأستطاعوا الأستيلاء على الأولى عام ١٩٢١، وعلى الثانية بين عامي ١٩٢٢-١٩٢٥. وقد سببت التغييرات السياسية التي أجروها في الحجاز والمفاهيم الإعتقادية التي فرضوها على العتبات المقدسة نفوراً من بعض الأنظمة الحاكمة والشعوب المسلمة، وأثّر ذلك سلباً على تراجع كبير في الموارد المالية للحجيج وفقدان ابن سعود العون المادي الذي يعول عليه كثيراً . للتفاصيل ينظر: جوزيف كويتنر، العربية السعودية ١٩١٦-١٩٣٦ من القبيلة الى الملكية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د"ت")، ص٢٣-٢٤.

٣٢ محمد علي محمد التميم، المصدر السابق، ص٤٩ ؛ نسيب نمر ويوسف خطار الحلو، أمريكا على حقيقتها، (دار الفارابي:د."ت") ، ص٣٠- ٣١؛ Ridgeway James, "The last play, the straggle to monopolize the world energy resources", 1th, (New York: E.P.Dutton & co, 1973), p.173 ; Suman John A, op.cit. p.30 ; Krueger Robert, op. cit, p.47.

33 Krueger Robert, op. cit, p.46-47 ; Suman John A, op.cit., p.30 ; Daniel Yergin, op. cit, p.292-293 ; Greens William,"Strategies of the major oil companies", (U.S.A: university microfilms international, 1985), p.102-123.

وللأطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا الامتياز ينظر: هاري سانت وجوي فلبي، مغامرات النفط العربي، ترجمة عوض البادي، ط١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١) ؛ فريد مشاري العجيل، النفط في الكويت (دراسة تحليلية شاملة)، ط١، (د."مط": د."ت") ؛ محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر ، (ابو ظبي: دار الكتب الحديث، ٢٠٠٢) ؛ صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج، (معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢)، ص١٢١-١٢٣ ؛ عبد السراج عمر منسي، الجهود البريطانية -الامريكية للحصول على أمتياز نفط الكويت (١٩٢٢-١٩٣٤) دراسة وثائقية، بحث منشور على الموقع:

www.attarikh-alarabi-mal.

العماني وعُمان التي لم تتمكن فيها الشركة الأمريكية من الحصول على إمتيازات نفطية فيها، ويرجع السبب في ذلك أن الحكومة البريطانية كانت قد أحكمت قبضتها عليها بتوقيع تعهدات مع حكامها على عدم منحهم أي إمتياز إلا بموافقة الحكومة البريطانية [34].

ومجمل القول فأن تلك المدة شهدت تركيزاً واضحاً من الشركات النفطية الأمريكية للحصول على الأمتيازات في الدول الخليجية العربية متفوقة بفارق واسع على نظيرتها البريطانية. ويرجع ذلك ليس فقط الى مساندة حكومتها لها، بل أيضاً الى سابق الخبرة والى الأمكانات المالية الهائلة لديها والتقنيات الفنية المتبعة بالحفر وأكتشاف النفط[35]، والى ما تميزت به تلك الشركات من الإندفاع وروح المغامرة، الأمر الذي جعلها أكثر أستعداداً لقبول المخاطرة في التنقيب، في وقت لم يكن فيه العثور على النفط أمراً مؤكداً[36]. وعليه فقد كانت المصالح الأمريكية في الدول الخليجية العربية قد تركزت على الأمور الأقتصادية بالدرجة الأساس ما زالت أكبر منتج للنفط في العالم [37]. تمثلها شركاتها النفطية، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة

أزداد أهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الخليج العربي بعد تراجع قوة بريطانيا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ لم يعد النفط مجرد مشروع تجاري للشركات الامريكية فحسب أصبح مسألة تخص من وجهة نظرها، وبدا ذلك الإهتمام واضحاً في سياسة الرئيس الأمريكي فرنكلين ديلانو روزفلت الأمن القومي

---

34 Langrigg Stephen, op.cit.,p.69- 70 .

ولمزيد من التفاصيل حول المنافسة ما بين الشركة الامريكية ستاندارد اويل كاليفورنيا والشركة البريطانية BP ينظر: طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني– الأمريكي على نفط الخليج العربي (١٩٢٨–١٩٣٩)، (العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢)، ص٣٣٢–ص٣٣٧. ولتفاصيل حول الإمتيازات النفطية في سلطنة عمان ينظر : سبلة طلال، الأمتيازات النفطية في سلطنة عمان ، رسالة ماجستير ،(جامعة البصرة: كلية الاداب،٢٠٠٤) ؛ وحول الأمتيازات النفطية في دولة الأمارات العربية المتحدة ينظر : محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في دولة الأمارات العربية المتحدة، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٣)، ص٣٠٥–٣١٧.

٣٥ لمزيد من التفاصيل حول طرق وآليات أستخراج البترول بشكل عام ينظر: ف. مورافيوف، أستغلال آبار البترول والغاز، (موسكو: دار مير للطباعة والنشر ،١٩٨٠) ؛ مهدي صالح مجيد، دراسات نفطية ، (بغداد: مديرية الاعلام العامة ،١٩٧٠). وللأطلاع على التقنيات الفنية المتبعة في الحفر وأكتشاف الحقول النفطية الخاصة بالشركات الاحتكارية سواءاً في أكتشافها للحقول النفطية الخاصة بالولايات المتحدة أو الحقول النفطية في الخليج العربي. ينظر:

Hyne Norman, "Nontechnical guide to petroleum geology, exploration, Drilling and production", (Oklahoma: Pehnwell book.co, 1995).

٣٦ وجيه برونيه، النفط والازمة العالمية، ترجمة أبراهيم كبه،(بغداد: مطبعة المعارف ١٩٥٧)، ص١٨–١٩ ؛ صلاح العقاد، نظرية الفراغ والخليج العربي، السياسة الدولية،"مجلة"، العدد ٣٣، (تموز، ١٩٧٣)، ص١١٤.

٣٧ مايكل. أ. بالمر، حراس الخليج، تاريخ توسع الدور الامريكي في الخليج العربي ١٨٣٣– ١٩٩٢، ترجمة نبيل زكي، ط١ ،(القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر،١٩٩٥)، ص٢٨.

[38] (Franklin D. Roosevelt) (١٩٣٣-١٩٤٥) الذي رأى في منطقة الخليج العربي بأنها تحتوي على ثروات طبيعية كبيرة، وتقع على أهم المناطق الأستراتيجية للخطوط الجوية والبرية والمواصلات البحرية، فهي منطقة ذات أهمية أقتصادية وأستراتيجية كبيرة مليئة بالدول غير القادرة على الدفاع عن نفسها حسب رأيه[39]. وأشار الى أهمية إحدى دولها بقوله "**إن السعودية أصبحت من الآن فصاعداً ذات ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة**"[40].

[41] الذي (Harold) (Ickes عزز ذلك التوجه وزير داخليته والمسؤول عن شؤون البترول هارولد ايكس كان يعتقد بأن أهمية ثروة المنطقة تكمن في كونها سلعة أستراتيجية، حيوية في الحرب، ضرورية في السلام ولازمة للنفوذ العالمي، مضيفاً الى أن الولايات المتحدة مهددة بأن تتحول الى مستورد للبترول في المستقبل القريب وعليها أن تستعد لذلك . ولقد كان حقيقة الهاجس الذي دفع بأيكس لهذا التنبؤ مبنياً على عاملين، الأول إرتبط بالمجهود الحربي للحلفاء بعد إشتراك أمريكا في الحرب وتجهيزها ما نسبتهُ ستة الى سبعة مليارات برميل من النفط الذي أستخدمه حلفاؤها في الحرب[42]. أما الثاني فقد إرتبط بكون النفط أصبح ذا

---

[٣٨] فرانكلين ديلانو روزفلت: تولى رئاسة الولايات المتحدة أربع مرات للمدة بين عامي (١٩٣٣-١٩٤٥) ينتمي للحزب الديمقراطي بعد أن كان عضواً في مجلس الشيوخ بين عامي ١٩١٠ و١٩١٣ وأختاره ويلسون مساعداً لوزير البحرية بعد ذلك، دخلت بلاده في عهده الحرب العالمية الثانية، وتوفي في ١٢ نيسان ١٩٤٥.ينظر: صالح زهر الدين، المؤسسات في الولايات المتحدة الامريكية، ط١،(بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ٢٠٠٤)، ص٨٨. ولتفاصيل ينظر:
The Encyclopedia Americana International Edition, Vol. 23 (U.S.A.: Grolaer Incorporated, 2001), P.763-773.

[٣٩] موسى مخول، موسوعة الحروب والازمات الاقليمية في القرن العشرين(امريكا)، (بيروت: بيسان للنشر والاعلام،٢٠٠٩)، ص١٣٠.

[٤٠] حسين جمعة واخرون، الاستراتيجية الامريكية في العراق و المنطقة على ضوء اعلان المبادىء أبعادها ونتائجها، (دمشق: مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨).

[٤١] هارولد أيكس: سياسي واعلامي ووزير أمريكي مخضرم ، ولد في ١٥ اذار عام ١٨٧٤ في ولاية بنسلفيانيا الامريكية، حصل على البكلوريوس في الاداب من جامعة شيكاغو عام ١٨٩٧، وعمل في الصحافة مما هيأه قيادة الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات الامريكية، قاد الحملة الانتخابية للرئيس روزفلت عام ١٩٣٢، وبعد فوز الأخير عينه وزيراً للداخلية واستمر بهذا المنصب حتى بعد وفاة روزفلت ومجيء ترومان للسلطة، وبعد عام من تولي الأخير المنصب ترك ايكس وزارة الداخلية وقضى بقية حياته بين مزرعته في ايرلاند ومكتبه في واشنطن، كان ايكس من مقترحي اقامة ملاذ امن لليهود في الاسكا حيث اقترح في عام ١٩٣٨ وخلال مؤتمر صحفي عشية عيد الشكر، اقامة ملاذ امن لليهود في الاسكا للاجئين من المانيا والمناطق الاوربية الاخرى الذين يتعرضون فيها للقمع، توفي في ٢ اذار عام ١٩٥٢ في العاصمة واشنطن. ينظر:
Biography Reference Center. www.mst.edu ; The Encyclopedia Americana International Edition,Vol14 , p.722 .

[٤٢] لقد كان البترول الأمريكي عصب الحرب العالمية الثانية ووقود آلتها الجبارة، وتظهر الحقائق أن المعارك التي دارت في أوربا ضد النازية أعتمدت بنسبة ٩١% على وقود أمريكي للدبابات والمدافع والطائرات والأساطيل وآلاليات العسكرية الأخرى، ، مما شكل عبئاً كبيراً على الموارد الأمريكية ، جعلها تبدي تخوفاً من نفاد إحتياطياتها، ونظرت الى أن ضرورات الأقتصاد والأمن تحتم عليها أن تبدأ زحفاً منظماً على موارد البترول وراء البحار .ينظر: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج اوهام القوة والنصر، ط١، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر،١٩٩٢)، ص ٧٣.

أهمية كبيرة فيما يتصل بالمصالح الحربية(43). فلم يعد النفط بعد ذلك مجرد مشروع يدر الأرباح على الشركات فحسب، بل أصبح مسألة تخص الأمن القومي من وجهة النظر الأمريكية، وذلك بعد أن لمس الأمريكيون إنخفاضاً في الأحتياطي النفطي الأمريكي وإحتمالية حصول أزمة نفطية مستقبلاً جراء الحاجة المتزايدة التي أخذ يتطلبها توسع الصناعة والمجهود العسكري(44). يضاف الى ذلك أن "**هيئة احتياطات البترول**"(45) كانت قد أجرت دراسة حول الإحتياطات المؤكدة للدول الخليجية العربية، وفي مقدمتها المملكة السعودية والكويت والبحرين، بينت فيها أن الثقل البترولي يتجه نحو هذه الدول مستقبلاً، مشبهةً ذلك بقولها "**إن الشرق الاوسط مجرة كونية هائلة من حقول البترول لا يُعرف لها نظير، وأن السعودية هي بمثابة الشمس في تلك المجرة، فهي أكبر بئر بترولي في الشرق الاوسط، والظروف فيها مناسبة، وملكها لا يريد غير شيئيين: مالاً يصرف منه، وضماناً يكفل إستمرار العرش في أسرته، ويجب أن تكون الولايات المتحدة هي التي تمنحهُ هذين المطلبين**"(46).

وفي الوقت نفسه أشار أيكس الى أنَ أفضل وسيلة تمكن حكومة الولايات المتحدة من حيازة النفط العربي الخليجي هي أن تكون شريكة فيهِ بصفة رسمية على نحو يماثل تقريباً ما فعلته الحكومة البريطانية التي كانت مالكة لمعظم اسهم شركة BP. (47)

ومن أجل تحقيق ذلك حث ايكس رئيسهُ روزفلت على شراء أمتياز السعودية من الشركة الأمريكية ارامكو، إلا أن هذا العرض لم يحظَ بالقبول لدى اعضاء الشركة المذكورة أنفسهم الذين رفضوا هذا التدخل وعدوه تعدياً على حقوقهم في القطاع الخاص، ومخالفاً للتوجهات الأمريكية التي تقر بحرية الملكية الخاصة،

---

٤٣ المصدر نفسه، ص٧٤ ؛ محمود شاكر، المصدر السابق، ص٨٢٤-٨٢٥؛ محمد النيراب، اصول العلاقلات السعودية الامريكية، ط١،(القاهرة: مكتبة مدبولي،١٩٩٤)، ص١٢٠-١٢١؛

Soibery Carl, "Oil power",(U.S.A: Mason charter,1976), p.174.

٤٤ محمود شاكر، المصدر السابق، ص ٨٢٥؛ مايكل كلير، الدم والنفط ، ترجمة ابو محمد الخليل، فيلم وثائقي على الموقع www.youtube.com ; Krueger Robert, op.cit, p.49.

٤٥ هيئة احتياطات البترول:- هي الهيئة التي أنشأتها الحكومة الامريكية عام ١٩٤٣، تعنى بشؤون البترول ترأسها وزير الداخلية هارولد أيكس ، هدفها الاساس يتمثل بضمان الحصول على البترول خارج الولايات المتحدة، انبثقت منها لجنة فنية رسمية الى منطقة الخليج العربي لاستطلاع امكانيات أكتشاف البترول فيه، وانتهت بتقرير اشادت فيه الى تفوق الاحتياطات البترولية المؤكدة في المنطقة والتي تبلغ ٤٥٠٠ مليون طن. ينظر: راشد البراوي، المصدر السابق، ص١٣٥ ؛ عايد طه نايف، المصدر السابق، ص٥٣ ؛

Krueger Robert B, op.cit, p.50.

٤٦ محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص٧٤.

٤٧ لقد أشترت بريطانيا في عام ١٩١٤ بما نسبته ٥٦% من اسهم شركة الانكلو-فارسية التي تأسست عام ١٩٠٩ ، وبقيت تديرها حتى عام ١٩٩٣. ينظر: Suman John R, op.cit, p.26.

وأصرت الشركات على أن تتولى بنفسها الدور القيادي في الدول الخليجية العربية إقتصادياً، بالتوافق مع نمو النشاط السياسي والعسكري لحكومتها[48]. الأمر الذي عزز وجود الشركات وجعلها تشهد أزدهاراً غير مسبوق، إذ أرتفعت حصة الإحتكارات الأمريكية عام ١٩٥٧ الى ما يقارب ٦٠% مقابل حصة الإحتكارات البريطانية البالغة ٢٣% من العام نفسه، بعد أن بلغت في مطلع الحرب العالمية الثانية ٧٦,٨ % [49].

حصلت الشركات الأمريكية على أرباح طائلة نتيجة زيادة أنتاجها من النفط العربي الخليجي الذي أتصف بمميزات عدة، منها سهولة الإستخراج وسعة الإحتياطي وجودة النوعية ووفرة الحقول العملاقة المتدفقة[50]، وأهمها على الإطلاق إنخفاض كلفة الانتاج؛ إذ أن كلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط فيه تقل بكثير عن مثيلتها في الولايات المتحدة، فقد كانت عام ١٩٤٧ أربعة وثلاثين سنتاً ثم أنخفضت عام ١٩٦٠ الى خمسة عشر سنتاً فقط، بينما نجد ما يقابلها في الولايات المتحدة للسنوات المذكورة على التوالي (١,٠٧ ، ١,٦٩) دولار أي اكثر بثلاثة الى ثمانية اضعاف[51].

ويمكن القول ان سنوات الحرب العالمية الثانية مثلت نهاية عهد وبداية عهد جديد في السياسة النفطية للولايات المتحدة، كما هو الحال لباقي مجالات ستراتيجيتها في المنطقة، ففي حين كانت تعتمد على التوازن بل أن نسبة ما بين الإنتاج والإستهلاك، أي إن الطلب الامريكي على النفط إعتمد كُلياً على الإنتاج المحلي، من الانتاج الفائض كانت تصدر الى الخارج، إنقلب هذا الوضع فيما بعد، نتيجة لزيادة حجم الاستهلاك الى درجة أصبح يفوق كثيراً قدرة الانتاج، علماً أن زيادة الانتاج كانت تسير بشكل مستمر، لكن الزيادة في الاستهلاك التي كان في معظمها يذهب الى وسائل النقل(شكلت ٢٩% من الأنتاج) جعلت من الانتاج غير قادر على مواجهة الاستهلاك، مما أشر حصول فجوة بين الاثنين، ما جعل الولايات المتحدة تتجه نحو

---

٤٨ محمد النيراب، المصدر السابق، ص١٢٥ ؛ مايكل بالمر، المصدر السابق ، ص٣١-٣٢ ؛

Krueger Robert B, op.cit, p.49- 50.

٤٩ ادموند رونر، المصدر السابق ، ص٢١ ؛

Green William, op.cit, p.277 ; Ridgeway jams, op.cit, p.157.

والجدير بالذكر ان هذه الشركات الأمريكيةكانت قد مرت بعدد من المراحل، تمثلت بإيجاز : الاولى بمرحلة النشوء والتطور وقد أمتدت بين عامي (١٨٥٨-١٩١١)، والمرحلة الثانية اطلق عليها مرحلة التوسع والأزدهار(١٩١١-١٩٣٩)، والثالثة (١٩٤٥-١٩٦٠) وسميت بمرحلة الانحسار، والرابعة (١٩٦٠-٢٠٠٠) وسميت بمرحلة التقهقر والتنافس والتغيير، وللتفاصيل اكثر ينظر: محمد احمد الدوري، مبادىء اقتصاد النفط، ط١، (بنغازي: دار شموع الثقافة، ٢٠٠٩)، ص٢٣٣.

٥٠ حامد عبد الله ربيع، البترول العربي واستراتيجية تحرير الارض المحتلة، (القاهرة: دار النهضة العربية،١٩٧١)، ص ٥٤-٥٥. ولمزيد من التفاصيل حول مميزات النفط العربي الخليجي. ينظر: وزارة الاعلام، النفط والمعركة، (بغداد: مطبعة الجمهورية،١٩٧٣)، ص١٩-٢٥.

51 Wyant Frank, "The United States, OPEC and multination oil ", (U.S.A Washington University, 1977), p.69.

الإستيراد وتصبح منذ عام ١٩٤٧ بلداً معتمداً جزئياً على الواردات النفطية من الخارج، إذ بلغت وارداتها في تلك السنة ٧% من مجمل إستهلاكها المحلي[52]. والجدير بالذكر أن الاستهلاك المتصاعد للولايات المتحدة كان يقابله انتاجاً متزايداً للنفط العربي الخليجي، مما جعل الولايات المتحدة تولي المنطقة اهتماماً مضاعفاً بعد أن أخذت تلبي جزءاً من إحتياجاتها، فقد بدأ شحن النفط العربي الخليجي يأخذ شكلاً منتظماً بدأً من البحرين في حزيران ١٩٤٧، ومن السعودية منذ أيلول للسنة نفسها، بل وأصبح ٧٠% من انتاج مصفى ميناء رأس التنورة السعودي يُستهلك من قبل الاسطول البحري الامريكي المرابط في منطقة المحيط الهندي[53]. وأخذت البحرية الامريكية تحصل على كميات كبيرة من النفط على وفق إتفاق أبرم مع شركة أرامكو لشراء ما يقارب مائة مليون برميل من النفط المكرر على مدى خمس سنوات وبأسعار أقل من الأسعار المحلية. وهذا يدل أن الولايات المتحدة أصبحت تعتمد على النفط العربي الخليجي تدريجياً، لتزويد أسطولها بالوقود[54].

وليس هذا فحسب بل أولتهُ إهتماماً أكثر في ضوء دورها الجديد في السياسة العالمية. ففي سياق الحرب الباردة Cold War[55] ومواجهة الإتحاد السوفيتي وسياستها في أحتواء الشيوعية، أبدت الحكومة الامريكية اهتماماً متزايداً في إبقاء دول أوربا الغربية تدور في فلك النظام الرأسمالي الذي تزعمته بعد الحرب العالمية الثانية. وكان مشروع مارشال[56] التعبير العملي لهذه السياسة، فمن أجل تنفيذ برنامجه وإنجاحه كان على

---

٥٢ حافظ برجاس ، المصدر السابق، ص ١١٤؛

Williamson Harold and Andreano Ralph, "The american petroleum industry, the age of energy 1899-1959", (U.S.A: Northwestern University press, 1963), p.810 ; Struth H., op.cit, p.5.

٥٣ نجاة طه، السياسة الخارجية الامريكية في الخليج العربي (١٩٧٣-١٩٨٠)، رسالة ماجستير، (بغداد: المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، ١٩٨٢)، ص ٤٢-٤٣.

٥٤ مايكل بالمر، المصدر السابق، ص ٥٦.

٥٥ الحرب الباردة : حالة من حالات الصراع غير المسلح في ظل وضع متوتر بين جانبين، ويستهدف كل جانب تقوية نفسهُ وإضعاف الجانب الاخر بكل الوسائل، خصوصاً فيما يتعلق بالأسلحة النووية، والاقمار الاصطناعية . بدأت هذه الحرب بين المعسكر الرأسمالي الغربي والدول الأشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية وأنهيار التحالف الذي يربط الولايات المتحدة والدول الغربية والاتحاد السوفيتي في جبهة واحدة ضد المانيا النازية. وهكذا دخلت العلاقات بين الولايات المتحدة (المعسكر الغربي)، والأتحاد السوفيتي(المعسكر الشرقي) فيما عرف بالحرب الباردة، وبذل كل من المعسكرين جهوداً حثيثة لنشر نفوذه على أكبر عدد من الدول، وأمتد هذا الصراع الى مختلف قارات العالم، وأدى الى ظهور الاحلاف كحلف الناتو عام ١٩٤٩ وحلف وارسو عام١٩٥٥، ولم تنتهي هذه الحرب حتى بداية عقد التسعينيات بانهيار الاتحاد السوفيتي. ينظر : شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق أبراهيم، تأريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة ، (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ٢٠٠٠)، ص ٣٠٤-٣٠٥ ؛ وللتفاصيل ينظر: محمد حبيب صالح ومحمد يوفا، قضايا عالمية معاصرة، (دمشق: مطبعة الداودي، ١٩٩٩)، ص ٨٥-٢٠٧؛

The Encyclopedia Americana International Edition, VOL.7, p.222-223.

٥٦ مشروع مارشال:- هو المشروع الإقتصادي الذي وضعه وزير الخارجية الامريكي جورج مارشال George Marshal في شباط ١٩٤٧ وأعلن عنه في ٥ حزيران ١٩٤٧ بعد خطاب ألقاهُ في جامعة هارفرد تضمن تأمين معونة امريكية لأعادة بناء إقتصاد أوربا الذي دُمرَ بسبب الحرب العالمية الثانية، وقد تم تطبيق هذا المشروع بعد مرور عشرة أشهر على وضعه بعد أن أقرهُ الكونغرس بأغلبية ساحقة و أستمر لمدة خمس سنوات (١٩٤٨- ١٩٥٢)، أستثمرت خلاله

الولايات المتحدة أن توفر كميات كبيرة من النفط لدول أوربا الغربية لضمان إعادة بناء أقتصادها الذي دمرتهُ الحرب، ولم يكن بإمكان الولايات المتحدة أن تحقق ذلك دون الهيمنة على النفط العربي الخليجي[57].

وانطلاقاً من أهمية المنطقة وثروتها النفطية عمدت الولايات المتحدة الى ربطها بسياستها الأمنية من أجل حماية النفط الذي أصبح هدفاً ستراتيجياً ثابتاً في سياستها الخارجية، فبدأت من إعلان مبدأ ترومان Truman Doctrine [58] الذي ألزم الولايات المتحدة بتحمل مسؤولياتٍ سياسية وأمنية مباشرة في بعض الدول تحفظ بها مصالحها النفطية، وربطت الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية والأقتصادية التي تقدمها لدول المنطقة بالتزام هذه الدول بالسير على وفق ستراتيجيتها العامة المعادية لسياسة التوسع السوفيتي، فعملت على تقديم المساعدات بشكل أسلحة ومستشارين عسكريين الى حكومات المنطقة التي تواجه خطر الإضطرابات السياسية الداخلية لتمكينها من تأمين الاستقرار اللازم لحماية المصالح الامريكية وتشجيعها. كما عمدت الى تقديم القروض المالية والمساعدات الفنية لدول المنطقة للمساعدة في تنفيذ بعض المشاريع العامة بهدف إمتصاص جزء من النقمة الشعبية ضد أنظمة الحكم القائمة في هذه الدول الموالية للولايات المتحدة والغرب عموماً [59].

الولايات المتحدة ما مقدارهُ ١٣,٣ بليون دولار، وكانت النتيجة المترتبة على هذا المشروع تتمثل في سيطرة شركاتها الأحتكارية على أسواق الطاقة الأوربية، وفتح الطريق لها للوصول الى المواد الخام الأوربية، بل وساعد على أن تفرض تلك الشركات سيطرتها على معامل تكرير اوربا بعد أن عمدت الولايات المتحدة الى أستبدال النفط بدلاً عن الفحم المحلي الأوربي كمصدر اساسي للطاقة في أوربا.ينظر: =

Thomas Carson and Mary Bonk"ed", "Encyclopedia of U.S economic history", (Detroit: Gale, 2000), p.603 ;

سالم أيوب، الأزمة الأقتصادية العالمية، مقال منشور على الموقع

www.saleml02,elaphblog.com

[57] نجاة طه، المصدر السابق، ص٤٢-٤٣.

[58] مبدأ ترومان:- هي الاستراتيجية التي اعتمدتها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية بعد ان أعلن عنها الرئيس الامريكي هاري س.ترومان (١٩٤٥-١٩٥٣) في مطلع عام ١٩٤٧، الهدف منها الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة من خلال اعتماد شبكة من التحالفات الدولية تجتذب إليها انظمة أقليمية موالية للغرب لغرض إحتواء الخطر السوفيتي، ولتحقيق هذا الهدف، أكد الرئيس ترومان على تبني خطة أمنية محكمة وشاملة تقوم على التعاون مع بريطانيا لوضع الاهداف الغربية موضع التطبيق في الشرق الاوسط، وكان يرى أن التطبيق الأمثل للخطة يكمن في المساعدة على أنشاء دولة اسرائيل ومنحها الدعم المستمر اللازم لبقائها وأستمرارها بوصفها خطاً دفاعياً أولاً لحماية مصالحها النفطية ضد الخطر السوفيتي وقوى التحرر العربي. ينظر: حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٢٢١ . ولمزيد من التفاصيل ينظر: نصير حسن عاروري، امريكا الخصم والحكم، (دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام ١٩٦٧)، ترجمة منير العكش،(بيروت: مركز دراسات الوحدة،٢٠٠٧) ؛ توماس .أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الامريكية في الشرق الاوسط (١٧٨٤- ١٩٧٥)، (دمشق: دار الطلاسم، ١٩٨٥) .

[59] نجاة طه، المصدر السابق، ص٤٣.

لقد كانت الولايات المتحدة تعد العربية السعودية بوصفها المنتج العملاق الذي لا يمكن إستبداله أو لإحد أن يحل محله ، ومفتاحاً الى أسواق النفط العالمي، لذلك جعلتها على رأس المستفيدين من القروض المالية[60]، حيث وضعت خطة تقضي بتزويد السعودية بمساعدة تصل الى ٢٥ مليون دولار خلال خمس سنوات تنتهي في أيلول سنة ١٩٥٠[61]. كما أنها أستطاعت أن تحصل في ١٨ حزيران ١٩٥١ على إتفاقية دفاع تمتد لمدة خمسة أعوام بشأن تأجير قاعدة الظهران للولايات المتحدة وتدريب الجيش السعودي بواسطة خبراء أمريكيين على أن تكون قابلة للتجديد لسنوات أخرى، وقد وافقت السعودية أواخر عام ١٩٥٧ أن تمنح الولايات المتحدة تجديد آخر للقاعدة لخمس سنوات ثانية [62].

وبذلك فقد بقيت منطقة الخليج العربي وثروتها النفطية موضع الاهتمام المتزايد من قبل الادارات الامريكية المتعاقبة، إذ أشار الى تلك الأهمية الرئيس دوايت ديفيد أيزنهاور (Dwight D.Eisenhower) [63] (١٩٥٣-١٩٦١) في خطاب لهُ أمام الكونغرس[64] في ٥ كانون الاول ١٩٥٧ وذكر مانصهُ:" **تمثل منطقة**

---

60 Mills Robin, "The myth of oil crisis", (London: British library, 2008), p.118.

٦١ موسى مخول، المصدر السابق، ص ١٥٣.

٦٢ برزان التكريتي، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على اقطار الخليج العربي، (بغداد: الدار العربية، ١٩٨٢)، ص ٥٤ ؛ رأفت غنيمي الشيخ، امريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، (عين للدراسات والبحوث الانسانية، ٢٠٠٦)، ص٢٣١؛ فؤاد شهاب، المصدر السابق، ص١٠-١١.

٦٣ دوايت ديفيد ايزنهاور: ولد في ١٤ اكتوبر ١٨٩٠ في تكساس، تم تعيينه عام ١٩٤٥ قائداً لأركان الجيش الامريكي أصبح القائد الاعلى لقوات الحلفاء في حلف الناتو عام ١٩٥١، وعام ١٩٥٢ انتخب رئيساً للولايات المتحدة ، وخدم لمدتين وتقاعد عام ١٩٦١، وتوفي في ٢٨ اذار عام ١٩٦٩ في مستشفى والتر ريد العسكرية في واشنطن.ينظر :

Jeff Young, "Dwight D. Eisenhower, soldier and president", 1th, (U.S.A: Greensboro, N.C, 2002).p.5.

ولمزيد من التفاصيل ينظر:

The Encyclopedia Americana International Edition, Vol 10, p.99-106.

٦٤ الكونغرس الأمريكي: أعلى هيئة تشريعية في النظام السياسي الأمريكي، يتألف من مجلسين هما النواب والشيوخ، ويمارس وظيفته بناءاً على برنامج تشريعي يتألف من جملة من النصوص القانونية، ويعد بمثابة الأطار الذي تجتمع فيه الإرادات والحلول السياسية التي تؤدي في النهاية لخلق القوانين، ويشارك الكونغرس الرئيس في تعيين كبار الموظفين= والقضاة، ويخول الدستور الأمريكي الكونغرس سلطات تقريرية في المجالات الدستورية والتشريعية والدبلوماسية ومراقبة الأدارة إضافة لبعض السلطات التحكيمية، ويتوفر له أجهزة أرشيف ومكتبة، تضم ملايين العناوين، وتعد من أكبر المكتبات في العالم. وهي في خدمة النواب والشيوخ لتدعيم آرائهم وقراراتهم بالمعطيات والمعلومات،فضلا عن كونه يتلقى سنويا ملايين الإرساليات الموجهة لأعضائه من الأفراد والهيئات والجماعات الصغيرة، وتتضمن اقتراحات وأفكارا وتساؤلات حول قضايا السياسة العامة للبلاد والمشاكل التي يتعرضون لها . ولمزيد من التفاصيل ينظر: صالح زهر الدين، المؤسسات ....، ص١٢٩-١٣٩.

الشرق الاوسط جسراً يصل أوربا وآسيا من ناحية وأفريقيا من ناحية أخرى، وهو يحتوي على ثلثي مخزون البترول في العالم"(65).

ولم يدخر آيزنهاور جهداً لتوطيد علاقته بالمنطقة سائراً على نهج اسلافهِ من الرؤساء، من خلال توجيهه الذي خوّل فيه تقديم المساعدة بالتدخل العسكري الى جانب اي دولة في المنطقة لضمان حمايتها من التدخلات السوفيتية التي تحاول في رأيه إرباك مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية فيها، وقد بقيت هذه الاستراتيجية معمول بها حتى نهاية عقد الستينيات(66). لكن الجديد في السياسة النفطية الامريكية خلال عهد آيزنهاور لم يكن مقتصراً فقط على دعم شركاتها كي تكون على قدم المساواة مع شركات حلفائها أو الوقوف الى جانبها في النزاعات ضد الحكومات التي قد تنتهك عقود أستثماراتها النفطية في المنطقة، كما لم تكن مقتصرة ايضاً على أن لا تقع تلك الثروات البترولية في أيدي قوى معادية مثل الإتحاد السوفيتي أو أن يستخدم النفط كسلاح سياسي من قبل البلدان المنتجة، بل أصبحت مهتمة ايضاً بجعل الاقتصاد الامريكي المحلي على درجة عالية من الإكتفاء الذاتي للنفط، خصوصاً بعد ما عمل النفط العربي الخليجي المنخفض الكلفة على خفض حافز الشركات الامريكية لإستكشافات نفطية محلية جديدة من أجل زيادة إنتاجها النفطي المحلي(67).

تزامن ذلك مع تعرض الحكومة الامريكية الى إحتجاجات من قبل المنتجين المحليين المتضررين الذي أبدوا تذمرهم من النفط العربي الرخيص، فطالبوا الكونغرس بإتخاد تدابير من شأنها أن تحد من إستيراد النفط الخام العربي، الأمر الذي دفع بأيزنهاور الى أن يفرض في ١٠ آذار عام ١٩٥٩ برنامجاً لحصص الإستيراد الالزامي للنفط حدد فيه نسب المستوردِ من النفط على أن لا تزيد هذه النسبة عن ٩% من حجم الطلب المتوقع مع إعطاء أفضلية للإستيراد من نصف العالم الغربي خصوصاً كندا والمكسيك، لتقلل بذلك من تدفق واردات النفط العربي المنخفض التكاليف، ما جعل الأخير مقصى عن السوق النفطية الأمريكية، إذ أرادت حكومة الولايات المتحدة أن تخفف من أعباء التكاليف عن كاهل المنتجين المحليين وتشجعهم على الإكتشافات الجديدة داخل بلادها، لتخدم بذلك مصالحها الوطنية من خلال الموازنة بين إقتصاد الطاقة

---

٦٥ غازي رابيعة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الاوسط (١٩٦٧-١٩٨٧)، ط١، (الاردن: دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٥٧٣.

٦٦ فؤاد شهاب، المصدر السابق، ص ٣٠.

67 Bruce.W and Thomas G., op.cit, p.303.

والحفاظ على الأمن القومي، بالتوافق مع تحفيز شركاتها للدخول في تنافس محموم مع المنتجين الأوربيين بدلاً عن تنافسها مع المنتجين المستقلين في الداخل[68].

ويشير أحد الكتاب الأمريكيين الى أن حصص الإستيراد الإلزامي الذي وضع بحجة حماية الأمن القومي كان له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، فالمباشرة منها أنهُ حافظ على بقاء سعر النفط المحلي الأمريكي مرتفع بنسبة ٧٠% فوق المستويات العالمية وهذا مثّل كلفة إضافية على المستهلك، ومكسب ربحٍ للمنتجين المحليين، وأما تأثيره غير المباشر، فهو النضوب السريع في الآبار النفطية، بعد بقاء الولايات المتحدة تعمل بهذا البرنامج حتى عام ١٩٧٣[69].

استمرت الولايات المتحدة في إهتمامها بمصالحها الاقتصادية في الدول الخليجية ولكن بطريقة جديدة إتبعتها في نهاية عقد الستينيات، أملتها عليها سياستها الخارجية التي تعد بكونها بداية مرحلة جديدة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، جاء ذلك بما عرف بمبدأ نيكسون (Doctrine Nixon) عام ١٩٦٩[70]،

٦٨ كيميزس ارنست ديلسون الثالث، عقد سياسة الطاقة، تحليل للسياسات المتبعة في البلدان المستوردة للنفط، ترجمة صباح صالح البدري، ط١، (العراق: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٩)، ص ١٠٥-١٠٦ ؛

Bruce.W and Thomas G., op.cit, p.306 ; Edward C. Keefer "ed" ,F.R. U.S.1969-1974 energy crisis, Vol. XXXVI, (Washington: United states government printing office,2011),P.5 ; F.R.O.U.S 1958- 1960, Vol.V, Department of States, Washington, P.918 .

ولمزيد من التفاصيل عن برنامج حصص الاستيراد الالزامي للنفط. ينظر:

Richard Vietor, "Energy policy in America since 1945, A study of business- government relations", (U.S.A.: Cambridge university press, 1984), P.119-P.128 ; William M. and Becker William, "Eisenhower and cold war economy ", (U.S.A.: The Johns,Hopkins University press, 2011).

69 Rustow Dankwart, "Oil and Turmoil, America faces OPEC and middle east", (New York: printed in U.S, 1982), p.122 .

٧٠ مبدأ نيكسون:- أعلنه ريتشارد نيكسون وهو الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة ولد عام ١٩١٣ بكاليفورنيا، ويرجع الى أصول أسكتلندية من جهة الأب والمانية من جهة الام، شغل منصب نائب الرئيس لأيزنهاور عام ١٩٥٣، تم أنتخابه عن الحزب الجمهوري في ٢٠ شباط ١٩٦٩، وأستقال في آب ١٩٧٤ على أثر فضيحة ووترغيت، توفي في ٢٢ نيسان في ١٩٩٤ بنيويورك، أعلن عن مبدأه في ٢٥ حزيران ١٩٦٩ الذي جاء فيه أن الولايات المتحدة لن تعود راغبة في التدخل العسكري المباشر للحفاظ على الوضع القائم في العالم ، بل هي مستعدة فقط لتقديم المساعدات العسكرية للدول التي تتعرض للتهديد والعدوان اذا أرادت هذه الدول أن تتحمل مسؤولية الدفاع عن نفسها، ويعتمد المبدأ على فكرة الربط بين الإمكانيات المحلية لأي بلد حليف للولايات المتحدة والمساعدات المالية والعسكرية، وعلى أساس هذه السياسة سعت الولايات المتحدة الى زيادة دعمها العسكري والإقتصادي للدول الحليفة لها.ينظر: سليم الحسني، مبادىء الرؤساء الامريكيين، (دار الاسلام للدراسات والنشر،١٩٩٣)، ص١٠٤ ؛ موروتون هاليرين، الاستراتيجية العسكرية المعاصرة، ط١ ، (بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٨٧)، ص٧٧- ٧٨؛ رأفت غنيمي الشيخ، المصدر السابق، ص ٣٣٢ . ولمزيد من التفاصيل عن مبدأ نيكسون ينظر :

في حماية المنطقة على ركيزتين مهمتين مثّلت الأولى إيران بحكم موقعها الذي إعتمدته الولايات المتحدة الجغرافي وامكانياتها الاقتصادية والبشرية، والثانية السعودية بحكم مخزونها النفطي. إذ أعتمدت على تلك الدول لتكون درعاً واقياً لها للحفاظ على مصالحها من خلال تزويدها ودعمها بالأسلحة الكافية بالقدر الذي يحفظ وجودها فقط، ومع ذلك الدعم بطبيعة الحال عدداً كبيراً من الخبراء والفنيين المسؤولين عن تدريب أن تجعل النفط العربي الخليجي تحت وصيانة المعدات(71)، التي إستطاعت من خلالها الولايات المتحدة مراقبتها على مدار السنوات اللاحقة، خصوصاً بعدما أصبح ذا مكانة مرموقة ضمن المصلحة الحيوية العليا فيما يتصل بها وبعد أن أخذت إحتياطاتها بالتناقص مقابل المصاعب التي وضعتها بعض الدول الخليجية، والتي سنتناولها في المبحث الثاني .

المبحث الثاني

تطور السياسة النفطية المحلية للدول الخليجية العربية وإنعكاساتها على السياسة الامريكية ١٩٧٠ – ١٩٧٢

بقيت الولايات المتحدة الامريكية حتى أواخر عقد الستينات من القرن العشرين تتمتع بسيطرة راجحة على النفط العربي الخليجي، ولم تكن لقبضتها تلك أن تخف أو تتراجع، بل كانت تزداد قوة يوماً بعد آخر، إذ كان منتجو النفط ومستهلكوه على حد سواء متأثرين بالهيمنة الامريكية عملياً، ماعدا بريطانيا التي قنعت في النهاية بواقع "**الشريك الصغير وراء العملاق الكبير**" على حد تعبير أحد الكتاب(72). لكن هذا لا يمنع من القول أن مكانتها هذه أخذت تتعثر تبعاً للخلل الذي أصاب ميزانها النفطي، فبعد أن كانت منتجة ومصدرة

Roham Alvandi, "Nixon, Kissinger, and the Shah: the origins of Iranian primacy in the Persian Gulf", (London: 2012) ; Al-Sand Faisal Bin Salman, "Iran, Saudi Arabia and the Gulf: power politics in transition" ,(U.S.A: I.B,Tauris).

٧١ سامان بيهري، المصدر السابق، ص٦؛ فؤاد شهاب، المصدر السابق، ص ٣٠ . ولمزيد من التفاصيل ينظر: فيصل بن سليمان آل سعود، ايران والسعودية والخليج، سياسة القوة في مرحلة انتقالية ١٩٦٨– ١٩٧١، ترجمة نسرين ناصر، ط١، (بيروت: دار النهاد للنشر، ٢٠٠٣).

٧٢ محمد حسين هيكل، حرب الخليج ...، ص ٧٧.

للنفط طوال المدة السابقة أصبح إستيراد هذه المادة هو الصفة الغالبة عليها بشكلٍ كبير، وأخذت وارداتها منذ مطلع عقد السبعينات تزداد مقابل إنخفاض قدرتها التصديرية[73]. فمثلا إستوردت عام ١٩٧٠ ما يقارب مليون وثلاثمائة وثلاثة وعشرون الف برميل في اليوم، ثم عادت لتضاعف الكمية تقريباً عام ١٩٧٢، أي في غضون سنتين فقط، لتصبح الكمية الواحد مليونين ومائتين وإثنين وعشرين الف برميل يومياً [74].

كان من بين العوامل المهمة التي جعلت من الولايات المتحدة الامريكية تبدي إهتماماً خاصاً بالواردات النفطية، هو قلقها من نضوب إحتياطياتها النفطية بعد أن وصلت الذروة في إنتاجها النفطي عام ١٩٧٠، ومن ثم أخذت بالإنخفاض بعد ذلك مقارنة بالدول الخليجية العربية التي أخذت تزداد في إنتاجها كما موضح بالجدول التالي[75]:

جدول رقم (٢)

(مقارنة بين إنتاج النفط في الولايات المتحدة الامريكية والدول الخليجية العربية مجتمعة ١٩٦٩-١٩٧٣)

"مقدرة بملايين البراميل في اليوم"

الدولة / السنة	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الولايات المتحدة الامريكية	١٠,٨	١١,٣	١١,٢	١١,٢	١٠,٩

٧٣ نجاة طه، المصدر السابق، ص ٤٤.

74 O' Conner Patricia"ed" ،"The middle east U.S. policy, Israel, oil and the arabs", 4th, (Washington, D.C: Congressional quarterly, 1979), p. 79.

٧٥ الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على :

Jenkins Gilbert, "Oil economists, hand book 1985", (London: British Petroleum company,1985), p. 71.

الدول الخليجية العربية	٩,٠	١٠,٠	١١,٦	١٣,٠	١٥,٢

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن الفارق بين الإنتاجين قد تقلص منذ عام ١٩٧٠، ثم أن إنتاج الولايات المتحدة قد إنخفض بشدة بعد عام ١٩٧٢، بينما نلحظ النقيض من ذلك في إنتاج الدول العربية الخليجية الذي قد أرتفع بشكلٍ غير مسبوق في المدة ذاتها.

والجدير بالذكر أن الإنخفاض المستمر في إنتاج الولايات المتحدة الامريكية كان يرافقه الإستهلاك المتصاعد في النفط، مما زاد ذلك في قلقها من إحتمال نضوب احتياطيها النفطي، وتزامن ذلك مع عدم التفاؤل في تحقيق إكتشافات جديدة، وأرتفاع كلف إستخراج النفط الأمريكي[76]. يضاف الى ذلك مساهمة سوء الطبيعة الجيولوجية لبعض الحقول النفطية للولايات المتحدة الامريكية، على الرغم من كونها قد أُكتشفت بكميات تجارية في شمالي الآسكا[77] منذ عام ١٩٦٨، والتي كان الإعتماد عليها في التخفيف من النقص الحاصل في النفط، إلا إنها كانت غير مشجعة ولا يعوّل عليها كثيرا، لما تتطلبه من نفقات وأموال ضخمة، فضلاً عن كونها ستحتاج الى مد أنابيب لها لنقل النفط من المنحدرات الجليدية في شمال الآسكا الى جنوبها، لينقل بعد ذلك عن طريق السفن والناقلات الى الولايات الامريكية، ، بالإضافة الى أصطدام ذلك مع مسؤولي حماية البيئة الذين عارضوا مد مثل هذه الأنابيب بحجة أنها تؤثر على البيئة[78].

---

٧٦ صلاح منتصر، الاستراتيجية البترولية الامريكية والشرق الاوسط، السياسة الدولية "مجلة" (العدد ٢٢، اكتوبر ١٩٧١)، ص ١٠؛ محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية (وجهة نظر عربية)، (الكويت: عالم المعرفة، ١٩٨٢)، ص ٥٦.

٧٧ الاسكا:- وهي إحدى أكبر الولايات في الولايات المتحدة الامريكية، توازي في مساحتها خمس البلاد، مع تعداد سكاني ضئيل قياساً بحجمها، وتقع في شمال غرب كندا ويفصلها عن ولاية واشنطن خمسمائة ميل عبر البحر ، أشترتها الولايات المتحدة الامريكية من روسيا القيصرية عام ١٨٦٧ بسبعة ملايين ومائتي الف دولار وتم أعتمادها رسمياً كولاية في ٣ شباط ١٩٥٩. أُكتشف النفط فيها بكميات تجارية عام ١٩٦٨.ينظر:

Clifton .L. and Gallaway. B, "History of Trans alaska pipeline system", www.Tapseis.Anl.gov ; Lerer Brenda and Lerner. K, op. cit, p.293- 294. =

وللإطلاع على طبيعة الآسكا الجيولوجية ينظر :

Cynthia Dusel, "Metamorphic history of alaska". (U.S. A: Geological survey, 1991) ;

وللمزيد من التفاصيل عن تاريخها ينظر:

Gislason Eric, "A brief history of alaska. statehood. (1867- 1959)". www.Xroads. Nrginia.edu.

٧٨ نجاة طه، المصدر السابق، ص ٤٩؛

وفي الوقت الذي عانت فيه الولايات المتحدة الامريكية من قلق نضوب الإحتياطيات، شهدت السوق النفطية العالمية نقصاً في تجهيز النفط منذ منتصف عام ١٩٧٠ بسبب الأضرار التي لحقت بخط التابلاين[79] المار عبر الأراضي السورية واللبنانية توقف على أثرها الضخ؛ إذ كان هذا الأنبوب ينقل عام ١٩٦٩ نحو ١٧% من إنتاج السعودية. ومما زاد في الامر سوءاً أن سوريا ماطلت في إصلاح الانبوب في محاولة منها للحصول على زيادة في عائداتها لدى شركة ارامكو، وبهذا الإجراء وجدت أوربا نفسها محرومة من خمسمائة الف برميل يومياً تمر عبر هذا الانبوب[80]، وبذلك أصبح النفط مع نهاية عام ١٩٧٠ يعوز كل من الولايات المتحدة الامريكية وأوربا الغربية واليابان، فضلاً عن تزايد إستهلاكه بصورة سريعة في كل أنحاء العالم[81].

ويمكن أن نتصور خطورة الوضع مطلع عام ١٩٧١ في الولايات المتحدة الامريكية في تصريحٍ لرئيس مجلس إدارة شركة ستاندرارد نيوجرسي الذي جاء على لسانه: "**إننا نجتاز مرحلة تواجه فيها الصناعة البترولية مرحلة بالغة الخطورة لا تهدد وجود الصناعة نفسها، وأنما تهدد معها الأمن القومي لبلادنا، ليس بالمعنى العسكري فحسب، بل أيضاً بمعنى أن تكون لنا القدرة على مواصلة الاحتفاظ بنمونا ورفاهنا الاقتصاديين على الرغم من إنقطاع مصادر الامداد الخارجية، وبالتالي لن يكون لنا القدرة على الاخذ بسياسة خارجية فعالة، اذ من الواضح أن الأساس الصلب الذي يدعم امن الولايات المتحدة الامريكية ومرونة علاقاتها الخارجية هو قوة أقتصادها المحلي وأستقلال هذا الاقتصاد النسبي**"[82].

ظهرت كذلك تحذيرات طالبت بضرورة تعويض الخلل الموجود بين الإنتاج المحلي والإستيراد الخارجي من جهة والاستهلاك من جهةٍ أخرى، وعلى ذلك أكد خبير نفطي أمريكي يدعى ولتر ليفي (Walter Levy)

Lerner Brenda and Lee. K, " Dol Trans- alaska pipeline authorization", (Detroit: Gale, 2006), p. 293 ; Sobel Lester, "Energy crisis 1969- 1973", Vol. 1, (New York: facts on file, Inc, 1974), p. 68.

٧٩ خط التابلاين:- خط انابيب ضخم لنقل النفط السعودي عبر البلاد العربية، يمر بلبنان والاراضي السورية والاردنية، انشأته شركة ارامكو، وإستمر العمل به من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٥٠ وكلف قرابة ١٧٦ مليون دولار، طوله ١٧٢٠ كم، وقطره ٣٠-٣١بوصة، توجد على أمتداده أربعة محطات رئيسية للضخ في أبعاد متساوية في القيصومة ورفحاء وبدنة وطريف، بدأ بطاقة قدرها ١٥ مليون طن في السنة، ووصلت الى ٢٥ مليون طن عام ١٩٥٨. تعرض الخط للإضرار في الأراضي السورية في ايار ١٩٧٠ وتم إصلاحه بعد سبعة أشهر، كما توقف الضخ فيه أبان عام ١٩٧٦ في اثناء التدخل السوري في لبنان. للتفاصيل ينظر: عبد الله الطريقي وفاروق الحسيني، نقل البترول العربي، (مصر: معهد الدراسات العربية، ١٩٦١) ؛ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية،مج١، (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،د"ت")، ص ٦٦٧ ؛ أياد ناظم جاسم العلواني، المصدر السابق، ص١٢١-١٢٢.

80 Edward C. Keefer "ed",Vol. XXXVI, op. cit, p.139 ; Ridgeway jams, op.cit, p.174.

٨١ معهد الانماء العربي، (اعداد قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية)، المواد الاولية وأستراتيجية البلدان الصناعية الغربية (مثال النفط)، ط١، (بيروت : ١٩٧٦)، ص ٣٠- ٣١.

٨٢ مقتبس في :صلاح منتصر، المصدر السابق، ص١٠ .

بقوله :"**أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحتاج عام ١٩٨٠ الى واحد وعشرين مليون برميل من النفط يومياً، وبما أن ليس بالأمكان الانتاج المحلي تلبية الطلب المتوقع، فنقترح عليها أن تتطلع الى الدول الخليجية العربية لسد حاجتها المتزايدة من النفط** "[83]. كانت لتلك الظروف السائدة في الصناعة النفطية مؤاتية لتحرك فعال لمنظمة الاوبك[84]. من خلال تفعيل عملها الجماعي للوقوف بوجه الإحتكارات النفطية الامريكية[85]، التي كانت تتحكم بشكل مطلق بكل العمليات المختلفة، بدأً من كمية الأنتاج والتصدير وتحديد الأسعار والادارة، ولا تتسلم الدول المنتجة للنفط إلا مبالغ مالية محدودة[86]. فعقدت الأوبك مؤتمرها خلال المدة من التاسع الى الثاني عشر من كانون الاول ١٩٧٠، خرجت بعدد من التوصيات التي توحد مواقفها وتنظم مفاوضاتها مع الشركات الاحتكارية بقصد تحسين عوائدها المالية، ومهدت لدخول الدول المنتجة في مفاوضات جماعية مع الشركات النفطية منها ست دول خليجية [87] مع ممثلين من ثلاثة عشرة شركة نفطية، فعقدت إتفاقية طهران في ١٤ شباط ١٩٧١ التي كانت أول أتفاقية جماعية توقعها الاوبك مع المستثمرين[88]، والتي تعد بوصفها البداية الاولى لتراخي قبضة الإحتكارات الامريكية على النفط العربي الخليجي، ومن أهم بنودها:

-إجراء زيادة عامة في الاسعار بمقدار ٣٥- ٤٠ سنتاً للبرميل الواحد.

- زيادة ضريبة الدخل في الدول المصدرة من ٥٠ الى ٥٥ % [89].

---

83 Walter Levy, "Oil power", Foreign Affairs, "Journal", July, 1971, p. 652- 653.

٨٤ الاوبك: منظمة دولية تمثل الاقطار المنتجة للنفط تشكلت على اثر الخفض الذي قامت بها الشركات في شباط ١٩٥٨ وكررت ذلك في آب ١٩٦٠، بحجة تقليل الفجوة بين الأسعار المعلنة والأسعار الحقيقية التي يباع فيها النفط في سوق النفط العالمية، مما كان لهذا الأنخفاض أثر كبير على أنخفاض حصة الدول النفطية من الارباح التي تحصل عليها والمحسوبة على أساس الأسعار المعلنة، فسبب ذلك رفض الدول المنتجة والوقوف بوجه الشركات، إذ قام العراق بعقد أجتماع تشاوري في بغداد= لمناقشة مسألة التخفيض والفائض النفطي، وحضر هذا الإجتماع كل من العراق والسعودية والكويت وإيران وفنزويلا، ونتج عن ذلك تأسيس منظمة الأوبك في ١٥ آب ١٩٦٠، والتي انظمت اليها الكثير من الدول الأخرى، ونجحت في تثبيت الأسعار المعلنة للنفط، والقضاء على الفائض النفطي في السوق العالمية، وقد تعزز نشوء هذه المنظمة بنشوء الشركات الوطنية التابعة لها مثل شركة نفط الكويت عام ١٩٦٠، وشركة نفط السعودية بترومين عام ١٩٦٢، وشركة النفط الوطنية العراقية عام ١٩٦٤. للمزيد من التفاصيل ينظر :ميلافيج بوشار، المصدر السابق، ص١٠؛ ناجي ابي عاد وميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط (الناس، النفط، التهديدات الامنية) ، ترجمة محمد نجار، ط١، (الاردن: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩) ص ١٩٠-١٩٣.

٨٥ محمد ازهر السماك، اقتصاديات النفط، ط١، (الموصل: مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٠)، ص ١٩٧.

٨٦ ادموند رونر، المصدر السابق، ص٣٨- ص٣٩.

٨٧ السعودية، ايران، العراق، الكويت، الامارات، قطر.

٨٨ محمد ازهر السماك، اقتصاديات النفط...،ص ١٩٦-١٩٧.

5 O’Connor Patricia"ed", op.cit, p.80 ; Wyant Frank, op.cit, p.74.

–زيادة أسعار النفط سنويا بمقدار ٢,٥ % تعويضاً عن التضخم النقدي العالمي وإنخفاض قيمة الدولار ولمدة خمس سنوات إعتباراً من الاول من حزيران ١٩٧١، وخمس سنتات إضافية للبرميل تعويضاً عن أي زيادة قد تحدث في أسعار المنتجات المكررة في مناطق الاستهلاك .

– إلغاء الحسومات التي كانت تتمتع بها الشركات كافة وإعادة تقويم فروقات الكثافة

بمعدل دولار وخمس سنتات لكل درجة[90]، وبهذا أرتفع سعر برميل النفط من دولار وثمانين سنتاً[91]، ليصبح سعرهُ دولارين وثمانية عشر سنتاً إبتداءً من الخامس عشر من شباط ١٩٧١ [92].

ولم يمض سوى خمسة أسابيع على توقيع إتفاقية طهران حتى عقدت إتفاقية طرابلس في ٢٠ آذار من العام نفسه، بعد أن فوضت منظمة الأوبك كل من السعودية والعراق فضلاً عن ليبيا والجزائر ممثلين عنها في المفاوضات مع الشركات النفطية، وهذه الاتفاقية عدت مكملة لإتفاقية طهران من حيث المطالب، عدا الزيادة الحاصلة في سعر النفط العربي، إذ حصلت ليبيا على شروط أحسن من تلك التي توصلت إليها دول الخليج العربي ضمن الاوبك[93]، مما شكَل حافزاً للأخيرة أن تحذو حذوها وتحقق شروطاً أفضل، إذ جرت مفاوضات قام بها العراق في حزيران ١٩٧١ إنتهت بعقد إتفاقية الحوض الشرقي للبحر المتوسط. وتختص هذه الاتفاقية بالنفط السعودي والعراقي الذي تم ضخه نحو مؤانئ شرق البحر المتوسط عبر خط أنابيب طرطوس في سوريا وطرابلس وصيدا في لبنان فحصل بموجبها زيادة في سعر النفط العربي الخليجي الذي ارتفع بقيمة ٨١ سنتا فأصبح ثلاثة دولارات وثمانية عشر سنتاً [94].

تمكنت الدول المنتجة للنفط من خلال عقدها للإتفاقيات السابقة أن تضع حداً لتفرد الإحتكارات الأمريكية بتحديد سعر النفط، وهذا الأمر بحد ذاته يعد نقطة تحول جديدة أصبحت معهُ الحكومات المنتجة تتحكم بعوائدها المالية بالأتفاق مع شركات النفط الامريكية، ولم تعد حكراً على الأخيرة فقط. وعلى الرغم من

---

٩٠ محمد ازهر السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية اسس وتطبيقات، (الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٧)، ص٣٠٥.

٩١ يمثل السعر الذي استمر معمولاً به منذ آب ١٩٦٠.

92 Jenkins Gillbert, op.cit, p.20.

٩٣ إستطاعت ليبيا بموجب هذه الاتفاقية الحصول على زيادة في ضريبة الدخل وصلت الى ٦٥ سنتاً للبرميل الواحد، ورفع سعر النفط الليبي ٩٠ سنتاً للبرميل، كما تقرر رفعه بنسبة ٢,٥ % سنوياً مع إضافة ٧ سنتات للبرميل الواحد، وبهذه الاجراءات وصل سعر برميل النفط الليبي ثلاثة دولارات وأربعة سنتات بدلاً من دولارين وخمسة وخمسين سنتاً. ينظر: حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٢٤٤.

٩٤ غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥(دراسة في العلاقات الدولية)، (الكويت: معهد الانماء العربي، ٢٠٠٣)، ص٣٧٩؛ الكسندر بريماكوف، المصدر السابق ص٢٥؛ طارق شكر محمود، اقتصاد النفط العراقي (بغداد: لانا، ١٩٧٨)، ص ٨ ؛

O'Connor Patricia"ed", op.cit, p.80

هذا النجاح إلا أن مستويات أسعار النفط الخام بقيت دون مستوى الطموح اصلاً، فالزيادات في الأسعار المعلنة لم تحقق العدالة المنشودة بين أسعار النفط ومداخيل الشركات النفطية، ولذلك أخذت تلك الدول تسعى أكثر الى المطالبة بمنحها حق المشاركة[95] في حصة معقولة من عائدات الشركات العاملة في بلادها[96].

وتزامناً مع ذلك شهدت الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً في ميزانها التجاري، يعد سابقة تاريخية ألمّت بها، وكان سببهُ ظهور آثار الحرب الفيتنامية[97] التي أستنزفت كثيراً من مواردها[98]، وولّدت لديها تضخماً مالياً أسهم بطبيعته في إضعاف عملتها النقدية (الدولار) عالمياً[99]، مما جعل الرئيس نيكسون يعمد في١٥

---

٩٥ مبدأ المشاركة: يقصد به مساهمة الدول المنتجة أو مؤسساتها الوطنية مع الشركات الاجنبية في الكشف عن النفط وأستغلاله، إشتراكا متكافئاً في الالتزامات والحقوق، وتكون للدولة المنتجة بذلك صفتين، صفة الشريك في المشروع وصفة مانح العقد، وما يترتب عليه ذلك من أعباء وحقوق. ينظر :محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط ... ،ص ٣٠.

٩٦ حافظ برجاس، المصدر السابق، ص ٢٤٤؛ الكسندر بريماكوف، المصدر السابق، ص٢٦؛ انطوان متى، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الايرانية (١٧٩٨ –١٩٧٨) ،ط١، (بيروت: دار الجبل، ١٩٩٣)، ص١٢٢.

٩٧ حرب فيتنام: إحتدم الصراع العسكري بين جمهورية فيتنام الديمقراطية الشمالية وفيتنام الجنوبية المتحالفة مع الولايات المتحدة الامريكية، إذ إندلعت المعارك في ١٣ آب ١٩٥٦، ومنذ بداية هذه الحرب شرعت الولايات المتحدة بإرسال مستشارين مدنيين وعسكريين لفيتنام الجنوبية وصل عددهم في شباط ١٩٦٢الى أربعة آلاف شخص، وبحلول عام ١٩٦٥ بدأت بالتدخل العسكري المباشر إذ أرسلت قوات وصل عددها الى مائة وثلاثة وعشرين آلف رجل، قاموا بشن غارات جوية على فيتنام الشمالية، إلا أن عدد الجنود الامريكان عام ١٩٦٨ إزداد الى خمسمائة وخمسين الف جندي، كلفت هذه الحرب الولايات المتحدة الامريكية خسائر كبيرة في الارواح والاموال، مما دفع نيكسون الى أن يعلن عام ١٩٦٩ إنسحاب الجيش الامريكي على مراحل، وأكملت إنسحابها عام ١٩٧٣. ينظر: بابكر عباس الامين، الدروس الفيتنامية لامريكا ١٩٥٤–١٩٧٥ ،

www. Sudanile.com.

؛روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، ج ٢، (بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر،١٩٩٠)، ص٦٢٧؛ ولمزيد من التفاصيل ينظر: ويلرد.ج.بورشيت، فيتنام قصة حرب العصابات، ترجمة وديع وهيب،(مصر: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨) ؛

Danm Andreas, "America, the vietnam war, and the world", (Washington: Cambridge University press, 2003).

٩٨ زهير مارديني ،الثورة الأيرانية بين الواقع والأسطورة،(بيروت:دار أقرأ، ١٩٨٦)، ص ٢٩.

٩٩ كان النظام النقدي العالمي يرتكز انذاك على معيار صرف الدولار، اذ كانت الحكومة الامريكية تربط الدولار بمقدار معين من الذهب ، فيما كانت الحكومات الاخرى بدورها تربط عملاتها بمعدل صرف ثابت مع الدولار، وأطلق على هذا النظام أسم (نظام بريتون وودز) الذي أرسيت دعائمهُ منذ عام ١٩٤٤، ومن خلال هذا النظام تمكنت الولايات المتحدة من جعل الدولار الأمريكي العملة الدولية ومصدر السيولة العالمية، نظراً لإلتزامها بقابلية تحويلهُ للصرف ذهباً على أساس ثابت، وقد أستهدف= النظام الجديد تحقيق الأستقرار في أسعار الصرف وتوفير السيولة وإيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية، وأدى هذا النظام خلال عقد الأربعينات والخمسينات وحتى النصف من عقد الستينات دوراً مهماً في خدمة توسع الرأسمالية الامريكية خارج حدودها، ولكن مع مطلع عقد السبعينات توقفت قابلية تحويل الدولار الى ذهب، وذلك خوفاً من خروج كل الذهب الاحتياطي في الولايات المتحدة، وخاصة في ضوء أستمرار العجز في ميزان المدفوعات الامريكية، مما أدى بالتالي الى فقدان الولايات المتحدة أهم آلية عالمية مسؤولة عن نجاحها. ينظر: حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه،(جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٦)، ص٤ –٧. ولمزيد من التفاصيل ينظر: فنسان الغريب، مأزق الامبراطورية الامريكية (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠٨)، ص١١٩–١٢٥.

آب ١٩٧١ الى التخلي عن معيار الذهب، أي وقف تحويل الدولار الى ذهب، وقام بفرض ضوابط الأسعار[100] على السلع والبضائع كافة بوصفها وسيلة لمنع انفلات التضخم أكثر من ذلك، وفي حين أن الضوابط المفروضة على معظم السلع سرعان ما أُزيلت بعد مرور تسعين يوماً، الا أن الضوابط على النفط ومنتجاته بقيت على حالها، الأمر الذي أثر على العاملين في صناعة النفط المحلي الامريكي، لأن الطلب المتزايد على النفط أدى الى إستمرار الزيادة في الانتاج النفطي بمعدلات تفوق معدلات إكتشاف مصادر نفطية جديدة، وقد كان المنتجون المحليون يمتلكون الذريعة لذلك، بحجة كونهم مقيدين بقيود حصص الإستيراد الإلزامي لعام ١٩٥٩، وبالتالي أدى الأمر الى تسريع نضوب الموارد المحلية النفطية[101]، وإنخفاض الاحتياطي النفطي لعام ١٩٧٢ الى ستة وثلاثين بليون وثلاثمائة الف برميل، بعد أن كان الإحتياطي المقدر لعام ١٩٧١ يصل الى ثمانية وثلاثين بليون برميل[102].

وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الامريكية على شفا الوقوع في أزمة نفطية، نلحظ ذلك جلياً من خلال المذكرة التي بعث بها وزير الخارجية وليم روجرز (William Rogers) الى الرئيس نيكسون في [103]

١٠٠ ضوابط الأسعار: هو نظام إقتصادي معقد فرضتهُ إدارة نيكسون على الاقتصاد الامريكي في ١٥ آب ١٩٧١، الهدف منه معالجة التضخم المالي في الولايات المتحدة، بعد أن عملت على تجميد أسعار السلع والبضائع ومن ضمنها النفط ومنتجاته لمدة تسعين يوماً اي من تاريخ صدوره وحتى الثاني عشر من تشرين الثاني للعام نفسه، وقد حقق نتائج وقتية لمعالجة التضخم. وكان لهُ الاثر في إعادة ترشيح الرئيس نيكسون للرئاسة لعام ١٩٧٢، وأستمر العمل به بعد ذلك، حيث بدأت المرحلة الثانية له من تاريخ نهاية المرحلة الاولى وحتى العاشر من كانون الثاني لعام ١٩٧٣، تم خلالها ازالة القيود عن كافة السلع والبضائع وبقائها فقط على النفط ومنتجاته، لكنها سمحت خلال هذه المرحلة من رفع سعر النفط فوق مستويات الاسعار المحددة لعام ١٩٧١، ولكن فقط بما يعكس زيادة الكلفة، في حين ان المرحلة الثالثة له بدأت من نهاية المرحلة الثانية وحتى آب ١٩٧٣، وبقي معمولاً به خلال الادارات المتعاقبة لحكومة نيكسون، ولم تتم إزالته إلا في عهد الرئيس جيمي كارتر وبشكل تدريجي حتى بداية عام ١٩٨١. ينظر: توماس سويل، الاقتصاد التطبيقي، ترجمة رشا سعد زكي، ط١،(القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠١٠)، ص١٨ –١٩؛

Mead Walter and Agarwal Vinod .B," Price controls and international petroleum Product price", Report prepared for U.S department of energy, February 1980, p.1- 5.

ولمزيد من التفاصيل ينظر:

Kisswani Khalid. M" Economics of oil prices and the role of OPEC", Dissertation, (University of Connecticut, 2009) ; Phelps Charles," Petroleum regulation, the false dilemma of decontrol", (Rand, 1977).

١٠١ ادوارد مورس وآخرون، هل هناك إقتصاد سياسي جديد للنفط؟ النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ترجمة معهد الدراسات الستراتيجية، ط١،(بغداد: معهد الدراسات الستراتيجية،٢٠٠٧)، ص٢٦ –٢٧.

١٠٢ نجاه طه، المصدر السابق، ص٤٥.

١٠٣ وليم روجرز: محام وسياسي أمريكي تولى عدة مناصب قضائية وأستشارية قبل أن يعينهُ الرئيس أيزنهاور كوزير للعدل (المدعي العام)١٩٥٠-١٩٥٣ ، ادى دوراً في تمرير مشروع قرار الحقوق المدنية عام ١٩٥٧، أصبح وزيراً للخارجية بعد فوز نيكسون بالانتخابات عام ١٩٦٨، وهو صاحب "مشروع روجرز" لفرض

١٠ آذار ١٩٧٢ تناول فيها التطورات الحاصلة في النفط وأزمة الطاقة الوشيكة مستنداً فيها على إستنتاجات دراسة قام بها خبراء النفط مبيناً" **ان الولايات المتحدة الامريكية بحلول ١٩٨٠ ستنتج نفط أقل بكثير من إنتاجها اليوم في حين أن الأستهلاك سيرتفع من ١٥,٨ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧١ الى ٢٤ مليون برميل في اليوم عام ١٩٨٠، وفي ذلك الوقت سنكون مضطرين لإستيراد نصف إحتياجاتنا النفطية من الدول العربية التي تمتلك على الأقل ثلثي إحتياطيات العالم**" [104].

ولقد كان لنظام ضوابط الاسعار أثر بالغ في تغيير عمليات إنتاج البترول داخل الولايات المتحدة، وإعترف الرئيس نيكسون في مذكراته بما لهذا النظام من دور في خلق شح نفطي واضح بقوله "**... في ٥ آب ١٩٧١ قمت بعمل كل ما في وسعي حول ما هو خير للإقتصاد الامريكي، ولقد فرضت لمدة تسعين يوماً تجميد الأجور والأسعار في كافة أنحاء البلاد على أن تعقبه عودة تدريجية لإزالة التجميد...وعلى الرغم من كون هذا النظام قد وفر الأرتياح على المدى القريب، إلا انهُ على المدى البعيد زاد الامر سوءاً، اذ خلق شحاً في النفط، لأن تحديد سقوف الأسعار للنفط والبنزين، أدى الى نقص هذه المواد... فالتحديدات لم تحل مشكلة التضخم، على الرغم من كونها خلقت بعض الأرتياح ولكنها من المحتم ستؤدي الى خلق كارثة على المدى البعيد**"[105].

أفضت تلك التطورات الاقتصادية الداخلية في الولايات المتحدة عن إنخفاض سعر صرف الدولار، وظهورها كدولة مستوردة للنفط بشكلٍ كبير، فضلاً عن إستمرار موجة التضخم المالي وإنعكاساتها على الدول المنتجة للنفط التي عقدت مؤتمراً في أبو ظبي بتأريخ ٧ كانون الاول ١٩٧١، دعت من خلاله الى التفاوض بشكل نهائي حول مسألة إنخفاض الدولار ومبدأ المشاركة، وتم تحديد تأريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٧٢ لمناقشة إنخفاض الدولار و٢٠ كانون الثاني من العام نفسه لموضوع المشاركة. كما أوضحت الاوبك أن على جهودها أن تتظافر من أجل تحقيق أهدافها، وأعلنت في ٢٠ كانون الثاني زيادة سعر النفط المعلن بنسبة ٨,٤٩ % كتعويض لإنخفاض قيمة الدولار[106] . الأمر الذي رسختهُ في إتفاقية جنيف الأولى[107] ، التي إرتفع على

السلام الامريكي على المنطقة العربية عام١٩٧٠. ينظر: صالح زهر الدين، قاموس الشخصيات الامريكية ،ج ٣،ط ١،(بيروت: المركز الثقافي اللبناني،٢٠٠٤)، ص ١٦٧.

104 Edward C. Keefer"ed", Vol. XXXVI , op. cit, p.284.

١٠٥ مذكرات الرئيس نيكسون، ترجمة سهيل زكار، ط١، (دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص٢٦.

106 Parra Francisco," Oil politics, a modern history of petroleum", (New York: I.B. tauris&co, 2004), p.30.

إثرها سعر البرميل من النفط العربي الخليجي الى دولارين وثمانية وأربعين سنتاً للبرميل[108]، لتعويض الخسائر الناتجة من التغيير والإنخفاض في سعر الدولار وتراجعه مقابل العملات الاخرى .

تعرضت الولايات المتحدة الامريكية الى ضغط آخر يتعلق بمبدأ المشاركة، إذ دخلت شركاتها النفطية الاحتكارية في مباحثات مع الدول الخليجية، وفي مقدمتها العربية السعودية التي مثّلها وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني[109]، وكانت منزعجة من فتح الحديث حول الأمر كون المبدأ– حسب إدعائها– لن يقود الى حل مُرضٍ، وأوضحت بأنها سوف تتخذ موقفاً معارضاً لأي زيادة في أسعار النفط أذا ما حُرمت من حق التصرف في المرحلتين الاخيرتين المتمثلتين بالتكرير والنقل والتوزيع من ناحية، والتسويق من ناحية اخرى، مستغلة موقعها المتحكم المطلق، وضعف الدول العربية، وتواضع خبرتها الوطنية[110].

إلا ان التجربة العراقية الرائدة في مجال التأميم ونجاحه في تأميم شركة نفط العراق[111] في حزيران ١٩٧٢ شجّع باقي شقيقاته الخليجيات على التشدد في موقفها تجاه الشركات الامريكية، مبينة أن تطبيق مبدأ المشاركة أصبح أمراً حتمياً. مهددةً إياها بإتخاذ التدابير اللازمة لذلك من جانب واحد، لاسيما في ضوء

---

١٠٧ اتفاقية جنيف الاولى: عقدت هذه الاتفاقية في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٢ بين اعضاء الأوبك والشركات الاحتكارية لتعويضها عن الخسائر الناتجة من تذبذب قيمة الدولار وتراجعه مقابل العملات الاخرى وبموجبها ارتفعت ايرادات حكومات الدول الخليجية العربية الى ما يقارب ٩٠ سنتاً لكل برميل بعد ان اصبح سعر البرميل الواحد ٢,٤٨ دولار كما موضح أعلاه. ينظر:

Ibid, p.30.

108 Jenkins Gilbert, op. cit, p.20.

١٠٩ احمد زكي اليماني: ولد في مكة المكرمة عام ١٩٣٠، أنهى دراسته الابتدائية والمتوسطة في مدارس الفلاح الاهلية بمكة التي كانت اول المدارس التي أسست في عهد الشريف حسين بن علي، واكمل دراسته في القاهرة، حيث حصل على البكلوريوس في القانون، وحصل على الماجستير من كلية الحقوق من جامعة هارفرد بولاية ماساتشوستس الامريكية، عين مستشارا في الخمسينات في قسم الشؤون المالية، وعين في عام ١٩٦٢ وزيرا للنفط وعهد اليه بإدارة الشؤون المتعلقة بالنفط مع الارامكو وقد استقال من منصبه كوزير للنفط في ٢٩–١٠–١٩٨٦. ينظر: فهد القحطاني، اليماني وال سعود، نفط وفضائح، ط١،(دار الصفا للتوزيع والنشر، ١٩٨٨)، ص ٢– ٦.

110 Adelman. M, op.cit, p. 95- 97 ; Parra Francisco, op.cit, p.151- 152.

١١١ منذ ١٥ كانون الثاني ١٩٧٢ بدأت مفاوضات بين الحكومة العراقية والشركات النفطية الاحتكارية، وقد أوضح المفاوض العراقي مرتضى سعيد عبد الباقي وجهة نظر الحكومة والشعب العراقي والتي تتمثل في أنتزاع الحقوق الأساسية كافة والتي سلبتها الشركات، بإعتمادها سياسة التلاعب بمعدلات الانتاج وتجاهلها للمطاليب المشروعة كافة التي نادت بها الجماهير، كما أكد على أن الحكومة مصممة على وضع حد نهائي لإستغلال الشركات لثروات البلاد النفطية، وتحكمها في الأوضاع الاقتصادية والسياسية. وكانت هذه المفاوضات على مدى ثمان جلسات إستغرقت المدة من ١٥ كانون الثاني وحتى ٦ شباط ١٩٧٢، كان الوفد العراقي مصراً في مفاوضاتِهِ على تحقيق سيطرته على ثرواته النفطية وإستغلالها، فوجه إنذاراً الى الشركات النفطية في ١٧ آيار ١٩٧٢، مؤكداً على تحرير ثرواته من قيود الشركات ، وأذيع قانون التأميم في الأول من حزيران ١٩٧٢ بتأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة، على أن تؤول الى الدولة ملكية الاموال والحقوق جميع الموجودة المتعلقة بالنفط ويشمل ذلك على وجه الخصوص منشآت ومرافق الحفر وأنتاج النفط الخام والمعالجة والتجميع والضخ والنقل والتصفية والتخزين وغيرها. للتفاصيل ينظر :وزارة الاعلام العراقية، النفط العراقي من منح الامتياز الى قرار التأميم ، (بغداد: مطبعة الجمهورية، ١٩٧٢)، ص ٦١–٨١ . وللأطلاع على نص قانون تأميم شركة نفط العراق ينظر: حربي محمد، النفط العربي وازمة الطاقة في العالم، (بغداد: دار الثورة،١٩٧٤)، ص ١٠٢– ١٠٥.

الإدراك الامريكي بتعاظم أهمية السعودية في الاستراتيجية المستقبلية، وشيوع فكرة القلق من حصول أزمة طاقة، الأمر الذي أصبحت فيه الولايات المتحدة تنظر الى العربية السعودية ليس بوصفها بلداً صديقاً أو بلداً تكثر فيه المصالح الامريكية فحسب، بل بوصفه مجالاً حيوياً يسهم في أمن الولايات المتحدة وتطورها[112] .

عدّت عمليات التأميم بمثابة بداية النهاية لملكية أمريكا لنفط الدول المنتجة، الأمر الذي دفع خبير النفط الأمريكي ولتر ليفي (Walter Levy) الى مناقشة الموضوع بصراحة بقوله "**أن الشيء المهدد بالخطر ليس إمدادات النفط الى أوربا وليس إمدادات النفط الى أمريكا وإنما المهدد بالخطر هو ملكية أمريكا للنفط**"[113].

أن الخوف من ظهور موجة من التأميمات الوطنية كانت حافزاً قوياً وراء إندفاع الشركات الامريكية ومؤيديها في عملية المشاركة لمواجهة التحول القومي الجارف نحو التأميم[114]. ووضعت في ٥ تشرين الاول ١٩٧٢ مسودة إتفاقية المشاركة التي لم توقع إلا في ٢٠ كانون الاول ١٩٧٢ مع كلا من السعودية والإمارات، وتبعتها الكويت وقطر في مطلع كانون الثاني ١٩٧٣ على أن تكون نسبة المشاركة الاولية ٢٥% وتبدأ من الاول من كانون الثاني ١٩٧٣ولمدة أربع سنوات، وتزداد بنسبة ٥% في عام ١٩٧٨، وترتفع بنسبة ٦ % في كانون الثاني ١٩٨٢ ،الى ان تصل الى نسبة ٥١% من العام نفسه. فضلاً عن ذلك تكون حصة الحكومات من الانتاج مقسمة الى ثلاثة أقسام، الاول يتمثل بإعادة شرائه من قبل شركات النفط الامريكية بسعر يقارب سعر السوق، والثاني يتم شرائه من قبل الشركات في حال طلب الحكومة المنتجة ذلك، ولكن مع نسبة تخفيض عن سعر السوق، أما الثالث فيتم بيعه وتسويقه من قبل الحكومة نفسها مباشرة[115].

عُدت حركات التأميم والمشاركة في عمليات إنتاج النفط خطوة ناجحة لصالح الدول العربية الخليجية، وذلك لما أحدثته من أهتزاز حقيقي في الموقع المتقدم للشركات الامريكية النفطية المهيمنة على صناعة النفط العالمية، إذ سببت تراجعاً في طبيعتها المسيطرة والمشرفة على منابع النفط وإنتاجه والتحكم في أسعاره[116].

---

١١٢ غسان سلامة، المصدر السابق، ص ١٣٦.

١١٣ افاق عربية، "مجلة"، العدد الثاني عشر، بغداد، كانون الاول، السنة الخامسة، ١٩٩٠ ص١٦.

١١٤ عبد المنعم السيد علي، اسعار النفط ...، ص ٣٣. ولقد حصلت تأميمات عربية عدة منذ عام ١٩٦٨ خارج منطقة الخليج العربي، إذ أقدمت الجزائر على تأميم الشركة الوطنية الجزائرية سوناتراك، بعد ان عقدت اتفاقية بخصوص ذلك في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٨ حصلت بموجبها على نسبة ٥١% من المشاركة، كما وقعت الجزائر اتفاقيات مشاركة اخرى في الامتياز مع شركة البترول الفرنسية بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٧١، في حين ان ليبيا اممت شركة Bp البريطانية في ٧ كانون الاول ١٩٧١. ينظر: فهد القحطاني، المصدر السابق، ص٧ . وللاطلاع على نص قوانين التأميم ينظر: حسيب نمر، التأميم، اهم قوانين التاميم في البلدان العربية، (دار الحداثة للطباعة والنشر، د."ت") .

١١٥ فهد القحطاني، المصدر السابق، ص ٩ ؛

Parra Francisco, op.cit, p.125 ; Sobel Lester, op.cit, p.107.

116 Parra Francisco, op.cit, p.146.

الا أنها في الوقت نفسهُ بقيت تحتل بشكل عام مواقع محترمة في الصناعة المذكورة، إذ أنها حتى عام ١٩٧٣ كانت تسيطر على ٩٠% من تصدير النفط الخام الخليجي، بينما الكمية التي تصدر من خلال الاتفاقات الحكومية هي ٥ % فقط[117]. ولكن هذا التغيير الطفيف في سياسة الدول المنتجة لم يكن سوى الخطوة الاولى للتحول نحو مرحلة إتخاذ القرارات الفردية ضد الدول المستهلكة مثلما سنوضحه في الفصل القادم.

الفصل الثاني

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تحديات الأزمة النفطية العالمية الأولى ودور النفط العربي الخليجي فيها (١٩٧٣-١٩٧٤)

المبحث الأول/التحرك العربي النفطي وإنعكاسه على الموقف الأمريكي حتى تشرين الأول ١٩٧٣.

المبحث الثاني/ الأزمة النفطية الأولى أسبابها...مقدماتها... والظروف المحيط بها.

---

١١٧ ريموند رونر، المصدر السابق، ص ٣٩ ؛ افاق عربية،"مجلة"، السنة ١٥، كانون الاول، ١٩٩٠، ص١٦ .

المبحث الثالث/ آثار الأزمة سياسياً وإقتصادياً على الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الرابع / سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في إحتواء الأزمة ومواجهتها داخلياً وخارجياً.

١-الأجراءات الداخلية في معالجة الأزمة النفطية.

٢-الأجراءات الخارجية في مواجهة الأزمة النفطية وإنهائها.

المبحث الأول

التحرك العربي النفطي وإنعكاسه على الموقف الأمريكي حتى تشرين الأول ١٩٧٣

دخلت الولايات المتحدة الامريكية عامها الجديد ١٩٧٣وسط قلق متزايد حول التناقص الحاصل في التجهيز المحلي من النفط، أسهم في شدته شتاء عام ١٩٧٢-١٩٧٣ القارص، والذي بدأ بصورة مبكرة وأبرد من المعتاد، مما أضاف عبئاً جديداً للنقص البترولي، خصوصاً بعدما أخذ ذلك النقص يضرب بعض الولايات الأمريكية لاسيما منطقة الغرب الأوسط الزراعية التي وصل فيها الطلب على البترول الى أعلى مستوياتهِ مطلع عام ١٩٧٣ بسبب حاجة المزارعين للوقود لتجفيف حصادهم المتأخر الرطب قبل الخزن،

فضلاً عن ذلك أسهمت شدة البرودة من خطورة الموقف بعد أن حصل طلب أضافي على المنتجات النفطية من قبل المستخدمين المعتمدين على برامج الخدمات الكهربائية المستندة الى وقود النفط بدلاً من الفحم[118]، في حين أن معاناة بعض الولايات من نقص التجهيز دفعها الى تقليل ساعات العمل في مصانعها من ستة أيام في الاسبوع الى أربعة أيام وبعدها الى ثلاثة أيام. بل وعملت على تسريح مليون وستمائة الف

---

118 McCoslin John"ed"," International Petroleum Encyclopedia 1973", (U.S.A: The Petroleum Publication Co.,1973), p.130.

مواطن من العمل[119]. كما أن ولايات اخرى مثل بنسلفانيا وجورجيا واوهايو اخذت تحث مواطنيها على القيادة بسرعة منخفضة، وخصصت نسب معينة من البنزين حددت بعشرة الى اثنا عشر كالون لكل مستهلك[120].

حملت الأشهر الأولى من عام ١٩٧٣ تحديات خطيرة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد وقعت في وسط قلقٍ متزايد من إحتمال إصابتها بأزمة طاقة تودي بنموها الإقتصادي وتقدمها التقني، ولم تنفعها سياستها النفطية المتبعة خلال السنوات السابقة، إذ كان لكل من برنامج حصص الإستيراد الإلزامي وضوابط الأسعار المفروضة على النفط المحلي أثراً سلبياً ساعد على ظهور شحة في الموارد النفطية بسبب النقص في تجهيز النفط المحلي [121]. بعد أن وصل الطلب عليهِ الى مستويات عالية، وأدى ذلك الى كثرة التساؤلات حول إمكانية إزدياد إستهلاكها من النفط في المستقبل الى درجة لم يكن بمقدور إنتاجها المحلي أن يلبيها، إذ أوضح خبير النفط الأمريكي جيمس اكنز (James Akins)[122] في مطلع عام ١٩٧٣ ذلك بقوله "أن **الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ ستستهلك أربعة وعشرين مليون برميل في اليوم، بينما سيكون الشرق الاوسط مصدراً لنحو ٣٥% من النفط العالمي على الاقل**" [123].

كذلك شدد خبراء الصناعة النفطية والإقتصاديون ومسؤولوا الشركات النفطية الأمريكية في نداءاتهم الى حكومتهم من أجل أن تتبنى سياسة طاقة وطنية، تهدف الى الحصول على إمدادات نفطية مناسبة ومضمونة لبلادهم، إذ وجهوا تحذيراً الى البيت الأبيض والكونغرس بأن يضعا سياسة شاملة وموحدة، تلائم الإحتياجات الوطنية مشيرين الى أنهُ من دون ذلك، فإنها ستكون تحت رحمة تأثير الامدادات الخارجية بشكل متزايد[124].

---

[119] Time, "Journal", June 25, 1973, p.85.

[120] Ibid., June 12, 1972, p.49.

[121] ادوارد مورس واخرون، المصدر السابق، ص٢٨ .

[122] جيمس اكنز: دبلوماسي وخبير نفطي امريكي، خدم في البحرية الامريكية (١٩٤٥-١٩٤٦) ، وانضم الى وزارة الخارجية الامريكية عام ١٩٥٤، ثم خدم في السلك الدبلوماسي في باريس ودمشق (١٩٥٦-١٩٥٧) والكويت (١٩٥٨-١٩٦٠) وبغداد (١٩٦١-١٩٦٤)، أصبح مديراً لمكتب المحروقات والطاقة التابعة للحكومة الامريكية في واشنطن (١٩٦٨-١٩٧٢) ، ثم سفيراً للعربية السعودية (١٩٧٣-١٩٧٥)، عرف بجرأته بطرح ارائه من خلال اتصالاته ومقالاته، وبمعارضته لبعض سياسات حكومته ومساندتها المطلقة لإسرائيل. ينظر: صالح زهر الدين، قاموس الشخصيات الأميركية، (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ٢٠٠٤)، ص٣٥٥.

[123] James Akins, "The Oil Crisis", Foreign Affairs, Vol.51, Nov. 3, 1973, p.463.

[124] McCoslin John "ed", op. cit, p.130.

كما أن الرئيس نيكسون عبر عن إمتعاضه من سوء وضع الطاقة، وأشار الى أن شعب بلده الذي يشكل ٦% من سكان العالم يستهلك ثلث الطاقة العالمية[125]؛ إذ كانت نسبة ٦٣% من طلب النفط للولايات المتحدة يلبى من خلال الإنتاج المحلي، و ٩% إستيراد من النفط العربي و٢٨% إستيراد من مصادر أجنبية متنوعة [126].

وعمد الرئيس نيكسون الى معالجة الوضع القائم المتدهور بإزالة نظام حصص الإستيراد الإلزامي في١٨ نيسان ١٩٧٣ وأستبدله برسوم كمركية تدفع من قبل المستوردين. وقد أوضح ذلك بقوله" **أن برنامج حصص الإستيراد الإلزامي كان قد نشأ في وقت كنا فيه**

نستطيع إنتاج الكثير من النفط في بلدنا أكثر مما كنا نستخدم، عندما كان فرض القيود وتحديد حصص واردات النفط الأجنبي تشجع على تطوير صناعتنا النفطية المحلية من أجل مصلحة الأمن الوطني، اما اليوم فنحن لا ننتج الكثير من النفط لإستخدامنا، ويجب أن نستورد كميات أكبر لتلبية حاجاتنا، وكنتيجة لذلك، فإن برنامج حصص الإستيراد الإلزامي ليس له فائدة بعد الآن، وإعتباراً من اليوم أنا ألغي العمل بهذا البرنامج وأستبدلهُ برسوم كمركية على المستوردين"[127]. وقد بين نيكسون أن هذه الطريقة سوف تساعد بلاده على تحقيق عدد من الأهداف منها :

اولاً: تلبية إحتياجات المستهلكين الحالية من النفط بكلفة أقل، بل وأنها ستستخدم الحوافز لإستكشاف النفط المحلي وتطويره لتلبية الطلب على المدى الطويل .

ثانياً: تشجيع المنتجين على إنشاء مصافي جديدة في الولايات المتحدة لكون الرسوم المفروضة على المنتجات المكررة المستوردة أعلى من النفط الخام المستورد .

ثالثاً: حفظ الأمن الوطني من خلال عدم السماح بأن تصبح الولايات المتحدة معتمدة بشكل كبير على الواردات الخارجية ومجهزي النفط الأجانب [128].

---

125 Time, April 30, 1973, p.57.

126 Ray Vicker, "The Kingdom of Oil", (New York: Charls Scribner's Sons, 1974), p.9.

127 P.P. P.U.S., Richard Nixon, Containing the public Massages, Speeches, and Statements, of the President, 1973, (Washington: United States Government Printing Office, 1975), p.311.

128 Time, "Journal" April 30, 1973, p.57

ونظراً لتغييرها سياستها النفطية داخلياً دخلت الولايات المتحدة سوق النفط العالمية بوصفها مستوردة لكميات كبيرة وصلت الى ستة ملايين برميل يومياً، شغلت منها كمية ما تستورده من دول الخليج العربية قبيل أزمة ١٩٧٣ ما يقرب من ستمائة وستة وعشرون الف برميل في اليوم مقسمة على النحو الآتي الذي يوضحه الجدول في أدناه[129]:

جدول رقم (٣)
معدل إستيراد الولايات المتحدة من النفط العربي الخليجي لسنة ١٩٧٣
(برميل/يوم)

الدولة	السعودية	الامارات	الكويت	البحرين	قطر	العراق
مقدار ما تستورده	٤٨٦٠٠٠	٧١٠٠٠	٤٧٠٠٠	١١٠٠٠	٧٠٠٠	٤٠٠٠

١٢٩ الجدول من عمل الباحثة بالإعتماد على :
E.I.A, Monthly Energy Review, October 2000, U.S Department of Energy, Washington, D.C., p.46.

الولايات المتحدة منه						

ويظهر من الجدول اعلاه ما تتمتع به السعودية من مكانة خاصة في ميزان الإستيراد النفطي الأمريكي؛ إذ تأتي في المرتبة الأولى في كمية النفط المصدر الى الولايات المتحدة بما مقداره أربعمائة وست وثمانين ألف برميل يومياً، تليها الإمارات بفارق بعيد إذ سجلت واحد وسبعين ألفاً.

أدى دخول الولايات المتحدة الأسواق العالمية كونها مستورداً رئيسياً للنفط الى أزدياد الطلب العالمي عليه، مما شجع على دعم إرتفاع أسعاره ودفع الدول المنتجة بشكل عام والدول الخليجية خصوصاً الى السعي للحصول على زيادات في أسعار نفطها[130]، بعد أن أحست أن لها دور مهم في سوق النفط، وثقل في الإقتصاد العالمي[131]، كيف لا وقد كان ٣٧% من إستهلاك العالم للنفط يأتي من منابع خليجية، إذ شغلت السعودية المرتبة الأولى في إنتاج النفط، بعد أن أرتفع إنتاجها من ستة ملايين برميل يومياً عام ١٩٧٢الى سبعة ملايين وستمائة الف برميل يومياً عام ١٩٧٣[132]، وكانت لديها الرغبة والقدرة على رفع إنتاجها الى أكثر من ذلك بسبب حاجتها الى زيادة عائداتها المالية .

لكن تلك الرغبة في الزيادة كُبحت بسبب الإنخفاضات المتتالية في قيمة الدولار الذي أجرتها الولايات المتحدة مرتين، كانت الأولى في ١٢ شباط [133]، والثانية في ١٥ آيار، مما جعل الدول الخليجية تشعر بالضيق في كل مرة من تخفيض الدولار، وتمثل ذلك الشعور في قول الملك فيصل[134] في تعليقه خلال تلك

---

١٣٠ ادوارد مودرس ، المصدر السابق، ص٢٨.

١٣١ شكل الإحتياطي النفطي لمنطقة الخليج العربي٦٠% من احتياطي النفط العالمي، احتلت السعودية ٤٠% من النسبة الأخيرة ، في حين أن ٣٣% من هذا الاحتياطي شغلتها إيران والعراق والكويت والامارات العربية، أما بقية أقطار الخليج الاخرى فقد شغلت ٢٧% من الاحتياط النفطي. ينظر:
Hollo Reuven, "Oil and American Foreign Policy in the Persian Gulf (1947-1991)", Dissertation, (University of Texas at Austin, 1995), p.46.

132 Ian Skeet, "Opec: Twenty- five years of prices and politics",(New York: Cambridge University press,1988) , p.240

133 Parra Francisco, op. cit, p.160.

١٣٤ الملك فيصل: هو فيصل بن عبد العزيز آل سعود، ولد في الرياض عام ١٩٠٦، في عام ١٩٢٧ ناب والده ففي المباحثات مع بريطانيا التي انتهت عام ١٩٢٧التي أعترفت بموجبها بحكومة والده، في عام ١٩٦٤ أصبح ملكاً على السعودية ، اعتمد على ثلاثة محاور في قيادة المملكة، تمثل الأول بالنهوض بالمملكة، والثاني بأحياء مجد الأسلام، والثالث بدعم التضامن العربي والأسلامي والدفاع عن الحقوق المغتصبة من العرب ومنها قضية فلسطين، اغتيل على يد أحد اقاربه عام ١٩٧٥.ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٤، ص٦٨١.

المدة أمام رؤساء مجالس إدارة الارامكو بقوله "**ما فائدة أن ننتج أكثر وأن نبيع أكثر، وأن نقبض أوراقاً يمكن أن تنخفض قيمتها فجأة بقرار لا يؤخذ رأينا فيه** "[135].

في حين عمدت الحكومة الكويتية الى فرض قيود على إنتاجها، إذ خفضت إنتاجها من ثلاثة ملايين وثلاثمائة الف برميل في اليوم لعام١٩٧٢، الى ثلاثة ملايين برميل يومياً لعام١٩٧٣ [136]، وعبر وزير النفط الكويتي عن إمتعاضه بقوله" **ما نفع أن ننتج أكثر ونبيعه بعملة غير مضمونه**" وفي موضع آخر ذكر " **لماذا ننتج النفط الذي هو كل قُوتنا وقوّتنا ونستبدله بنقود تتدنى قيمتها في كل سنة بنسبة معينة**"[137].

رأت بقية الدول الخليجية العربية الأخرى لاسيما العراق أن تأخذ بإجراءات أكثر جدية، ووجدت ضرورة لتغيير إتفاقية جنيف الاولى Geneva I التي رأت أنها غير كافية للتعويض المناسب عن التخفيضات التي أقدمت عليها الولايات المتحدة [138]. ودعت الى عقد مفاوضات مع شركات النفط التي وافقت مجبرة على التعاطي مع الموضوع بجدية حتى تم التوصل الى عقد إتفاقية جنيف الثانية Geneva II في حزيران ١٩٧٣، التي أضافت مكاسب جديدة لجنيف الأولى؛ إذ رفعت بموجبها الأسعار المعلنة بنسبة ١١,٩%، ليصبح بذلك سعر النفط العربي الخفيف[139] مايقارب دولارين وتسعين سنتاً[140]، كما هو مثبت بالجدول التالي الذي يوضح تغير الأسعار المعلنة للبرميل الواحد للنفط الخام العربي لإشهر عام ١٩٧٣ تصاعدياً[141]:

جدول رقم (٤)

أسعار النفط العربي الخليجي١٩٧٣(بالدولار)

الشهر	نيسان	حزيران	تموز	آب	مطلع تشرين الاول	النصف الأول من تشرين الثاني	تشرين الثاني
سعر	٢,٧٤	٢,٩٠	٢,٩٦	٣,٠٧	٣,٠١	٥,١٢	٥,١٨

١٣٥ مقتبس في : محمد حسنين هيكل، حرب الخليج...،ص٧٨.

136 Ian Skeet, op. cit, p.240

137Qutide In: Danil Yergine, op. cit, p.595.

١٣٨ محمد ازهر السماك، إقتصاد النفط...،ص٣٠٧.

١٣٩ النفط العربي الخفيف ذي كثافة ٣٤ درجة .

140 Ian Skeet, op. cit, p.82.

141Qutide In: Genkins Gilbert, op. cit, p. 20.

البرميل							

وفي ضوء هذه الظروف الصعبة جرت مباحثات بين الدول العربية المنتجة حول ضرورة الاستعانة بالسياسة النفطية لخدمة القضية الفلسطينية، من خلال التلويح به بوصفهِ وسيلة ضغط على موقف الولايات المتحدة لإجبار إسرائيل على الإلتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢[142]، بعد أن واصلت الأولى دعمها المطلق لإسرائيل ومسايرتها في رفضها المطلق لتطبيقه أو تطبيق أي مشروع آخر، ومقترحات أخرى تستند بطبيعتها على الإنسحاب الشامل لإسرائيل من الأراضي التي إحتلتها عام ١٩٦٧[143] . لاسيما وأن هذا الدعم المطلق من قبل الولايات المتحدة لإسرائيل أخذ يزداد أكثر منذ أن أصبح هنري كيسنجر Henry Kissinger[144]، مستشاراً لشؤون الامن القومي، ذلك الرجل الذي كثف جهوده من أجل إحباط أي قرار يعمل على الانسحاب الإسرائيلي الكامل، مبيناً أن إسرائيل تشكل درعاً واقياً للمصالح الامريكية في المنطقة ضد النفوذ السوفيتي اولاً، ونفوذ الراديكاليين[145] العرب ثانياً. كما أنه لم يكن مستعداً للضغط على إسرائيل

---

١٤٢ قرار ٢٤٢: هو القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، في أعقاب الحرب العربية الأسرائيلية الثالثة التي وقعت في حزيران ١٩٦٧ والتي أسفرت عن هزيمة ثلاث دول عربية (مصر ، الاردن ، سوريا) وأحتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان ومدينة القدس وقطاع غزة والضفة الغربية لنهر الاردن وشبة جزيرة سيناء، ونص القرار على إنسحاب إسرائيل من الأراضي التي إحتلتها خلال ذلك ، وإنهاء حالة الحرب وأحترام سيادة دول المنطقة على أراضيها، وضمان تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطنيين، وحرية الملاحة في الممرات الدولية، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح، وإقرار مبادئ السلام العادل في منطقة الشرق الاوسط . للتفاصيل ينظر :

Wilmoth Adrieme"ed", "Human and Civil Rights, Essential Primary Sources", (Detroit: Gale, 2006), p.393 ; Hertz Eli, "UN security council Resolution 242", www.muthsandfacts.org ; Marcia Sprules,"Six Days, How the 1967 War Shaped the Middle East", Library, "journal", Jan. 1, 2005, p.126.

ولمزيد من التفاصيل حول الموقف الأمريكي تجاه حرب ١٩٦٧ ينظر: عواطف سراج الدين، الولايات المتحدة والصراع العربي-الاسرائيلي ١٩٦٣-١٩٦٧،ط١، (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).

١٤٣ نظام شرابي، امريكا والعرب، السياسة الامريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، (بريطانيا: رياض الريس للنشر،١٩٩٠)، ص٣٣١.

١٤٤ هنري الفريد كيسنجر: ولد عام ١٩٢٣ في المانيا الشرقية لأسرة يهودية هاجرت الى الولايات المتحدة عام ١٩٣٨، حصل على الجنسية الامريكية عام ١٩٤٣، عمل في المخابرات الامريكية خلال الحرب العالمية الثانية، حصل على الدكتوراه من جامعة هارفرد عام ١٩٥٧، عمل باحثاً وأستاذاً حتى عام ١٩٦٩، عمل مستشاراً لشؤون الامن القومي في عهد الرئيس نيكسون في فترة ١٩٦٩-١٩٧٣، واصبح وزيراً للخارجية عام ١٩٧٣، وأحتفظ بمنصبه في عهد فورد١٩٧٤-١٩٧٧، منح جائزة نوبل للسلام بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣.ينظر:

Robert Gwinn and others" ed"," The New Encyclopedia Britannica " Vol. 6, (U.S.A.: Encyclopaedica Britannica.Inc, 1992), p.89

١٤٥ الراديكالية: يقصد بها الطموح والميل نحو قرارات التغيير الحاسمة، ويطلق تعبير الراديكالية من الناحية السياسية على المتطرفين الذين يريدون تغير النظام من جذوره . ينظر: ب .ن. بونوماريوف، القاموس السياسي مختارات، ترجمة عبد الرزاق الصافي، (مركز الطباعة الحديثة، د."ت")، ص١٢٤.

لقبول ذلك الانسحاب لإدراكه أن كل من العرب وإسرائيل لن تتفقا ابداً، وذلك لأن الأخيرة لن تنسحب من الأراضي المحتلة مهما قدم العرب من تنازلات، في حين أن العرب –حتى أكثرهم أعتدالاً– لن يقبلوا بأقل من الإنسحاب الكامل[146].

فضلاً عن ذلك فقد وجد كيسنجر أن الاقبال على أمرٍ كهذا ليس في محله، لإعتقادهِ بأن نيكسون [147]، وليس في موضع يمكنه Watergate)يعاني آنذاك من الضغوط الداخلية الناجمة من أزمة ووترغيت (أن يواجه أيضاً أصدقاء أسرائيل في الولايات المتحدة في حال ضغط عليهم للإنسحاب الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ لقاء تسوية سلمية[148].

وتزامناً مع تلك التطورات بدأت حملة إعلامية شديدة قادتها مصر ممثلةً برئيسها (انور السادات)[149]، الذي أطلق نداءهُ في ١٤ آيار ١٩٧٣ بضرورة إستخدام النفط العربي فعلياً بوصفه وسيلة ضغط على الولايات المتحدة. وقد أبدت الدول العربية المنتجة ومنها بعض الدول الخليجية موافقتها على تلك الدعوة وتعاطفها معها، فعمدت في اليوم التالي كلاً من الكويت والعراق وليبيا والجزائر الى وقف النفط لمدة وجيزة بحدود الساعة، إحتجاجاً رمزياً ضد دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في حربها مع العرب[150].

أما بالنسبة للعربية السعودية فإنها على الرغم من تأييدها للموقف المساند للقضية الفلسطينية وتحرير القدس المحتلة ووقوفها ضد أي دعم من قبل الولايات المتحدة لأسرائيل، لكنها رفضت بشدة حتى ذلك الحين

---

١٤٦ محمد الاطرش، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي– الاسرائيلي(١٩٧٣–١٩٧٥)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ١٩٨٧) ، ص١٤– ص٢٢

147 ووترغيت: فضيحة إعلامية سياسية أمريكية، نتجت عن قيام الحزب الجمهوري بالتجسس على الحزب الديمقراطي المناوئ بواسطة خمسة رجال لمبنى ووترغيت مقر اللجنة القومية للحزب الديمقراطي الامريكي في واشنطن عام ١٩٧٢ أبان الحملة الانتخابية الرئاسية وأنكشاف أمر هذه المحاولة. كشفت التحقيقات عن شخصيات كبيرة في حكومة نيكسون قد خرقت سير القانون بمحاولتها تخريب الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي عام ١٩٧٢بعلم من نيكسون نفسه وتدبيره ، وعندما واجه اتهاما أكيدا واحتمال عزله من قبل الكونغرس استقال من منصبه في ٩ آب ١٩٧٤ ليخلفهُ نائبهُ جيرالد فورد لرئاسة البلاد. ينظر : = Time, "Journal" November 5, 1973, p.13 ; Time, "Journal", April 9, 1973, p.16 ; Time, "Journal", May 14, 1973, p.17.

١٤٨ محمد الاطرش، المصدر السابق، ص٢٢ .

١٤٩ انور السادات: محمد انور السادات ولد عام ١٩١٨ ، دخل الكلية الحربية في القاهرة ١٩٣٦، عين وزيراً للدولة عام ١٩٤٥، ثم أميناً للاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٥٧، واصبح عام ١٩٦١ رئيساً لمجلس الشعب، شغل منصب نائب رئيس الجمهورية عام ١٩٦٩، واصبح رئيساً للجمهورية بعد وفاة جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، قاد حرب ١٩٧٣ ضد اسرائيل، وفي عام ١٩٧٨ وقع اتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل، وفي ٦ تشرين الاول ١٩٨١ اغتيل بدفع وتخطيط من الجماعة الاسلامية المتشددة . ينظر: محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب (قصة بداية ونهاية محمد أنور السادات)، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر ١٩٨٣)، ص٢٧–ص٤١.

150 Sobel Lester A, Energy Crisis, Vol.I…, P.180 ; Sobel Lester A, "Israel and the Arabs: the October 1973 War", (New York: Facts on File, Inc, 1977), p.90.

مزج النفط بالسياسة وإستخدامه سلاحاً سياسياً، وقد أوضحت موقفها المعارض بعدد من التبريرات، نجد بعضها في تصريحات الملك فيصل الذي قال "**أذا نحن أوقفنا تدفق النفط للغرب فمن أين لنا أن نحصل على المال الذي هو ضروري ليس فقط لدعم تنمية بلادنا فحسب بل أيضاً لمساعدة أخواننا العرب في مواجهتهم مع أسرائيل**". في حين أشار إبنهُ سعود الفيصل[151] (وكيل وزير البترول) بكون الولايات المتحدة سوف لن تتأثر بالوقف الفوري لصادرات النفط العربي، مبيناً أن المتضرر الأكثر من ذلك التوقف ستكون حصة حلفائها من أوربا الغربية واليابان الذين لم يكونوا على خلاف مع العرب، فضلاً عن أن العربية السعودية كانت ترى أن أقتصاديات الدول العربية ستتأثر أكثر مما يتأثر غيرها اذا هي عمدت الى وقف تدفق النفط[152].

وفي واقع الأمر فإن تهديدات الدول العربية الخليجية المنضوية لمنظمة "الاوابك" OAPEC [153] حول الموقف الأمريكي المساند لإسرائيل قد يكون أمراً طبيعياً وغير مؤثر، مقارنة بالتحذيرات غير المتوقعة من العربية السعودية التي غيّرت موقفها بعد أن كانت الدولة الخليجية الوحيدة الرافضة بشدة قبل ذلك إقحام النفط في مشاكل السياسة الخارجية، لكنها قامت فجأة بإصدار عدد من التصريحات حملت بين طياتها طابعي الترغيب والترهيب في آن واحد للولايات المتحدة. فقد كان من بين ذلك إعلانها في ١٩ نيسان بأنهُ لم يعد بمقدورها زيادة إنتاجها من ٧،٦ مليون برميل في اليوم الى ٢٠ مليون برميل في اليوم بحلول ١٩٨٠، إلا اذا قامت الولايات المتحدة بخلق جوٍ سياسي مناسب يتلاءم والظروف الدولية، والذي قصدت منه ايقاف دعمها

---

١٥١ سعود الفيصل: وهو ابن الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود ولد عام ١٩٤٠، حصل على شهادة البكالوريوس بالاقتصاد من جامعة برنستون بولاية نيوجيرسي بالولايات المتحدة عام ١٩٦٣، التحق بوزارة البترول والثروة المعدنية حيث عمل مستشاراً إقتصادياً لها وعضواً في لجنة التنسيق العليا بالوزارة، وانتقل بعدها إلى المؤسسة العامة للبترول والمعادن – بترومين وأصبح مسؤولاً عن مكتب العلاقات البترولية الذي يشرف على تنسيق العلاقه بين الوزارة وبترومين، في عام ١٩٧١ عين وكيلاً لوزارة البترول = والثروة المعدنية، في عام ١٩٧٥ صدر مرسوم ملكي بتعيينه وزيراً للخارجية.ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٣، ص ١٦٩؛

New York Times, "Magazine", December 16, 2009, p.2.

152 Sobel Lester A , Energy Crisis, Vol.I…, p.180- 181 ; Yergin Daniel, op. cit, p. 594 ; News Week, "Journal", may 28, 1973, p.61

١٥٣ الأوابك العربية :منظمة إقتصادية بادرت الى تشكيلها كل من السعودية والكويت وليبيا في كانون الثاني ١٩٦٨،جعلت دولة الكويت مقراً لها، اشترطت في عضويتها ان تكون الدولة العضو عربية، اي التأكيد على القومية العربية في الأنتماء، وان يكون أهم مكونات دخلها القومي(النفط)، انضمت اليها كل من البحرين وقطر والامارات والجزائر في عام ١٩٧١، والعراق وسوريا عام ١٩٧٢، ومصر عام ١٩٧٣، وكانت هذه المنظمة تهدف الى تحقيق التعاون التام بين الاعضاء في مختلف أوجه النشاط الأقتصادي في صناعة النفط وتحديد الوسائل والسبل للحفاظ على مصالح الاعضاء وتأمين وصول النفط الى اسواق استهلاكه وتوفير الاجواء المناسبة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة النفط، وهي لا تتدخل في مسألة الاسعار لان ذلك من صميم عمل الاوبك . ينظر: محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط ...، ص١٥١-١٥٢ .

لاسرائيل[154]. قد حذر الملك فيصل في تموز ١٩٧٣ الولايات المتحدة بأن حكومته تواجه ضغطاً كبيراً من الدول العربية المنتجة الاخرى لدفعها لوقف تدفق النفط إليها، وأن أية رغبة سعودية في رفع إنتاجها سوف تجهض في حال لم تغير الولايات المتحدة سياستها المساندة لإسرائيل[155]، وقد صرح فيصل في أيلول في مقابلة أجرتها معهُ مجلة نيوزويك الأمريكية قائلاً: "**أن المنطق يفرض علينا أن لا ندع إنتاجنا يتخطى حدود إستيعاب إقتصادنا، وإذا ما قرنا تخطي هذا الحد تلبية لاحتياجات الولايات المتحدة والغرب، فلن يكون ذلك إلا بشرط إن تساعد الولايات المتحدة والغرب على خلق مناخ سياسي ملائم**"[156].

إستمرت التحذيرات العربية البسيطة للولايات المتحدة خلال الأشهر المتتالية لكنها من المؤكد كانت غير مجدية، ولا ذات تأثير يذكر عليها، الأمر الذي دفع بالعربية السعودية الى أن تتجه بتحذيراتها الى شركة الأرامكو التي تدرك أكثر من غيرها في النهاية أن الملك فيصل ربما يساق بسبب سياسة الولايات المتحدة المعادية للعرب لتبني إجراءات صارمة ضدها بوصفها وكيلة لها. الأمر الذي دفعها (اي شركة ارامكو) الى القيام بحملة دعائية منظمة في الصحافة الأمريكية وعن طريق إتصالاتها بالبيت الابيض وأستخدام تأثيرها لإستمالة إدارة الرئيس نيكسون ولفت أنظارهم الى المخاطر التي قد تتعرض لها إستثمارات الولايات المتحدة في الخليج العربي جراء إستمرار المساندة الأمريكية غير المحدودة لإسرائيل. كما قامت شركة موبيل بنشر صفحات كاملة في مجلة نيويورك تايم **New York Time** حول الموضوع، نادت فيه بأتباع سياسة أمريكية أكثر سلمية وتوازناً بين العرب وإسرائيل. في حين أعدت شركة سوكال رسالة خاصة على الغرار نفسه الى المتعاطفين معها في الحكومة[157]. ومارست هذه الشركات ضغوطاً على حكومتها الى الدرجة التي أغضبت وزير الخارجية هنري كيسنجر الذي قام رداً على ذلك بدعوة هذه الشركات وطلب منهم "**تهدئة اعصابهم**" لان الطريقة التي يتصرفون بها لا موجب لها، كما أنها ليست في شيء من السياسة [158].

ويبدو واضحاً أن كيسنجر كان يداري السياسة العليا من وجهة نظره، لأن الإندفاع القوي لشركات النفط الامريكية لم يأتي من موقف سياسي للتوفيق بين العرب والإسرائيليين، بل جاء محاولة منها لتعديل ميول الولايات المتحدة تجاه إسرائيل إنطلاقاً من أن الدول العربية أخذت تسعى الى الحصول على زيادات أخرى في أسعار نفطها بحجة الصراع العربي–الاسرائيلي؛ إذ أن وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني دعا

---

154 Sobel Lester A, op. cit, p.181.

155 Parra Francisco, op. cit., p.163.

١٥٦ مقتبس في: غسان سلامه، المصدر السابق، ص٤١٩.

١٥٧ محمد حسنين هيكل، حرب الخليج ...، ص٧٨ ؛ غسان سلامة، المصدر السابق، ص٤١٨ ؛
Parra Francisco, op. cit., p.163 ; Yergin Daniel, op. cit., p.596 ; Ustow Dankwart, op. cit., p.154.

١٥٨ محمد علي محمد التميم، المصدر السابق، ص١٤٣ ؛ ويليام بير، المصدر السابق، ص ٣٩٤.

في ١٧ أيلول بضرورة مراجعة إتفاقية طهران المعقودة عام ١٩٧١ والتي ينتهي أمدها في ١٩٧٥؛ اذ أشار إليها بكونها "**إتفاق ميت**"، وإقترح على بقية الدول أن تجري محادثات جديدة في تشرين الأول١٩٧٣ مع الشركات النفطية للنظر في إرتفاع الأسعار، والمطالبة بزيادة أخرى، ليعوضها ذلك عن التضخم المالي العالمي[159] . فضلاً عن كونه قد حذر في حال عدم تعاون الشركات معهم في تعديل الإتفاق، فأن على الخليجيين ممارسة حقوقهم بأنفسهم، وأوضح أنه قد حان الوقت المناسب لذلك[160].

جاء الرد الامريكي فورياً وقاسياً على لسان الرئيس نيكسون، محذراً الدول العربية من مغبة الذهاب بتهديداتهم بإستخدام سلاح النفط أو رفع أسعاره الى أبعد من التصريحات الإعلامية، وأشار خلال مؤتمر صحفي عقدهُ خصيصاً لذلك في البيت الابيض في الخامس من شهر أيلول ١٩٧٣ الى أنهم سوف يخسرون أسواقهم إذا هم إستمروا بالمطالبة بزيادة الأسعار، بل ذهب الى تذكيرهم بمصير محمد مصدق في إيران قبل عقدين من الزمن، عندما فقد كافة المشترين بسبب تأميمه للنفط الايراني[161] . كما أوضح أن النفط بدون

---

١٥٩ تعرض العالم آنذاك الى موجة من التضخم نتجت عن الارتفاع غير المألوف في المستوى العام للأسعار، وذلك المستوى شمل السلع والخدمات ، وهو ناتج عن زيادة الطلب أو أنخفاض العرض أو الزيادة في التكاليف أو تضخم المستورد، وله علاقة طردية مع النمو الاقتصادي وعكسية مع معدل التوظيف والبطالة ، ويكون على انواع ، التضخم النقدي الناتج عن زيادة في النقود المتداولة في الاسواق، وتضخم الدخل الناتج عن ارتفاع المداخيل النقدية للافراد وبشكل غير عادي ومألوف، وتضخم التكاليف الناتج عن ارتفاع تكاليف عناصر الانتاج وخصوصاً تكلفة العمل . للتفاصيل ينظر : ماجد عبد الله منيف، التضخم واسبابه واثاره ووسيلة علاجه ، (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٩) ، ص٣ ؛ سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، (رسالة ماجستير: جامعة قاصدي مرباح، ٢٠٠٥)، ص٢٨ . وللاطلاع على مزيد من التفاصيل حول العلاقة بين التضخم والبطالة في الولايات المتحدة ينظر:

Dimitrios Pallis, "The Trade-off between Inflation and Unemployment in the New European Union Member States", International Research of Finance and Economics, "Journal" Issue 1, 2006 .

وللإطلاع عن بداية التضخم في الولايات المتحدة من الناحية الإقتصادية. ينظر:

Fries Albert, "Inflation and Progressivity of the United States Tax Structure 1959-1979", (U.S.A: Lehigh University, Department of Economies, 1978).

160 Sobel Lester A, "Energy Crisis", Vol.I…, p.181- 187 ; Yergin Daniel, op. cit., p.601- 609 ; Hollo Reuven, op. cit., P.230.

١٦١ أصدر مجلس النواب الإيراني قراره بتأميم صناعة البترول في ١٥ آذار ١٩٥١، وأثار هذا الأمر ثائرة الشركة الأنكلو- فارسية التي كانت تحظى بتأييد وتضامن مجموعة الشركات البترولية الكبرى، إضافة الى دعم الحكومة البريطانية، فأمرت الشركة ناقلات البترول بتفريغ حمولاتها ومنع إستلام البترول ، فتوقف تصدير البترول من ايران إعتباراً من تأريخ ٢٦ حزيران ١٩٥١، تبعهُ توقف العمل كلياً في مصفاة عبادان في نهاية تموز ثم استمرت بريطانيا بحشد قواتها البحرية والجوية قرب إيران، لتكون على أهبة الاستعداد للهجوم ، كما أنذرت المتقدمين لشراء النفط الإيراني بإتخاذ الأجراءات القانونية بحقهم بأعتبار أنهم ينتهكون حقوقها. وقد وقفت الحكومة الأمريكية بدورها ضد مصدق بالإمتناع عن إقراضه وبتهديد كل من يقدم على شراء البترول في إيران بقطع المعونات الأمريكية عنه، بالإضافة الى كون وكالة الإستخبارات الأمريكية قد دبرت إنقلاباً عسكرياً بمعاونة شقيق

الاسواق غير نافع لبلدانهم، لكونه سيتيح ابواباً للمستهلكين لتوجيه إهتمامهم بالإعتماد على مصادر أخرى من الطاقة [162].

وفي الوقت نفسه طمّنت الإدارة الامريكية شركاتها النفطية في دول الخليج العربي بناءاً على تقارير أجهزتها الإستخبارية التي أخذت بعين الإعتبار تحذيرات الدول الخليجية العربية، لكنها أنكرت بشدة أن تتعدى هذه التحذيرات حدود الأقوال، وأن لاعمل وشيك يلوح في المستقبل القريب ضد المصالح الأمريكية. كما بينت أن كلام الملك فيصل وتصريحاته لا تحمل أي طابع من الجدية في وقف النفط، وإنما كانت مسايرة فقط للضغوط العربية على المستويين الشعبي والرسمي، والتأكيد على إدعاء مكانة السعودية بوصفها حامية للمصالح العربية والإسلامية. وأوضحت أن العرب لن يتّحدوا أبداً وأن مخاوف الشركات لا داعي لها وأن فيصلاً تابعاً لهم. يضاف الى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تعتقد أن السعودية على نحوٍ خاص لن يكون بمقدورها تنفيذ تهديداتها، وذلك لحاجتها الى الدعم الأمريكي في تدعيم أمنها وسلامة نظامها السياسي، لذا فليس بوسعها أن تقوم بأي عمل من شأنه أن يؤدي الى أضطراب علاقاتها مع الولايات المتحدة [163].

ومن الجدير بالذكر أن المدة القصيرة الماضية أوضحت أن الولايات المتحدة لم تعارض الزيادات الحاصلة في سعر البرميل الواحد للنفط العربي مادامت لا تتعدى حدود الخمسة دولارات[164]. بل أن البعض يذهب الى أن تلك الزيادات لم تكن دون مباركة الولايات المتحدة الضمنية، بهدف تمكين منتجاتها من منافسة منتجات أوربا واليابان أو جعلها في الأقل على قدم المساواة . كذلك إستفادت الولايات المتحدة من الأرباح الطائلة التي حققتها شركاتها النفطية من جراء إرتفاع أسعار منتجاتها النفطية، فائدة بوجهين الأول تمثل بكونها أعادت سيطرتها على الشركات النفطية الكبرى التي فقدتها جزئياً خلال عقد الستينات، والثاني تمثل بكون الضرائب التي فرضتها الولايات المتحدة على أرباح تلك الشركات قد ساعدت ميزان المدفوعات[165]

الشاه"أشرف" ودعم أعوان الشاه من جهاز السافاك وضباط الجيش الكبار . وكان نتيجة ذلك عودة الاحتكار الغربي ، وحصول الشركات الامريكية على ٤٠% من البترول الإيراني بعد أن كان حكراً على المصالح البريطانية . للتفاصيل عن الموقف الأمريكي تجاه الأزمة ينظر: آراء جاسم محمد المظفر، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأميم النفط في ايران، رسالة ماجستير ، كلية الآداب – جامعة البصرة، ٢٠٠١ ؛ إبراهيم علاوي ، المصدر السابق، ص ١٤١– ١٤٥ . ولمزيد من التفاصيل عن تأميم النفط الإيراني. ينظر: محمد مصدق، متن كزارش آقاي دكتر محمد مصدق نخست وزير درباب متخصصين خارجي شركت سابق نفت جنوب ونطقي كه در ميدان بهارستان، (تهران:١٣٣٠)، ص ١١٥–١١٩.

162 Time, "Journal", October 29, 1973, p.15 ; Time, "Journal", September 17, 1973, p.29.

١٦٣ محمد علي محمد التميم ، المصدر السابق، ص١٤٣.

١٦٤ غسان سلامة ، المصدر السابق، ص٣٨٥ .

١٦٥ ميزان المدفوعات: هو سجل معاملات البلد مع الخارج سواء كانت تلك المعاملات تجارية او مالية او رأسمالية ، ويبين قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين وبين الدول الاخرى خلال السنة ، فهو يسجل قيمة كل ذلك في كل المبادلات والمعاملات الاقتصادية التي تنشأ بين الطرفين خلال سنة مالية . ينظر :

الامريكية على التوازن [166]. في حين يشير كاتب آخر الى أن زيادة عائدات النفط الخليجي أتاحت لبعض الدول المنتجة مثل (ايران) التزود بأسلحة متطورة، مما قدم ذلك منافع كبيرة الى المؤسسة العسكرية والصناعية الامريكية[167].

المبحث الثاني

الأزمة النفطية الأولى أسبابها...مقدماتها ...والظروف المحيط بها

اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية www.kotobarabia.com

ولمزيد من التفاصيل عن ميزان المدفوعات الدولية ينظر: ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية،(الجزائر: جامعة الزقاقيق، ٢٠١٠)، ص٦١-٦٧.

[166] محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، (الكويت: عالم المعرفة، ١٩٨٢)، ص٦٨ ؛ انطوان متى، المصدر السابق ، ص٨٥ ؛ عبد المنعم السيد علي، اسعار النفط ماضيها ، حاضرها ومستقبلها، الادارة والاقتصاد، "مجلة"، بغداد، العدد الاول، السنة الثانية، ١٩٧٨، ص٤٩.

[167] جلبير الاشقر، الشرق الملتهب (الشرق الاوسط في المنظور الماركسي)، ترجمة سعيد العظم، ط١، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤) ، ص٣٥.

أظهرت الأيام الأولى من شهر تشرين الاول ١٩٧٣ أن كل ماحدث من تهديدات بزيادة الأسعار وتحذيرات بخفض الإنتاج قبل ذلك، لم يكن سوى زوبعة سياسية عابرة، مقارنة بالأحداث التي عصفت بأسواق النفط العالمية إثر اندلاع الحرب العربية–الاسرائيلية الرابعة في السادس من الشهر المذكور[168]. فقد بدا واضحاً أن نمطاً جديداً في التعامل فرض على قواعد التجاذب السياسي في المنطقة بخصوص قضية النفط، وكان العراق في مقدمة الدول الخليجية تحريكاً لمسألة النفط بوصفها أداةً للضغط على المواقف الدولية، اذ أعلن في اليوم التالي مباشرةً عن تأميم حصة الولايات المتحدة البالغة ٢٣،٧٥% [169] في شركة نفط البصرة [170].

أحدث الموقف الامريكي المساند كلياً لإسرائيل ردود فعل عارمة في الشارع العربي؛ إذ عم الغضب الشعبي وتوسع نطاق الإحتجاج ضد الولايات المتحدة وحلفائها، كما أن تأميم العراق لحصته النفطية أشعل شرارة المعركة السياسية النفطية [171] بالشكل الذي أخجل الأنظمة الخليجية، ودفعها الى توظيف الظروف الصعبة لزيادة الأسعار وفرض شروط جديدة في المفاوضات بما تراه مناسباً ومحققاً لمصالحها[172].

---

١٦٨ الحرب العربية–الاسرائيلية الرابعة: هي الحرب التي إندلعت في السادس من تشرين الاول ١٩٧٣ بعد ان شن المصريون والسوريون هجوماً منسقاً من جبهتين في الوقت نفسه ضد اسرائيل، حققت القوات العربية في الايام الاولى إنجازات ملموسة، أذ توغلت القوات المصرية ٢٠كم شرق قناة السويس، والقوات السورية تمكنت من الدخول في عمق هضبة الجولان، ولكن على أثر المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة للجيش الإسرائيلي، مكنه ذلك من طرد السوريين من هضبة الجولان، وضرب حصار على الجيش المصري، إنتهت هذه الحرب رسمياً بالتوقيع على إتفاقية فك الإشتباك بين مصر واسرائيل في كانون الثاني ١٩٧٤، وايلول ١٩٧٥ في سيناء، وتوقيع اتفاق مماثل لفصل القوات بين سوريا واسرائيل في ايار ١٩٧٤، وأطلقت عليها عدة تسميات منها (يوم الغفران، حرب رمضان، عملية بدر، حرب تشرين) لكن الاسم الاشهر لها حرب اكتوبر . ينظر : حافظ برجاس، المصدر السابق، ص ٢٦٧؛

Yergin Daniel, op. cit., p.588.

ولمزيد من التفاصيل ينظر:

Sana Jarjura, "Yom Kippur War: Conflict resolution through combat", Thesis Master(U.S.A:University of California, 1979) ;

محمد حسنين هيكل، مفترق الطرق، حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣).

١٦٩ اديث وائي، ايف. بيتروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية (١٩١٥–١٩٧٥)، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي،ج٢، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، د."ت")، ص١٩٧؛ وللأطلاع على نص قرار التأميم ينظر: حربي محمد ، المصدر السابق، ص١١٢–ص١١٦.

١٧٠ تأسست شركة نفط البصرة في ٢٩ تموز ١٩٣٨، منحت إمتيازا للبريطانيين والأمريكان لمدة ٧٥سنة إعتباراً من تشرين الثاني ١٩٣٨وينتهي بعام ٢٠١٣، ويشمل الإمتياز جميع الأراضي العراقية غير الداخلة بإمتيازات شركة نفط العراق وشركة الموصل= وشركة نفط خانقين . للتفاصيل ينظر: بشار العكيدي، المصدر السابق،ص ٧٣ ؛ شارل عيسوي ومحمد يجانه، المصدر السابق، ص ٣٦٥.

١٧١ المؤتمر القطري العراقي، تقرير عن حرب تشرين الأول (أكتوبر)١٩٧٣،أقره المؤتمر القطري الثامن في كانون الثاني١٩٧٤، بغداد، دار الثورة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٢ .

١٧٢ محمود سالم السامرائي، أستقلالية السياسة الخارجية الأمريكية ، (بغداد:منشورات وزارة الثقافة والأعلام،١٩٨٥)، ص١٣٨.

خصوصاً مع تزايد شعورها بوحدة الصف العربي وقوته. كما أن إصرار الامريكيين على مواصلة دعم إسرائيل في الحرب جعل الموقف العربي أشد صلابة وأكثر تصميماً على تصحيح مسار التفاوض ووضع الشركات الإحتكارية تحت السيطرة وعدم السماح لها بالمماطلة [173].

وبطبيعة الحال لم يكن لشركات النفط الامريكية الكبرى العاملة في الخليج العربي سوى أن تستنجد بحكوماتها في واشنطن لإخراجها من الورطة التي وضعتها فيها. لذا فقد استبقت الاحداث ورفعت تقارير فعلية تؤكد فيها أن قيام الدول الخليجية بخفض إنتاجها اصبح وشيك الوقوع، بل امراً يقينياً إحتجاجاً على الموقف المساند لإسرائيل؛ لذلك سعت حكومة نيكسون الى إتخاذ خطواتها الاولى بإتجاه معالجة الامر، وأرادت تهدئة السعودية حليفتها التقليدية في المنطقة وصاحبة أكبر إنتاج نفطي من بين الدول العربية، وردت على خطاب الملك فيصل للرئيس نيكسون الذي طالبه فيه بإلتزام موقف موضوعي في الصراع الدائر وعدم إمداد اسرائيل بالأسلحة، فكان جواب كيسنجر في برقية أرسلها الى الملك في ١٤ تشرين الاول، مسوّغا موقف الحكومة الامريكية بأنها تدافع عن المنطقة ضد التوسع السوفيتي الذي يهدف حسب قوله الى تغذية النزاعات المسلحة فيها والاطاحة بالأنظمة الملكية، من خلال نشر الافكار الشيوعية [174]، وهي لهجة استعمارية تقليدية قديمة .

كما حاول كيسنجر تفسير المساعدات الامريكية لاسرائيل بأنها جاءت رداً على قيام الاتحاد السوفيتي بعملية إمداد مماثلة للجانب العربي[175]، مما جعل التحرك الامريكي حتمياً. الا أن كلام كيسنجر لم يفلح في إقناع الملك فيصل الذي بقى ساخطاً بإعتراف كيسنجر نفسه، بل وكتب الملك على نص خطاب كيسنجر

---

[١٧٣] محمد صديق عفيفي، تسويق البترول، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧)، ص٢٦١.

[١٧٤] لقد كانت دول أوربا تنقسم الى معسكرين رئيسيين، هما المعسكر الرأسمالي الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، والمعسكر الشرقي الشيوعي الذي يتزعمه الإتحاد السوفيتي، وبصورة عامة فإن التوجهات الفكرية السياسية وطبيعة الأنظمة الخليجية (بأستثناء العراق) جميعها تلعب دوراً أساسياً في توجهات السياسة الخارجية لدول الخليج العربية التي تتعارض مع طبيعة وأيدولوجية وأهداف السياسة الخارجية السوفيتية بدرجة أكبر من تعارضها مع طبيعة وفلسفة وأهداف السياسة الأمريكية= المؤيدة لأستقرار الوضع الخليجي القائم كما هو، وبالتالي فهي -أي دول الخليج- ترى أن أفضل السبل لتحقيق مصالحها هو عن طريق التعامل مع المعسكر الأقل تعارضاً مع مفاهيمه والإبتعاد قدر الأمكان عن المعسكر الأكثر تعارضاً وتناقضاً مع واقع الخليج العربي . ينظر: مارشال وايلي، إحتمالات إغلاق مضيق هرمز وأبعاد ذلك أقتصادياً وأستراتيجياً على الصعيدين المحلي والدولي، بحث في الندوة العلمية العالمية الخامسة ،"الخليج العربي والعالم الخارجي"، (جامعة البصرة: مركز الدراسات الخليج، ١٩٨٧)، ص ٢٠٥-٢٠٦.

[١٧٥] قام الاتحاد السوفيتي بعملية امداد كل من مصر وسوريا بالامدادات الحربية بلغت خمسة عشر الف طن بواسطة طائرات انيوف ١٢ التي تحمل ٢٠ طن وانتينوف التي تحمل ٨٠ طن، وهذا يعد اكبر جسر جوي في تاريخ الاتحاد السوفيتي، وبناءً على ذلك عمدت الولايات المتحدة الى توسيع أمداداتها الى اسرائيل من خلال أقامة جسر جوي مماثل لنقل السلاح والذخيرة وكل مايمكن ارساله جواً الى اسرائيل في عملية سميت (نكل غراس) التي أستمرت من ١٣ تشرين الاول الى ١٤ تشرين الثاني، وهذا الأمر جعل المواجهة تتحول من مواجهة عربية-اسرائيلية الى مواجهة امريكية-سوفيتية تتسابق فيها القوتان لتقديم الامدادات لكلا الجهتين من سلاح وعتاد. ينظر :عبد العظيم رمضان، حرب اكتوبر في محكمة التاريخ، (مصر: مكتبة الاسرة، ١٩٨٤)، ص١٥٢؛ محمد ظافر العجمي ، المصدر السابق، ص٣٧١.

بخط اليد "**فيصل غاضب من هذا**"[176]. مما أعطى ذلك حافزاً الى الدول الخليجية المنتجة أن تتبنى قضية زيادة الأسعار على عاتقها دون أن ينتظروا عقد مفاوضات مع الشركات، وإستطاعت ولأول مرة ومن جانب واحد من أن تزيد الأسعار في تحدٍ كبير من قبلها تجاه الشركات الأجنبية لإنهاء دورها المتحكم بشكل مطلق بتحديد أسعار النفط، وأعلنت في السادس عشر من تشرين الاول أسعار النفط الخام العربي سوف ترتفع من ٣,١١ دولار الى٥,١٢ دولار للبرميل الواحد (اي زيادة بنسبة ٧٠%)، وبذلك ازداد عائد الحكومات المنتجة من دولار وسبعة وسبعون سنتاً الى ثلاثة دولات واربعة سنتات للبرميل الواحد[177].

أدركت الولايات المتحدة أنها دخلت معركة إقتصادية–سياسية خطيرة، يكون فيها النفط سلاحها الرئيس، ومما زاد في خطورة الوضع إنها رأت الدول العربية الخليجية قد أصبحت أكثر جرأة في إستغلال الأوضاع المربكة للنفط ليس من الآن بل من سنوات خلت، وأعرب نيكسون في ١٧ تشرين الاول عن قلقه في ذلك لكبار مستشاريه للأمن القومي بقوله "**لا أحد يدرك تماماً مخاطر النفط وموقفنا الأستراتيجي**"[178].

واجتمع ممثلو الدول الخليجية العربية في الكويت في اليوم نفسه، وأعلنوا عن قرارهم بتخفيض الإنتاج حالاً بنسبة ٥% من مقدار ما أنتجوه خلال شهر أيلول ، ثم تبدأ بعد كل شهر من الأشهر التالية بنفس نسبة الأنتاج المخفض[179]. وأعلن المجتمعون عن عزمهم على إستمرار كل دولة من هذه الدول بالتخفيض في الإنتاج الى أن تفرض المجموعة الدولية على إسرائيل التخلي عن الأراضي المحتلة، أو أن يصل الإنتاج المخفض لكل دولة على حدة الى الحد الذي لا يسمح معه إقتصادها بمزيد من التخفيض دون الإخلال بواجباتها المحلية والعربية. كما حرص المجتمعون على أن لا ينال هذا التخفيض أية دولة صديقة تقف مع العرب في موقفهم المعادي لإسرائيل، وسوف تعامل المعاملة الإستثنائية نفسها كل دولة تتخذ إجراءاً ضد إسرائيل لحملها على الإنسحاب، وفي الوقت نفسه أوصى المجتمعون بأن تُلحق بالولايات المتحدة أكبر نسبة من التخفيض[180].

---

١٧٦ ويليام بير، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ،ترجمة خالد داود، ط١،(بيروت:مركز الاهرام للترجمة والنشر،٢٠٠٤)، ص١٦٢.

١٧٧ محمد صديق عفيفي، المصدر السابق، ص٢٦١؛ حسين عبد الله، المصدر السابق، ص٢٤٠.

178 Qutide In:Yergin Daniel, op.cit, p.606 ; Carson Thomas and Bonk Mary"ed", "Encyclopedia of U.S Economic History", Vol.2, (Detroit: Gale, 2000), p.751.

179 Hollo Reuven, op. cit, p.230 ; New York Times," Magazine" November 6, 1973, p.49 ; O' Conner Paticia"ed", op. cit, p.156 .

وللإطلاع على بيان التخفيض ينظر الملحق رقم (١)، ص١٩٢–١٩٤.

١٨٠ عاطف سليمان، المصدر السابق ، ص١٦٤– ١٦٥؛

مثلت تلك المقررات موقفاً عربياً غير مسبوق أستهدف مصالح الولايات المتحدة في الصميم. وفي اليوم التالي لأعلان قرار التخفيض الموافق ١٨ تشرين الاول قررت السعودية خفض إنتاجها بنسبة ١٠% حتى نهاية تشرين الثاني، ثم تستمر في سياسة التخفيض بعد ذلك بمعدلات شهرية تحدد في وقتها[181].

وبذلك فقد كان معدل نسب التخفيض في الانتاج للدول العربية الخليجية تتراوح بين ٥% الى ١٠% خلال شهر تشرين الأول، بإستثناء العراق الذي كانت نسبة تخفيضه عالية، على الرغم من كونه ضد فكرة تخفيض الانتاج أساساً، حيث كان لهُ رأياً مختلفاً جذرياً حول الفكرة، اذ كان يجد من الضروري أن يتم بدلاً عن تخفيض الانتاج تأميم كافة الشركات الامريكية العاملة في الدول الخليجية، وسحب كل الأموال العربية المستثمرة في الولايات المتحدة وقطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين العرب والولايات المتحدة. الا أن مقترح العراق واجه معارضة من الدول العربية الخليجية التي كانت ترى أن تخفيض الانتاج سيكون كافياً لجعل العالم يشعر بطموحاتهم وكفيلاً بأن يحقق أهدافهم المرجوة[182]. الأمر الذي دفع العراق الى مقاطعة محادثات خفض الإنتاج وعدم التوقيع على القرار الذي تم إعلانه في ١٧ تشرين الأول١٩٧٣[183].

وهنا يجب القول إن من الملاحظ أن أعلى نسبة تخفيض في إنتاج النفط العربي خلال شهر تشرين الاول قياساً بشهر أيلول كانت من العراق والتي وصلت الى مايقارب١٤,٧% من انتاج شهر ايلول، لكن ذلك لم يكن بملئ إرادته، لانه ضد سياسة التخفيض أصلاً مثلما ذكرنا، بل كان مرغماً عليه بحكم الضرورة، اذ لم يكن بمقدوره تصدير معظم إنتاجه بسبب إغلاق موانئ البحر المتوسط بسبب الحرب، الأمر الذي جعل نسبة تخفيض إنتاجه كبيرة قياساً بالبلدان الاخرى[184]. كما في الجدول أدناه الذي يوضح خفض انتاج الدول

Edward C. Keefer"ed", Vol. XXXVI…, p.620 ; R. Edward and Schultze Charls, "Higher oil prices and the world economy, the adjustment problem", (Washington DC., the brooking Institution, 1975), p.230- 231.

181 Parra Fransico, op. cit, p.180.

١٨٢ صلاح منتصر، المجابهة في ميدان النفط، بحث منشور على الموقع:

www.digital.ahram.com ;

Sobel Lester. A," Energy Crisis", Vol. I…., p.201 ; Yergin Daniel, op. cit, p.607 ; Naila Al- Sowayel, "An historical analysis of Saudi Arabia's foreign policy in time of crisis: the October 1973 war and the Arab oil embargo", (Dissertation, University of Washington, 1990), p.114-115.

183 Alnasrawi Abbas, "The economy of Iraq, oil, wars, destruction of development and prospects 1950-2010", (London: Green wood press, 1994), p.10.

184 Edward C. Keefer"ed", Vol. XXXVI, p.656.

العربية الخليجية لعام ١٩٧٣، ومنها العراق الذي خفض إنتاجه ثم أعادهُ بكميات كبيرة أكثر من السابق [185]
:

جدول رقم (٥)

انتاج الدول العربية الخليجية خلال الحظر النفطي ١٩٧٣

الشهر / الدولة	السعودية	الكويت	العراق	قطر	الامارات	عُمان	البحرين
ايلول	٨,٢٩	٣,٢٤	٢,١١	٠,٦٢	١,٣٦	٠,٣	٠،٦٨
تشرين الأول	٧,٧٢	٢,٨٢	١,٨٠	٠,٥٧	١,٣٦	٠,٣	٠،٦٨
تشرين الثاني	٥,٨٩	٢,٣٧	٢,١٥	٠,٤٨	١,١٧	٠,٣	٠،٦٩
كانون الأول	٦,٤٠	٢,٣٤	٢,١٦	٠,٤٦	١,٣٠	٠,٣	٠،٦٩

*الارقام تمثل الانتاج بمليون برميل في اليوم خلال الشهر.

ويبدو من الجدول أن السعودية كانت تتحمل النسبة الأكبر من التخفيض تليها الكويت ثم العراق وقطر والامارات منذ تشرين الثاني وبنسب متفاوتة قليلة، أما عُمان والبحرين فإن شحة انتاجهما أصلاً جعلهما يشتركان بنسب قليلة جدا قد لاتظهر على الجدول أعلاه . ولم يكن بمقدور الدول غير العربية [186] المنتجة للنفط أن تعوض الخفض في الانتاج العربي الا بنسبة ٣% فقط، أي رفعت إنتاجها من ١٢,٨ مليون برميل يومياً الى ١٣,١ مليون برميل في اليوم، بينما إنخفض إنتاج الدول العربية المنتجة الاعضاء في منظمة الاوابك من ١٩,٩ مليون برميل في اليوم الى ١٥,٣ مليون برميل يومياً أي بنسبة ٢٣%، وبذلك أنخفض إنتاج الاوبك الكلي نتيجة لإنخفاض إنتاج الدول العربية الاعضاء فيها من ٣٢,٦ مليون برميل في اليوم الى ٢٨,٤ مليون برميل أي بنسبة ١٣% [187].

---

١٨٥ محمد عبد المجيد عامر، مشاكل نقل البترول العربي،(الأسكندرية: نشأة المعارف،١٩٨٢) ، ص٦٥ ؛
Adelman M,"The genie out of the bottle, world oil since 1970", (London: The MIT press, 1995), p.111

١٨٦ أبرز تلك الدول ايران، فنزويلا، نيجيريا، اندونيسيا.

١٨٧ حسين عبد الله ، المصدر السابق، ص٢٤٠-ص٢٤١.

وعلى الرغم من أن الدول العربية الخليجية قد أكدت في أجتماعها السابق على خفض الانتاج من غير أن تولي قطع النفط أهمية، فإن الولايات المتحدة واجهت حظراً نفطياً تدريجياً حقيقياً، الهدف الرئيسي منهُ كان جذب إنتباه العالم الى القضية العربية ومن أجل خلق مناخ سياسي مناسب لتنفيذ قرار مجلس الأمن المرقم ٢٤٢ الذي دعا الى الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة [188].

لقد كانت الامارات العربية المتحدة هي أول دول خليجية عمدت الى تطبيق الحظر بشكل فعلي على الولايات المتحدة في ١٨ تشرين الأول، بعد أن ذكر حاكم دولة الإمارات (زايد بن سلطان آل نهيان)[189] "**أن النفط العربي ليس أغلى من الدم العربي**"[190].

ومما عجل في إتخاذ خطوات مماثلة من شقيقاتها الخليجيات الأخرى هو قيام الولايات المتحدة في التاسع عشر من تشرين الأول بتقديم مساعدات مالية إضافية مقدرة بـ ٢,٢ بليون دولار لاسرائيل، فأقدمت السعودية في ٢٠ تشرين الأول[191]، ثم الكويت وقطر والبحرين[192] في اليوم التالي، وعُمان في ٢٥ تشرين الأول في المباشرة بإجراءات الحظر[193]. أما العراق الذي كان يرى أن التأميم السبيل الوحيد الأمثل كما مرّ، فقد عمد في ٢١ تشرين الأول الى تأميم حصة الشركات الهولندية الحليفة للولايات المتحدة في شركة بترول البصرة[194]. وذلك بسبب موقف التأييد الصارخ الذي وقفته هولندا مع إسرائيل، والتي إستدعت سفراء

---

188 Sherbiny Naiem and Tessler Mark, "Arab oil impact on the Arab countries and global implications", (New York: Praeger publishers 1976), p.270.

١٨٩ زايد بن سلطان ال نهيان: ولد عام ١٩١٨، رئيس دولة الأمارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٧١ وحاكم أبو ظبي، كان له مواقف إيجابية في المساهمة المالية في المجهود الحربي العربي عام ١٩٧٣، وموقف مشهود أزاء قطع النفط إبان حرب أكتوبر. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٣، ص٣٢-٣٣.

١٩٠ عاطف سليمان، المصدر السابق، ص ١٦٧.

191 Odah sultan Odah, "Saudi-American relations 1968-1978, a study in ambiguity" (Dissertation: University of Salford, 1988), p.224.

١٩٢ يذكر أن البحرين ردت كذلك على دعم الولايات المتحدة لاسرائيل في حرب ١٩٧٣ بأنها ألغت إتفاق بحري عسكري في ٢٠ تشرين الاول متهمة إياها بموقفها العدائي ضد الدول العربية. وقد كشفت وزارة الدفاع الأمريكية أن البحرين تراجعت عن سياستها تلك في الثالث من تشرين الاول ١٩٧٤بعد مفاوضات سرية سمحت بموجبها للولايات المتحدة على الإبقاء على قاعدتها العسكرية، وأشارت تقارير الى أن كل من إيران والسعودية مارست ضغوطاً على البحرين لأنهم كانوا يريدون إستمرار وجود البحرية الامريكية في الخليج العربي، ولكن في حزيران ١٩٧٧ فسخت البحرين هذا الاتفاق . ينظر :
O' Conner Patricia "ed", op. cit, p.42.

193 Ibid, p.83.

194 Licklider Roy, "political power and the arab oil weapon", (London: University of California Press, 1988), p.43.

الدول العربية، وطلبت إليهم إبلاغ حكوماتهم بأن هولندا تعدهم معتدين، وأن عليهم أن ينسحبوا الى مواقع ٦ تشرين الأول. فضلاً عن كون المسؤولين الهولنديين إشتركوا في مظاهرات تأييد إسرائيلية، كما فتحت هولندا مطاراتها وموانئها لمرور مساعدات السلاح الى إسرائيل في حربها مع العرب [195].

أما فيما يتعلق بتدابير حظر النفط ضد هولندا لدى الدول الخليجية الأخرى، فقد بدأت بقرار كويتي في ٢٣ تشرين الأول، مبررة ذلك بموقفها المعادي للعرب وتحيزها لإسرائيل، وتبعتها الامارات بحظر مماثل في اليوم نفسه ، في حين أن قطر أعلنت الحظر في٢٤ تشرين الأول وسلطنة عُمان في ٢٥ تشرين الأول، في الوقت الذي أكدت السعودية الحظر ضد هولندا في ٢ تشرين الثاني١٩٧٣[196].

وفي مطلع تشرين الثاني عمدت العربيات الخليجيات الى رفع نسبة التخفيض الى ٢٥% مقارنةً بإنتاج أيلول، وتشديد الحظر البترولي على الولايات المتحدة وحلفائها، وتخفيض الإنتاج بمقدار٥% جديدة إعتباراً من شهر كانون الاول ١٩٧٣، مع ضمان إمداد الدول الصديقة بحاجتها من البترول بنفس مستوى مشترياتها خلال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٧٣. وكلفت ممثلين عن السعودية العربية والجزائر بالقيام بجولة في العواصم الغربية لشرح وجهة النظر العربية[197]، وتشكيل لجنة رقابية من ممثلي السعودية والكويت وليبيا والجزائر، لمراقبة تنفيذ الدول لقراراتهم من حظر الانتاج وتخفيضه [198].

ويبدو أن الدول الخليجية أرادت أن تظهر أمام العالم بأنها صارمة في إجراءاتها، فأعدت لجاناً تدقيقية لمتابعة فرض حظر النفط، لتضمن بذلك عدم وصول النفط الى الولايات المتحدة، لذلك قامت السعودية بإعتماد قسائم خاصة يسجل عليها إسم الشركة وإسم باخرة النقل وكمية النفط المصدر، على أن توقع هذه القسيمة من الموانئ التي تمر فيها الباخرة، كما توقع من كمارك البلد المستورد، وذكّر وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني شركة ارامكو بأن ناقلات النفط السعودي سوف تخضع لمراقبة الاجهزة الالكترونية [199].

---

١٩٥ صلاح منتصر، المجابهة في ميدان النفط، السياسة الدولية، "مجلة" ، موسسة الأهرام، القاهرة، (العدد ٣٥، السنة العاشرة، تشرين الثاني، ١٩٧٤) ، ص٥٥-٥٦.

١٩٦ غسان سلامة، المصدر السابق، ص٤١٧ ؛ عاطف سليمان، المصدر السابق، ص١٦٣-ص١٦٦؛

Parra Francisco, op. cit, P.180 ; O' Conner Patricia"ed", op. cit, p.83.

١٩٧ محمد صديق عفيفي، المصدر السابق، ص٢٦٣؛

Rustow Dankwart, op. cit, p.146.

١٩٨ عاطف سليمان، المصدر السابق،ص١٦٦.

١٩٩ سلمى عدنان محمد الكباسي، النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية-الأمريكية (١٩٧٥-١٩٨٢)، (أطروحة دكتوراه: جامعة البصرة،٢٠٠٧)، ص٤٥؛ غسان سلامة، المصدر السابق، ص٤٢؛

ورغم تلك الإجراءات المتبعة فقد إستمرت السعودية ب بتصدير النفط ولكن بكميات اقل طوال مدة الحظر، بحسب ما ذكرته صحيفة وول ستريت Wall Street[(200)]- بأن –إستناداً الى بيانات حكومية أمريكية– الولايات المتحدة تلقت شحنات من النفط السعودي بشكل غير منتظم، لكن تلك التسريبات النفطية كانت قليلة نسبياً، مقارنةً مع ما كانت تصدرهُ الى الولايات المتحدة قبل الحظر، اذ بلغت ٢٥٧,١٨٧ برميل خلال شهر كانون الثاني ١٩٧٤ و ٥٥٢,٢١٢ برميل خلال شهر شباط من العام نفسه. كما أشارت الصحيفة الى أن الشحن استمر ايضاً من قبل بعض الدول الخليجية الاخرى، وفضلاً عن هذه التسريبات المباشرة من العرب خلال الحظر، فقد ذكرت الصحيفة أن هنالك أيضاً شحنات أخرى غير مباشرة ومن بلدان غير عربية كانت تحصل على النفط العربي الخليجي ومنها فرنسا، هولندا، ايطاليا، بلجيكا، المانيا الغربية، جزر الانتيل الهولندية، لم تكن الولايات المتحدة تستورد منها مسبقاً. اذ ذكر أحد المسؤولين الحكوميين الامريكان أنهُ لم يتذكر قبل هذا التاريخ أن الولايات المتحدة استوردت من فرنسا التي شحنت للولايات المتحدة ما يقارب ٣٣٤,٢٢٤ برميل من البترول خلال شهر تشرين الثاني ١٩٧٣، في حين أن هولندا شحنت للولايات المتحدة مايتعدى النصف مليون برميل خلال مدة الحظر، وقد حللت الصحيفة هذه التسريبات بعدة طرق وصفتها بغير القانونية أهمها:

- من خلال تزوير الأوراق التي تنص على إدراج الواردات الخليجية الى البلد المستورد .
- عن طريق شحن النفط من دول الخليج الى بلدان معلومة للبيع والتفريغ والخزن ثم يعاد بيعه الى الشركات النفطية الأمريكية ليتم شحنه اليها.
- عن طريق شحن النفط من الخليج العربي الى البلدان غير المحظورة ليتم تكريره هناك ثم يعاد شحنه الى الولايات المتحدة كمنتجات بترولية.

ولكن على الرغم من هذه التسريبات القليلة نسبياً خلال مدة الحظر والتي وصفها بعض المسؤولين الامريكان بأنها " **قطرة في دلو**" فإن الحظر كان مؤثراً الى حد كبير [(201)].

Sobel Lester .A, "Energy Crisis", Vol.1…., p.202- 203 ; Sherbiny Naiem and Tessler Mark, op. cit, p.271.

[٢٠٠] وول ستريت:صحيفة يومية تصدر باللغة الانكليزية تنشرها شركة نشر خاصة بالشؤون الاقتصادية (داو جونز) في مدينة نيويورك مع طبعات آسيوية واوربية ، تأسست في ٨ تموز عام ١٨٨٩واسمها مشتق من شارع هام في مدينة نيويورك، وكانت أكثر الصحف تداولاً حتى عام ٢٠٠٣ ، اذ توزع هذه الجريدة يومياً في كافة أنحاء العالم بقيمة ما يزيد عن ٢ مليون دولار. ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، www. Ar.wikipedia.org

[201] Les Gapay, "Saudis continued to export oil to US all during embargo, american data say", the Wall Street, "Journal", April 9, 1974, p.4 ; Time, "Journal", January 7, 1974, p.36- 38.

ويمكن لنا عرض حقائق لم يتم الكشف عنها من قبل إلا من خلال جيمس اكنز James Akins سفير الولايات المتحدة في الرياض الذي أشار الى حقيقة الحظر ومدى فاعلية تطبيقه من قبل الدول العربية المنتجة بشكل عام والخليجية على وجه الخصوص من خلال مقابلة أجريت معهُ عام ١٩٩٠ بقوله "**...أن الحظر لم يكن فعالاً كما قد يتصور المرء، لان هناك بعض الدول التي لم تلتزم بتطبيقهِ، وفي مقدمتها ليبيا حيث لم تضع اي قيود حقيقية على معرفة الى أي مكان يذهب إليهِ النفط، كما ان العراق كان غير جدي للغاية في تطبيقه الحظر، على العكس من السعودية العربية التي كانت صارمة في ذلك**". وأشار اكنز الى أن هناك أستثناءً واحداً من قبل الملك فيصل في حظر النفط من خلاله سماحه بنقل النفط الخام السعودي الى مصفاة البحرين وتحويله الى منتجات مكررة لتستخدم من قبل القوات العسكرية الامريكية المرابطة في المحيط الهادي في حربها ضد فيتنام. لان الملك فيصل كان يعتقد أن حرب الولايات المتحدة في شرق اسيا هي لمحاربة الشيوعية، وكان يؤيد هذا الأمر بشدة ولا يريد لتلك الجهود المبذولة أن تتضرر اذا ما توقفت مصافي البحرين[202] .

كما ان اكنز بيّن ان هذه الحقيقة لم تكن معروفة للدول العربية الاخرى، وأوضح كذلك ان السعودية تعرضت الى إنتقادات كثيرة لدى أعضاء الكونغرس بسبب فرضها للحظر، مبررين ذلك بما سببه الحظر من آثار سلبية – كما يدّعون– على الجهود العسكرية الأمريكية في شرق اسيا ضد الشيوعية، إلا ان اكنز على الرغم من إطلاعه الكونغرس بحقيقة الدور السعودي المتسامح في تلك المسألة، وطلبه في الوقت نفسه أن تكشف هذه الحقيقة الى الإعلام الأمريكي من أجل أن تتوقف الإنتقادات الموجهة إليها، لكن الكونغرس لم يعلن تلك المعلومات تماماً[203] . ويبدو إن لذلك سببيين في، الأول: معرفة الكونغرس التامة أن عليهِ أن ينتظر الأسوء في القابل من الأيام، ولا يريد أن يعطي شيئاً يُحسب نقطة لصالح السعودية التي خالفت أصول التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية حسب فهمهم. والثاني: يتمثل بكون الإعلام الأمريكي الذي تسيطر عليهِ مجموعات اللوبي الصهيوني[204] يعد أداة ضغط بيد الحكومة الأمريكية لشن ما يشبه الحرب النفسية ضد خصومها.

---

٢٠٢ ينظر :

Qutide In:An interview with James Akins, U.S. ambassador to Saudi arabia in 1973,Washington D.C. February 15th, 1990, by Naila Al-Sowayel, op.cit, p.222- 231.

203 An interview with James Akins, op.cit, p. 232.

٢٠٤ للتفاصيل عن تأثير مجموعات الضغط اليهودية على السياسة الخارجية الأمريكية في عهود الرؤساء : كينيدي، جونسون، نيكسون، فورد ، كارتر، وريغان ينظر : إدوار تيفنن ، اللوبي اليهودي وسياسة أمريكا الخارجية ، ترجم بأشراف محمود زايد ، ط ٣ ، (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) .

أثمر التحرك العربي في مجال النفط في أسابيعه الأولى في زعزعة تماسك الجبهة المتحالفة مع الولايات المتحدة من دول السوق الأوربية المشتركة، ودفعهم الى عقد إجتماعٍ طارئٍ في ٦ تشرين الثاني ١٩٧٣، أصدروا في ختامهِ بياناً تبنى مواقف أكثر توازناً تجاه قضية الصراع العربي– الإسرائيلي، كما تضمن البيان دعوة الى إجراء مفاوضات تهدف لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط تطبيقاً لقرار مجلس الأمن المرقم ٢٤٢. وفي ضوء ذلك بدأ الموقف المتصلب للعرب حول التخفيض يتخذ طابعاً ليناً منذ ١٨ تشرين الثاني، وقررت الدول العربية عدم تطبيق قرارات التخفيض المرتقبة بالنسبة للسوق الأوربية المشتركة واليابان والفلبين، كما بينت أن هذه المعاملة الخاصة بأوربا الغربية جاءت تقديراً للموقف الذي أعربت عنه الدول الاعضاء في السوق المذكورة في بيانها المتعلق بمشكلة الشرق الأوسط، في الوقت الذي أكد فيه العرب تأكيد الحظر على الولايات المتحدة وهولندا، وعلى ضوء ذلك قرروا في ٢٥ كانون الاول أن يعيدوا معدل التخفيض الى ١٠% من انتاج شهر أيلول[205].

أدت قرارات التخفيض اللاحقة في الإنتاج وحظر الصادرات البترولية الى كل من الولايات المتحدة وهولندا الى قلق شديد في الدول المستهلكة جميعاً، حيث سادت حالة من الذعر والإرباك، تجلت في تسابق الدول المستهلكة المختلفة الى محاولة تأمين إحتياجاتها البترولية، فتكرس بذلك عدم التوازن بين العرض والطلب، ولم يكن أمام الأسعار من طريق إلا أن تقفز الى الاعلى[206]؛ فعمدت الاوابك العربية الى رفع أسعار نفطها، بل حتى الدول غير العربية والتي لم تلتحق بالحظر وخفض الإنتاج إستفادت من الزيادات الحاصلة في أسعار النفط، بل وطالبت بزيادات أكثر مستغلة الندرة النفطية التي أصبحت تعاني منها سوق النفط العالمية [207].

أدى ذلك الى أن يبدأ حراكاً متجاذباً داخل منظمة الاوبك بين أكبر دولتين منتجتين فيها وهما إيران والعربية السعودية، إذ كان رأي الاولى يتمثل بإستغلال قلة العرض في السوق النفطية من أجل رفع الأسعار، ونادت برفع سعر البرميل الواحد من النفط الى ١٧ دولاراً، أما السعودية فقد كانت وجهة نظرها تختلف وتتلخص في عدم رفع السعر الى هذا المستوى، لأنه قد يلغي القيمة الإعتبارية والسبب المبدأي للحظر، وطالبت بسعر لا يزيد على ثمانية دولارات للبرميل بوصفهِ في رأيها سعراً عادلاً، وأشتدت المشادات بين ممثلي الطرفين الى أن تم الإتفاق عقب إجتماع الاوبك في طهران في ٢٢ كانون الاول ١٩٧٣ على تحديد

---

٢٠٥ عاطف سليمان، المصدر السابق، ص١٦٦.

٢٠٦ محمد صديق عفيفي، المصدر السابق، ص٢٦٣.

207 Bruce Jentleson and Thomas Paterson"ed", " Encyclopedia of U.S. Foreign Relations" Vol.2,(New York: Oxford university,1997), p.314.

السعر المعلن بـ ١١,٦٥ دولار للبرميل، إعتباراً من الأول من كانون الثاني ١٩٧٤. وبهذا فإن سعر النفط سوف يزداد بنسبة ١٣٠%، مما عُد بمثابة الصدمة الاولى الحقيقية لارتفاع الاسعار[208] ، ولقد عبر كيسنجر عن هذا القرار بكونه "**حدثاً محورياً وبالغ الأهمية في تاريخ عقد السبعينات**". كما وُصف بأنهُ ضربة كبرى الى ميزان المدفوعات الدولية الذي من الممكن جداً أن يجر الى تداعيات خطيرة على النمو الإقتصادي والتماسك الأجتماعي للعديد من البلدان في العالم[209].

وبالتالي فقد مثّلت هذه الاحداث مجتمعةً من تخفيضٍ وحظرٍ وارتفاعٍ في اسعار النفط ومنه العربي الخليجي صدمة مذهلة للدول الصناعية المستهلكة وعلى رأسها الولايات المتحدة[210]، ويشير الى ذلك الكاتب الأمريكي دانيال يركن Daniel Yergin بالقول: "**ان الازمة النفطية لعام ١٩٧٣ عُدت صدمة مفاجئة للدول المستهلكة، لانها تعلقت بالنفط الذي أصبح يمثل لديها بمثابة شريان الحياة لإقتصادياتها، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين البلدان المنتجة وشركات النفط العالمية تواصل إنهيارها**"[211].

وليس من المبالغة في شيء القول أن الأزمة النفطية كانت قد بدت واضحة على الولايات المتحدة أكثر من غيرها من دول العالم بفعل تأثير سياستها النفطية الداخلية المتمثلة بأبقاءها على قيود ضوابط الأسعار على النفط، مما خلق لها ندرة في إنتاج النفط المحلي الذي عانت منه العديد من الولايات الامريكية [212]، ودفعها الى إدراج أزمة الطاقة في بلادها منذ مطلع ١٩٧٤ ضمن التسلسل الأول في قائمة القضايا الاكثر أهمية التي تواجه الولايات المتحدة بعد أن كانت واقعة ضمن التسلسل السادس خلال عام ١٩٧٣[213].

---

٢٠٨ سالي جمعة، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول ، ص٤، بحث منشور على الموقع:

www.hss.edu/e-university

4 Hollo Reuven,op.cit, p.232.

٢١٠ محمد صديق عفيفي، المصدر السابق،ص٢٦٣.

211 Yergin Daniel, op. cit, p.235.

212 Naila Al-Sowayel, op. cit, p.120.

213 Hollo Reuven, op. cit, p.235.

المبحث الثالث

آثار الأزمة سياسياً وإقتصادياً على الولايات المتحدة الأمريكية

لقد أدت تفاعلات حرب أكتوبر ١٩٧٣وما رافقها من أحداث متتالية الى ظهور أبعادٍ جديدة للنفط العربي الخليجي، ضمن متغيرات كبيرة، تراوحت بين تحديد الإنتاج وتخفيض الصادرات وأرتفاع الاسعار وفرض الحظر، مما يعد تحدياً صارماً لسياسة الولايات المتحدة التي تحولت الى أسيرة لواردات النفط الاجنبية، مما سبب ذلك آثاراً تدريجية هددت بتقويض الاقتصاد الامريكي وخلخلته، علاوة على الشلل التام الذي أصاب الاسواق التجارية داخل الولايات المتحدة، وهو ما إنعكس بدوره على إنتشار البطالة وتراجع عملة الدولار وإرتباك القرار السياسي، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تدرك للمرة الاولى مدى الخطر الذي من

الممكن أن تشكلهُ المجموعة العربية وفي مقدمتها الدول الخليجية التي تتربع على إحتياطيات ضخمة من البترول[214].

والجدير بالذكر أن تأثير الحظر على الولايات المتحدة لم يظهر بشكلٍ مباشر بعد إعلانه، وذلك لوجود عدد من الناقلات المحملة التي تستغرق مابين أربعة الى ستة أسابيع لإيصال النفط الى الولايات المتحدة، لذلك فقد كانت هناك كمية كافية من النفط على ظهر الناقلات عندما تم فرض الحظر النفطي[215]. ولكن هذا الأمر لا يعني أن تخفيض الإنتاج وتوقف صادرات النفط العربي الخليجي لم يؤثر تأثيراً فادحاً ولو بعد حين على الولايات المتحدة، بل النقيض من ذلك فقد بدا مفعوله واضحاً للعيان بعد منتصف تشرين الثاني من عام ١٩٧٣ عندما أخذ النقص في الإمدادات الواصلة للولايات المتحدة وحلفائها من الدول المستهلكة أوربا واليابان يظهر بشكل أكثر وضوحاً، وزاد من خطورة ذلك كون الدول العربية قد أعلنت أنها ستوصل السعر كما مرّ الى ١١,٦٥ دولار للبرميل[216].

لقد كان من بين آثار الأزمة النفطية الأولى على الولايات المتحدة حصول نقصٍ حاد في وقود المركبات إذ أنخفض المخصص لها من أربعمائة الف برميل في اليوم الى ثلاثمائة الف[217]. رافقهُ قيام مجهزي النفط الخام–شركات النفط الكبرى– برفع أسعار منتجاتهم النفطية ليس في داخل أمريكا فحسب بل في عموم أوربا الغربية واليابان، مما أدى الى زيادة أرباح هذه الشركات بصورة مطردة، ويذكر أن أرباحها وبالأخص الشركات الأمريكية لم تكن بسبب إرتفاع أسعار النفط الخام الخليجي الذي تنتجه بنفسها، فعلى سبيل المثال فإن شركة اكسون أشارت الى أن أرباحها من إنتاج النفط الخليجي الخفيف كانت ٣٥ سنتاً للبرميل الواحد في بداية عام ١٩٧٣ عندما كان سعر البرميل حوالي دولارين، لكن أرباحها إنخفضت الى ٢٥ سنتاً للبرميل عندما بدأت كل من منظمتي الأوبك والأوابك تطالبان بزيادة أسعار نفوطها بشكل متزايد ليصل الى ١١,٥٢ دولار للبرميل، وبيّنت الشركة أن تلك الأرباح الحاصلة عليها كانت حصيلة إنتاج النفط خارج أقطار الاوبك، مستفيدة بذلك من سعر النفط العالمي المرتفع[218]. وبذلك تكون الولايات المتحدة قد صدرت

---

[214] ساندرا مكي، الملفات السرية للحكام العرب، (القاهرة ، مكتبة النافذة، د"ت") ، ص٤. ويذكر أن الاحتياطي المثبت وجوده للعربية السعودية ما يقارب من ١٤٥٠ بليون برميل ، العراق ٢٩ بليون برميل والكويت وصل الى ٦٥ بليون برميل ، اما الامارات فقد بلغت ٢١ بليون برميل خلال عام ١٩٧٣. ينظر:

Sobel Lester .A, "Energy Crisis", Vol.1…, p.200

[215] Parra Francisco, op. cit, p.185 ; Hollo Reuven, op. cit, p.231 ; The oil and gas, "Journal", October 29, 1973, p.49.

[216] Parra Francisco, op. cit, p.185 ; Hollo Reuven, op. cit, p.231.

[217] Reid Keith, "Oil Crisis 1973", National Petroleum News, "journal", August 2004.

[218] Exxon Corporation, "OPEC, question and answers", (U.S.A.: New York) p.20.

التضخم المالي الذي كانت تعاني منه الى حلفائها (أوربا الغربية واليابان) من خلال إرغامها على شراء البترول بأسعاره المتضخمة ودفع مشترياته بالدولار[219].

ومن الجدير بالذكر أن أرباح شركة اكسون إرتفعت فوصلت الى ما يقارب ٢,٤٤ بليون دولار سنوياً، بينما أعلنت شركة تكساكو أنها حصلت على ١,٦ بليون دولار[220]. في حين كانت زيادة نسبة أرباح شركة كولف تبلغ ٦٠% [221].

لقد أدى نقص النفط وأرتفاع أسعاره في الولايات المتحدة الى إلغاء بعض شركات الخطوط الجوية لرحلاتها وظهور طوابير السيارات على محطات الوقود، فضلاً عن إغلاق عدد كبير من تلك المحطات[222]. وحصل انخفاض في الانتاج الأمريكي بنسبة ٢%؛ اذ أدى نقص التجهيز العالمي الى توقف جزء من الآلة الاقتصادية الامريكية، وارتفعت نسبة البطالة بمعدل ٥% في غضون ستة أشهر، أي مايقارب ٥٠٠ الف شخص فقدوا وظائفهم مع زيادة سعر أستهلاك السلع والبضائع[223]. وبذلك فأن النقص الحاصل في الوقود المحلي والقيود والوقوف الطويل على محطات تعبئة البنزين[224]، وأسعارهُ المرتفعة جعلت الشعب الامريكي يشعر وكأن صدمة الحظر النفطي تكاد تطيح بهِ، فبعد أن كان القليل من الامريكان يتحسسون بأزمة الطاقة قائمة في بلادهم مع مطلع عام ١٩٧٣، فأن معظم سكان البلاد في نهاية العام ذاته ومع فرض الحظر العربي وجدوا أنفسهم أمام أزمة حقيقية وجهاً لوجه، تطرح نفسها في قمة أولويات حياتهم اليومية[225]، فضلاً عن السخط العام الذي أنتشر في بعض الولايات الامريكية؛ أذ أغلق سائقوا الشاحنات المتضررين من أرتفاع أسعار الوقود الطرق الرئيسية السريعة، مما تطلب إعادة فتحها بالقوة العسكرية، بل أن الأمور وصلت الى درجة خطيرة، بظهور نعرات إقليمية لإحياء ما بدا للبعض حرباً أهلية بين الولايات، حيث هدد حكام لويزيانا واكلاهوما وتكساس بقطع أمدادات النفط عن ولايات أخرى في الشمال بحجة أن هذه الولايات كافة تفرض

---

[٢١٩] احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والشرق العربي، (الكويت: عالم المعرفة، ١٩٧٨)، ص٢١١؛
Jentleson Bruce and Paterson Thomas"ed", op.,cit., Vol.2, p.314.

[٢٢٠] معهد الإنماء العربي، المصدر السابق،ص٧.

[٢٢١] حربي محمد ، المصدر السايق ،ص٨٢-٨٩ .

[222] 1973 Oil Crisis, www.en.wikipedia.org.

[223] Bialos Jeffery, "Oil Import and National security: The Legal and Policy Framework for Ensuring United States Access to Strategic Resources", 1990, p.247-248.

[٢٢٤] للأطلاع على صورة تعبر عن النقص الحاصل في الوقود وظهور الطوابير الطويلة على محطات الوقود ينظر الملحق الصوري رقم (٢)، ص١٩٥.

[225] Oil and Gas, "journal", May 2, 2005, p.30 ; Richard Nixon, "The real war", (U.S.A.: Warren book, Inc., 1980), p.80.

قيوداً بذريعة حماية البيئة، وتمنع بناء مصافي جديدة بدعوى الحفاظ على الطبيعة البرية، وتحظر عمليات الاستكشاف وحفر الابار[226].

وعلى الرغم من كون معظم قطاعات الصناعة الامريكية بإستثناء الصناعات المرتبطة بالطاقة النووية وقطاع الأغذية، كانت قد نالت نصيبها من الضرر، إلا أن صناعة السيارات كانت الأكثر تضرراً، اذ حدث أنخفاض في التسجيل وتراجع في المبيعات وأنهيار في الأسواق[227]، وقيام أكثر الشركات الكبرى، ومن بينها ، موكولولا American Motors، امريكان موتورز General Motors، جنرال موتورز Fordشركة (فورد) بتسريح جماعي بعد تكاثر الأيام المعطلة بسبب Grannro، و غرانرو Xros، اكسروز Mukoloa الإنكماش الإقتصادي، وقامت شركة فورد بإقالة ٢٥٠٠ عامل بسبب هبوط أسعار السيارات، بينما أعلنت جنرال موتورز عن إقالة ٨٦ الف عامل لديها[228]. وأفادت هذه الشركة بكون أرباحها إنخفضت في بداية عام ١٩٧٤ بنسبة ٨٥%، وأعلن مسؤولوها أن هذا أسوء إنخفاض في الارباح تشهدهُ الشركة منذ عام ١٩٤٨[229]. وكنتيجة لإنخفاض أرباحها تراجع مستواها كأغنى شركة في الولايات المتحدة وحلت محلها شركة اكسون[230].

كما لم يكن قطاع البناء والأشغال العامة بأفضل حال، بل كان المتأثر بالدرجة الثانية من الأزمة، إذ تكاثرت الإفلاسات في الولايات المتحدة وخسر خمسمائة عامل وظائفهم، واضطرت عدة شركات صغيرة ومتوسطة الى الإغلاق لأسباب كثيرة، كان من بينها تراجع الإقبال على الأبنية المنزلية والصعوبات المالية الناتجة عن أرتفاع الفوائد، وتقنيين التسليفات. كما أن الصناعات النسيجية والأدوات الالكترونية لم تكن بحال تُحسد عليها؛ اذ أصبح العاطلون عن العمل يقدرون بالملايين، ووصلت نسبة البطالة في كانون الاول ١٩٧٤ الى٧,٢% والى ٨,٢% في كانون الثاني ١٩٧٥[231]. وبذلك فقد أصبحت أكثر المعامل مظلمة

---

226 Robert Engler, "The brotherhood of oil, energy policy and public interest", (London: The University of Chicago Press, 1977), p.2.

٢٢٧ معهد الانماء العربي ، المصدر السابق ،ص٧.

228 Rose Cynthia"ed"," American decades primary sources (1970-1979)", (U.S.A: The gale group, Inc., 2004), p.66.

٢٢٩ حافض برجاس ، المصدر السابق، ص٢٥٥.

230 Rose Cynthia"ed", op. cit, p.67.

٢٣١ معهد الانماء العربي ، المصدر السابق، ص٧-١٠.

وخيمت مشاهد الخطوط الطويلة على محطات البنزين والأسعار المرتفعة على المشهد المحلي في الولايات المتحدة [232].

أن كل من تخفيض الانتاج وفرض الحظر وأرتفاع الأسعار أفرز بشكل واضح إنتقال جزءٍ مهم من السيطرة على نفط الشرق الاوسط عموماً والخليج العربي على وجه الخصوص من شركات النفط الاحتكارية الى حكومات الدول المنتجة. وهذا يعني إنتقال دائرة الصراع لتكون بين الحكومات الغربية والحكومات المنتجة وجهاً لوجه، فضلاً عن ذلك فإن الحظر النفطي كان قد أبرز بشكل أكبر أهمية الدول العربية الخليجية في تجهيز النفط للعالم وجعل الرأي العام العالمي يدرك خطورة أثرها في الاقتصاد الدولي[233].

أما على الصعيد الخارجي فيمكن القول أن من تداعيات الأزمة النفطية الأولى على الولايات المتحدة حصول توتر في علاقاتها مع حليفاتها الأوربيات، لعله يرجع الى الأختلاف في درجة الإعتماد على النفط العربي الخليجي بين الجانبين، وإمتلاك كل منهما وجهة نظر متباينة حول كيفية إدارة الأزمة والسعي الى إتخاذ موقف معين من الحرب العربية–الاسرائيلية؛ إذ نجد معظم دول أوربا قد بحثت عن موقف يضعها على الحياد العلني في أقل تقدير، في حين أن اليابان كانت أكثر ميلاً للعرب، لدرجة أنها طالبت علناً بإنسحاب إسرائيل من الأراضي التي أحتلتها عام ١٩٦٧[234]. والسبب يكمن في أن الإقتصاد الأمريكي على الرغم من الأضرار التي لحقت بهِ نتيجة الحظر النفطي وما رافقهُ من ارتفاع في أسعار النفط، الا إنهُ يعد أقل تأثراً فيما لو قيس بمدى الأضرار على الاقتصاد الأوربي والياباني، لكون الإخيرتين كانتا تعدان النفط المورد الرئيسي لها من موارد الطاقة الأخرى[235]، كونها بحاجة لأستيراد ٨٠% من النفط العربي، على خلاف الولايات المتحدة التي كانت بحاجة لأستيراد ٥٠% من طاقاتها النفطية فقط [236].

---

232 Richard Nixon, op. cit, p.80- 82.

233 Sherbing Naiem and Tessler Mark, op. cit, p.272- 274.

234 Hollo Reuven, op. cit, p.231 ; O' Conner Patricia, op. cit, p.83,

وللإطلاع على تفاصيل آثار الازمة على اوربا ينظر:

Paul Mahurin, "The european community and crisis adaptation: the impact of the 1973 oil crisis and european integration", (Dissertation: University of Oxford, 1991).

٢٣٥ حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٢٢٥–ص٢٥ ؛ احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٢١١–٢١٤.

٢٣٦ محمود سالم السامرائي، المصدر السابق، ص١٧٠.

دفعت الأزمة النفطية الحكومة الكندية الى الإعلان عن تخفيض صادراتها النفطية الى الولايات المتحدة؛ فضلاً عن كونها قد أشارت الى أنها ستلغي هذه الصادرات بحلول عام ١٩٨٢[237]، من أجل تلبية حاجاتها المحلية لاسيما المقاطعات الشرقية التي كانت تعتمد على النفط المستورد من الدول العربية [238].

ألقت الأزمة النفطية بضلالها على خارطة التحالفات الدولية في منطقة الخليج العربي، ومكنت السياسة الخارجية الأمريكية من تعزيز علاقاتها مع ايران بوصفها حليفاً أستراتيجياً قوياً لها وحامياً لـ٦٠% من إحتياطي النفط في العالم[239]. على عكس الحالة مع حليفتها الثانية العربية السعودية التي دخلت معها في مواجهة دبلوماسية فعلية [240]. وعلى الرغم من كون إيران قد سعت الى أن تحصل على زيادات أكثر في أسعار نفطها مستغلة بذلك الطلب العالمي المتزايد مع قلة العرض، الا إنها لم تشترك في فرض الحظر، بل ساعدت في ضخ كميات أكبر من النفط وفي تموين الاسطول الأمريكي بالوقود، فضلاً عن كونها الدولة الوحيدة المجاورة للحدود السوفيتية التي لم تسمح للسوفيت بإستعمال مجالها الجوي، كما أنها وقفت بوجه توجهات العراق القومية ومحاولته إيجاد دور قوي ومتنفذ له في الخليج العربي[241]. وقد أشار الى ذلك نيكسون في مذكراته عندما ذكر "**كان الشاه قد رفض المشاركة في فرض الحظر النفطي خلال عام١٩٧٣، وواصل أعترافه بإسرائيل وتزويد أسطولنا في البحر المتوسط، ومنع العراق من القيام بدور هام في حرب يوم الغفران، وذلك بتحريك قواته الى الحدود العراقية–الايرانية، وبتقديمه تغطية للقوات الكردية المتمردة**"[242].

وأتضحت من خلال الأزمة مسألة أن الشركات النفطية الامريكية تهتم بتأمين مصالحها أكثر بكثير من إهتمامها بمصلحة وطنها الأم وحاجاته، وإن كانت هذه حقيقة ليست بجديدة لكنها أُفتضحت بشكل أكبر الآن، فعلى سبيل المثال لا الحصر أن شركة ارامكو رفضت تموين الأسطول البحري الأمريكي خلال عامي

---

٢٣٧ نجاة طه ، المصدر السابق ، ص٤٩.

٢٣٨ ا د. شقير، امريكا الحرب الاقتصادية على الاوبك ، افاق عربية، "مجلة"، بغداد ، (السنة الخامسة عشر، كانون الأول،١٩٩٠)،ص٢٠ . ولمزيد من التفاصيل ينظر:

Maller Ian, "Evolving priorities, canadian oil policy and U.S in years leading to the oil crisis of 1973", (Thesis of Master: University of Waterloo, 2008).

٢٣٩ حازم موسى الجنابي، العلاقات العربية دراسة في الابعاد الاستراتيجية لمشروع الشرق الاوسط الكبير، رسالة ماجستير، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية،٢٠٠٦)،ص٢٨.

٢٤٠ ر.ك. رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، (البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج، ١٩٨٤)، ص١٠٩.

٢٤١ موسى مخول ، المصدر السابق ، ص١٢٣.

٢٤٢ مذكرات الرئيس نيكسون، المصدر السابق، ص٧٧؛ ولمزيد من التفاصيل عن الحركة الكردية المسلحة في العراق أبان تلك المدة ينظر: مازن بلال، المسألة الكردية: الوهم والحقيقة، (بيروت:بيسان، ١٩٩٣)، ص١٦١-١٦٥.

١٩٧٣و ١٩٧٤ بالنفط ومشتقاته في معرض إظهار تعاطفها مع المملكة العربية السعودية، حيث خفضت هذه الشركة إنتاج النفط السعودي بمقدار يفوق ما كانت تطلبه الرياض[243]. إذ أوصلت مستوى الطاقة الإنتاجية في تشرين الثاني ١٩٧٣ الى خمسة ملايين وثمانمائة وتسعين الف برميل باليوم. وهذا يعني أن نسبة التخفيض وصلت الى٢٦% من إنتاجها في أيلول[244]. ومن خلال السؤال الذي طرحه الصحفيون على إدارة شركة اكسون حول ما إذا كانت الشركات الأمريكية تفضّل مصالح الدول المنتجة ضد مصالح الدول المستهلكة ، أجاب ممثلها بقوله "**نحن كمجهزين للنفط الخام والمنتجات النفطية نملك مصالح ومنافع مع البلدان المستهلكة مثلما لنا مصالح مع البلدان المنتجة، حيث ان انظمة التجهيز من النفط هي مساعدة للاقطار المنتجة، والأنظمة نفسها هي حيوية للبلدان المستهلكة ولا بد لنا تحقيق التوازن الصعب بين الإثنين**"[245].

وفي موضع آخر أشارت الشركة الى أنها تملك عقوداً تجارية مع الدول المنتجة ولمدة محددة تمكنها من شراء كميات محدودة من النفط بأسعار خاصة، وكانت تلك الشركات ترى أن من الممكن جداً لها أن تخسر هذه العقود في حال عدم التجاوب معها، خصوصاً اذا كان الامر يتعلق بوجود شركات منافسة أخرى ترغب في أن توقع مثل هذه العقود تنتظر فرصة كالتي وفرتها الأزمة[246]. هذا الأسلوب الإنتهازي والواقعي من قبل شركات النفط الامريكية في الأزمة النفطية دفع حكومة الولايات المتحدة الى أن تؤكد على عدم تمكنها من الإعتماد على هذه الشركات لدعم مصالحها من الخسارة؛ اذ وصفتها بكونها أُحتلت بوصفها رهينة للوفاء بوعودها للحكومات المنتجة[247].

وقد ذكرت مجلة النفط والغاز Oil and gas الامريكية الى أن الشعب الامريكي وجه لومه الى الشركات الامريكية وحملها مسؤولية النقص الحاصل لديه اكثر مما حمل الدول الخليجية العربية في التسبب بأزمة الطاقة، اذ كان جزء من ذلك اللوم الموجه لهم يرجع الى تعاونها مع الدول الخليجية العربية المنتجة[248]. بل كثر الحديث بأن الحظر النفطي العربي كان من أختراع الشركات النفطية ليؤدي بطبيعته الى رفع أسعار النفط الى مستويات عالية، ولكن خلال جلسة استماع لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، أدلى مسؤولو شركات النفط بعد تأديتهم القسم على أنهم لم يفعلوا أي شيء للتسبب في فرض

---

٢٤٣ الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط والإحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، (بيروت: دار الألف باء للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٨٤)، ص٧٧.

244 Adelman .M, op. cit, p.111.

3 Exxon Corporation, op. cit, p.33.

246 Ibid, p.33.

247 Krueger Robert, op. cit, p.363 ; Parra Francisco, op.cit, p.187.

248 Oil and Gas, "Journal", May 2, 2005, p.9.

الحظر[249]، في حين ذكر"جيمس اكنز" ملخصاً موقف الشركات من الحظر بالقول "**الحقيقة ان شركات النفط اخذت الموقف السعودي على محمل الجد، اذ كان يجب عليها ان تطبق تعليمات فرض الحظر النفطي السعودي او ان تواجه خطر خسارة إستثمارهم للنفط في تلك البلاد**"[250].

إن خضوع الشركات الأمريكية لعمليات الحظر لا يعني أنها إلتزمت بهِ حرفياً، أو أنها لم تحاول التقليل من حدته على دولها بشكل من الاشكال، وإعادة توزيع النفط العالمي بالتساوي من غير استهداف الولايات المتحدة حصراً [251]. يتضح ذلك جلياً من خلال إجابة رئيس مجلس إدارة شركة اكسون (كين جيمسون Ken Jamieson) على سؤالين يتعلقان بالموضوع هما:

١–الى أي مدى كانوا أمينين مع القرار العربي بعدم تسويق النفط العربي الخليجي الى الأقطار المفروض عليها الحظر؟ .

٢–كيفية توزيعهم للنفط غير العربي الى الأقطار المستهلكة؟ .

فكان أن أجاب على الاول بالقول:"**أن اكسون أُجبرت على الاذعان لتطبيق الحظر وإلا ستخسر مصادر تجهيزها من النفط العربي الخليجي**"، وعلى الثاني بقوله:" **أن اكسون عملت كل جهدها لتجهيز الأقطار المفروض عليها الحظر بالنفط من مصادر النفط غير العربية، إذ كانت سياسة اكسون لتوزيع التجهيزات النفطية بالتساوي الى أقصى حد ممكن**" [252].

ومع ذلك فلم يكن أمام الازمة النفطية لعام ١٩٧٣ وسلوك الشركات النفطية الامريكية خلالها الا أن تدفع الحكومة الامريكية الى إعادة النظر في موقفها المساند لشركاتها، ذلك الموقف الذي كان يتلخص في الماضي بتقديم العون الشامل لاحتكاراتها وحمايتها، وأصبحت الان تسعى الى التدخل المباشر والمتواصل من اجل ضمان الامدادات في الوقت نفسه الذي تسعى الى ان تشدد اشرافها على نظام تلك الشركات [253].

---

249 Hollo Reuven, op. cit, p.233.

250 Qutide In:Naila Al-Sowayel, op. cit, p.128.

251 Parra Francisco, op.cit, p.187.

252 An interview with head of Exxon "Ken Jamison" in the January 30, by Naila Al-Sowayel, p.220.

٢٥٣ الكسندر بريماكوف ، المصدر السابق ، ص٧٨ .

وبحسب ما ذكرته إدارة الطاقة الفيدرالية عام ١٩٧٤ الى أن الحظر كلف الولايات المتحدة مليوني برميل من النفط في اليوم، وخمسمائة الف وظيفة خلال خمسة شهور، وخسارة في الانتاج القومي الاجمالي تراوحت بين ١٠ الى ٢٠ بليون دولار(254).

المبحث الرابع

سياسة الولايات المتحدة الامريكية في احتواء ومواجهة الازمة داخلياً وخارجياً

١-الاجراءات الداخلية للولايات المتحدة في معالجة الازمة النفطية :-

- إجراءات ما قبل الحظر :

إتخذت الحكومة الامريكية إجراءاتً عاجلة لمواجهة ما حصل من تطورات وتداعيات للأحداث، علماً إنها لم تقف مكتوفة الايدي وإحتاطت للأمر قبل وقوعه، وقبل إندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما رافقها من تخفيض الإنتاج وفرض الحظر النفطي عليها، فقد بدأت بمحاولة معالجة أزمة الطاقة منذ الثلث الأول من عام ١٩٧٣ عندما أزال نيكسون برنامج حصص الإستيراد الإلزامي وإستبدله برسوم وضرائب نوعية على كمية النفط الخام والمنتج المستورد، مبيناً أن هذا الإجراء من شأنه أن يسهم في الأمن القومي(255).

وفي الوقت نفسه تصاعد قلق الرئيس نيكسون وإهتمامه حول العمل على تقليل إعتماد الولايات المتحدة الامريكية على الواردات النفطية، خصوصاً بعد أن أصبحت تلك الواردات مرتبطة بمنطقة غير مستقرة سياسياً من وجهة النظر الامريكية مثل منطقة الشرق الاوسط، وبهذا فقد كان موضوع إيجاد حل لمعالجة نقص النفط الحاصل في الولايات المتحدة الشغل الشاغل لنيكسون الذي سلّم في الثامن عشر من نيسان ١٩٧٣ رسالة الى الكونغرس الامريكي بخصوص ذلك، بيّن فيها إن على بلاده أن تسعى وتطور وتنوع مصادرها الداخلية من النفط والغاز والطاقة النووية التي كانت غالباً ماتصطدم وتتعارض مع قوانين حفظ وحماية البيئة، وكان مما قالهُ "**يجب علينا أن نأخذ في الحسبان ليس فقط أهدافنا الإقتصادية ولكن أيضا أهدافنا البيئية وأهداف أمننا القومي، كل واحدة من هذه المجالات متأثرة بقراراتنا بخصوص الطاقة، وإذا أردنا حماية وصيانة قوة الإقتصاد وصحة بيئتنا**

---

254 Al-Madkhli Nawaf, "Saudi arabia’s foreign policy during king Khalid’s reign 1975-1982", Dissertation, (U.S.A: University of Arkansas, 2007) , p.58.

1 Qutide In: Edward C. Keefer"ed", Vol. XXXVI…, p.139.

وحماية مصادر الطاقة، فيجب علينا تحقيق التوازن الصحيح بين هذه الاولويات" [256]. وقد تعرض نيكسون الى قضايا النفط الداخلية بأن أشار في هذا الصدد الى مشروع أنابيب الاسكا الذي أُعيق إنشاؤه بسبب القيود المفروضة عليه والذي يمكنهُ أن يجهز الولايات المتحدة بمليوني برميل في اليوم، وهذه الكمية تعادل ثلث واردات الولايات المتحدة من النفط انذاك يومياً، لذلك حثّ الكونغرس على التحرك للموافقة على إنشاء هذا الخط[257].

كذلك شرعت إدارة نيكسون بالعمل على وضع برنامج لحفظ الطاقة وتقنينها وإعادة هيكلة النظم الإدارية الفيدرالية بهدف الإسراع في التعامل مع الأزمة، وقد تم تعزيز أثر وزارة الداخلية في تنسيق السياسات الحكومية المختلفة، واستحدث ما يسمى "لجنة سياسة النفط" ضمن وزارة الخزينة. وعين نيكسون فريقاً خاصاً بالطاقة يرأسه أحد مستشاريه المقربين يعمل داخل مكتب الرئيس نفسه يعرف بـ وليم سايمون (William Simon)[258]. وأنشأ شعبة جديدة للطاقة في مكتب الادارة والموازنة التابعة لرئاسة الجمهورية، واقترح التشريعات لإنشاء وزارة متخصصة بالطاقة والموارد الطبيعية، وقد أتبع نيكسون هذه الإجراءات ببيان آخر في ٢٩ حزيران ١٩٧٣ أعلنه من البيت الابيض[259] نص فيهِ على وضع تدابير إضافية تساهم في إيجاد حلول لنقص النفط لديهم[260].

إلا أن أول خطوة جدية أتخذتها إدارته لمعالجة الأزمة وتحقيق الإكتفاء الذاتي في الطاقة كانت قد بدأت في تموز ١٩٧٣، عندما أصدر الرئيس أمراً بتخصيص عشرة بلايين دولار لتغطية نفقات خمس سنوات من

---

[2] Ibid, p.139.

[257] Edward C. Keefer "ed", Vol. XXXVI…, p.139.

[٢٥٨] وليم سايمون: ولد في مدينة باترسون بالولايات المتحدة عام ١٩٢٧ ، بعد تخرجه من أكاديمية نيواراك عام ١٩٤٦ خدم في الجيش الأمريكي المتواجد في اليابان ، درس القانون لكنه كان مولع في الأقتصاد، في شباط ١٩٧٣ عُين نائباً لوزير الخزانة في عهد الرئيس نيكسون، حيث قضى عامه الأول بالتعامل مع تعقيدات أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ الناتجة من حظر النفط العربي، في آيار ١٩٧٤ أصبح وزيراً للخزانة، واستمر بمنصبه طوال مدة حكم جيرالد فورد ، شجع على إستثمار عائدات البترول في السوق الأمريكية، بعد هزيمة فورد في الانتخابات ١٩٧٦ إنتهى عمله كوزير للخزانة ، توفي في ٣ حزيران ٢٠٠٠. ينظر:
Schoenebaum Eleanora "ed","Political profiles the Nixon/Ford years",(New York: Facts on file,Inc.,1979).p.597.

[٢٥٩] البيت الابيض : إختار موقعهُ الرئيس الامريكي جورج واشنطن عام ١٨٠٠، وهو المقر الرسمي لرئيس الولايات المتحدة وفريقه بالكامل مع عوائل الكبار منهم ، يقع في وسط واشنطن ، إستمد أسمه من اللون الابيض الذي طليت به جدرانه المشيدة من الحجر الجيري، يغطي مساحة تقدر بثمانية عشر فدان . ولتفاصيل ينظر:
Rangers park, "The white House: junior ranger activity guide " ,(U.S.A.: National park service, 2012), p.4.

[260] Edward C. Keefer "ed", Vol. XXXVI…, p.168 ; P.P. P.U.S. Richard Nixon…, p.301-p.319.

تطوير أبحاث الطاقة وتنميتها، وأصدر بياناً يتضمن الإجراءات والتدابير السياسية والإقتصادية لإيجاد مصادر إضافية للطاقة [261] .

- إجراءات ما بعد الحظر :

لم تكد تلك التشريعات والتدابير تجد طريقها الى التطبيق في الواقع العملي حتى إنفجرت أزمة النفط العالمية الأولى لعام ١٩٧٣، وكان على الإدارة الأمريكية أن تواجه وضعاً أكثر صعوبة وتعقيداً . ومن أجل ذلك رفع وكيل وزير الخارجية للشؤون الإقتصادية وليم كايسي William Casey [262] مذكرة الى وزير الخارجية هنري كيسنجر في الثالث من تشرين الثاني محذراً فيها من مخاطر الحظر النفطي، ومقدماً إليه مقترحات من شأنها أن تعالج الأزمة الحاصلة لديهم، وورد فيها "**إن تقويمنا للأضرار التي لحقت بنا من جراء الحظر النفطي، تُبين بأنها أخذت تزداد وتنمو لتصبح أكثر خطورة ، فقبل أسبوعين كنا نتوقع أن قطع إمدادات النفط العربي ستنتزع منا بين ١٠-١٢% من إجمالي إستهلاكنا، في حين أن تخمينات أخرى أوصلتها الى ١٥,٥% والبعض أوصلها الى ١٨% ...، كما أن هناك توقعات من زيادة ذلك التأثير نتيجة لحرص العربية السعودية وفعاليتها غير المتوقعة في تشديد الخناق على إستخدام الولايات المتحدة غير المباشر لنفطها الخام من واردات المنتجات النفطية من دول العالم الثالث ... ومن المحتمل أن يصل العجز الى ثلاثة ملايين برميل يومياً، وهذا الأمر يتطلب فرض المزيد من خفض الأستهلاك الداخلي، كما أن إستمرار الحظر سوف يولد إرباكاً وقلقاً أكبر إذا إستمر لمدة إسبوعين أو ثلاثة أسابيع أخرى، في حين أن الزيادة الحاصلة في السعر تكاد تكون أكثر خطورة من الحظر، فقد لا يستمر الأخير الى الأبد، لكن أستمرار زيادة أسعار النفط ستولد إضطرابات مالية واسعة**"[263].

لقد أسهم الحظر النفطي بلا شك في زيادة وطأة أزمة الطاقة بشكل عام على الولايات المتحدة، وعلى الرغم من ذلك فإن الإجراء الأول وردة الفعل المبدئية لها غلبت عليه صفة الهدوء وعدم الإنفعال، الأمر الذي بدا

---

[261] P.P. P.U.S. Richard Nixon,…., p.623- 650.

[262] وليم جوزيف كايسي: محامي ومسؤول حكومي، ولد في نيويورك في آذار ١٩١٣، حصل على شهادة البكلوريوس في الفلسفة من جامعة فوردهام عام ١٩٣٤، وعلى البكلوريوس في الحقوق عام ١٩٣٧ من جامعة سانت جون، عمل في وكالة الاستخبارات الأمريكية ، وقام بأدوار فعالة خلال الحرب العالمية الثانية حيث جلبت له شهرة بوصفه زعيماً للتجسس، إستقال من عمله هذا في آب ١٩٤٥، ثم عمل في معهد البحوث الأمريكي حتى عام ١٩٥٠، بدأت خدمته في الحكومة عام ١٩٧١ عندما عينه نيكسون مديرا للجنة الأوراق المالية، وبعدها إنتقل الى وزارة الخارجية كوكيل للوزارة في الشؤون الخارجية عام ١٩٧٣، وفي عام ١٩٧٤ أصبح مدير بنك التصدير والإستيراد، و عينه عام ١٩٨١ رونالد ريغان مديرا لوكالة الإستخبارات الأمريكية، قدم إستقالته في ١٩٨٧ على أثر تدهور صحته وإصابته بورم في الدماغ ، توفي بسببه في السادس من آيار للعام نفسه . ينظر:

Prados, John. American national biography, www. mst.edu

[263] Qutide In: Edward C. Keefer "ed", Vol. XXXVI…, p. 665.

واضحاً من إعلان الرئيس نيكسون في خطاب وجههُ الى الشعب الأمريكي في السابع من تشرين الثاني ١٩٧٣ من خلال المذياع وشاشة التلفاز، نبّه فيه الى النقص الحاصل لدى بلاده في الطاقة وبالدرجة الأساس النفط، ولم يعطي أي إشارة مباشرة الى الحظر النفطي العربي، ويبدو أنه قصد التقليل من شأن ذلك، إذ قال "**حتى إندلاع الحرب– يقصد بها الحرب العربية الاسرائيلية– في الشرق الاوسط كان هذا العجز المحتمل في الطاقة موضوعاً للمناقشات المكثفة الدائرة بين مجموعة أعضاء إدارتي...**"[264].

فضلاً عن كون الرئيس نيكسون وجد أن هناك قضايا أخرى على جدول أعمال السياسة الأمريكية تعد أكثر إلحاحاً وضرورة لإيجاد حل لها من الحظر، ووجد أنهُ لابد من التركيز على الإجراءات والتدابير الضرورية لتلافي العجز والنقص الحاصل في الطاقة المحلية[265] من خلال إعلانه في السابع من تشرين الثاني ١٩٧٣ الذي يقضي بإتباع سياسة تصبح الولايات Project Independenceلبرنامجٍ طموح سُمي بـ مشروع الاستقلال المتحدة بموجبها معتمدة ذاتياً في مصادر الطاقة على نفسها بحلول عام ١٩٨٠، إلاّ إنه تم تأجيل موعد تحقيق الإكتفاء الذاتي إلى عام ١٩٨٥، حيث أتضح أن الإعتماد على الواردات البترولية لن يتوقف تماماً إلا في عام ١٩٨٥ [266]. وتضمن هذا المشروع أهدافاً رئيسية منها الزيادة السريعة في توفير الطاقة من المصادر المحلية، وتخفيض الطلب على الطاقة عن طريق الترشيد في الاستهلاك، وتطوير تكنولوجيا ومصادر بديلة للطاقة [267].

ودعا نيكسون الى منحهِ سلطات واسعة للحد من إستهلاك البترول، وقد طلب من شعبه أن يستعد لتقديم التضحيات، وأشار الى ضرورة تخفيف القيود المفروضة للحد من التلوث وذلك لزيادة إستخدام الفحم، وتخفيض كميات وقود الطائرات بنسبة١٠%، وتخفيض إمدادات زيت التدفئة للمنازل والمكاتب، وترشيد إستهلاك الطاقة ومنح تراخيص صناعة الطاقة النووية، وجعل السرعة القصوى محددة بخمسين ميلاً في الساعة على الطريق السريع. وطلب من الكونغرس العمل على سن قوانين لحالات طوارئ الطاقة والتخفيف من القوانين البيئية المعارضة لمشاريعها، كذلك أخذ التدابير للحفاظ على الطاقة، والعمل على تمويل مشاريع التنقيب والتطوير والإنتاج من إحتياطيات النفط البحرية الأمريكية [268].

لقد بقيت مشكلة إيجاد حل للأزمة النفطية في الولايات المتحدة موضع إهتمام من قبل الإقتصاديين الأمريكيين ودراساتهم، فمن أجل التخفيف من حدة الأزمة، فقد إقترح المختصون بالشؤون الداخلية في الولايات

---

2 Qutide In: Parra Francisco, op. cit., p.186.

265 Ibid., p.187.

٢٦٦ سالي جمعة، المصدر السابق، ص ١٩.

267 Hollo Revenue, op. cit., p.231.

268 Goodwin Craufurd, "Yesterday solution, today problem, energy policy in perspective ", (Washington, DC: Brookings institution, 1981), p.448.

المتحدة بأن يتم وضع مشاريع لترشيد إستهلاك البنزين من خلال فرض ضريبة عليه أو من خلال التقليل من الطلب عليه بالقوة، بجعل المستهلكين ينتظرون في طوابير التجهيز بالوقود، أو فرض نظام الكابونات أو البطاقات على المستهلكين[269].

وفي الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٧٣ قررت لجنة الشؤون الداخلية في مجلس الشيوخ الامريكي بالإجماع فرض نظام إجباري لتوزيع النفط بمختلف أنواعه بالبطاقات، وأُعتبر هذا القرار الأول من نوعه تتخذته الولايات المتحدة في تأريخها[270]. كذلك عمدت الحكومة الأمريكية في شهر كانون الأول ١٩٧٣ الى إنشاء مكتب خاص بالطاقة أُطلق عليه مكتب الطاقة الفدرالي، والذي أصبح يعرف في آيار ١٩٧٤ بقسم الطاقة الفدرالي، وتحول الى وزارة الطاقة في عام ١٩٧٧، وذلك لمعرفة الأمريكان بأهمية دورها وحساسيته وبأن عليها أعباءً جمة يجب أن تتحملها بكفاءة [271].

مع ذلك أعترف المختصون بهذا الشأن بأن هذه المشاريع المتبعة في توفير الطاقة وترشيد الإستهلاك في النفط لم تكن كافية، ولا تقضي تماماً على العجز النفطي لديهم، وعلى سبيل المثال أن التدابير المتخذة لترشيد إستهلاك وقود السيارات (البنزين) قللت العجز فقط من ستمائة الف برميل في اليوم الى أربعمائة وخمسين الف برميل يومياً[272]. في حين أكدت دراسات أخرى في هذا المجال أن الصناعة النفطية الامريكية حتى لو تحملت العجز الحاصل لديها من تأثير الحظر النفطي، فإنها ستجعل الولايات المتحدة تعاني من بطالة هائلة وخسارة في الإنتاج، فضلاً عن تسببها بفوضى إقتصادية وإجتماعية [273].

وعلى الرغم من التدابير التي وضعت من أجل التوفير في إستهلاك الطاقة، وتوقيع الرئيس نيكسون لتراخيص تجهيز مد أنابيب نفط الاسكا في السادس عشر من تشرين الثاني١٩٧٣[274]، إلا أن أزمة الطاقة إستمرت في الولايات المتحدة. وفي الوقت الذي كان الرئيس يكافح من أجل البقاء في منصبه ضد عاصفة

---

269 Ibid., p.448.

٢٧٠ سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق ، ص ٤٨ . ويذكر أن بعض الولايات استخدمت من أجل تلافي الطوابير على محطات وقود توزيع النفط نظام الفردي والزوجي الذي يعتمد على آخر رقم في السيارة، بحيث تحصل السيارات ذات العدد الفردي على الوقود خلال الايام الفردية، وذات العدد الزوجي خلال الأيام الزوجية من الشهر وهكذا . أما بعض الولايات فقد أستخدمت أعلام من ثلاثة آلوان (أخضر، احمر، أصفر)، يدل العلم الاخضر على توفر البنزين في محطات الوقود، وأما الأصفر فيدل على تقنين وتقييد المبيعات، والأحمر يدل على عدم وجود الوقود وأن كانت محطة الوقود مفتوحة . ينظر : ويكيبيديا الموسوعة الحرة الالكترونية ، www.wikipedia.org

271 Naila Al-Sowayel, op.cit, p.121.

272 Goodwin Craufurd, op.cit, p.448.

٢٧٣ سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق ، ص ٤٨؛

Goodwin Craufurd, op.cit, p.448.

274 Rose Cynthia, op. cit. p.66.

الأزمة، فقد بحثت إدارته عن أي طرف تلقي عليه المسؤولية وما سببه الحظر من آثار منهكة على الإقتصاد الأمريكي، فضلاً عن تأثيره على إقتصاد حلفائها، ومحاولة التغطية على تدهور الوضع الداخلي لإدارة نيكسون بسبب فضيحة ووترغيت. فتوجهت الى الرأي العام الأمريكي محملة العرب مسؤولية حدوث أزمة الطاقة وإرتفاع أسعار النفط، وأتهمتهم بخلق وضع إقتصادي عالمي مضطرب يكتنفهُ الكساد والتضخم وتسيطر عليهِ البطالة[275]. وقامت بتشويه صورتهم من خلال الصحف والإعلام، فعلى سبيل المثال نشرت بعض الصحف الأمريكية رسوماً كاريكاتورية تعبر بمضمونها عن مقدار ما يشعر به الأمريكيون من إستياءٍ شديد تجاه التوجه العربي لتخفيض إنتاج النفط وحظر تصديره الى الولايات المتحدة. وقد أظهرت تلك الصحف حكام الدول الخليجية بشكل ساخر وغير لائق بوصفهم أشخاصاً متخلفين جشعين لا يتورعون عن إستغلال الفرصة لإبتزاز المستهلكين في الولايات المتحدة بواسطة التحكم بالنفط ومحاولة تركيعهم والحصول على أكبر قدر من الأموال[276].

ومع تخلخل مخزونات النفط أوضح الرئيس نيكسون من خلال خطابٍ وجههُ الى الشعب في٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٣ أشار فيه الى"**أن القطع المفاجئ للنفط من الشرق الأوسط أدى الى نقصٍ كبير في الطاقة، ونتوقع أن نواجه في هذا الشتاء أزمة طاقة حادة** "[277]. وقرر وضع مزيدٍ من القيود على تخفيض إنتاج وقود التدفئة المنزلية، وإغلاق جميع محطات الوقود خلال العطل الإسبوعية من الساعة التاسعة مساءً يوم السبت الى منتصف ليلة الأحد، وذلك لكون٩٠% من الأمريكيين يقضون عطلهم بإستخدام سياراتهم بمعدل كلي يبلغ حوالي ألفان ومائة وعشرون ميل لكل عطلة، وهم بذلك يستهلكون مائة وخمسون كالون[278] من الوقود لكل شخص. كما جعل حدود السرعة المسموح بها محددة بـ٥٥ ميلاً في الساعة[279]، حتى يتم التقليل من الإستهلاك، مبيناً أن مثل

---

[٢٧٥] محمد الرميحي ، المصدر السابق،ص ٤٨ ؛ حافظ برجاس، المصدر السابق ، ص ٢٥٦.

[٢٧٦] تسجل الباحثة رفضها لتلك التصورات وعدم إتفاقها مع الإدعاءات التي تغطي بشكل متعمد على الأهداف الحقيقية التي دفعت العرب الى القيام بالحظر النفطي. بل أن هذا الأمر ليس بالجديد على وسائل الاعلام إذ أن العربي على مر التأريخ لم يسلم من رسم الصورة الرديئة له في المجتمع الغربي؛ ففي عهد الإنتداب صورته بالفلاح الكسول وأخرى برجل بدين تحيط به حريمه من كل جانب، أو بهيأة رعاة جمال، وبعد أندلاع الصراع العربي– الإسرائيلي، بدأت تظهرهم بأنهم متخلفون ومتعصبون، في حين صورت حركات المقاومة الفلسطينية بالإرهاب المتعصب والمتعطش الى الدماء، وأظهرت العربي بعد حرب ١٩٦٧بصورة"**العربي الجبان**" أو "**الزعماء الفاسدون**"، وفي حرب ١٩٧٣ أظهرت الرؤساء العرب بصورة الشيخ الملتحي الثري البدين الذي يمتص ثروة العالم ويمسك بالشريان الأساس للعالم الغربي مهددا بقطع إمدادات البترول، وخنق المستهلك الأوربي بلف خرطوم مضخة النفط على عنقه. ولمزيد من التفاصيل ينظر: أمجد محمد سعيد ، صورة العربي في الإعلام الغربي، بحث في الموسوعة الصغيرة ، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩) ، ص٩-٥٤ . وللإطلاع على بعض ما أوردته الصحف الامريكية حول تشويهها صورة العرب .ينظر الملحق رقم (٤) ، ص٢٠٠ .

[277] Edward C. Keefer"ed",F.R.O.U.S., Vol. XXXVI..., p.711 ;

وللإطلاع على نص الخطاب الكامل للرئيس نيكسون ينظر الملحق رقم (٣) ، ص١٩٦-١٩٩.

[٢٧٨] الكالون : هو احدى وحدات قياس السوائل ، تعادل في الولايات المتحدة وكندا كمية السائل الذي يملأ وعاءاً يسع٣,٧٩ لتر ،والبرميل يساوي ٤٢ كالون امريكي . ينظر:جاك دولوناي وجان ميشيل شارليه ، المصدر السابق ، ص ٤ .

[٢٧٩] يذكر أن عدد وفيات حوادث المرور انخفض بشكل كبير بسبب تحديد السرعة . ينظر :

هذا الإجراء ممكن أن يوفر مائتي الف برميل يومياً. كما أمر بتخفيض تدريجي من إستهلاك وقود الطائرات حتى يصل إجمالي الخفض الى ٢٥%. وأمر بتقليل الزينة المضاءة في المتاجر والأسواق وكذلك الإضاءة غير الضرورية داخل البيوت[280].

وقد فرض المزيد من الإجراءات لترشيد الإستهلاك في البنزين، والذي إستهدف تحقيق خيارين الأول: بأن يضمن المستهلك الحصول على البنزين ضمن كمية محددة وبأسعار معقولة بموجب نظام الكابونات (البطاقات)، ويتم بموجبه منح حصة إسبوعية للمستهلك من البنزين، أما الخيار الثاني: يتمثل بفرض ضريبة على المستهلك فيما لو أراد الحصول على كميات أكثر تتجاوز الحصة الإسبوعية، إذ سيتم بيعها له ولكن بسعر أعلى ومتضمن الضريبة المذكورة [281] .

توجهت الإدارة الأمريكية نحو تشكيل المزيد من اللجان المتخصصة بمتابعة العمل في الإجراءات والتشريعات الهادفة الى ترشيد الإستهلاك؛ أذ عملت على تشكيل فريق عمل لطاقة الطوارئ ترأسه وزير الخزانة وليم سايمون William Simon، مهمتهُ تتمثل في العمل على وضع برنامج عملٍ لتجهيز المستهلكين بحسب أفضليتهم وأهميتهم وتحت كل الظروف، وأعطى أفضلية بالتجهيز الكامل من المنتجات النفطية المكررة لمتطلبات وزارة الدفاع والزراعة وإحتياجات التدفئة الطبية ضمن برنامج عرف ببرنامج التوزيع الإلزامي[282] للمنتجات المكررة[283]. كذلك عمدت الأدارة الأمريكية الى تشديد سيطرتها على شركات النفط الامريكية من خلال جعل الاستخبارات المركزية تقوم بمراقبتها، وتقديم تقريراً مفصلاً عن مشترياتها ومفاوضاتها مع دول الاوبك، بل وان تعمل على اعلام دائرة الطاقة الامريكية بنتائج تلك المفاوضات.

Carson Thomas and Bonk Mary "ed", op.cit, p. 752.

280 Edward C. Keefer "ed", Vol. XXXVI..., p.711 ; Reid Keith, op. cit, p.3 ; W.C.O.P.D., Vol. 9, (Washington D.C: Government printing office, 1973), p.1363 .

281 Goodwin Craufurd, op.cit, p.451- 455.

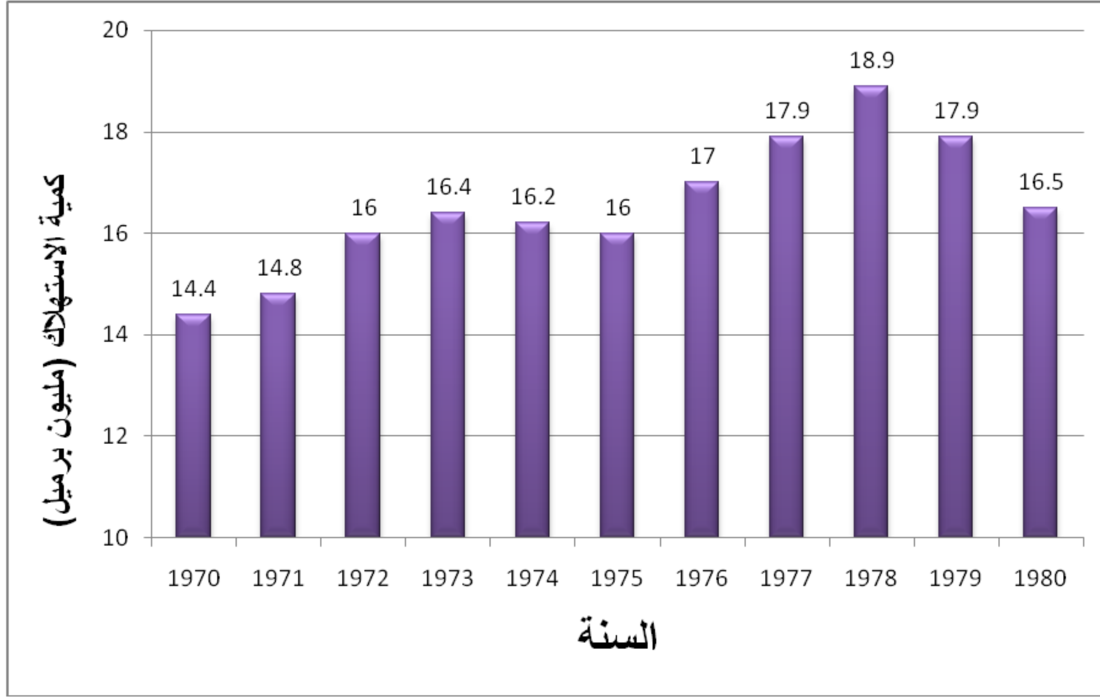
٢٨٢ برنامج التوزيع الالزامي للمنتجات المكررة : وضع هذا البرنامج بشكله الأولي في ١٣ كانون الاول من قبل فريق عمل طاقة الطوارئ بأمر من الرئيس نيكسون ، والذي نفذ في كانون الثاني ١٩٧٤، ويتطلب هذا البرنامج إنتاج١٧٥ الف برميل من المصافي الرئيسية ، ولكن من المآخذ عليه صعوبة التشريعات المتعلقة بالمصافي وقابليتها الإنتاجية وتصنيفها الى مصافي رئيسية ومستقلة،مما ولد بعض الصعوبات لبعض تلك المصافي وقاد الى حصول نقص في بعضها وعجز في بعضها الأخر ، الأمر الذي دفع سايمون في ١٩ شباط ١٩٧٤ بأن يطالب بإيقاف العمل بهذا البرنامج . ينظر:

Goodwin Craufurd, , op.cit, p.451-455.

283 Ibid , p.455.

كانت الإجراءات التي إتخذتها الولايات المتحدة لترشيد إستهلاك البترول، فأنها على الرغم من تحقيقها إنخفاضاً في إستهلاك البترول كما موضح في الشكل أدناه [284]:

شكل رقم (١)
الإستهلاك الكلي للولايات المتحدة من النفط الخام



لكنها لم تكن ترقى لمستوى الطموح، ولم تخلُ من خيبة أمل، ذلك كون بعض الإجراءات قد أعطت نتائج مخالفة وساهمت في حصول نقص في إنتاج النفط مثل برنامج التوزيع الإلزامي للمنتجات المكررة الذي وصفه وزير الخزانة وليم سايمون متهكماً بقوله "**ألطف ما يمكنني القول عنه إنه كارثة**"، في حين أن نيكسون كان قد أظهر في مذكراته أسفهُ على عدم إزالة إجراءين إتخذهما قبل أن يترك السلطة عام ١٩٧٤ وهما نظام التوزيع للمنتجات النفطية وضوابط الأسعار التي فرضها على النفط ، معللاً ذلك بكونهما قد خلقا نقصاً في انحاء البلاد[285].

يضاف الى ذلك أن أنابيب نفط الاسكا لن تكون مستعدة لنقل النفط إلا بعد مرور خمسة سنوات، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تشك في تعاون المواطنين الأمريكيين في ترشيد الإستهلاك على مستوى الإنتاج المحلي[286]. في حين أن ثلاثة أرباع تخفيض إستهلاك البترول في الولايات المتحدة يرجع الى الركود الإقتصادي

---

[284] E.I.A, "Petroleum supply annual 1981", Vol.1, (Washington, DC: US department of energy, 1982), p.70.

[٢٨٥] مذكرات نيكسون، المصدر السابق، ص١٩٧.

[286] Time, "Journal", September 17, 1973, p.29.

العالمي الذي حدث عقب إرتفاع أسعار النفط العربي الخليجي، وأما الربع الباقي فيرجع الى إجراءات الحد من الإستهلاك، كما أن جعل الولايات المتحدة مكتفية ذاتياً من الطاقة حسب مشروع الاستقلال لنيكسون بأعتمادها على مصادر أخرى بديلة للنفط تحتاج الى سنوات من التطبيق وليس في الوقت الحاضر لديهم آنذاك[287].

لذا كان من المحتم على الولايات المتحدة الإستمرار في الحصول على الواردات الخارجية، مع مواجهة الحقيقة المرة المتمثلة في عدم وجود مصادر أخرى بديلة تعادل قوة الدول العربية الخليجية، بحكم أن المنطقة تسيطر على ٥٥% من إحتياطي النفط المثبت وجودهُ حتى ذلك الحين، في حين أن الولايات المتحدة لاتمتلك سوى ٥% من الاحتياطيات المذكورة[288]. وزاد في الامر سوءً أن كلاً من فنزويلا وكندا اللتان تعدان من المصدرين المهمين للولايات المتحدة بدأت إحتياطياتهما بالإنخفاض، وبالتالي تراجعت وارداتهم الى الولايات المتحدة من مليون ومائة وخمسة وثلاثين برميل في اليوم عام ١٩٧٣ الى تسعمائة وتسعة وسبعين الف برميل يومياً عام ١٩٧٤ من واردات فنزويلا، ومن مليون وثلاثمائة وخمسة وعشرين الف برميل باليوم الى مليون وسبعين الف برميل من صادرات كندا عام ١٩٧٤[289]. ولذلك كان يجب أن يستمر النفط العربي بالتدفق إليها والذي تجلى واضحاً في سعي الرئيس نيكسون لمعالجة الأزمة خارجياً.

٢ - الاجراءات الخارجية في مواجهة الازمة النفطية وإنهائها :

أدركت الحكومة الأمريكية عدم قدرتها في القضاء على الأزمة النفطية وإستيعابها بالإعتماد على إجراءاتها على الصعيد الداخلي؛ إذ لم تكن الأزمة قد أصابت جانباً بعينهِ يمكن من خلالهِ للولايات المتحدة أن تعالجه وتحتويهِ، بل كانت على ثلاثة مستويات هي الحظر النفطي وتخفيض الإنتاج والإرتفاع في

[٢٨٧] سالي جمعة، المصدر السابق، ص٥.

[288] E.I.A, Petroleum supply …., p.29.

[289] Ibid, p.29.

الأسعار، لذلك كان لابد لها من معالجة كل مستوى من هذه المستويات(290). ويمكن القول أن الممارسات الداخلية بقيت ناقصة وغير مجدية إنْ لم تجر بالتوافق مع جهود حثيثة على صعيد السياسة الخارجية .

لقد كان من بين البدائل الاستراتيجية التي إقترحها " وليم كايسي " على وزير الخارجية هنري كيسنجر هي الاكتفاء الذاتي للولايات المتحدة من الطاقة، والتي أوضح بأنها أمر أساسي وكبير، لكن المبادرة الدبلوماسية مع بعض الدول ضرورية لإختصار الوقت ولمواكبة ومواجهة الاختلالات المالية الموجودة اصلاً في الوضع الراهن. وأكد أن على الولايات المتحدة أن تسعى للسيطرة على الشركات وأن تعمل على تنظيم سوق النفط الأمريكية أو أن تعمل على الترشيد في إستهلاك الطاقة لديها من أجل أن تتلافى الإزمة النفطية وتحتويها داخلياً، لكنه على الرغم من ذلك فقد كان لكايسي ثقة ضئيلة في نجاحها(291) .

ومنذ ٧ تشرين الثاني ١٩٧٣ وبعد إعلان الرئيس نيكسون لمشروعه المتمثل بتحقيق الإكتفاء الذاتي من الطاقة، أصبح إنهاء الحظر النفطي العربي أحد الشواغل الرئيسية لوزيره كيسنجر(292)، خصوصاً بعدما شعرت الولايات المتحدة وللمرة الأولى في تأريخها بأن وتيرة نموها الإقتصادي رهناً بقرارٍ عربي يوقف ضخ النفط أو يستمر في تصديره، ويرفع أسعاره أو يخفضها. لذلك كان عليها وضع سياسة جديدة تضمن من خلالها الحفاظ على مصالحها الإقتصادية التي تضررت من جراء الحظر النفطي وهيبتها الدولية التي تعرضت للإذلال، ولا يمكن تصور طريق آخر تسلكه الولايات المتحدة غير ذلك الذي يؤدي الى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي ترضى عنها كل من إسرائيل والدول العربية (293). وظهرت المرونة واضحة على لسان الرئيس نيكسون بما مضمونه أن كلا الجانبين ليسا على صواب وكلاهما بحاجة الى بدء المفاوضات، وأوضح أن الأمريكيين ليسوا في جانب إسرائيل ولا في جانب العرب، كما أنهم لا يميلون الى العرب كونهم يملكون النفط، وأشار بأنهم الى صف السلام الذي عبّر عنه بأنهُ المهم للمنطقة ولهم ايضاً، كما بين أنهم سوف يستخدمون تأثيرهم على كلا الجانبين من أجل أن يبدأوا مفاوضاتهم للتوصل الى تسوية عادلة (294) .

سعت الولايات المتحدة الى تكثيف جهودها المبذولة لإنهاء الحرب العربية – الإسرائيلية، الأمر الذي يؤدي حتماً إيجاد حل للأزمة النفطية، لذلك فقد ركزت مساعيها الدبلوماسية على قطبين عربيين مهمين هما العربية السعودية ومصر، اللتان تمثلان من وجهة نظرها المحرك الاول لفرض الحظر النفطي العربي.

---

٢٩٠ محمد حسنين هيكل، حرب الخليج ... ، ص ٨٦.

291 Edward C. Keefer(ed), Vol. XXXVL ..., p.703.

٢٩٢ علي الدين هلال، امريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ – ١٩٨٢ ، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩) ، ص ٢٠٥.

٢٩٣ سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق، ص٤٦.

294 Sobel Lester .A, Energy crisis, Vol.1 ..., p.182.

وتوجهت لإقناع الملك فيصل والرئيس أنور السادات بأن التسوية بين العرب واسرائيل والتي يطالبون هم بها، من الممكن للولايات المتحدة أن تؤدي دوراً ناجحاً فيها، إذا ما سعوا الى رفع الحظر النفطي عنها، ذلك الحظر الذي عبرت عنهُ بكونه سيعيق ويعرقل جهودها التي ستبذلها في حل الصراع العربي– الاسرائيلي[295].

دفعت الولايات المتحدة وزير خارجيتها هنري كيسنجر الى أن يأخذ على عاتقهِ مهمة الإسراع في فض الإشتباك بين القوات العربية والإسرائيلية على كلٍ من الجبهتين السورية والمصرية[296]. وإفهام الدول العربية المنتجة أن إكمال ذلك مرهون بإعادتهم تدفق نفطهم الحيوي للإقتصاد الأمريكي. ونتيجة للدور الذي من ممكن أن تؤديه العربية السعودية في حل الأزمة بإعتبارها المصدر الأول والرئيسي للدول المستهلكة بحكم مخزونها النفطي الهائل، فقد كان في كل خطوة يقوم بها كيسنجر من أجل فك الاشتباك العربي – الإسرائيلي، يتوقف في المملكة العربية السعودية ليطلع الملك فيصل على ما حققهُ في هذا المجال[297] .

وفي الثامن من تشرين الثاني ١٩٧٣ وبعد جولة قام بها كيسنجر الى القاهرة ودمشق والقدس، زار الرياض، وإلتقى بالملك فيصل ونقل لهُ الإتفاق الذي تم التوصل إليهِ مع مصر لتأكيد وقف إطلاق النار على طول الجبهة، كما شرح لهُ الأستراتيجية التي وضعها رئيسه نيكسون للعمل في المستقبل من أجل السلام في منطقة الشرق الاوسط. كما أشار كيسنجر على الملك بضرورة رفع الحظر النفطي، مبيناً لهُ أن عدم القيام بذلك قد يعيق تقدمهم في التوصل الى تسوية نهائية [298]. واعترف كيسنجر علناً بتأثير الحظر على الولايات المتحدة من خلال قوله: "**يا جلالة الملك أنا لا أريد اللف والدوران كما يفعل الدبلوماسيين فأقلل من شأن أهمية النفط السعودي على الأقتصاد الأمريكي، وأدّعي أننا لا نستورد منكم أكثر من خمسة بالمائة من مجموع حاجاتنا النفطية، وأن في أستطاعتنا تأمين هذه الكمية من الدول الأخرى المنتجة للنفط . الحقيقة أننا نستورد منكم حوالي ١٢% من حاجاتنا النفطية وسوف تزداد هذه النسبة كل سنة، فإذا أستمر حظر النفط علينا فسوف نرفع تكاليف الإنتاج في الوقت الذي يستطيع فيه الاتحاد السوفيتي أن ينتج بسعر أقل وهذا يهدد النظام الإقتصادي في بلادنا، وبالتالي سوف يرتد عليكم** "[299].

295 Edward C. Keefer"ed", Vol. XXXVL …, p.703.

٢٩٦ سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق، ص٤٦.

٢٩٧ علي الدين هلال، المصدر السابق ، ص ٢٠٥.

٢٩٨ سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق، ص٤٧ ؛ بنسون لي جريسون ، المصدر السابق، ص١١٧.

٢٩٩ غازي ربايعة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الاوسط (١٩٦٧-١٩٨٧)، ط١،(الاردن:دار الفكر للنشر والتوزيع ،١٩٨٩)، ص٥٨.

ردّ الملك فيصل على لهجة الترغيب والترهيب هذه معرباً عن شعوره بإمكانية رفعه الحظر، بل وزيادة إنتاج السعودية، شريطة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية الذي كان الشرط الأساسي المتفق عليهِ من قبل العرب الآخرين الأعضاء في منظمة الأوابك، بقوله: "**آمل أن تقدّروا موقفنا، ما كان قرار الحظر قراراً فردياً من جانبنا، ولكنه كان قراراً عربياً جماعياً، ونحن جزء من العائلة العربية، أريد منكم الإلتزام بأنسحاب إسرائيل لأذهب وأقول لأخواني العرب ذلك، وأريد بالأضافة الى ذلك شيئين الأول السرعة، والثاني الإفصاح عن موقفكم علناً** ". في حين بيّن رد كيسنجر قلق الموقف الامريكي وصراحته من طرفي النزاع بقولهِ: "**لا أستطيع إعطاءك تعهداً بإنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية، ولكنني أستطيع أن أعدك بالضغط عليها وبذل كل جهد لتحقيق ذلك حتى لو أدى ذلك الى الخلاف معها**"[300].

ودارت مفاوضات طويلة ومرهقة بين الطرفين تركزت بين طلب كيسنجر لرفع الحظر وطلب الملك فيصل بإنهاء الصراع العربي– الإسرائيلي، وقد علّق المترجم الذي تولى الترجمة بين فيصل وكيسنجر على هذه المقابلة ونقل ذلك الى أحد المراقبين، بقوله : "**بين نار إسرائيل ونار النفط السعودي وجد كيسنجر نفسهُ مضطراً للأخذ بنصيحة اوسكار وايلد[301]، من أن أفضل طريقة لعدم الإحتراق بالنار هي اللعب بها**"[302]، وهذا التعليق يعكس تماماً السياسة التي أتبعها كيسنجر والمتمثلة بدبلوماسية "الخطوة خطوة step by step "[303] . بعد أن أصبح لديه بعد لقاءه الأخير مع الملك فيصل إنطباع مفادهُ أن رفع الحظر النفطي لا يمكن أن يتحقق الا في حالة إنسحاب إسرائيل من الأراضي التي إحتلتها[304] . الأمر الذي أكدهُ الملك

---

[300] محمد علي صالح ، الوثائق السرية الامريكية (مفاوضات صعبة حول الحظر)، الشرق الاوسط ، " صحيفة" (العدد ١٠٦٣٤، كانون الثاني، ٢٠٠٨)، ص ٤ .

[301] اوسكار وايلد: مؤلف مسرحي وروائي وشاعر ايرلندي .

[302] غازي ربايعه، الولايات المتحدة ...،ص٥٨ ؛ غازي ربايعه، الاستراتيجية الاسرائيلية للفترة (١٩٦٧ – ١٩٨٠) ،ط١، (الاردن: مكتبة المنار،١٩٨٣) ص ٥٧٦ .

[303] دبلوماسية الخطوة خطوة : أسلوب في إجراء المفاوضات ومعالجة المشاكل الدولية ، إتبعهُ حرفياً هنري كيسنجر على إثر نشوب حرب تشرين الاول ١٩٧٣، تقوم على عدم مواجهة الصراع العربي – الاسرائيلي في كلياته وقضاياه الاساسية ، وانما تجزئته الى موضوعات ومشاكل متفرقة ، والبدء بأكثر هذه القضايا يسراً والوصول الى إتفاق بخصوصها بين أطراف الصراع ، لذا فهي تمثل نهجاً لتحقيق التهدئة في مواقف الاشتباك أكثر من كونها طريقاً للتسوية ، إذ عُدت بمثابة أداة لإدارة الأزمة وليس لحلها حلّا جذرياً . ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص ٦٦٢ . ولمزيد من التفاصيل ينظر:
Aatti Golan," The secret conversation of Henry Kissinger: step by step diplomacy in the middle east",(New York: Quadrangle company,1976) .

[304] سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق، ص٤٧

فيصل في اليوم الثاني من اللقاء المذكور بإعلانه بعدم ازالة التقييدات عن انتاج النفط السعودي الا بعد تحقيق شرط الانسحاب الاسرائيلي[305].

وفي واقع الحال إستهدفت الولايات المتحدة من دبلوماسيتها الجديدة تحقيق هدف أساسي وهو فصل مسألة تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي عن الحظر النفطي العربي، إذ كان وزير خارجيتها يرى أن الفصل بين المشكلتين يُعد تكتيكاً مهماً بإتجاه تحقيق رفع الحظر[306] ، غير أن دبلوماسية كيسنجر هذهِ لم تكن تخلو من التهديدات، الصريحة تارة والمبطنة تارة اخرى ، خصوصاً بعدما بدأت الأمور تزداد سوءاً بسبب الرفض العربي أزاء رفع المقاطعة النفطية كلياً [307].

وبعد أن عقد وزراء النفط العرب إجتماعاً لهم في فيينا في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٧٣، تقرر فيه تخفيض الضغط عن الأقطار الأوربية فقط من خلال عدم تنفيذ خفض نسبة الخمسة بالمئة التي كان مقرراً خفضها في شهر كانون الأول في حين ستستمر المقاطعة النفطية على الولايات المتحدة وهولندا. وعبرت الدول العربية عن موقفها هذا بكونه " **تقديراً للموقف السياسي الذي أعربت عنه الدول الأوربية الأعضاء في السوق المشتركة في بيانها الذي أصدرته سابقاً في ٦ تشرين الثاني، والمتعلق بمشكلة الشرق الأوسط، والذي تبنى مواقف أكثر توازناً من قضية الصراع العربي– الأسرائيلي ، فضلاً عن كونهِ تضمن دعوة لإقامة سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط تطبيقاً للقرار ٢٤٢ لمجلس الأمن بجميع بنوده**"[308] . وقد أشار أحمد زكي اليماني خلال الإجتماع المذكور بأن المقاطعة النفطية على الولايات المتحدة ليس لها سقفاً زمنياً معيناً، لذا فعلى الولايات المتحدة أن تتصرف على النحو الذي تفرضهُ الحقوق العربية، فما لم ينعقد مؤتمر للسلام وما لم يُتفق على جدول زمني للإنسحاب الإسرائيلي توقع عليهِ إسرائيل وتضمنهُ الولايات المتحدة، عندئذٍ لن تُنهي الدول العربية مقاطعتها النفطية، إلا أن كيسنجر صرَّح بأن المفاوضات ما زالت في بداية طريقها، وأن الوقت مبكر للخضوع للتهديدات[309].

وأراد وزير الخارجية الأمريكي إيصال رسالة شديدة اللهجة وأكثر عنفاً وقسوة للعرب ، فحذّرهم هذه المرة من مغبة المضي في تنفيذ سياستهم تجاه الولايات المتحدة، وذكر في ٢١ تشرين الثاني خلال مؤتمر

---

305 Parra Francisco, op. cit, p. 181.

٣٠٦ ر.ك. رمضاني، المصدر السابق، ص ١٠٨.

307 Parra Francisco, op. cit, p.181.

٣٠٨ عاطف سليمان، المصدر السابق، ص ١٦٧.

٣٠٩ سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق، ص٤٨.

صحفي بأنه "**اذا إستمر الحظر بدون سبب محدد وبشكل غير معقول والى اجل غير مسمى، فإن الولايات المتحدة ستضع بنظر الأعتبار تدابير مضادة يمكن أن تتخذها**"[310]

لم يكن لهذا التصريح أن يُترجم إلا بالتهديد باستخدام القوة العسكرية، الأمر الذي لاقى ردة فعل صادمة للولايات المتحدة ، إذ صرح احمد زكي اليماني في ٢٣ تشرين الثاني أزاء الأنباء التي تقول أن الولايات المتحدة ربما تستخدم وسائل عسكرية لكسر الحظر النفطي عليها، قائلاً: " **إذا ما حصل وأتخذت الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان إجراءات مضادة، فإن السعودية سوف تقلص انتاجها النفطي بنسبة ٨٠% ، إذا ما تم الضغط عليها، وفي حالة لجوء الولايات المتحدة الى أي عملٍ عسكري فإن حقول النفط سيتم نسفها**"[311].

وبسبب أن المتضرر الأكثر من الأزمة النفطية التي خلقها الحظر وإنخفاض الإنتاج وأرتفاع الأسعار كانت دول أوربا الغربية واليابان بالدرجة الأولى، لذلك أخذت هذه الدول تدعو الى ضرورة التوصل الى إتفاقٍ عاجل لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، وأن تؤخذ الحقوق المشروعة للفلسطينيين بعين الإحترام وضرورة تخلي إسرائيل عن الأراضي التي إحتلتها عام ١٩٦٧، لكونها أستحوذت عليها بالقوة، وطالبت الولايات المتحدة بضرورة الإستجابة للشروط العربية من أجل أن يتراجع العرب عن إجراءاتهم في التخفيض والحظر [312].

وقد يكون لموقف هذه الدول تفسيراً آخر، يتمثل في إدراكها حقيقة أن الولايات المتحدة عاجزة عن إيجاد الحل المناسب للصراع، وإن سياستها تتمثل في إيجاد حل جزئي لهذه المسألة وتهدئة الوضع بشكل مؤقت، وليس حل نهائي يؤدي بشكل طبيعي الى تدفق كميات أكبر من النفط العربي الخليجي، ولهذا كانت لهذه الدول أهدافها التي تدفعها الى الإقتراب من البلدان العربية المنتجة للحصول على إتفاقات ثنائية لضمان الحصول من خلالها على الإمدادات المستمرة، وهذا الأمر بحد ذاته قد إستفز واشنطن كثيراً، وأبدت معارضتها لقيام أية مبادرة خاصة ما بين العرب والأوربيين خارج الإطار الأمريكي، وأن على حلفائها أن يتفقوا معها أولاً حول الخطوط العامة التي ستحدد علاقاتهم بالعرب [313].

---

310 Parra Francisco, op. cit, p.181 ; Hollo Reuven, op.cit, p.232.

٣١١ محمد علي محمد التميم، المصدر السابق ، ص ١٥٥ ؛ سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق، ص٤٩ ؛ بنسون لي جريسون، المصدر السابق، ص٨٣ ؛

Hollo Reuven, op.cit, p.232

٣١٢ عاطف سليمان، المصدر السابق، ص ١٦٧.

٣١٣ علي الدين هلال، المصدر السابق، ص ٢٣٠ .

كان للأزمة النفطية أثرها في إحداث نوع من عدم التوافق بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، في الوقت الذي إستمر فيه وزراء النفط العرب بالمماطلة حول رفع الحظر وعودة الإنتاج. الأمر الذي دفع كيسنجر للرد على موقفهم مبيناً رده للجانب الأوربي من خلال خطابٍ ألقاه في ١٢ كانون الأول ١٩٧٣، بعد إجتماعٍ أشار فيه قائلاً : "**يجب علينا أن نحمل في عقولنا الأسباب العميقة وراء أزمة الطاقة، إنها ليست ببساطة ناتجة عن حرب إسرائيل والعرب، بل إنها نتيجة النمو الكبير للطلب العالمي ... حرب الشرق الأوسط جعلت فقط أزمة الطاقة أكثر حدة، في حين كانت الأزمة آتية مع أي حدث هذا أو غيره، إلا أن الحل الوحيد والطويل الأمد لهذه الأزمة هو بذل جهود كبيرة لتوفير الحافز للمنتجين لزيادة تجهيزاتهم وإمداداتهم، وتشجيع المستهلكين لإستخدام الإمدادات الموجودة لديهم بصورة أكثر عقلانية وترشيداً في الأستهلاك وكذلك السعي الى تطوير مصادر بديلة للطاقة**" (314).

لاحظ كيسنجر أن جهوده على الجانب العربي يجب أن تستمر؛ إذ قام في منتصف كانون الاول ١٩٧٣ بجولة الى منطقة الشرق الأوسط قادته الى السعودية التي لمس فيها مرونة طفيفة على موقفها تجاه الحظر النفطي وإمكانية رفعه إذا ماتجاوب المجتمع الدولي معها، وقد أشار الى ذلك الموقف المستشار في البيت الأبيض برنت سكوكوفت Brent Scokovt (315) في تقريره الى نيكسون بتاريخ العشرين من كانون الاول ١٩٧٣ بأن الملك فيصل أصبح أكثر ليونة نتيجة لعدة أسباب منها أن العرب برهنوا للعالم أجمع وحدة كلمتهم وقوتهم، وأن بإمكانهم إستخدام نفطهم بوصفه سلاحاً سياسياً ضاغطاً، كما أن نقص النفط كان له تأثيراً سلبياً كبيراً على أصدقاء العرب، وكثيراً من الدول الأخرى "**البريئة**" التي لا صلة لها بالمشكلة (316).

ولكن على الرغم من ذلك فقد استمر فرض الحظر وكانت هنالك إختلافات بين أعضاء الأوابك العربية في رفعه، في الوقت الذي أخذت الولايات المتحدة تعاني من التدهور في وضعها الإقتصادي بسبب ذلك، الى جانب التدهور الذي أصابها في المجال السياسي. وكان نيكسون يكافح من أجل البقاء في منصبهِ، ويبحث عن أي دعم

---

314 Parra Francisco, op.cit, p.184.

٣١٥ برنت سكوكوفت: ولد في١٩ آذار ١٩٢٥ بمدينة أوغدن في الولايات المتحدة، تخرج من الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ١٩٤٧، حصل عل شهادة الماجستير عام ١٩٥٣، والدكتوراه عام ١٩٦٧ في العلاقات الدولية من جامعة كولمبيا ، درس أيضاً في مدرسة جورج تاون للغات وأكتسب طلاقة في التحدث باللغة الروسية والصربية ، وفي ١٩٧٣ عين كمساعد لنائب الرئيس لشؤون الأمن القومي، تمت ترقيته الى جنرال في سلاح الجو الامريكي عام ١٩٧٤، وتقاعد من تلك الرتبة عام ١٩٧٥. ينظر:
, op.cit, p.581. "Schoenebaum Eleanora"ed

٣١٦ سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق،ص ٤٩؛ وللإطلاع على نص الخطاب برنت سكوكوفت الى الرئيس نيكسون ينظر الملحق رقم (٥)، ص ٢٠١ .

يمكنهُ من خلاله التغطية على فضيحة ووترغيت. لذلك أظهر تأكيدات واضحة وصريحة بأن إدارته لن تتوسط في حل سلمي بين العرب وإسرائيل ما لم يتم رفع الحظر النفطي عنها، إذ ذكر نيكسون للرئيس المصري أنور السادات في رسائل متبادلة "...**أريد أن أقول لك بمنتهى الصراحة أنه مالم يرفع الحظر ومالم ترفع القيود المفروضة على إنتاج البترول، فلن يكن في وسعي عمل شيء...إنني أعرف أنك أنت والملك فيصل كنتما على إتصال بشأن موضوع الحظر، وأعتقد أن من صالح الجميع أن ينتهي هذا الأمر فوراً**"[317].

لم تمض سوى ثمانية أسابيع على الحظر العربي حتى إتسع نطاق تأثيره ليشمل قطاعات واسعة من الرأي العام الأمريكي وأجبره على إظهار تعاطفه مع القضية الفلسطينية، وتزايد عدد المتذمرين من بين أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين، وأخذت الدلائل تشير الى أن هناك ضغوطاً داخلية تدفع بجدية الحكومة الامريكية في العمل على التوصل الى حل سلمي للقضية، وظهر ذلك على وزراء النفط العرب الذين قرروا في ٢٥ كانون الاول ١٩٧٣ ومن ضمنهم وزراء الدول الخليجية – الذين لم يبدوا أي اعتراض– إلغاء نسبة التقليص في الإنتاج البالغة ٥% لشهر كانون الثاني ١٩٧٤، وزيادة الانتاج بنسبة ١٠%. وقد رحبت الدول الأوربية بهذه الخطوة ووصفتها بأنها بادرة إيجابية من جانب العرب، لكن الولايات المتحدة على الرغم من ترحيبها أيضاً بالقرار، لكنها بالتأكيد لم تقتنع بذلك طالما استمر الحظر النفطي مفروضاً عليها [318]، وبدا ذلك الأمر واضحاً في خطابات كل من الرئيس نيكسون ووزيره كيسنجر المرسلة الى السعودية[319].

ونتيجة لذلك أصبحت سياستها تميل الى إتخاذ تدابير أكثر صرامة بأزاء الدول العربية المنتجة، إذ هدد وزير دفاعها جيمس شليسنجر James Schlesinger [320] في السابع من كانون الثاني ١٩٧٤ بأن الحظر النفطي على الولايات المتحدة قد يدفعها الى إستخدام القوة، وزاد على قوله "**أن صبر الجمهور الأمريكي قد شارف على النفاد، وإنه قد يمارس ضغطاً قوياً على واشنطن للإنتقام من الدول العربية إذا لم توقف الحظر النفطي**"[321]. في حين أن العربية السعودية أعلنت رداً على هذه التصريحات بأنها أحاطت حقولها النفطية بالمتفجرات لنسفها في مواجهة أي غزو عسكري أمريكي، وبالفعل فقد وضعت المتفجرات حول حقل الغوار شمالي

---

٣١٧ مقتبس في: محمد حسنين هيكل،حرب الخليج ... ،ص ٨٣–ص ٨٤ .

٣١٨ محمد علي محمد التميم ،المصدر السابق، ص ١٥٧.

٣١٩ ينظر الملحق رقم (٦)، ص٢٠٢، والملحق رقم (٧)، ص ٢٠٣ .

٣٢٠ جيمس شليسنجر: سياسي وإقتصادي وعسكري أمريكي، ولد في نيويورك من عائلة يهودية. نال شهادة الدكتوراه في العلوم الأقتصادية من جامعة هارفرد، عين عام ١٩٦٩ مديراً مساعداً لمكتب الميزانية، ثم ترأس عام ١٩٧١ لجنة الطاقة الذرية، وفي كانون الأول من العام نفسه عينه الرئيس نيكسون مديراً لوكالة المخابرات المركزية CIA تمهيداً لتعيينه عام ١٩٧٣ وزيراً للدفاع ، إستقال من منصبه في عهد جيرالد فورد، لكنه عاد الى العمل الحكومي بعد تولي كارتر الرئاسة، الذي أُعجب بشخصيتهِ فأستدعاه وعينهُ وزيراً للطاقة في كانون الثاني ١٩٧٧، وبقي في هذا المنصب حتى إنتهاء حكم كارتر عام ١٩٨١. ينظر: صالح زهر الدين ، المصدر السابق، ص٣٦٧.

321 Hollo Reuven, op. cit, P.232 ; Sobel Lester A, Israel …p.168.

غرب الدمام، وهو أكبر حقل نفطي في العالم ، حيث أُطلق على هذه العملية إسم (عملية إنفجار)، وقد أسندت قيادة العملية الى الأمير عبد الله بن عبد العزيز قائد الحرس الوطني السعودي [322]. في حين أن وزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد الصباح [323]، أعلن ايضاً أن الكويت سوف تدمر منشآتها النفطية إذا حاولت أي قوة أن تنتزع النفط بالقوة [324].

وفي الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٧٤ وبعد جهود مضنية من التوسط في المفاوضات بين مصر وإسرائيل أعلن كيسنجر عن إتفاق فك الاشتباك على الجبهة المصرية [325]، مما دفع العربية السعودية أن تتبنى موقفاً أكثر ودية تجاه الولايات المتحدة، فأعلن أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي في اليوم نفسه أن حكومته كانت تعلم أن الشركات النفطية ستتحايل على الحظر النفطي، ومع ذلك لجأت إليه بوصفه تحركاً سياسياً يظهر الغضب العربي، وبعد عشرة أيام أشار اليماني الى أنه قد حدث تحول مهم في السياسة النفطية السعودية، إذ أن السعودية أصبحت مستعدة لخفض سعر النفط بالقدر الضروري لمنع أي ضرر جوهري على الإقتصاد العالمي[326]، في حين أرسل الملك فيصل في الثالث من شباط خطاباً الى الرئيس نيكسون يوضح له جهود السعودية في أنها بدأت اتصالاتها مع دول الأوابك العربية من أجل رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة، مبيناً له بأن وزراء النفط سيعقدون مؤتمراً في طرابلس لمناقشة ذلك بعد عشرة أيام، لكنه أوضح في الوقت نفسه للرئيس نيكسون اعتقاده حول إمكانية ان تكون نتائج المؤتمر غير ايجابية إذ لم توقع إتفاقية فك الإشتباك بين سوريا وإسرائيل[327].

ومن الواضح تماماً أن تغير الموقف السعودي تجاه الولايات المتحدة قد نبع مما عدّته السعودية موقفا أمريكياً إيجابياً، لدورها في عقد اتفاق فك الاشتباك وحرصها – حسب وجهة النظر السعودية –على حل الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن الموقف السعودي هذا لم يكن نابع من تقييم واقعي للحالة، ففي الوقت الذي كانت فيه

---

٣٢٢ محمد علي محمد التميم ،المصدر السابق، ص ١٥٨– ص ١٥٩ .

٣٢٣ صباح الأحمد جابر الصباح: سياسي كويتي من عائلة آل صباح الحاكمة، ولد عام ١٩٢٩، تلقى تعليمه في المدارس الخاصة، ترأس عام ١٩٦١ دائرة الشؤون الأجتماعية إضافة الى دائرة المطبوعات والصحافة والنشر. عين عام ١٩٦٣ وزيراً للإعلام وتولى مسؤولية وزارة الخارجية. شغل من عام ١٩٦٥ الى ١٩٦٧ منصب وزير النفط ، وعام ١٩٧٨ عين وزيراً للداخلية ثم نائباً لرئيس الوزراء، شغل عام ١٩٨١ عدة مناصب حكومية في آن واحد تمثلت بنائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية ووزير الإعلام. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج ٣، ص٥٥٠.

٣٢٤ محمد أزهر السماك ،أستراتيجية الربط العربية ....،ص ١٩ .

٣٢٥ بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الامريكية في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، (دار سينا للطباعة والنشر،١٩٩١)، ص٨. وللاطلاع على بنود إتفاقية فك الأشتباك بين مصر وأسرائيل ينظر: سعد الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، ط٤، (سان فرانسيسكو :دار البحوث الأمريكية ،٢٠٠٣)، ص ٣١–ص٣٢ .

٣٢٦. محمد علي محمد التميم، المصدر السابق، ص١٦٠.

٣٢٧ مجدي كامل، المصدر السابق، ص ١٨٨. وللإطلاع على نص خطاب الملك فيصل لرئيس نيكسون. ينظر: الملحق رقم (٨) ، ص ٢٠٤.

الولايات المتحدة تقوم بجهود الوساطة بين الطرفين، وتوهِم الرأي العام العربي إنها تتخذ جانب الحياد، كانت تتفق بشكل سري مع اسرائيل على صيغة فك الاشتباك وشروطها وفقاً لرغبات اسرائيل، وتضغط في المقابل على الأطراف العربية لتحقيق السلام – وفق المنظور الأمريكي – بالحد الأدنى من التنازلات من الجانب الإسرائيلي[328] .

لقد توقع كيسنحر من عمله في فك الاشتباك على الجبهة المصرية ردود افعال إيجابية من قبل العرب بوصفها مكافئة ترفع عن بلاده الحظر النفطي ، لكنه أصيب بخيبة أمل عندما علم أن الدول العربية الخليجية قدمت وعوداً الى سوريا بإستمرار الحظر النفطي حتى يتحقق فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل، في حين أن كيسنجر أعلن في السادس من شباط أن الجهود الامريكية لإعادة السلام للشرق الأوسط قد ترتب عليها نتائج طيبة، وأن أستمرار الحظر النفطي سيكون شكلاً من "**الأبتزاز**" الذي سيكون له أثر سيء على موقف الولايات المتحدة من أزمة الشرق الأوسط، خصوصاً بعدما قادت الأزمة النفطية الى آثار مقلقة، منها إنخفاض الإنتاج الصناعي الأمريكي ووقوف طوابير المركبات في محطات البنزين، مضافاً اليه إحتمال ضئيل في التوصل الى تفاهم مع إسرائيل[329] .

أظهرت الأحداث أن السياسة الامريكية لم تكن مجدية بكل المقاييس بسبب قوة الموقف العربي أو تماسكه في أقل تقدير، والأخطاء التي شابت الإقتصاد الأمريكي المعتمد بشكلٍ كبير على وارداته من الطاقة على الخارج، مما مثل ظاهرة خطيرة ذات أبعاد مختلفة وتحتاج الى حلول واقعية سريعة ؛ الأمر الذي دفع كيسنجر الى معالجة مسألة الحظر بإسلوب جديد، أذ دعا في الحادي عشر من شباط ١٩٧٤ الى أجتماع في واشنطن لمناقشة أوضاع الطاقة للدول المستهلكة والمستوردة للنفط العربي، وبين بأنه من الممكن أن تترتب على أزمة الطاقة فوضى إقتصادية على الساحة العالمية ما لم يتم تشكيل منظمة عالمية متماسكة توحد جبهة المستهلكين [330] . وقدم برنامج عمل لها يتكون من سبع نقاط يقضي بترشيد إستهلاك الطاقة وإيجاد مصادر طاقة بديلة للبترول، وإستثمار ١٢,٥% بليون دولار للبحث والتنقيب على هذه المصادر الجديدة، ووضع صيغة جديدة لتنظيم المشاركة في توزيع الطاقة في حالات الطوارئ، وإنشاء نظام للتعاون المالي في مواجهة إرتفاع الأسعار، وإيجاد وسيلة لتخفيف عبء تكاليف الطاقة على الدول الفقيرة، وإرساء قواعد جديدة للعلاقات بين منتجين البترول ومستهلكيه[331].

---

٣٢٨ محمد علي محمد التميم ،المصدر السابق، ص١٦٠

٣٢٩ توماس. أ.بريسون، المصدر السابق، ص ٢٣٠ –ص ٢٣١ .

٣٣٠ المصدر نفسه ، ص ٢٣١ . الوزير الأمريكي المذكور يتحدث عن وكالة الطاقة الدولية التي سوف نبحثها مفصلاً في المبحث الأول من الفصل الثالث .

٣٣١ محمد حسنين هيكل، حرب الخليج ....، ص ٨٩ .

بدت تلك المقترحات منطقية ومقبولة للوهلة الاولى، وتقوم على طرح نظام عالمي يشترك الجميع في حل مشاكله بطريقة عقلائية، لكن البرنامج الأمريكي لقي مواقف معارضة ومؤيدة من حلفائها من الدول المستهلكة (اوربا واليابان)، وفرنسا التي أتهمت الولايات المتحدة بأتخاذها هذه الأزمة وسيلة للهيمنة على العالم والتحكم بالعلاقات الدولية(332). وعلى أية حال وجد كيسنجر على حد رأي أحد الكتاب "**أن التعاون مع أوربا واليابان لا فائدة منه في الوقت الحالي على الأقل لأن الآخرين فقدوا أعصابهم أمام العرب، لذا وجد من المناسب للولايات المتحدة أن تتصرف وحدها وعلى مسؤوليتها**"(333).

وفيما كانت الدول المستهلكة للنفط تعقد إجتماعاتها في واشنطن، كانت الدول العربية المنتجة تستعد للإجتماع في الجزائر من أجل مناقشة آثار فرض الحظر، وأقنعت سوريا الوفود المجتمعة على الإستمرار بالحظر النفطي حتى تسحب إسرائيل قواتها من مرتفعات الجولان، وعلى الرغم من أن السعودية كانت قد أيدت فكرة تخفيف الحظر على الولايات المتحدة منذ نهاية كانون الأول (334)، لكنها كانت غالباً ما تبين لها أن ليس بمقدورها رفع الحظر دون إجماع الدول العربية الآخرى وقبل فك الاشتباك على الجبهة السورية ؛ فضلاً عن كون مصر كانت أشد منها رغبة في إنهاء الحظر، إذ كانت الأخيرة ترى أنه من دون رفع الحظر سوف لن تستطيع إسترجاع سيناء (335).

وفي ١٣ آذار ناقشت الدول العربية مسألة رفع الحظر بعد أجتماع عقد في طرابلس ووافقت عليه كل الدول الخليجية العربية – ماعدا العراق– وهي السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، عمان، لكنها لم تعلن خطوتها هذه في ليبيا إنطلاقاً من إحترامها للبلد المضّيف الذي عرف بموقفه المعارض لرفع الحظر(336). وكانت التحركات العربية هذه جارية في الوقت الذي إشتدت فيه الأزمة النفطية في الولايات المتحدة ظهر ذلك من خلال إعلان وليم سايمون الى أن النقص الحاصل في الطاقة قد إزداد، وأن نقص البنزين الذي بلغت نسبته ١٥% سيرتفع الى ٢٠% إذا لم يرفع الحظر، كما أشار الى أن معامل صناعة السيارات قد سرحت ثمانين الف عامل من عملهم، بينما فصلت الخطوط الجوية خمسة عشر الف موظف وطردت الفنادق والمطاعم آلاف العمال(337).

---

332 Hollo Reuven, op. cit., p.232.

٣٣٣ محمد حسنين هيكل، حرب الخليج ...، ص ٨٩ .

٣٣٤ محمد علي صالح ، الوثائق السرية الأمريكية ، عوامل أدت الى رفع الحظر . مقال منشور على الموقع:

www.aawsat.com

335 Naila Al-Sowayel, op.cit., p.133.

336 Sobel Lester A, "Energy crisis 1974-1975", Vol. 2, (New York: Fact on file,IN,1975), p.12

٣٣٧ توماس. أ.بريسون، المصدر السابق، ص٢٣٢–ص٢٣٣.

وفي ١٨ آذار ١٩٧٤ أعلنت كل من السعودية والكويت وقطر والامارات والبحرين، بالإضافة الى دول عربية أخرى[338] رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة . ويذكر أن هذا الإعلان قد أُتخذ تحت ضغط من قبل العربية السعودية التي رأت أن الولايات المتحدة قد تقوم بإحتلال منابع النفط إذا ما أستمر الحظر النفطي أكثر من ذلك؛ وكنتيجة للموقف السعودي تحسنت العلاقات الأمريكية السعودية بعد أن كانت الأخيرة في موقف المواجهة الفعلية مع الولايات المتحدة [339]. لكن قرار رفع الحظر عارضه كل من العراق وليبيا وسوريا، وكانت وجهة نظر المعارضين تتمثل بكون الهدف الأساسي من إستعمال سلاح النفط لم يتحقق بعد، لكن الدول الخليجية التي أعلنت رفع الحظر إشترطت على الولايات المتحدة بأن إعادة الحظر أمراً متوقعاً إذا لم يحرز المزيد من التقدم بإتجاه فك الإشتباك في مرتفعات الجولان، وطالبوا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ [340].

وأستُقبلت أنباء رفع الحظر بالترحيب في الولايات المتحدة [341]، وأنعكس فوراً على إعلان نيكسون بعد اجتماع عقده في واشنطن بتاريخ ١٩ اذار ١٩٧٤ عن إلغاءه برنامج حصص البنزين (نظام البطاقات)، وإلغائه حظر مبيعات البنزين في أيام العطل، فضلاً عن تعهده بزيادة البنزين الموردة الى الولايات بهدف تقليل الخطوط الطويلة للمستهلكين على محطات التعبئة، لكنه مع ذلك حذّرهم من أن لا يؤدي ذلك الى التصاعد في إستهلاكهم للمنتجات النفطية مبيناً ان الولايات المتحدة مازالت تتوقع نقصٍ في تجهيز النفط بقدر ٥% الى ٨% بسبب إستيرادها للنفط بأسعاره المرتفعة. لذلك أكد على ضرورة الإستمرار في جهودهم التطوعية للمحافظة على تقليل إستهلاك المنتجات النفطية بالإستخدام الجماعي للمركبات والمحافظة على تقليل سرعة القيادة [342].

وأظهرت الأحداث الأخيرة للأمريكيين أن لا فائدة من الثقة الزائدة بأنفسهم، طالما أن بلادهم تستورد معظم إحتياطياتها من الطاقة من مناطق غير مستقرة نسبياً، لذا نجد أن

حكومة الولايات المتحدة كانت قد خرجت من الأزمة النفطية الأولى بإضافتها مكاسب جديدة لها في منطقة الخليج العربي تتمثل بضمان إستمرار جريان النفط وتدفقه إليها والى حلفائها وبقاء أسعاره معتدلة وتوظيف عائداته

---

٣٣٨ انضمت اليها مصر والجزائر .

٣٣٩ سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق،ص٥٦ .

٣٤٠ عاطف سليمان، المصدر السابق، ص١٦٧-ص١٦٨؛ محمد الأطرش ، المصدر السابق، ص٦٦ ؛ ر.ك.رمضائي، المصدر السابق، ص١٠٩.

٣٤١ توماس .أ.بريسون، المصدر السابق، ص٢٣٣.

342 Sobel, Lester A, Energy crisis Vol. 2…., p.83.

ضمن الإقتصاد الغربي[343]. لذا أصبحت سياستها تجاه النفط العربي الخليجي متنوعة بين أدوات وأساليب عدة كان الهدف منها بالدرجة الأساس خدمة مصالح الولايات المتحدة .

[٣٤٣] محمد ظافر العجمي، المصدر السابق، ص٣٨٢ .

الفصل الثالث

تطور السياسة الأمريكية تجاه النفط العربي الخليجي (١٩٧٤-١٩٧٧)

المبحث الأول/ سياسة المواجهة الإقتصادية ١٩٧٤ .

التصعيد في سياسة الضغط والتهديد العسكري /المبحث الثاني ١٩٧٥.

المبحث الثالث/ سياسة حفظ الطاقة والتقنين في إستخدام المنتجات النفطية ١٩٧٦-١٩٧٧ .

المبحث الأول

سياسة المواجهة الاقتصادية ١٩٧٤

أربكت إستراتيجية الضغط التي إستخدمها العرب"النفط سلاحاً سياسياً" مقابل حل الصراع العربي– الإسرائيلي الإدارة الأمريكية، التي كانت تعد ممارسة مثل هذ الأمر من حق الدول العظمى دون سواها، فالأزمة النفطية التي سببتها دول الأوابك العربية تركت آثاراً سلبية ليس فقط على إقتصادها، بل على إقتصاد حلفائها، الى الدرجة التي هزّت قاعدة التحالف الأمريكي مع حلفائها تحت تأثير المصالح النفطية، الى جانب رفض الولايات المتحدة من أن تصبح إمداداتها النفطية وإمدادات حلفائها مرتبطة برضا العرب أو سخطهم عن موقفها من المسألة الفلسطينية، فضلاً عن إكتساب المجموعة العربية حضوراً مهماً على الصعيد الإقليمي والدولي[344]، نظراً لما أحدثته سياستها من ضجة عالمية أثبتت بما لا يقبل الشك أن الاوابك العربية أصبحت قوية بما يكفي من أجل فرض أسعار النفط وتحديد الإنتاج من دون الرجوع الى الشركات في ذلك، مستغلة حاجة البلدان الصناعية المستهلكة للنفط، التي لا تسطيع الإستغناء عن نفط المنطقة. ومما زاد في خطورة المسألة إن سيطرة شركات النفط العالمية الكبرى بدأت تتراجع أكثر على النفط العربي الخليجي، إذ لم تكن تلك الشركات منذ تشرين الاول ١٩٧٣ طرفاً في أي مفاوضات أجراها أعضاء الاوابك حول السعر[345]. ومما زاد في ذلك أن الأخيرة أخذت تتطلع الى الإستحواذ على حصص مشاركة أكبر في نفطها، والتي تم لبعضها ذلك، إذ حصلت الكويت من شركة نفط الكويت على نسبة ٦٠% من عمليات الإنتاج منذ الأول من كانون الثاني ١٩٧٤، في حين حصلت قطر على النسبة ذاتها بعد أن عقدت إتفاقا مع شركتي نفط قطر وشل في الثاني من كانون الثاني ١٩٧٤، أما السعودية فقد حصلت على النسبة ذاتها من شركة الارامكو في حزيران ١٩٧٤[346] . إلا أن تلك الدول لم تكتف بتلك النسب بل تعدتها الى أكثر من ذلك عندما بدأت تكشف عن نيتها في السعي للوصول الى نسبة ١٠٠% أي الى تأميم الحصة المشاركة[347].

لقد أسفر التحرك العربي المذكور من دون أدنى شك عن تراجع هيمنة الولايات المتحدة ولو بقدر معين على النفط العربي الخليجي، من خلال سعي الدول الخليجية الى زيادة نسبة المشاركة، والعمل على التأميم الكامل، فضلاً عن تنامي قدرتها على تحديد كمية كل من الإنتاج وسقف الأسعار مضافاً إليه أثر البعد المالي الذي ترتب على زيادة أسعار البترول، ونتج عنهُ إنتقال وتراكم أرصدة مالية كبيرة، ليس من الولايات المتحدة فحسب، بل من الدول الأخرى المستهلكة للبترول الى دول الاوابك العربية المصدرة إليها[348].

---

[٣٤٤] حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٢٥٤.

[345] Exxon Cooperation, op. cit, p. 24.

[346] Lewis Constance," From concession to nationalization: Saudi Arabia and the arabian american oil company 1933-1988" (Thesis master: Northeast Missouri state University, 1990), p. 102- 104.

[347] Wyant Frank, op.cit, p.170.

[٣٤٨] حسين عبدالله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، (القاهرة: دار النهضةالعربية)، ص٢٧٧.

وباتت الأخيرة تمثل قوة إقتصادية يحسب لها حساب في الساحة الدولية، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تدرك أن تلك المنظمة ستبقى ـ طالما أنها تسيطر على نسبة في الإنتاج وتتحكم في أسعار النفط، وطالما كانت سياستها تتمثل بالربط بين النفط والقضية الفلسطينية ـ تمسك بسلاح خطر يهددها، في حين أن سياسة الولايات المتحدة المقابلة متضادة لها لإنها جعلت ضمان أمن أسرائيل هدفاً ثابتاً في إستراتيجيتها، ذلك الهدف الذي بدا واضحاً في قول كيسنجر عندما ذكر **"لدينا مصلحة دائمة في حفظ أمن إسرائيل في المنطقة تتجاوز أي بلد آخر، وإستراتيجيتنا تتمثل بالتفاوض السياسي من أجل تجزئة القضايا التي بموجبها نفصل بين إسرائيل وجيرانها"**[349].

وعلى الرغم من ذلك فعلينا أن لا نذهب بعيداً في وصف القوة التي أصبحت عليها ألاوابك وتأثيرها الكبير، ففي الواقع إنها – حتى ذلك الوقت – لم تمسك من السلسلة النفطية إلا بحلقة الانتاج أي منبع النفط، ذلك كون شحن النفط وتكريره وتسويقه مع مشتقاته لا تزال بيد الشركات النفطية الامريكية التي تنتهج سياسة مستقلة في هذه الحلقات الهامة، إذ أن الاوابك العربية لاتملك إلا ٣% من أسطول الناقلات؛ فضلاً عن عدم استفادتها كلياً مما حققته من فوائد مالية، بل أصبحت على العكس بمثابة سلاحاً موجهاً ضدها، لكون الولايات المتحدة قد تمكنت بفضل خبرتها من التأقلم الى حدٍ ما مع الوضع الجديد، بل وإيجاد وسائل جديدة وفعّالة في أكثر الاحيان لمواصلة إستغلالها للنفط العربي الخليجي[350]. فبعد أن تمكنت من الغاء الحظر النفطي عنها في ١٨ آذار ١٩٧٤ بفعل دبلوماسيتها وضغوطها، أصبحت سياستها تقوم على إبتداع أساليب وأدوات تهدف من خلالها سحب سلاح النفط من يد العرب وتجريدهم منه حتى في المستقبل [351]. لاسيما بعد ما أدركت الخطر الذي بات يهددها كدولة عظمى والمتمثل بإعتمادها الى درجة كبيرة على دول الخليج العربي لتلبية إحتياجاتها النفطية لمواصلة نشاطها الصناعي وإستمرار رخائها المادي[352].

---

٣٤٩ مذكرة قدمها كيسنجر الى الرئيس فورد في ١٥ تشرين الاول ١٩٧٤، مقتبس في:

Halabi Yakub, "U.S. foreign policy in the middle east", (U.S.A.: Ashgate publishing company, 2009), p.67.

٣٥٠ الكسندر بريماكوف، المصدر السابق، ص ١٤١.

٣٥١ علي الدين هلال، المصدر السابق ، ص٢٠ ؛ صباح عبد الرسول التميمي، دور النفط في تحقيق الامن الاقتصادي العربي،كلية التربية للبنات،"مجلة" مج٢ ،العدد الرابع،٢٠٠٩ ،ص٦-٨.

٣٥٢ منيس عبد الملك، أبعاد المواجهة الاقتصادية بين الدول النامية والدول الاقتصادية، الخليج العربي، "مجلة"، مركز دراسات الخليج العربي، العدد الخامس،١٩٧٦، ص ١٨٧-١٨٨.

ويبدو أن هذا الأمر جعلها تنظر الى التكتلات التي نظمتها الدول المنتجة للنفط فيما بينها سواءً من خلال منظمة الاوبك أو الاوابك العربية بعين الريبة، إذ وجدت من الممكن لهذه الدول المتكتلة فيما بينها أن تتخذ قراراتً تخص نفطها بالشكل الذي قد تؤثر عليها، لذا كان هم الولايات المتحدة أن تُضعف هذه المنظمات وتقلص اثرها في سوق الطاقة العالمية، وبالخصوص منظمة الاوابك العربية، نظراً لما سببته لها من أزمة نفطية سابقة، وقد نجحت الولايات المتحدة في ذلك الى حدٍ كبير، إذ عمدت الى إستخدام إسلوب المواجهة الإقتصادية[353]، الذي كانت تهدف من خلاله عودة النفط الى مجرد كونه سلعة أولية متواضعة كأي سلعة اخرى يجري تداولها في إطار السوق العالمية، وكذلك سعيها لتدمير أي جهة يمكن أن تشكل إخلالاً بقواعد السوق وبإمنها الإستراتيجي[354].

أعلنت الولايات المتحدة دعوتها الى التنسيق بين مواقف الدول المستهلكة من خلال تأسيسها وكالة الطاقة الدولية (The International Energy Agency)[355]، التي وُصفت بكونها إحدى الوسائل الإستراتيجية الأمريكية الفعالة، التي إعتمدت على مبدأ تحالف الدول المستهلكة للنفط وتكوين كارتل للمستهلكين لإبطال فعالية الأوبك والاوابك العربية ثم إنهاء النفط كسلاح سياسي بيد تلك الدول، وقد وُصفت أنها "**خطة أمريكية**" من صنع كيسنجر الذي لم يخفِ آنذاك أن هدفهُ الأساس هو تمزيق الاوابك العربية وإضعافها وجعل النفط مادة تجارية صرفة لا صلة لها بالسياسة، ثم التحكم بأسعار النفط بحيث يصبح ملبياً لحاجات الغرب الصناعية والاستهلاكية[356]، فضلاً عن منع البلدان المستهلكة من البحث عن حلول ثنائية مع بلدان الاوابك العربية، بالشكل الذي يقوي البلدان المنتجة اكثر[357].

---

٣٥٣ حافظ برجاس، المصدر السابق،ص٢٦٤-٢٦٨.

٣٥٤ يحي حلمي رجب، المصدر السابق، ص٤٥.

٣٥٥ وكالة الطاقة الدولية: هي منظمة عالمية تشكلت بدعوة وتخطيط من الولايات المتحدة، بعد ان عقدت مؤتمر في ١١ شباط ١٩٧٤في واشنطن من اجل اتخاذ مواقف موحدة تجاه قضايا الطاقة، واتفقت فيها الدول المجتمعة في المؤتمر ماعدا فرنسا على= تنمية ابحاث الطاقة ومصادرها واقتسام الموارد المتاحة في حالات الازمات والطوارئ وتنسيق المواقف تجاه البلدان المنتجة، ووقعت اتفاقية تشكيل هذه الوكالة نهائياً في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٤. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، مج٧، ص٣١٠؛

Scott Richard, "IEA the first 20 years, origins and structure", Vol. 1, (France: Head of publications service OECD, 1994), p.462.

٣٥٦ عبد المطلب عبد الخالق النقيب، الاستراتيجية السوفيتية والامريكية في الخليج العربي، رسالة ماجستير(بغداد: المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية،١٩٨٤)،ص ١١١.

٣٥٧ معهد الأنماء العربي ،المصدر السابق،ص٤١.

لقد تمت الموافقة على إنشاء وكالة الطاقة الدولية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٤ من قبل دول صناعية مهمة شملت الولايات المتحدة وخمسة عشر دولة أخرى[358]. وبعد ثلاثة أيام من تشكيلها تمت الموافقة المبدئية على برنامجها الذي دخل حيز التطبيق بشكل مؤقت في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٤، في حين أصبح ضمن حيز التنفيذ الرسمي الدائم في ١٩ كانون الثاني١٩٧٦[359]. وكان برنامجها يقضي بتعاون الدول المستهلكة فيما بينها بهدف الإقتصاد في إستخدام الطاقة وتقاسم البترول في حالات الأزمات والعجز الكبير، من خلال وضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الإحتياطات البترولية المتوفرة لديها. بمعنى أن كل دولة تقوم بأَرسال جزء من مخزونها الى الدولة العضو التي تواجه أزمة في إمدادات النفط، فضلاً عن بذل كل الجهود لتوفير الطاقة والعمل على تطوير مصادرها وتنويعها وتنميتها. وكذلك تسعى الوكالة الى تعزيز أمن الطاقة بين أعضائها من خلال التعامل الجماعي مع الإضطرابات التي تطرأ على إمدادات النفط[360]. بالإضافة الى صياغة نظام معلومات يوزع دورياً حول السوق النفطية العالمية، ووضع وتطبيق برنامج تعاون للمدى البعيد يهدف الى تقليص التبعية للبلدان المنتجة ودعم سائر البلدان المستهلكة [361].

ويبدو أكيداً أن كل تلك القرارات والخطوات المزمع تنفيذها كان لها أن تأخذ مجالاً واسعاً في المنطقة والعالم أجمع، وكان من بين أهم القرارات التي إتخذتها الوكالة هو العمل على إنشاء مخزون الطوارئ Emergency Reserve أو ما يعرف بالخزين الإستراتيجي من البترول Strategic Petroleum Reserve ، ويعد هذا من أهم البرامج التي تبنتها، إذ يقضي بأن تحتفظ كل دولة عضو في الوكالة بمخزون يعادل تسعين يوماً من الواردات الصافية خلال العام السابق على عام التخزين، وقد إختلفت كل دولة في وسائل احتفاظها بمخزون الطوارئ وأساليب إدارته[362]. ولقد كانت الولايات المتحدة ترى أن الغرض من هذا

---

[358] الدول الأخرى هي : النمسا، بلجيكا، كندا، دنمارك، المانيا، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، لوكسمبروغ، هولندا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، وبريطانيا.

[359] Scott Richard, op.,cit.,p.462.

[360] Parra Francisco, op. cit, P.189 ; Fried Edward and Schultze Charls, "Higher oil prices and the world economy, the adjustment problem", (Washington, DC: The brooking institution, 1975), p.239- 240.

[361] معهد الأنماء العربي ، المصدر السابق، ص٤٢.

[362] كانت كل من المانيا وهولندا والدنمارك قد قامت بإنشاء وحدة من وحدات القطاع العام لممارسة الاشراف على الخزين الاستراتيجي، وكانت هذه الوحدة بمثابة ذراعاً منفذاً لسياسة الحكومة وقت الازمة، اما اليابان فقد انشأت شبكة اتصالات بين الحكومة وشركاتها تلزم الاخيرة بالاحتفاظ بمخزون ٨٢ يوماً، ويُتاح للحكومة في وقت الازمة او فرض الحظر ان توجه الشركات الى كيفية استخدام المخزون الاستراتيجي. اما معظم الدول الاوربية الاخرى فقد كانت تسند مسؤولية ادارة هذا المخزون الى الشركات ولكن على تفاوت فيما بينها بالنسبة لحجم المساعدات الحكومية المقدمة لها، اما في الولايات المتحدة فقد كانت منذ عام ١٩٧٣ قد عملت على بناء خزانات كبيرة تحت تلال الارض في منطقة خليج مكسيكو، كما إنها لا تلزم الشركات النفطية بالإحتفاظ بمخزون إستراتيجي بل تتولاه ادارة الحكومة. للتفاصيل ينظر: حسين عبدالله، المصدر السابق، ص٢٨١ ؛ زهير شكر، المصدر السابق،ص ٢٢-٢٣.

المخزون هو تجنب أي خطر نفطي محتمل تفرضهُ الأوابك ضد بعض الدول الأعضاء في الوكالة أو جميعها [363].

كذلك عمدت الوكالة الى تخفيض إستهلاك النفط بما يساعد على تنظيم الفجوة بين العرض والطلب على البترول وتقليصها، ولتحقيق ذلك عملت الوكالة على أن تتعاون دولها الأعضاء فيما بينها لتنفيذ هذه الإجراءات عن طريق الحوافز المختلفة المشجعة على إستعمال مصادر الطاقة البديلة، ولهذا إقترحت الوكالة إنشاء صندوق تابع لها من أجل الأنفاق على المشروعات الخاصة بالطاقة البديلة وتنميتها، وكذلك حثت على تكثيف الجهود من أجل الإكتشاف والتنقيب عن النفط[364].

ومن جهة ثانية سعت الولايات المتحدة الى الإستفادة من أية تطورات قد تحصل في واردات النفط العربي للعالم، لتسخرها في خدمة إقتصادها بالدرجة الأولى وإقتصاد حلفائها بالدرجة الثانية، فعلى الرغم من إنها كانت ضد الإرتفاعات في أسعار النفط العربي الخليجي، إلا إنها حاولت قلب الموازين، وعمدت الى الإستفادة منها، من خلال أن تكون الأزمة حافزاً للدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية لتكثيف جهودها وحثها على إيجاد مصادر جديدة للطاقة تعوضها عن نفط الاوابك العربية. لكنها في الوقت نفسه أدركت أن ذلك سيتطلب منها بذل كلف باهظة، خصوصاً بعدما قامت بتحديد تلك المصادر بنفط بحر الشمال(بريطانيا، النرويج) والآسكا، وكذلك الإعتماد على الفحم، وكانت هذه المصادر تتطلب نفقات عالية لتطويرها، كما إنها كانت ترى أن دول الأوابك العربية قد تحبط المساعي في تطوير تلك المصادر إذا هي قامت بتخفيض الاسعار، لذا فمن المشاكل التي كانت تعاني منها وكالة الطاقة تتمثل في كيفية الحفاظ على الاسعار بشكل مرتفع وليس منخفض، لأن من الممكن على الأوابك العربية أن تغير مجرى مشاريع الوكالة عن طريق تخفيض أسعارها [365].

سعت الوكالة الى تقليل هذا الخطر من خلال مناقشة عملية تسعير النفط داخل البلدان المستهلكة، ولكن في هذا المجال ظهر تناقض بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح دول أوربا الغربية، وذلك كون الأولى قد رأت أن يكون السعر الادنى في تسعير النفط الداخلي متمحور حول تسعة دولارات للبرميل الواحد، بمعنى أن أي تخفيض يطرأ على أسعار النفط يجب أن لا يصل الى حدٍ أدنى من هذا السعر، لأن ذلك سيلحق ضرراً بالإستثمارات الأمريكية في المجالات الاخرى لمصادر الطاقة وأن هدفها من رفعها السعر أن

---

٣٦٣ محمد ازهر السماك، اقتصاديات النفط... ،ص١٥٨.

٣٦٤ محمد ازهر السماك، اقتصاديات النفط... ،ص١٥٨.

365 David Davis, "Energy policies", (New York: St. Martin's press, 1982), p.103- 114.

تشجع مصادر الطاقة البديلة المتوفرة في بلادها وتطورها، أما الدول الاعضاء في الوكالة فقد كانت تطالب بسعر مناسب قدرهُ ستة دولارات للبرميل؛ معللة ذلك بكون إبحاثها في مجالات المصادر الجديدة لا تزال متأخرة عن الولايات المتحدة [366].

ولهذا فإن مما يجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة بعد الأزمة النفطية الأولى لم تكن لديها الرغبة الكاملة في خفض أسعار النفط العربي الخليجي الى ما كانت عليه قبل الأزمة، إذ يذكر أحد الكتاب الأمريكيين[367] "**أن الولايات المتحدة طوال مدة حكم نيكسون وجيرالد فورد لم تعطي أولوية لخفض أسعار النفط، كما لم تكن المسألة مدرجة حتى في إتصالاتهم مع الدول المنتجة**". لكنها في الوقت نفسه كانت قد رفضت حصول أي أرتفاعٍ مفاجئ في السعر، علماً أن العربية السعودية كانت من أكثر الدول الخليجية سعياً الى منع حصول زيادات في أسعار النفط العربي[368]. وتمكنت خلال عام ١٩٧٤ من تجميد اسعار نفط الاوابك العربية عند ١١,٦٥ دولار للبرميل، حيث ضغطت عليها من خلال تهديدها بالإنسحاب من المنظمة، وكان هذا عاملاً حاسماً دفع تلك الدول الى قبوله مكرهة [369]. وكذلك عمدت السعودية في تشرين الثاني ١٩٧٤ الى خفض السعر المعلن للنفط من ١١,٦٥ الى ١١,٢٥ دولار على أن يسري مفعولهُ حتى تموز ١٩٧٥[370].

ورغم أن السعودية قد قادت الحظر النفطي عام ١٩٧٣-١٩٧٤ لكنها إكتسبت مكانة مهمة بوصفها قوة عربية كبيرة معتدلة في مداولات الاوابك حول أي قرار تتخذهُ بخصوص النفط، إذ كانت تنظر الى الضرر الذي يحيق بالإقتصاد العالمي بكونه سيؤثر حتماً على الدول المنتجة للنفط في شكل سلع وخدمات مستوردة بأسعار أعلى، وأن الإضطراب الإقتصادي والإجتماعي في البلدان الغربية الناجمة عن أزمات الطاقة يمكن أن يؤدي الى ظهور حكومات "**شيوعية**" وهو ما سيكون في صالح الإتحاد السوفيتي حسب وجهة نظرها[371]. كذلك كانت غالباً ما تسعى الى تخفيض سعر النفط، الشعار الذي قد غضت النظر عنهُ خلال عام ١٩٧٥ بعد أن فهم السعوديون أن الولايات المتحدة على الرغم من إنها لا تعارض مبادرتهم في تخفيض السعر لكنها

---

٣٦٦ معهد الأنماء العربي ،المصدر السابق،ص٥٢-ص٥٣.

367 Parra Fransico, op. cit., p.199.

٣٦٨ كانت السياسة النفطية السعودية تنطلق من موقعها المؤثر في السوق النفطية بإعتبارها تمتلك أكبر إحتياطي ثابت وجوده في العالم، فضلاً عن إنتاجها النفطي الكبير الذي أعطاها قدرة تنافسية في مسألة الاسعار. ينظر: سلمى عدنان محمد الكباسي، المصدر السابق،ض ١٠٦-١٠٧.

٣٦٩ بنسون لي جريسون، المصدر السابق، ص٨٤.

٣٧٠ محمد ازهر السماك، اقتصاديات النفط....،ص٢٠٧.

٣٧١ ريتشارد بريس، أمريكا والسعودية تكامل الحاضر..تنافر المستقبل، ترجمة سعد هجرس،(بيروت:دار الجيل،١٩٩٢) ص٣٧.

لم تكن تشجع على نجاح تلك المبادرات، بل إنهم فهموا في أواخر ١٩٧٤ أن الأمريكيين سعداء تماماً مع المستوى العالي للاسعار [372].

فشلت دول أعضاء الوكالة في الإتفاق على رفع سعر البترول داخل بلادها طوال عام ١٩٧٤، نظراً لتفاوت ما لدى كل منها في مصادر الطاقة وتكاليفها، لكن المناقشات حول تحديد السعر الداخلي بقيت مستمرة، الى أن قام كيسنجر بتقليص حدة تلك المناقشات بطرحه حلاً وسطاً وهو تحديد سعر البرميل لدول الوكالة بسبعة دولارات، وتمت الموافقة عليه بحلول كانون الاول ١٩٧٥، لكن حتى هذا التوافق السعري لم يكن أمراً دائمياً بل مجرد حل مؤقت[373].

لقد كان من بين الوسائل التي إتخذتها الوكالة بوصفها وسيلة لتنفيذ سياستها تجاه الأوابك العربية، قيامها بضم الشركات النفطية الكبرى والمستقلة في لجنة إستشارية، بغية التقرب منها والإستفادة من إمكانياتها الفنية والإدارية الهائلة وخبراتها الطويلة في التعامل مع الأوابك [374]. ولقد سمحت الولايات المتحدة لشركاتها النفطية بالتنسيق مع الوكالة من أجل التعاون معها في توزيع النفط بين الدول الأعضاء في الوكالة على أسس متكافئة في حال حصول شح نفطي محتمل قد تفرضه دول الأوابك العربية، وتمنحها الولايات المتحدة مقابل عملها هذا إعفاءات ضريبية محدودة [375].

سعت الولايات المتحدة من خلال جميع الإجراءات والوسائل التي سلكتها وكالة الطاقة الدولية جميعاً الى تقوية موقف الدول المستهلكة وتوحيدها في جبهة تكون موازية لجبهة كل من منظمتي الأوبك العالمية والأوابك العربية على حدٍ سواء، من شأنها أن تضعف مركز الدول المنتجة[376]، لكنها لم تكتفِ بذلك، بل عمدت الى إسترجاع الفوائض المالية[377] لدول الخليج العربية، إثر الإرتفاع الحاد في أسعار النفط بعد الأزمة النفطية الأولى، والتي أسفرت عن ظهور عامل مهم تمثل بتراكم مبالغ كبيرة من الأموال سميت بـ

---

372 Parra Francisco, op.cit, p.199.

373 David Davis, op. cit, P.103- 104 ; Ian Skeet, op. cit, p.124.

٣٧٤ محمد ازهر السماك، اقتصاد النفط والسياسة...، ص٢٧٥؛ يحيى حلمي رجب، امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩)، ص٤٥٠.

٣٧٥ ادوارد مورس واخرون، المصدر السابق، ص١٦.

٣٧٦ محمد ازهر السماك، اقتصاد النفط والسياسة...، ص٢٧٧.

٣٧٧ الفائض المالي: يقصد به الأموال الناجمة من عمليات النشاط الاقتصادي لإقتصاد وطني لا تجد لها فرصاً للتوظيف داخله، وهذا المصطلح أطلقه الاقتصاديون الغربيون على أموال منظمة OPEC التي تراكمت عائدات تصدير البترول= لديها لتبرير عملية ترحيلها الى الخارج . ينظر: مشدن وهيبة، المصدر السابق، ص٦٩ . وللإطلاع على مزيد من التفاصيل عن الفوائض المالية من الناحية الاقتصادية ينظر: حازم الببلاوي، دور فوائض البترول والعالم الثالث، السياسة الدولية، "مجلة"، مؤسسة الأهرام، القاهرة، (العدد٦٢، تشرين الاول، ١٩٨٠)، ص٧٥-٨٧.

، تحولت معهُ دول الاوابك العربية الى مراكز مالية نشطة، وتجمعت لديها رؤوس Petrodollars(**بترودولار**) أموال ضخمة، فاقت كثيراً متطلبات التنمية في البلدان العربية المنتجة، بحيث أصبحت مفصلا مهما في النظام الإقتصادي العالمي، ويكفي أن نشير الى أن مقدار المدفوعات النفطية للولايات المتحدة الامريكية الى الدول النفطية ومنها الخليجية أرتفع من ١٢,٤ مليار دولار عام ١٩٧٠ الى ٨٩,٨ مليار دولار عام ١٩٧٤ [378]، فعمدت الى إعادة تلك الأموال من خلال عملية سميت بعملية (**تدوير البترودولار Recycling of petrodollars**)، أي إعادة تلك الأموال من خلال عدة طرق تمثلت في:

اولاً: جذب الأرصدة النقدية لدول الاوابك العربية كودائع ومدخرات لدى البنوك الغربية.

ثانيا: تشجيع رؤوس الأموال العربية على الإستثمار في الدول الصناعية المتقدمة.

ثالثاً: فتح أسواق جديدة في دول الاوابك العربية لإمتصاص فائض القوة الشرائية بها، مع تشجيع سكان تلك الدول على أنماط الإستهلاك الغربي بهدف ترويج السلع الإستهلاكية والكمالية ومن ثم ربط هؤلاء السكان بأنماط الحياة الغربية .

رابعاً: إقناع دول الأوابك العربية ذات الفوائض البترولية الهائلة بالتوسع في مشروعات التنمية بما يزيد كثيراً عن إحتياجاتها الفعلية، بهدف تشجيع زيادة الطلب على السلع الإنتاجية والإستهلاكية التي تنتجها الدول المتقدمة، مما يساعد على إحداث نوع من الرواج الإقتصادي، للتقليل من آثار الكساد الذي عانت منه الدول الصناعية المتقدمة من جراء ارتفاع أسعار البترول .

خامساً: تشجيع التوسع في الإنفاق العسكري عن طريق فتح أسواق لتصريف الأسلحة التي تنتجها من أجل إستنزاف الإرصدة النقدية البترولية [379].

كذلك سعت الولايات المتحدة الى فتح قنوات البنوك والأسواق المالية وتوسيع حجم عملياتها الإقراضية، بعد أن عمدت على شراء البترول من دول الاوابك العربية وتدفع للدول الأقل نمواً للواردات النفطية وغيرها من السلع والخدمات الأجنبية من الأموال التي تقترضها من البنوك التجارية الغربية وتكتمل عملية تدوير

---

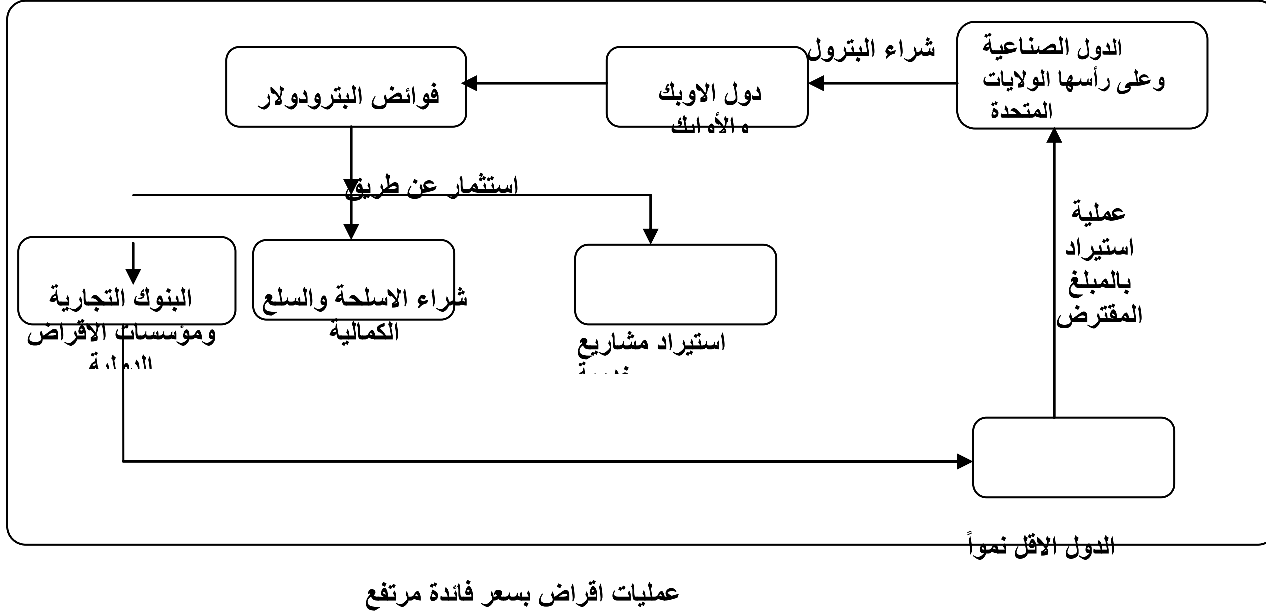
[٣٧٨] ف.ف.ماشين وأ.أ.ياكوفليف، الخليج العربي وخطط الدول العربية، ترجمة حسان ميخائيل و اسحاق رضوان القضماوي، ط١،("د."مط"،١٩٨٨)، ص١٨.

[٣٧٩] ممدوح محمود منصور، الصراع الامريكي-السوفيتي في الشرق الاوسط، (مطبعة مدبولي: د."مط"، "د.ت")، ص٥٨-ص٥٩ ؛ عباس عبد الرحمن علي، دور النفط في التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الادارة والاقتصاد ،١٩٨٨)، ص١١٨-١٢١.

دولارات البترول عندما تحصل تلك المؤسسات والبنوك الأمريكية على النفط والأستثمار من دول الاوابك العربية كما موضح في الشكل [380].

شكل رقم (٢)

عملية اعادة تدوير البترودولار



عمليات اقراض بسعر فائدة مرتفع

لقد إستفادت الولايات المتحدة من عمليات تدوير أموال البترول الى مديات واسعة وبالشكل الذي يقوي قبضة إقتصادها على الإقتصاد العالمي ويزيد هيمنتهاعليه، فمثلا من خلال المناقشة البرلمانية في الكونغرس حول مبيعات الاسلحة الى دول الخليج العربي نعرف مدى إستفادتها من ذلك، إذ أوضحت هذه المناقشة حقيقة أن الإستثمارات الأجنبية داخل الولايات المتحدة تفيد إقتصادها الوطني، ذلك لإنها توفر رأسمالاً إضافياً يعمل على توسيع طاقات الإنتاج في المصانع ويحفز الدول المستثمرة على إبتياع المزيد من السلع والمعدات من المنتجين الامريكان، وتحدث حركة لتدفق التكنولوجيا الى الداخل، فضلاً عن إنها تخلق فرصاً إضافية للعمل أمام القوى العاملة في البلاد وتشجع المنافسة[381]. وبذلك لم تمضي سنة ١٩٧٤ حتى تم إمتصاص ٥٧.٥ بليون دولار من دول الأوبك بشكل عام، بلغت نسبة الولايات المتحدة منها ١١ بليون دولار في شكل

[٣٨٠] مقتبس من : مشدن وهيبة، المصدر السابق،ص٧٣.

[٣٨١] الكونغرس الامريكي، المناقشة البرلمانية الامريكية المستمرة بشأن مبيعات الاسلحة الى اقطار الخليج العربي، ترجمة وديع ميخائيل حنا، ط١، (منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨١)، ص١٦٨-١٦٩.

خزانة وودائع في البنوك وأسهم في الشركات الأمريكية[382]، وكانت حصة ما أستعادته من الدول الخليجية العربية يتمثل بالجدول التالي[383]، الذي يوضح حجم التبادل التجاري بين تلك الدول والولايات المتحدة .

جدول رقم (٦)

حجم التبادل التجاري من واردات كلية وصادرات كلية ومبيعات اسلحة من الولايات المتحدة الى الدول الخليجية العربية (مليون دولار)

الدولة	السعودية العربية			الكويت			العراق		
السنة	واردات	صادرات كلية	مبيعات اسلحة	واردات	صادرات كلية	مبيعات اسلحة	واردات	صادرات كلية	مبيعات اسلحة
١٩٧٣	٥٤٥	٤٤٢	٨٦,١٥٩	٦٨	١٢٠	---	١٧	٥٦	---
١٩٧٤	١٧٨٦	٨٣٥	٢٢٦,٤٥٥	١٤	٢٠٩	٠,٠٠٤٤	١	٢٨٥	---
١٩٧٥	٣١٠٢	١٥٠٢	٣٠٠,٣٥١	١٢٦	٣٦٦	٧,٥٦٣	٢٣	٣١٠	---

الدولة	الامارات العربية			قطر			البحرين			عمان		
السنة	واردات	صادرات كلية	مبيعات اسلحة	واردات	صادرات كلية	مبيعات اسلحة	واردات	صادرات كلية	مبيعات اسلحة	واردات	صادرات كلية	مبيعات اسلحة
١٩٧٣	٧١	١٢١	---	١٣	١٩	---	١٨	٤١	---	٢٥	٩	----
١٩٧٤	٣٩٢	٢٣٠	---	٨٦	٣٤	---	٦٥	٨٠	---	٢٣	٣٧	----
١٩٧٥	٨١٨	٣٧٢	---	٣٨٣	٥٠	---	١١٥	٩٠	٠,٠٠٨	٥٨	٧٥	١٥٨٥

وبهذا تكون الولايات المتحدة قد حصلت على رهينة مالية من دول الأوابك العربية تستخدمها عند الحاجة لما تراه مناسباً من قرارت سياسية أو إقتصادية مستقبلية، فضلاً عن كون هذه الفوائض المالية لدول الأوابك العربية أصبحت عرضة لأزمات إقتصادية قد تمر بالولايات المتحدة[384]. فضلاً عن كون تلك العملية قد خفّضت العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية، مما يفسر تعافي الدولار الامريكي على الرغم من النكسات التي كان يتعرض لها بين الحين والاخر[385].

[٣٨٢] مشدن وهيبة، المصدر السابق، ص٧٨-٧٩.

[٣٨٣] الجدول من عمل الباحثة بالإعتماد على:

Ali Bahramzadeh, "The U.S. foreign policy in the persia gulf, 1968-1988: from regional surrogate to direct military involvement", (Dissertation : University of Arizona, 1993), p.112- 116

[٣٨٤] مشدن وهيبة، المصدر السابق،ص٧٨-٧٩.

[٣٨٥] انطوان متى، المصدر السابق،ص٨٧.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة على الرغم من كونها كانت تستعيد ما تصدره من أموال أمريكية الى الدول الخليجية من خلال عملية تدوير البترودولار لكن إقتصاديوها كانوا قد تنبؤا انه بحلول عام ١٩٨٠ ستصل مدفوعات الولايات المتحدة الى الدول المنتجة ما يقارب ٦٠٠ مليار دولار، وأشاروا الى أن هذا المال سيكون كافياً ليمكّن الدول المنتجة من شراء كل الشركات الأمريكية المتداولة علناً[386]. وعلى أثر ذلك عقد مجلس الشيوخ جلسة إستماع في ١٦ تشرين الأول ١٩٧٤ كانت بعنوان**(تدوير البترودولار)**، حضرها أعضاء مجلس الشيوخ ومسؤولون سياسيون، فضلاً عن إقتصاديين ومحللين ماليين ومختصين في النفط. ومن اللافت للنظر أن المشاركين توصلوا الى خلاصة مفادها أن لا أحد يستطيع توجيه إدانة مباشرة الى الدول العربية المنتجة حول زيادة أسعار نفطها أو اللجوء الى إتخاذ أي إجراء عسكري لإيقافهم من أي زيادة جديدة، بل أبدوا الموافقة على الطريقة الأكثر تأثيراً للتعامل مع البترودولار من خلال آلية السوق التي تتمثل بتقليل الطلب على البترول المستورد والعمل على زيادة التجهيز الداخلي منهُ [387].

بحثت الحكومة الأمريكية عن أسلوب أكثر فاعلية في مواجهتها الإقتصادية ضد الاوابك العربية، وذهبت الى أبعد من ذلك عندما درست أمكانية إخضاع تلك الدول إليها من خلال إستخدام سلاح الغذاء لا سيما الحبوب والأسمدة والتقنية الزراعية ضدها، لكنها رأت أن مثل هذه المواجهة قد لا تجدي نفعاً، لأن من السهل جداً عليها أن تحصل على كل ذلك من بلدان أخرى، فلو تم الحظر مثلاً على الحنطة أو الأرز أو غيرها من المواد الغذائية الأخرى، فبإمكان تلك الدول أن تحصل وتجد مصادر بديلة. كما أن معظم دول الأوابك العربية كانت نسبة سكانها قليلة ولا تحتاج الى كم هائل من الحبوب، ولهذا رأت الولايات المتحدة أن مثل تلك المواجهة قد لا تحقق أهدافها في السيطرة على الأوابك وإخضاعها [388].

ومن المهم القول أن مثل تلك السياسة لم تُقدم عليها الولايات المتحدة حتى عندما حدثت الأزمة النفطية الثانية عام ١٩٧٩، إذ رفضها الرئيس كارتر مطلقاً كما سيتضح مفصلاً لاحقاً[389].

---

386 Hollo Reuven, op.cit, p.209.

387 (Hearing before the permanent subcommittee on investigations of the committee on government operations united states senate)," Recycling of petrodollars", (Washington: U.S. government printing office, 1974), p.209- 210.

388 David Davis, op. cit, p.103- 114.

389 Remark and a question and answer session at the annual convention of the communications workers of america, July16, 1979, W.C.O.P.D., Vol.15,

ستطرح المسألة أعلاه بالتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الرابع .

المبحث الثاني

التصعيد في سياسة الضغط والتهديد العسكري ١٩٧٥

لم تكتفِ الولايات المتحدة بسياسة المواجهة الإقتصادية وتكوين جبهة من البلدان المستهلكة للنفط ضد منتجي النفط وفي مقدمتهم دول الأوابك العربية، بل سعت أيضاً الى تبني سياسة الضغط والتهديد بإستخدام القوة العسكرية لإحتلال منابع النفط العربي الخليجي، في تراجعٍ واضح عن مبدأ نيكسون ولو بصورة جزئية .

أن مناقشة مثل هذا الأمر لم تكن جديدة البتة، ولم تكن وليدة عام ١٩٧٥، بل إنها برزت منذ الأزمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣، بعد أن فرضت الدول العربية الخليجية حظراً نفطياً على الواردات النفطية المتوجهة للولايات المتحدة، عندها أخذ مسؤولوها يرددون عبارات التهديد بالتدخل العسكري لإحتلال منابع النفط العربي الخليجي. إلا إن تلك التهديدات تجددت عام ١٩٧٤ وأصبحت عبارة عن برنامجٍ محكم ذا خطوات محسوبة، تمثلت في تدريب وحدات عسكرية أمريكية على القتال في ظروف مشابهة لتلك في الخليج العربي من أجل احتمال غزو القوات الأمريكية للمنطقة [390]. لكن الجديد في عام ١٩٧٥، هو أن تلك التهديدات بالتدخل العسكري لإحتلال منابع النفط قد وصلت ذروتها وأصبحت أكثر تداولاً على ألسنة صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة، بل وتعدتها الى أن توليها الأوساط الصحفية العالمية إهتماماً كبيراً ونشرت العديد من المقالات بهذا الشأن .

لقد وضعت الإدارة الأمريكية عدة مسوغات في ضوئها يمكن للولايات المتحدة أن تتدخل عسكرياً لإحتلال منابع النفط العربي الخليجي، في حال قيام أو تعرض الدول الخليجية العربية الى :

١- مبادرتها الى فرض حظرٍ جديد على صادراتها النفطية .
٢- إقدامها على زيادة أسعار النفط بصورة كبيرة ومفاجئة .
٣- تعرضها لغزو من دول أو دولة أخرى معادية للولايات المتحدة .
٤- إحتمال وقوع إنقلاب في أي دولة منها من شأنه التأثير سلباً على الإنتاج والأسعار.
٥- إقدام الإتحاد السوفيتي بالسيطرة على آبارها النفطية، أو إقفال طرق الإمداد البحرية أو البرية وخطوط الانابيب الى الدول المستهلكة [٣٩١].

ويذكر مساعد وزير الخارجية الأمريكية جوزيف جي سيسكو Joseph J. Sisco [392] الى أن مبدأ تأمين النفط العربي الخليجي لدى الولايات المتحدة يستند على ثلاثة محاور رئيسية وأساسية تتمثل في إستمرار

---

[٣٩٠] الكسندر بريماكوف، المصدر السابق، ص١٧١.

[٣٩١] محمد ازهر السماك، استراتيجية الربط ...،ص١٥.

[٣٩٢] جوزيف جي سيسكو: دبلوماسي امريكي أدى دوراً مهما في وزارة الخارجية الامريكية تحت ادارة هنري كيسنجر، ولد في شيكاغو عام ١٩١٩، التحق بالجيش برتبة ملازم اول عام ١٩٤٥، حصل على شهادة الماجستير من جامعة شيكاغو ثم الدكتوراه من الجامعة نفسها عام ١٩٥٠ متخصصا في الشؤون

الواردات النفطية، وبأسعار معقولة، وبكميات كافية للوفاء بالإحتياجات الأمريكية المتنامية وإحتياجات حلفائها الأوربيين، وأن أي سياسة من قبل الدول المنتجة للنفط تخالف تلك المحاور فأن الولايات المتحدة لا تتردد في إستخدام القوة العسكرية لإحتلال منابع النفط العربي الواقعة على سواحل الخليج العربي[393] .

أن الحديث عن الناحية العسكرية المرتبط بسياسة المواجهة الإقتصادية وما تبعتها من هيمنة مالية على الدول العربية الخليجية كانت كفيلة بأن تضمن للولايات المتحدة تقييدها ومنعها من إتخاذ أي إجراء مخالف للقرارات الأمريكية، بالشكل الذي يؤثر على إمدادات النفط وأسعاره أو كمياته، لأن من السهولة جداً عليها هذه المرة أن تتخذ إجراءً مضاداً يتمثل بتجميد أموالها المودعة لديها والمستثمرة فيها مسببةً لها خسائر فادحة، أو أن ترد بحظر مماثل متضمن وقف تصدير الاسلحة العسكرية وما يتعلق بها من قطع الغيار وإلغاء برامج التدريب الى جانب أي مساعدة تقنية وتكنولوجية، مما يجعل الدول الخليجية العربية تستنزف مخزونها من السلع والاسلحة كافة بسرعة، إضافةً الى فقدانها لمواردها المالية، الأمر الذي يجبرها على التراجع عن أي إجراء يخل بإمدادات النفط الى الولايات المتحدة أو حلفائها[394]. وعليه فالأمر لا يحتاج الى تدخلٍ عسكريٍ لإحتلال المنابع النفطية بشكل مباشر. لكن هذا التفسير يقودنا في الحقيقة الى تساؤل آخر هو ما سبب لجوء الولايات المتحدة لسياسة التهديد بإستخدام القوة العسكرية إذا كانت سياسة المواجهة الاقتصادية ذات فاعلية ؟

.

الإجابة على هذا السؤال تكون في شقين ، **الأول:** يتمثل بخشية الولايات المتحدة من أن يدفع أي حظر إقتصادي على الدول المنتجة مقابل أي حظر نفطي محتمل الى طلبها الإستعانة من الإتحاد السوفيتي بوصفه ملاذاً آمنا لها[395].

أما **الثاني:** فيتمثل بكون معظم الرأسماليين الامريكان يعارضون سياسة بلادهم في إستخدامها سياسة المواجهة المتمثلة بوقف المعونة العسكرية الأمريكية الى الدول المنتجة، أو تجميد أرصدتها المالية وفرص

السوفيتية، وعمل ضابطاً في وكالة المخابرات الامريكية في نفس العام وعمل في وزارة الخارجية عام ١٩٥١، وفي عام ١٩٦٥ عين مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية، وفي عام ١٩٦٩ عينه نيكسون مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى وشؤون جنوب اسيا، تقاعد عن العمل عام ١٩٧٦ وتوفي عام ٢٠٠٤ عن عمر ناهز الخامسة والثمانين . ينظر:

David Stout, "Joseph Sisco, 85, dies; top mideast envoy", the New York Times, "Journal", November 25, 2004, p.2.

[٣٩٣] يوسف بن صالح العسيري، التواجد الامريكي في الجزيرة العربية حقيقته واهدافه، (مركز الدراسات والبحوث الاسلامية، د"ت")، ص١٥.

[٣٩٤] دراسات الكونغرس الامريكي، امريكا تغزو الخليج، ترجمة وجية راضي، (سينا للنشر،١٩٩١)، ص١٥-٢٣.

[٣٩٥] المصدر نفسه، ص٢٣.

إستثمارها في الولايات المتحدة. وكان من بين ممثلي هذا الرأي المفكر الاستراتيجي روبرت تاكر Robert Tucker[396]، المتحدث بأسم هذه المجموعة، يرون أن بلادهم لم يعد بمقدورها الصبر وتحمل الشدائد التي قد تترتب على إتباع سياسة مواجهة أي حظر تفرضه الاوابك العربية، كما إنهم يشككون في قدرة الادارة الامريكية في رفع اي حظر بسرعة من دون عمل عسكري فاعل ومن غير أن يسبب لها خسائر، وفي رأيهم "**انه سيكون أمراً لا أخلاقياً جعل الشعب الأمريكي يدفع ثمناً غالياً من نقوده وتعاسته لعدة شهور أو (ربما لسنوات) إذا ما أخفق الضغط الأمريكي في رفع الحظر بسرعة . فضلاً عما سيترتب على ذلك من فوضى إقتصادية**"[397].

وحسب ماذكرته مجلة الشرق الأوسط Middle East في عددها الصادر في شباط ١٩٧٧ فإن إنخفاض تسويق السلاح الأمريكي أو منعه الى دول الخليج العربي يعني فقدان سبعمائة وخمسون الف وظيفة أمريكية تعتمد على مبيعات الأسلحة الخارجية فضلاً عن أن أيقاف تلك المبيعات سيؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات[398].

من الناحية الفعلية فأن إستخدام الولايات المتحدة أسلوب التهديد بالقوة العسكرية لم يكن سوى إعلان حرب نفسية[399] على الدول الخليجية العربية، ومحاولة إبتزازها لكي تقدم التنازلات وإجبارها على إتخاذ القرارات النفطية التي تؤخذ بها مصلحة الولايات المتحدة قبل كل شيء، أي بمعنى أن الولايات المتحدة كانت تسعى الى تحديد دائرة الأمور المسموحة لتلك الدول، وترسم لها قواعد سلوكها. ويشير الى ذلك أحد المعلقين في إحدى مقالاته بقوله: "**أن التهديد بإستخدام القوة العسكرية بأي** السياسيين الأمريكان يدعى(**أوكر Oakr**) **شكل من الأشكال هو خير تذكير للبلدان المنتجة للنفط الى أن أي عمل يتعدى الإطار المحدد له... لن يجلب لها إلا الكارثة**"[400].

---

٣٩٦ روبرت تاكر: هو استاذ العلاقات الدولية في جامعة جون هوبكنز، كان خلال الحملة النيابية عام ١٩٨٠ ضمن مستشاري الرئيس رونالد ريغان للسياسات الخارجية، وله اعمال كثيرة ونشرت له العديد من المقالات في مجلة الكومنتري اليهودية والتي اثارت العديد من النقاشات. ينظر: سلمى عدنان، المصدر السابق، ص١٩١.

٣٩٧ دراسات الكونغرس الامريكي،المصدر السابق، ص٢٣.

٣٩٨ ابراهيم خلف العبيدي، خلفيات الغزو الامريكي لمنطقة الخلج العربي، افاق عربية،"مجلة"،بغداد، السنة الخامسة عشر، كانون الاول، ١٩٩٠، ص٤٠.

٣٩٩ يقصد بالحرب النفسية إصطلاحاً إستخدام الدعاية المثبطة للمعنويات ضد العدو بالإضافة الى إستعمال وسائل أخرى لها طابع النشاط الحربي أو الأقتصادي أو السياسي على النحو الذي يكون مكملاً لنشاط الدعاية. ويعرفها الأمريكيون بأنها سلسلة الجهود المكملة للعمليات الحربية، وبأنها تصميم وتنفيذ الخطط الأستراتيجية الحربية والسياسية على أسس نفسانية مدروسة، ومن وجهة نظرهم تضمنت العبارة تغييراً في الأساليب الحربية التقليدية إستخدموه على نطاق واسع. ينظر:محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام وتأثره بالأعلام والدعاية،(بيروت:مكتبة لبنان،١٩٧٣)، ص١٨٥. ولمزيد من التفاصيل عن الحرب النفسية في علم الفلسفة ينظر: وليد الكيلاني، الحرب النفسية بين الكلمة والطلقة العسكرية، "مجلة"، عمان، (العدد ١٢٣،حزيران،١٩٧٤)، ص٢٩-٣٦ .

٤٠٠ الكسندر بريماكوف، المصدر السابق،ص١٧٠.

كما أشار الى أن القوة العسكرية والضغط العسكري تشكلان جزءاً إساسياً من السياسة النفطية الأمريكية، من خلال ما ذكره :"**أن إمكانية إستخدام القوة هي في أساس التجارة بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للنفط. والتهديد بإستخدام السلاح يجب أن يلعب دوره في التجارة الدولية، لأن وجود القدرة العسكرية أو عدم وجودها هي عوامل حقيقية في العالم المعاصر تماماً كما مخزونات النفط والحظر وبنية الأسعار... في هذه الحالة عاملنا الحقيقي، القدرة العسكرية، يجب أن يلعب في التجارة دوراً كالعامل الرئيسي، مخزونات النفط، التي يحتاج إليها العالم الصناعي**"[401].

لقد أطلقت التغيرات الجذرية في السياسة النفطية العربية كل كوامن القلق في نفوس الأمريكيين، خصوصاً بعدما أخذت دول الخليج العربية تتبنى مواقف جريئة تتمثل في الرغبة بإستكمال تحرير مواردها النفطية من سيطرة شركات النفط الأمريكية والأوربية، إذ إستكمل كل من العراق والكويت تأميم مواردهما النفطية في كانون الثاني ١٩٧٥، بعد أن حصل الأول على العقود المتبقية لكل من شركة البريتش بتروليوم وشل في شركة نفط البصرة[402]، في حين حصلت الحكومة الكويتية على ٤٠% المتبقية من شركة النفط الكويت مقابل خمسين مليون دولار من التعويض[403]، في الوقت الذي بدأت فيه الحكومة السعودية تتفاوض على تأميم شركة أرامكو[404].

فضلاً عن أن عدد من أعضاء منظمتي الأوبك والأوابك العربية بإستثناء العربية السعودية، بدأت تخطط للحصول على زيادات في أسعار نفطها بما يتلائم مع نسبة التضخم في الدول الصناعية، في حين أن المملكة العربية السعودية كانت ترغب بتجميد الأسعار، وأن لم يكن ذلك فلا بأس بزيادة مقدارها ٥% كحدٍ أعلى[405].

---

٤٠١ المصدر نفسه ، ص ١٧٠-١٧١.

402 Parra Francisco, op. cit, p.194.

403 Lewis Constance, op. cit, p.104.

٤٠٤ منذ بداية عام ١٩٧٦ أخذت العربية السعودية تتفاوض مع أرامكو التي وافقت خلال ذلك العام على المبدأ فقط، والمتمثل بأن تشتري الحكومة السعودية نسبة ١٠٠% من أصول الشركة، إلا أن المفاوضات حول تملكها لشركة ارامكو إستمرت ثلاث سنوات، نظراً لإختلاف الطرفين على التسعير والمعاملة التفضيلية لحصة أعضاء الارامكو من النفط، ولم يتم الأعلان الرسمي للموافقة النهائية على تولي السعودية للشركة إلا في شباط ١٩٧٩، في الوقت الذي حافظت فيه الارامكو على كادر إدارتها الامريكي، وخلال عام ١٩٨٠ دفعت الحكومة السعودية مليار ونصف المليار دولار لشركائها مقابل تأميم حصتهم المتبقية في الشركة، ومنذ تشرين الثاني ١٩٨٨ تغير أسم ارامكو على وفق المرسوم الملكي الى شركة الزيت الامريكية العربية السعودية او (ارامكو السعودية) وأصبحت مملوكة بالكامل للسعودية. ينظر:

Lewis Constance، op. cit, P.104 ; Well Street, "Journal", 10 May 1988, p.42.

٤٠٥ سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق، ص١٧٠-١٧١.

أن وزير الخارجية هنري New York Times وفي٣ كانون الثاني ١٩٧٥ أوردت مجلة نيويورك تايمز أن الأخير لا يستبعد إستخدام القوة **Business Week** كيسنجر ذكر في مقابلة لهُ أجرتها معه مجلة **بزنزويك** العسكرية ضد الدول المنتجة للنفط في حال إتخاذها أي إجراء قد يؤدي الى حصول أزمة إقتصادية أخرى للعالم الصناعي وأضافت :" **على الرغم من أن أية خطوة عسكرية أمريكية ستكون شديدة الخطورة فأنني أستطيع القول بأنَ ظروفاً قد تطرأ في المنطقة ربما تؤدي الى إستعمالنا لقدرتنا العسكرية، إلا أن اللجوء الى الخيار العسكري في حال الخلاف حول سعر النفط شيء، وقيام الدول المنتجة بمحاولة جدية لخنق العالم الصناعي هي شيء آخر**"(406). شاركهُ في ذلك روبرت تاكر، الذي كانت أفكاره تتلخص في أن من الصعب على الولايات المتحدة مواجهة تزايد إحتياجات الطاقة، لذا لابدّ من التفكير بأستخدام القوة العسكرية كي تضع واشنطن مصادر النفط الأبرز في العالم والمتمثلة بحقول نفط الخليج العربي بأيديها (407).

اليهودية في Commentary وكان روبرت قد أعد دراسة متخصصة في ذلك نشرتها مجلة الكومنتري ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٥، دعا فيها الى إحتلال حقول النفط العربية بالقوة. وأكدت دراسته على ضرورة التدخل العسكري وأهميته تجنباً لحصول أي أزمة شبيهة بأزمة النفط عام ١٩٧٣، وأوضح بأن ليس على الولايات المتحدة التدخل في كل مكان يحتوي النفط في الخليج العربي، وإنما جدوى التدخل يتوقف على منطقة محددة واحدة تحتوي على كمية كافية من النفط العالمي المنتج ومن الإحتياطي المعروف، وحددت الدراسة المنطقة المعينة التي تتوفر فيها هذه الشروط بإنها المنطقة الممتدة من الكويت شمالاً على طول الساحل بإتجاه السعودية حتى قطر، إذ يوجد في هذا الساحل الضحل الذي لا يزيد طوله عن ٤٠٠ ميل، ٥٠% من إنتاج الأوابك العربية، ويحتوي على إحتياطي نفطي يمثل ٤٠% من إحتياطي العالم، كما أجهد نفسهُ بتوضيح أن هذه المنطقة ليست كثيفة السكان، وسهلة بتضاريسها، لذا فالسيطرة عليها ستكون محكمة، ولايمكن أن تقارن بتجربة الولايات المتحدة المريرة في فيتنام (408).

---

406 Edward C. Keefer(ed)," F.R.U.S.energy crisis (1974-1980)", Vol. XXXVII, (Washington: United states government printing office, 2012), p.108; Interview with Kissinger by Business Week, "Journal", January 13, 1975, p.66- 69.

٤٠٧ سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق، ص١٩١.

408 Tucker Robert W, "Oil: the issue of american intervention" Commentary, "Journal", 24 January, 1975, p.21- 25, Television interview conducted by radio broadcast in the state of colombia in a meeting with robert Tucker entitled (oil: the question of intervention), 1975, p.1-2.

في حين أن مجلة "**الصنداي تايم**" **Time Sunday** اللندنية نشرت في ٩ شباط ١٩٧٥ دراسة للكاتب الصحفي **ستيفن ارلس Stephen Airless** بعنوان "**كيف يمكن للقوات الأمريكية الأستيلاء على آبار النفط السعودية**"، إذ كشفت معلومات غاية في السرية لخطةٍ وضعتها وزارة الدفاع البنتاغون ومجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة أطلق عليها إسم "**الظهران الخيار الرابع**"، كانت هذه الخطة ترمي الى إحتلال حقول النفط في السعودية في حال نشوب حربٍ ناجمة عن حظرٍ عربيٍ للنفط مرة أخرى، وركزت على غزو حقل الغوار Ghawar الذي يحوي أكبر إحتياطي نفطي في العالم.[409] وتم وضع الخطة التي تتولى الهجوم فيها تسع كتائب مشاة محمولة جواً، تنطلق من ولاية كارولينا الشمالية الأمريكية وبحماية جوية تأتي عند وصولها عن طريق القاعدة الجوية الإسرائيلية في حتسريم، وتستولي المشاة على حقل النفط في الظهران بعد إجلاء الرعايا الأمريكيين ، ثم تزحف بإتجاه حقلي الغوار والسفانية في الصحراء ، بعد الإستيلاء على أرصفة الموانىء ومستودعات التخزين في ميناء رأس التنوره ، وتبدأ بالتمركز في المنطقة وتزايد القوات بإرسال كتيبة مشاة بحرية قوامها ١٤٠٠ جندي يتم إرسالها الى الخليج عن طريق البر ، وقد ذكرت الخطة بأن تنفيذ هذه المهمة أسهل بكثير من أي خطة أصغر منها حجماً في فيتنام أو كوبا، وذلك لقلة الكثافة السكانية في المنطقة ولوجود الحقول النفطية في صحراء قاحلة ليس فيها أشجار أو جبال تعيق التقدم فيها. وجاء في مقدمة هذه الخطة كذريعة للغزو النص الأتي:"**ليس أمامنا إلا الإنـهيار الإقتصادي، أو الإستيلاء على السعودية في حال ظهور أي بوادر للخنق الإقتصادي**" [410] . كما عززت المجلة إيضاح تلك الخطة بمخطط يوضح طريقة الغزو الأمريكي للسعودية [411].

لقد سببت تلك التهديدات إنزعاج الدول العربية الخليجية وبالأخص العربية السعودية التي بينت للسفير الأمريكي جيمس اكنز أن "**هذا يمثل تغييراً كاملاً في السياسة الامريكية ولهذا وجب علينا نحن أيضاً أن نراجع سياستنا الخاصة تجاه الولايات المتحدة**"[412]. وعلى ما يبدو لم تأخذ الحكومة السعودية تلك التهديدات التي

---

٤٠٩ حقل الغوار :اكبر حقل نفطي في العالم آنذاك، يقع في شرق العربية السعودية، تديره شركة ارامكو، أُكتشف عام ١٩٤٨، وبدا الإنتاج فيه عام ١٩٥١، قسم الى خمس قطاعات أنتاج متمثلة بعين دار،شدقم، العثمانية، الحوية،حرض، وقد وصل الذروة في انتاجه عام ١٩٨١ حيث بلغ خمسة مليون وسبعمائة الف برميل في اليوم .للتفاصيل ينظر:

Bander Al-Anazi, "What you know about the Ghawar oil field, Saudi Arabia?", (Saudi Arabia: king Saud university, 2007), p.40 .

410 Stephen Arls, "How was U.S. troops would seize Saudi oil wells", The Sunday Times, "Journal", 9 February, 1975.

٤١١ ينظر الملحق رقم (٥)، ص٢٠٥.

412 Edward C. Keefer"ed"," F.R.U.S., energy crisis, (1974-1980)", Vol. XXXVII, (Washington: United States government printing office, 2012) , p.108.

إستهدفتها على محمل الجد، وصرحَ بذلك أحمد زكي اليماني في الثامن من شباط ١٩٧٥ بأنه يأمل أن لا يضطر العرب مرة أخرى لإستخدام النفط سلاحاً سياسياً، وأن بلادهُ لن تأخذ ما يلوّح بهِ الأميركان بجدية، في حين رد الأمير **فهد بن عبد العزيز**[413] "نائب رئيس مجلس الوزراء": " **بأنه لا يستطيع القول أن أمريكا أو الزعماء المسؤولين في أي بلد من البلدان من الجنون أن يقدموا على تفجير حرب، أنهم يعلمون جيداً إنها ستكون بداية نهاية العالم**"[414].

أدرك الأمريكيون أنهُ ربما كان يسيراً عليهم التلويح بأستخدام القوة العسكرية، ولكن تطبيق ذلك على أرض الواقع كان أكثر صعوبة، لذا إستمر زعماؤهم بأطلاق التهديدات الأعلامية ، إذ صرح الرئيس جيرالد فورد[415] أكد فيه إحتمالية Timeعلناً في ١٠ شباط ١٩٧٥ من خلال حديث خاص أجرته معه مجلة التايم الامريكية التدخل العسكري لإحتلال منابع النفط، وعاد مرة أخرى ليكرر تهديده في ٢٠ شباط ١٩٧٥ من خلال مؤتمر صحفي، وأعرب عن قناعتهِ أن الخليج العربي هو بإكمله هدف محتمل للتدخل العسكري الأمريكي في حال الإنهيار الإقتصادي الذي قد تتعرض له الأمم الصناعية [416].

الأمريكية في آذار خطة بعنوان (إغتنام النفط العربي) أعدت من قبل Harper كما نشرت مجلة هاربر [417] الذي وضع فيها خطة عسكرية مفصلة للسيطرة Miles Ignotusخبير عسكري يدعى مايلز ايغنوتس

---

٤١٣ فهد بن عبد العزيز آل سعود: ولد في آذار ١٩٢٣، نشأ في كنف والده الملك عبد العزيز، وإلتحق في طفولته بمدرسة الأمراء في الرياض، إبتدأ حياته السياسية في ١٩٥٣عندما عين وزيراً للمعارف، وعام ١٩٦٢ عين وزيراً للداخلية، وعام١٩٦٧ اصبح نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء بالأضافة الى قيامه بمسؤوليات وزارة الداخلية، وعام ١٩٧٥ تولى منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء . أصبح عام ١٩٨٢وبعد وفاة الملك خالد بن عبد العزيز خامس ملوك المملكة السعودية وأولهم أتخاذاً للقب "خادم الحرمين الشريفين"، خلفه للحكم الملك عبد الله بن عبد العزيز بعد وفاته عام ٢٠٠٥ .ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص ١٦١-١٦٢ ؛ فهد بن عبد العزيز، ويكيبيديا الموسوعة الحرة . www. ar.wikipedia.org

٤١٤ مقتبس في : سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق، ص١٩٣.

٤١٥ جيرالد فورد: ولد جيرالد رودولف فورد في ١٤ تموز ١٩١٣في مدينة اوماها بولاية نبراكسا الامريكية ، حصل على شهادة القانون في عام ١٩٤١ وعمل في المحاماة وكان مولعاً بالرياضة. ينتمي للحزب الجمهوري، تولى منصب رئيس الولايات المتحدة اثر استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون بسبب فضيحة ووترغيت عام ١٩٧٤ ليصبح الرئيس ٣٨ للولايات المتحدة . خسر الانتخابات الرئاسية امام منافسه جيمي كارتر عام ١٩٧٦بفارقٍ قليل، توفي في ٢٦ كانون الاول ٢٠٠٦. للمزيد من المعلومات ينظر:

The Encyclopedia Americana International Edition, Vol.11, p.562 ; Fechter Janine"ed", "Who's Who in America", Vol.1 (U.S.A.: Marquis who's Who LLC, 2006), p.1460.

٤١٦ ابراهيم خلف العبيدي، المصدر السابق، ص٣٧.

٤١٧ مايلز ايغنوتس: هو مستشار ذا مكانة محترمة في البنتاغون، وكان هذا الإسم مستعاراً له، ووفقاً لما ذكرهُ جيمس اكنز فأن صاحب هذه المقالة هو وزير الخارجية هنري كيسنجر نفسه حسب إعتقاده.ينظر:

Michael Moore and Richard Perle, "Who really wants to invade Saudi Arabia, and why", www.irmep.org.

على آبار النفط العربية تعطي دوراً لإسرائيل من خلال وضع مطاراتها العسكرية تحت تصرف القوات الأمريكية التي تنتقل جواً في طائرات الى الخليج العربي[418]. وقد شجعت هذه الدراسة على تجاوز عقدة فيتنام من خلال ذكرها "**أن فيتنام مليئة بالاشجار والرجال الشجعان*، واذا كان الهدف الوطني غير واضح في فيتنام، فإنه لا توجد هنا أشجار ولا يوجد سوى القليل من الرجال، وأما الهدف فهو واضح**"[419].

وتحدثت صحيفة نيويورك تايمز New York Times في العشرين من نيسان ١٩٧٥ عن إحتمال حظرٍ نفطيٍ جديدٍ في إطار الممكن وضمن الظروف الحالية، حتى وأن لم تنشب حرب خامسة بين العرب وإسرائيل، وأشارت الصحيفة الى أن هنالك إحتمالين يمكن أن يضطر العرب معهما الى اللجوء لأستخدام الحظر النفطي، الاول: فشل المبادرة الدبلوماسية التي تسعى لإيجاد قاعدة للتفاهم بين العرب وإسرائيل، والثانية: ضم إسرائيل للضفة الغربية والمرتفعات السورية، وفي حالة نشوب هذه الحرب فإن من المحتمل تعرض العالم لحظر النفط[420].

وفي التاسع عشر من آب ١٩٧٥ أعلن الرئيس جيرالد فورد في تصريح لهُ لعدد من الصحفيين أن إحتمال إستئناف القتال في منطقة الشرق الأوسط ما زال قائماً، وبالتالي فأن حظر جديد على النفط لا يزال يهدد الولايات المتحدة، على الرغم من وجود بعض الاحتمالات لإمكانية التوصل الى تسوية سلمية[421].

وسرعان ما أُعدت خلال الشهر نفسه دراسة وافية ثانية لإستخدام القوة العسكرية لإحتلال منابع النفط العربي الخليجي، والتي أُعتبرت من أهم مخططات التدخل، بناءاً على طلب لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي، وكانت بعنوان "**آبار النفط كأهداف عسكرية، دراسة في الأمكانات**". أعدها كلاً من الكولونيل جوهن كولينز John Collins عضو لجنة التخطيط في وزارة الدفاع الأمريكية، وكلايد مارك Clyde Mark محلل شؤون الشرق الأوسط في لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس، وأشاروا فيها الى خطة تتألف من أربعة محاور هي[422]:

---

[418] حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٢٦٩.

* لا نتفق مع كاتب هذه الدراسة في تقليله من شجاعة إحدى الأمم أو الاستهانة بها، ولا ينطلق موقفنا من الحس القومي أو الانحياز الاقليمي، ولكن نقول أن الكاتب تناس كلية الاعتبارات التاريخية والشواهد المادية التي تؤكد على إستماتة العرب في الدفاع عن أوطانهم والحفاظ على شرف تربتها.

[419] مقتبس في : محمد ازهر السماك، استراتيجية الربط ...، ص٢٥.

[420] سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق،ص١٩٨.

[421] سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق ، ص٢٠٣.

[422] U.S. congress, committee on international relations, special subcommittee on investigations,"Oil fields as military objectives: A feasibility study", Report prepared by the congressional research service, 94th Cong., 1st sess., August 21,1975, (Washington, DC:U.S government printing office, 1975), Part I and II, p.1.

١-الإستيلاء على عدد كافٍ من الحقول والمنشآت النفطية بأقل قدر ممكن من الخسائر.

٢-تأمين وحماية هذه المنشات لمدة طويلة .

٣-إصلاح الموجودات والممتلكات التي قد تتعرض للدمار بسرعة، وتشغيل تلك المنشآت من دون مساعدة دول الاوابك العربية.

٤-ضمان المرور الآمن للإمدادات والمنتجات النفطية فيما وراء البحار[٤٢٣].

وأوضحت الدراسة بأنه لم يكن من الممكن تحقيق هذا الإجتياح الأمريكي بنجاح إلا إذا توفرت القوة الكافية لتلبية هذه العناصر الأربعة. وإشتملت هذه الدراسة على أربعة أقسام، تحدث **الأول** منها عن حجم المصالح النفطية للولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط، وعن طبيعة القرارات التي لابد من إتخاذها بشأن إستعمال القوة العسكرية وتسويقها في ضوء القانون الدولي والمسؤوليات الدستورية الأمريكية وحسابات الرأي العام الداخلي الأمريكي والدولي، وفي **القسم الثاني** تناولت الشروط الواجب توافرها من أجل السيطرة على الأهداف النفطية وعن إحتمالات ردود فعل الدول الخليجية، وكذلك ردود فعل الأتحاد السوفيتي، **والقسم الثالث** منها تطرق الى بيان أوضاع إحدى الميادين المهمة لتنفيذ العملية، إلا وهو المملكة العربية السعودية . وأعطت صورة عامة ومفصلة عن الجغرافيا العامة للمنطقة (طوبغرافيا، مصادر المياه، حالة الطقس، السكان، الحقول الزراعية، تحديد المسافات بين الآبار،الطرق، وغيرها من الأمور) وقدّمت معلومات عن محطات الإنتاج ومواقع الآبار ومحطات الضخ وخطوط الأنابيب، وتعرض **الرابع** للإحتياجات العسكرية والجوية والبحرية والبرية اللازمة لإدارة المنطقة وتسييرها بعد إنجاز العملية العسكرية[424].

وقد أعطت هذه الدراسة وصفاً للدول العربية الخليجية حول إمكانية أكثر الدول التي من الممكن أن تلبي إحتياجاتها من النفط وبأقل خسائر ممكنة، فمن ناحية العراق، أوضحت عدم وجود مواقع يعتد بها للتوصية بالإستيلاء على حقول النفط فيه، حتى لو كان إنتاجها يلبي بعضاً من إحتياجات الواردات الأمريكية، وسبب الإحجام عن التوصية بالإستيلاء على حقول النفط العراقية كونها تتركز في كركوك- حسب إدعاء الدراسة - التي تبعد عن موانىء الخليج العربي مسافة تتراوح بين(٤٠٠-٥٠٠) ميل، فضلاً عن كونها تضخ بترولها الى محطتين للشحن واقعتين على البحر الابيض المتوسط عبر خطوط انابيب (تركيا وسوريا)، ولن يكون ممكناً تأمين خطوط الانابيب او الموانىء، إذ لم تكن القوات الأمريكية منتشرة وموجودة فعلياً فوق أجزاء كبيرة من العراق وسوريا ولبنان[425].

---

[٤٢٣] رضوان نحوس، لاتكونوا أجراء الطاغوت وعصابته، مقال منشور على الموقع:

www.aljahad.com

[424] U.S. congress, committee …., p.3.

[425] Ibid, p.3.

ويبدو أن هنالك إسباباً آخرى أكثر إقناعاً من تلك التي توردها الدراسة تتمثل في أن قوة العراق العسكرية وإمكاناته البشرية وطبيعة إرضه لا يمكن مقارنتها بدول الخليج العربية من حيث التأثير والمقدرة على عرقلة أي غزو محتمل.

كذلك أشارت الدراسة الى أنه على الرغم من وقوع بقية الدول في الطرف الجنوبي من الخليج العربي على طول قوس ساحلي يبلغ طوله ٦٠٠ميل وهي (البحرين، قطر، الأمارات العربية المتحدة، عمان) وأن تهديدات التدخل المضاد أقل خطورة فيها، لكن مجموع الإنتاج النفطي لهذه الدول مجتمعة يقل بنسبة ٤٠% من الأحتياجات الامريكية، فضلاً عن كون العديد من آبارها تقع بعيداً عن الشاطىء، لذلك لم توليها أهمية يعتد بها للأستيلاء عليها[426].

أما الكويت فقد وصفتها الدراسة بأنها صفقة مغرية أكثر من غيرها، إذ يسهل الوصول الى حقولها النفطية من خلال سواحل الخليج العربي، كما أن معظم منشآتها النفطية موجودة على الشاطىء، فضلاً عن أن محطات التكرير الموجودة فيها تعد من الأفضل في الخليج العربي، وتسهيلات الشحن فيها أكثر من كافية وإنتاجها البترولي اليومي يصل الى ثلاثة ملايين ونصف أي مايعادل ٨٠% من إنتاج العراق والأمارات معاً، أي بمعدل نصف ما تستوردهُ الولايات المتحدة، إلا إنها أيضاً لم ترشحها للإستيلاء عليها، لكونها ترى أن إيران وحدها أو السعودية وحدها تستطيع أن توفر معظم إحتياجات الولايات المتحدة من النفط ولا حاجة الى التوسع أكثر في الوقت الحاضر[427].

ويبدو أن الدراسة كانت أكثر واقعية في المسألة الأخيرة، إذ إستبعدت إيران من أي عمل مسلح منظور، لانها بالضرورة سوف تثير حفيظة السوفيت، وتجعلها عرضة للتدخلات الخارجية، مما يجر على الأمريكان متاعب هي في غنى عنها، على الخلاف من السعودية التي ستكون أقل عرضة لتلك التدخلات، فضلاً عن كون قواتها المسلحة ضئيلة جداً فيما لو قيست مع القوات الإيرانية، كذلك يمكن لحقل الغوار وحده أن يوفر ٧٥% من إجمالي الإحتياجات الأمريكية من النفط، إضافة الى ذلك فأن المنشآت الموجودة في مينائي رأس التنورة ودويمة تعدان من أفضل المنشآت الموجودة في الخليج العربي[428] .

وبذلك فقد خلصت الدراسة الى أن العربية السعودية هي أنسب دول الخليج العربي فيما لو قررت الولايات المتحدة إحتلال منابع النفط العربي الخليجي[429]. ولكنها مع ذلك أوضحت الى أن سعة محطات التكرير فيها تقل عن المطلوب بنصف مليون برميل يومياً، فلذا حتى لو تم الإستيلاء عليها سليمة وهو إفتراض مشكوك فيه

---

426 U.S. congress, committee …., p.4.

427Ibid, p.5.

428 Ibid, p.5.

429 Ibid, p.6.

اصلاً فسيتعيّن على الولايات المتحدة تكرير كميات كبيرة في دول حلف شمال الاطلسي[430] الاوربية ودول الكاريبي بسبب كون سعة محطات التكرير في السعودية كانت تصل الى سبعمائة الف برميل يومياً، في حين إن إنتاج السعودية يصل الى ستة ملايين ونصف برميل في اليوم، لذا فسيكون على الولايات المتحدة أن تكرر المتبقي من إنتاج السعودية في دول الكاريبي والدول الاوربية، ولن يكون هذا المسعى عملياً الا اذا إستخدمت ضدها الضغط والقوة، لأن هذه الدول سوف لن توافق على ذلك بسهولة نظراً لأن هذه العمليات المطلوبة تسعى الى تزويد الولايات المتحدة وحدها بإحتياجات النفط [431].

ويبدو أن مما أسهم في عدم تحمس المسؤولين الأمريكيين للخطة أن حلفائهم الأوربيين كانوا أكثر تمسكاً ببقاء مصالحهم النفطية مع الدول المنتجة من إتخاذ الإجراء العسكري الذي ربما سيقطع تجهيزهم من النفط العربي بشكلٍ كاملٍ[432]. فضلًا عن كون مايقارب ٥٨% من الشعب الامريكي بحسب أستطلاع أجري آنذاك لم يوافق على هذه المقترحات الإفتراضية بالإستيلاء على حقول النفط العربي الخليجي، لكون أحداث فيتنام لا تزال ماثلة حية في ذهنه، في حين إن ٢٥% وافق على القيام بمثل هذه العمليات [433].

وعلى الرغم من تلك التهديدات المستمرة بأستخدام القوة العسكرية فإنها لم تطبق عملياً، اذ شَبهها أحد الكتاب بكونها "**نمراً من ورق**"، ولم يكن السبب في ذلك أن الولايات المتحدة غير قادرة على تنفيذها، أو بسبب أن حلفاءها الاوربيين سوف لن يلتحقوا معها في اي إجراء عسكري لما قد تلحقه من كارثة لإقتصادياتهم، بل كان بسبب رفض معظم الشعب الامريكي لذلك ، فبعد الانسحاب الامريكي من فيتنام لم يكن يرغب الاخير في أي مغامرة اخرى . وفي الوقت نفسه وجهت الولايات المتحدة إهتماما متزايداً لتقليل إعتمادها على واردات النفط

---

٤٣٠ حلف الشمال الاطلسي: يطلق عليه ايضا بالناتو اشارة الى الاحرف الاولى من معاهدة حلف الشمال الاطلسي North Atlantic Treaty Organization ويسمى ايضا بالحلف الاطلنطي، كونته اثنتا عشرة دولة في ٤ نيسان ١٩٤٩، بوصفه حلفاً ضد الإتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية التي أنشأت حلف "وارسو"،وتمثلت الدول المكونة له ب(الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، كندا، بلجيكا، دنمارك، أيسلندا، أيطاليا، لوكسمبروغ، هولندا، النرويج، البرتغال).ينظر :محمد حسون، الأستراتيجية التوسعية لحلف الناتو أثرها على الأمن القومي، جامعة دمشق للعلوم الأقتصادية والقانونية، "مجلة"، (مج ٢٦، العدد الثاني، ٢٠١٠)، ص ٣٣؛ ولمزيد من التفاصيل ينظر:

Smith Julianne,"The Nato-Russia relationship",(Washington DC:CSIS,2008)

٤٣١ دراسات الكونغرس الامريكي، المصدر السابق، ص٤٠.

432 Bruce Jentlson and Thomas Paterson "ed", op.cit., Vol. 3…, p.307.

433 Harris Lois, "Oil or Israel", New York Times, "Journal", April 6,1975, p.34 .

كذلك يذكر ان هذه المقترحات الافتراضية في استخدام القوة العسكرية قد واكبتها الصحافة الامريكية في حملة من التحريض على التدخل ومحاولة تبريرها وتشجيع المسؤولين على تنفيذها، فعلى سبيل المثال نشرت مجلة نيو ليدر الامريكية New leader مقالاً اكدت فيه ان الادارة الامريكية سوف تحقق انتصارا داخلياً اذا تدخلت عسكرياً وصادرت ابار النفط العربي الخليجي. ينظر:

Goodman Walter, "Jews Israel and I.F. stone", New Leader, "Journal", March17, 1975, p.15.

الخارجية وفي مقدمتها النفط العربي بوسائل أُخرى[434]، هذا الأمر تمثل بتركيز جهودها بالعمل على توفير المنتجات النفطية وإستخدامها بشكل أكثر حكمة .

434 Jentlson Bruce and Paterson Thomas"ed", Vol. 3…, p.307.

المبحث الثالث

سياسة حفظ الطاقة والتقنين في إستخدام المنتجات النفطية ١٩٧٦-١٩٧٧

أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي جيرالد فورد إنها سوف تسير على وفق الخطة التي وضعت منذ عام ١٩٧٣ والهادفة الى تقليل إعتماد الولايات المتحدة على واردات النفط الخارجية، لاسيما من نفط الخليج العربي، الى أن يتم تصفير تلك الواردات بحلول عام ١٩٨٥، وأكد فورد إستمراره في إتباع نهج سلفه نيكسون ومشروعهُ (الإستقلال) من خلال خطاب ألقاه في ٢٣ أيلول ١٩٧٤ في ديترويت في أثناء إنعقاد مؤتمر مناقشة أوضاع الطاقة حيث ذكر "... **أن مشروع الاستقلال لا يسعى الى وضع الولايات المتحدة في عزلة عن العالم، بل لتمكينها من القيام بنشاطها على نحو أكثر فعالية لتوفير المزيد من الطاقة**"[435].

لقد كانت الإدارة الامريكية ترى أن بمقدورها توفير فائض من الطاقة يؤمن لها إحتياجاتها النفطية، ويقلل إعتمادها على النفط العربي، وذلك عبر وسيلتين: الأولى تتمثل بإيجاد مصادر نفطية تكون تحت سيطرتها الكاملة خارج منظمتي الأوبك والأوابك العربية، والثانية تمثلت بخفض الطلب على النفط من خلال الترشيد في استهلاك المنتجات النفطية[436]، والإستخدام الأكثر كفاءة للطاقة وتقنينها والعمل على توفيرها[437]. ولما لم يكن بمستطاع شركاتها النفطية أن تستعيد سيطرتها على نفط العالم، تلك السيطرة الكاملة التي كانت تتمتع بها خلال الحقبة التي سبقت عقد السبعينات، وجدت أن الطريقة الثانية هي الإكثر فعالية في تقليل وارداتها الخارجية [438].

والجدير بالذكر أن الكونغرس الامريكي كان قد أبقى على إستمرارية العمل بضوابط الأسعار على النفط المحلي الأمريكي،والذي كان قد أقره منذ الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٧٣ بموجب قانون تخصيص نفط الطوارىء[439]. مما ساهم في دعم الإستهلاك المحلي الذي قاد بدوره الى زيادة إعتماد الولايات المتحدة على النفط

---

435 P.P.P.U.S., Gerald R. Ford, containing the public massage, speeches and statements of the president, (Washington DC: U.S. government printing office, 1975), p.177.

٤٣٦ ترشيد الأستهلاك يعد أحد الوسائل الرئيسية المقترحة لحماية المستهلك في الدول الرأسمالية وتجنيبه الاستغلال الذي يتعرض له من قبل الشركات الأحتكارية. ينظر: منيس أسعد عبد الملك، حماية المستهلك من خلال ترشيد الأستهلاك، العلوم الأقتصادية، "مجلة"،جامعة البصرة، العدد الأول، كانون الأول، ١٩٨١، ص٥-١٨.

٤٣٧ أد. شقير، امريكا : الحرب الاقتصادية على الاوبك، العلاقة بغزو الخليج، افاق عربية "مجلة"، بغداد، كانون الاول، السنة الخامسة عشر، ١٩٩٠،ص١٩.

٤٣٨ المصدر نفسه، ص٢٢.

٤٣٩ قانون تخصيص نفط الطوارىء : قانون أقره الكونغرس الأمريكي في ١١ تشرين الثاني من العام المذكور، منح لنفسه بموجب هذا القانون السماح بإستمرار ضوابط الأسعار على النفط المحلي، وفرض الرقابة على الإنتاج والتسويق والتوزيع من أجل حماية الإقتصاد الامريكي الداخلي من الزيادات المفاجئة في أسعار النفط الخارجي، والتي بدورها قد تؤثر على اسعار النفط المحلي، وتم بموجبه تصنيف النفط الأمريكي الى صنفين: نفط قديم ونفط جديد، ويقصد بالقديم النفط

فبعد أن كانت نسبة إعتمادها على الواردات البترولية تشكل ٣٣% من إستهلاك عام ١٩٧٣، المستورد[440]، أصبحت عام ١٩٧٦ تصل الى ٤٢%، وظلت في زيادة مستمرة، إذ إرتفعت نسبة إستيرادها من الدول الخليجية العربية من ١١% عام ١٩٧٣ الى ١٨% عام ١٩٧٦، علاوة على ذلك إنخفض إنتاجها النفطي من تسعة ملايين ومائتي الف برميل في اليوم عام ١٩٧٣ الى ثمانية ملايين وإربعمائة الف برميل يومياً عام ١٩٧٦[441]. كذلك تناقص الإحتياطي النفطي من مايقارب ستة وثلاثين بليون برميل عام ١٩٧٣ الى ثلاثة وثلاثين بليون برميل عام ١٩٧٦[442] . إضافةً الى كونها لم تحدث أي زيادة في إنتاج البترول من المصادر البديلة (على شكل وقود صناعي)[443]، إذ كان مقدار ما حققته من ذلك في ١٩٧٦ هو نفس ما حققته عام ١٩٧٣، اي لم تحدث اي زيادة في إنتاج هذه المصادر البديلة، فضلاً عن عدم وجود حماسٍ كافٍ لبناء محطات نووية جديدة[444]. ومنذ منتصف ١٩٧٦ أعلنت مجلة الصنداي تايمز Sunday Times البريطانية أن الولايات المتحدة "**أصبحت مرة اخرى أكثر إقبالاً على إستيراد النفط العربي، خلافاً لما أراده مشروع الاستقلال الذي كان يهدف الى تحرير الولايات المتحدة من هيمنة الاوبك بحلول عام ١٩٨٥**"[445].

المكتشف قبل ١٩٧٣، والنفط الجديد يقصد به المكتشف بعد العام المذكور، ومن اجل الحث على حصول اكتشافات جديدة داخل الولايات المتحدة لغرض تقليل الاعتماد على النفط المستورد، كان هذا القانون قد وضع ضوابطاً على أسعار النفط المستورد، لكنه في الوقت نفسه جعل سعر النفط المحلي المباع داخل الولايات المتحدة اقل كلفة من النفط المستورد، ففي الوقت الذي كان فيه سعر النفط العربي قد وصل الى١١,٥١دولاراً كان سعر النفط الامريكي داخل الولايات المتحدة٨,١٩ دولار، ممادفع ذلك شركات النفط الامريكية في عام ١٩٧٥ الى إقناع الحكومة الامريكية والكونغرس بتعديل ضوابط الاسعار المفروضة على سعر النفط المحلي من خلال السماح له بالارتفاع مقارنةً بالكلفة المتزايدة للنفط المستورد من النفط العربي، لكن الكونغرس عمد في ٢٢ كانون الاول ١٩٧٥ الى ان يضيف زيادة بنسبة ١٠% سنوياً بعد ان إستبدله بقانون آخر عرف ب(قانون حفظ وسياسة الطاقة) الذي أبقى بطبيعته على ضوابط الأسعار على النفط المحلي معمولاً بها حتى آيار ١٩٧٩ بعد ذلك أعطى للرئيس الصلاحية ان يوقف الضوابط او يلغيها، وأمر الكونغرس بتفعيل هذا القانون منذ شباط ١٩٧٦. ينظر :

Rosobaum Walter, "Energy politics and public policy", (Washington DC: Congressional quarterly press, 1981), p. 14.

وللأطلاع على فقرات القانون وبنوده ينظر:

Kisswain Khalid, op. cit, p.97 ; Gordon Richard, "An economic analysis of world energy problems", (London: The MIT, 1981), p.165.

440 Mead Walter and Utton Albert, op. cit, p.98.

٤٤١ سالي جمعه، المصدر السابق، ص ٤ ؛ محمد محروس اسماعيل، الجديد في إقتصاديات البترول والطاقة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٨٦)، ص١٨٥.

442 McCoslin John"ed", "International Petroleum Encyclopedia 1975", (U.S.A: The petroleum publishing co., 1975), p.12.

٤٤٣ مثل زيت السجيل Oil shale ورمال القطران Tar sands، او إستخراج البترول من الفحم .

٤٤٤ سالي جمعه،المصدر السابق ،ص٥ ؛ محمد محروس اسماعيل، المصدر السابق، ص١٨٦.

445 Patricia O' Conner"ed", op. cit., p.86.

وجدت الولايات المتحدة نفسها مستمرة في إستيرادها للنفط العربي الخليجي وهذا يعني أن وارداتها البترولية ستبقى معرضة للخطر من قبل دول صغيرة حسب فهمها كالدول العربية الخليجية، القادرة على زيادة السعر بشكل كبيرة ومفاجيء، مما سيؤثر بدوره على الإقتصاد العالمي. وبالتالي أدى ذلك الى تزايد قلق الادارات الأمريكية المتعاقبة من أنعدام الأمان في تدفق النفط والخشية من الضغوط الناشئة عن مواقف تلك الدول[446] التي أخذت تتوجه نحو الأستملاك الكامل لشركات النفط العاملة لديها[447]. وذلك القلق بدا واضحاً في توقعات وتصريحات الرئيس جيمي كارتر Jimmy Carter[448] خلال حملته الأنتخابية في تشرين الاول عام ١٩٧٦ عندما ذكر "**اذا ما أعلن العرب مرة ثانية الحظر النفطي ضد شعبنا فأني أعتبر ذلك ليس أعلان حرباً عسكرية، وإنما حربُ اقتصادية وسنرد حالاً بالطريقة نفسها**"[449].

وبحلول عام ١٩٧٧ وصل إستهلاك الولايات المتحدة الى ثمانية عشر مليون واربعمائة الف برميل في اليوم[450]، وقد وصل إستيرادها للنفط الى أكثر من تسعة ملايين برميل يومياً وهو خمسة أضعاف الكمية التي أستوردتها عام ١٩٧٣، وكان مايقارب ٨٠% من الواردات تأتي من دول الاوبك، شغلت نسبة الاوابك العربية منها ٥٠% [451]، مما جعل كارتر يحذر في الثامن عشر من نيسان ١٩٧٧ خلال خطاب متلفز عن حقيقة وجود أزمة طاقة لديهم، وصفها "**بالمعادل المعنوي للحرب**"، وموضحاً بكونها أخذت تستفحل بشكل متزايد، ومبيناً فيه

---

٤٤٦ أخذت الدول الخليجية العربية تعمل فيما بينها من أجل وضع أسس ثابتة للتنسيق والتعاون لإستغلال الثروات النفطية لصالح الفرد العربي، وكان هذا الأمر بمبادرة من حكومة الكويت لتحقيق ذلك التي أرسل وزير نفطها عبد المطلب رسالة الى باقي أقرانه من وزراء النفط الخليجي العرب كتاباً رسمياً يحتوي على خمسة نقاط يقترح فيها إستغلال جماعي للثروة النفطية الخليجية وإيجاد أسواق وإستثمارات مشتركة تعود عليها بالفائدة على جميع الأقطار العربية الخليجية. ولتفاصيل ينظر الملحق رقم (١٠) ، ص٢٠٦-٢٠٧.

٤٤٧ ر.م.رمضائي، المصدر السابق،ص١٠٩-ص١١٠.

٤٤٨ جيمي كارتر: ولد في الأول من تشرين الأول ١٩٢٤ في مدينة بلانيس بولاية جورجيا، إلتحق بمدرسة عامة محلية ثم بكلية الجنوب الغربي لجورجيا، ثم عُين في الأكاديمية البحرية الأمريكية ، وفي عام ١٩٦٢أنتخب عضواً بمجلس شيوخ ولاية جورجيا، وعام ١٩٧٠ انتخب حاكماً للولاية نفسها، وعام ١٩٧٦ فاز بإنتخابات الرئاسة، إذ أصبح الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة (١٩٧٧-١٩٨١)، لكنه خسر الأنتخابات أمام منافسه الجمهوري رونالد ريغان (حاكم ولاية كاليفورنيا) عام= ١٩٨١،وكان كارتر واقعياً في سياسته الخارجية، إذ إتخذ موقفاً متشدداً ضد إنتهاك حقوق الأنسان في أي مكان من العالم، واستمر إهتمامه بذلك حتى بعد تركه الحكم، وتسلم في ١٠ كانون الاول ٢٠٠٢ جائزة نوبل للسلام تقديراً لجهوده المستمرة منذ عشرات السنين من أجل تسوية سلمية للنزاعات الدولية ،ومن أجل دفع الديمقراطية وحقوق الأنسان الى الامام وتعزيز التنمية الأقتصادية والأجتماعية. ينظر:صالح زهر الدين، ج ٢، المصدر السابق، ص٣٧٦-٣٧٩؛

The Encyclopedia Americana International Edition, Vol. 5, p.7215-7216.

٤٤٩ ر.م.رمضائي، المصدر السابق، ص١٠٩- ص١١٠.

450 E.I.A., 25 Anniversary of the 1973 oil embargo, energy trends since the first major U.S. energy crisis, (Washington D.C., 1998), p.7.

451 Patricia O' Conner"ed", op. cit, p.87.

أن الطلب على النفط سوف يزداد وربما يصل الى خمسة وعشرين مليون برميل في اليوم بحلول عام ١٩٨٥ اذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لوقفها. وقد أزاح كارتر النقاب عن خطته الهادفة الى وضع سياسة طاقة رصينة للولايات المتحدة في خطابه الموجه الى الشعب الأمريكي، أشار فيه الى المشاكل والمبادئ والأهداف التي تضمنتها خطته، وفيما يأتي بعض المقتطفات من ذلك الخطاب الذي إرتأينا تضمينها هنا لما لها من أهمية في توضيح الرؤية الأمريكية المرتعبة من أزمة الطاقة وما تحملهُ من وصفٍ دقيقٍ لحالة البلاد وما يجب أن تكون عليه، على وفق ما يراه الرجل الأول فيها:

" أريد أن أقول أن لدي الليلة حديث لا يبعث على البهجة معكم حول مشكلة لا سابقة لها في تأريخنا، بإستثناء الحرب، لأن هذا أعظم تحدٍ سيواجهه بلدنا خلال المدة المتبقية من تأريخه القريب، أن أزمة الطاقة لم تغرقنا لحد الان ولكنها ستفعل اذا لم نعالجها بسرعة.

إنها مشكلة سوف لن نحلها خلال السنوات القليلة القادمة وإنها لمن المحتمل أن تصبح اسوء بكثير خلال بقية هذا القرن، أن علينا أن لا نكون أنانيين أو بلداء اذا كنا نأمل أن نبني حياة أفضل لأطفالنا ولأحفادنا.

علينا بكل بساطة ان نوازن بين طلبنا على الطاقة ومصادرنا المتقلصة بسرعة، وعندما نعمل الآن فأننا نستطيع أن نسيطر على مستقبلنا بدلاً من ترك المستقبل يسيطر علينا، وبعد يومين من الآن سوف أُقدم مقترحاتي حول الطاقة الى الكونغرس ، إلا أن الكثير من المقترحات سوف لن تكون مريحة، إذ سيسبب بعضها لكم معاناة يستلزم تقديم التضحيات.

أن قرارنا حول الطاقة سوف يختبر مدى قوة الشعب والرئيس والكونغرس في هذا البلد، أن هذا الجهد الصعب سيكون المعادل المعنوي للحرب بإستثناء أننا سوف نوحد جهودنا للبناء وليس للتخريب.

والآن أنا أعلم أن بعضكم قد يشك بأننا نواجه نقصاً حقيقياً في الطاقة، بإعتبار أن خطوط البنزين عام ١٩٧٣ قد ذهبت ومع مناخ هذا الربيع عادت بيوتنا دافئة مرة أخرى، ولكن مشكلة الطاقة هي أردء الليلة عما كانت عليه في عام ١٩٧٣، أو عما كانت عليه قبل بضعة إسابيع في الشتاء. إنها أردء لأن وقتاً ثميناً قد ضاع من دون تخطيط للمستقبل، وستكون أردء كل يوم حتى نعمل... ولكننا لا نزال نملك بديلاً آخر، إننا نستطيع أن نبدأ الأستعداد منذ الآن.

أن خطتنا الوطنية للطاقة قد إستندت الى عشرة مبادئ أساسية تتمثل بالآتي:-

المبدأ الاول: هو إننا نستطيع أن يكون لدينا سياسة طاقة فعالة وشاملة فقط اذا اخذت الحكومة مسؤولية إفهام الناس بجدية التحدي، وكانوا بدورهم مستعدين لتقديم التضحيات.

المبدأ الثاني: أن النمو الإقتصادي المعافى ينبغي أن يستمر، نستطيع المحافظة على مستوى معيشتنا ونبقي شعبنا في العمل فقط بأدخار الطاقة[452]، إن منهاج حفظ وتوفير فعال سيخلق مئات الألوف من الوظائف الجديدة.

المبدأ الثالث: هو أن علينا حماية البيئة، فمشاكل الطاقة تسبب نفسها مشاكلاً لبيئتنا من خلال التبذير في استعمال الطاقة، أن التوفير والحفظ في الطاقة يساعدنا على حل كلتا المشكلتين حالاً.

المبدأ الرابع: ينبغي علينا التقليل من الأخطار الناجمة عن فرض أي حظر محتمل، أننا نستطيع أن نحمي أنفسنا من التجهيزات المتذبذبة بإنقاص طلبنا على النفط والأستفادة القصوى من مصادرنا الوفيرة مثل الفحم، ويتطوير الإحتياطي البترولي الاستراتيجي.

المبدأ الخامس: ينبغي أن نكون عادلين فيما يتحمل مسؤولية هذه الحلول في الداخل، إذ يتطلب الأمر توزيع التضحيات بالتساوي على كل الولايات، وكل طبقة من الناس وكل مجموعة ذات مصلحة، أن الصناعة سوف تؤدي دورها في الحفظ، تماماً كما يفعل المستهلكون كما إننا سوف لا ندع شركات النفط تجني الارباح فقط.

المبدأ السادس: وهو حجر الزاوية في سياستنا والمتمثل بإنقاص الطلب على البترول من خلال حفظ الطاقة وتوفيرها، لكونها الطريق الأسرع والأرخص والأكثر عملياً.

المبدأ السابع: أن الأسعار ينبغي أن تعكس بصورة عامة كلف الطاقة البديلة الحقيقية أننا نغش انفسنا فقط اذا جعلنا الطاقة رخيصة بصورة غير طبيعية وأستعملنا أكثر مما نستطيع أن نقدمه فعلاً.

المبدأ الثامن: أن كلاً من المستهلكين والمنتجين يحتاجون سياسة حكومية ثابتة ومعقولة، يستطيعون الأعتماد عليها، بحيث يمكن التخطيط لها مقدماً، إن هذا هو السبب الذي دفعني للعمل مع الكونغرس لخلق دائرة طاقة جديدة لتحل محل أكثر من خمسين وكالة مختلفة لديها الآن، بقصد السيطرة على الطاقة.

المبدأ التاسع: ان علينا حفظ الوقود الاندر والاستفادة القصوى من ذلك الوقود لدينا، اننا لا نستطيع الاستمرار في استعمال النفط والغاز (لتغطية) ٧٥% بالمائة من استهلاكنا كما نفعل الان، وهما يشكلان فقط ٧ بالمائة من إحتياطياتنا الداخلية إننا نحتاج الى التحول نحو الفحم الوفير في حين نوجه إعتناءنا لحماية البيئة ولتطبيق مقاييس السلامة الأدق على الطاقة النووية.

---

٤٥٢ يذكر أن الرئيس كارتر حرص –تشجيعاً منه لتوفير استهلاك الطاقة– على أرتداء كنزة صوفية، ووضع الألواح الشمسية لتسخين الماء، مثبتة على سطح البيت الأبيض، فضلاً عن جعله موقد الحطب في أماكن الجلوس داخل البيت الأبيض. ينظر:

Carter Administration and Second Oil Crisis :www.web-books.com

=ولمزيد من التفاصيل ينظر:

Time,"Journal", July 2, 1979, p.27.

المبدأ العاشر: هو إننا ينبغي أن نبدأ الآن في تطوير المصادر المتجددة غير الإعتيادية للطاقة التي سوف نعتمد عليها في القرن القادم. فإذا أنضممتم الي بحيث نستطيع أن نعمل سوية بوطنية وشجاعة فإننا سنبرهن ثانية أن بلدنا العظيم يستطيع أن يقود العالم الى عصر من السلم والاستقلال والحرية " [453].

لقد كان خطاب كارتر تعبيراً واضحاً عن حالة القلق بخصوص الإمدادات النفطية الخارجية، عندما ذكر أن عدم قدرة الولايات المتحدة على زيادة إنتاجها المحلي وبإزاء التزايد المستمر في إستهلاك النفط على الصعيد الداخلي، سيدفعها الى إستيراد ضعف ما تستورده من النفط الأجنبي، وهذا من شأنه أن يجعلها في مواجهة أزمة سياسية وأقتصادية وأجتماعية تهدد مؤسساتها في المستقبل[454].

وفي ٢٠ نيسان ١٩٧٧ قدم الرئيس كارتر مسودة خطة الطاقة الوطنية التي وعد بها الى الكونغرس، أراد من خلالها تقليل الواردات من النفط الخارجي، أي أن هذه الخطة كانت تقر بالحصانة النسبية وليست الاستقلالية الكاملة في الاستيرادات النفطية، وهذا الامر يختلف عن مشروع نيكسون الذي قضى بتصفير الواردات بحلول عام ١٩٨٥، في حين ترى خطة كارتر إستمرار الولايات المتحدة بإستيراد النفط الأجنبي، لأنه أرخص من المصادر المحلية للنفط، حتى ولو تم وضعه بإسعار عالية من قبل دول الاوبك أو الاوابك العربية. كما كانت هذه الخطة ترى ان هذه الواردات النسبية تقلل من إستنفاد إحتياطيات النفط المهمة للولايات المتحدة، كما تساعد في الحفاظ على البيئة التي قد تتأثر بإستخدام المصادر البديلة للطاقة. مبينة بذلك ان ليس لدى الولايات المتحدة اي باعث لدفع الكلفة العالية جداً لمحاولة انجاز الاستقلال الكلي في الطاقة، وحتى اذا كانت الولايات المتحدة مستقلة بنفسها فأن حليفاتها لا يمكنها ان تكون كذلك، لان الأولى سوف يتوجب عليها مساعدتهم في حالة أي نقص في تجهيز النفط العالمي[455]، وبذلك فأن تصفير الواردات لا يمكن تحقيقه عملياً، وليس له أي مبرر، أذ ليس معظم الواردات تأتي من مصادر غير آمنة، بل البعض منها فقط[456].

لقد تضمنت خطة الطاقة الوطنية لكارتر هدفاً آنياً يتمثل في تقليل الاعتماد على النفط الخارجي، لا سيما النفط العربي الخليجي، وهدفاً على المدى البعيد يصل الى عام ١٩٨٥، يتلخص بتخفيض النمو الإجمالي للطلب على الطاقة الى أقل من ٢% سنوياً، و الحد من إستهلاك البنزين بنسبة ١٠% من مستواه الحالي، والحد من واردات النفط عن مستوى ستة عشر مليون برميل في اليوم ليصل الى ستة ملايين برميل يومياً، وكذلك الاحتفاظ

---

453 P.P.P.U.S., Jimmy Carter 1977, Vol.1, (Washington: US. government printing office, 1977), P.565 ; W.C.O.P.D. Vol.13, 1977, p.560-565 ;
American president: Jimmy Carter, www.Miller Center.org.

٤٥٤ نجاة طه، المصدر السابق، ص٥٥.

455 E.O.O.T.P, op.cit, p.X- XI.

456 Mead Walter and Utton Albert, op. cit, p.29-30.

بإحتياطي بترول إستراتيجي قدرهُ واحد بليون برميل، أي أكثر من إمدادات ستة أشهر، وزيادة إنتاج الفحم بمعدل الثلثين لكي يصل الى واحد بليون طن سنوياً، والعمل على عزل ٩٠% من البيوت الإمريكية الحالية وجميع المباني الجديدة على أن تصل الى أدنى حد من معايير الكفاءة في إستخدام الطاقة، وكذلك إستخدام الطاقة الشمسية في أكثر من مليونين ونصف المليون منزل[457].

وفي ٢٩ نيسان ١٩٧٧ بعث الرئيس كارتر رسالة الى الكونغرس[458]، أكد فيها أن أزمة الطاقة أخذت تتجه نحو الأسوء، ووصفها بكونها أزمة موجودة لكنها غير مرئية، وسوف تستغرق وقتاً لحلها اذا لم تعالج بسرعة. وأشار الى كون خطته الوطنية للطاقة مناسبة لإيجاد حل للأزمة وبكونها عادلة ومتوازنة على الرغم من كونها معقدة وتتطلب من الشعب الأمريكي بذل شيئاً من التضحيات التي ستكون تدريجية ومعقولة وعادلة، كما بين فيها أن بأمكان الولايات المتحدة الإستمرار في أزدهارها من غير الإعتماد على واردات نفطية غير مضمونة، وعلى تجهيزات الطاقة المرتفعة الأسعار، وأن بإمكانهم النجاح في تحقيق ذلك بمساعدة الشعب الأمريكي[459].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الرئيس وقادة حزبه الديمقراطي من أجل سن مشروع خطة الطاقة الوطنية، إلا إنها كلفت الكونغرس ثمانية عشر شهراً لإستكمال مناقشة المشروع، ولم تتم الموافقة عليه إلا في ١٥ تشرين الأول ١٩٧٨، مع إجراء عدد من التعديلات عليها[460]. ولم تُسن بوصفها قانوناً إلا في ٩ تشرين الثاني ١٩٧٨، بعد أن وقع عليها كارتر الذي وعد بأن يكون لها اثرٌ يذكر على طريقة الأمريكان في إستهلاك الطاقة وإنتاجها[461].

والسؤال الذي يطرح هنا: هل نجحت الولايات المتحدة فعلاً في إيجاد بديل للنفط المستورد من دول الخليج العربية ؟ .

---

457 Patricia O' Conner"ed", op.cit, P.86-P.87 ; P.P.P.U.S., Jimmy Carter…, P 565 ; E.O.O.T.P., op.cit,p.XIII.

٤٥٨ ينظر الملحق رقم (١١)،"رسالة كارتر الى الكونغرس عام ١٩٧٧ حول خطة الطاقة الوطنية"، ص٢٠٨.

459 Patricia O' Conner"ed", op.cit, p.87.

460 Patricia O' Conner"ed", op.cit, p. 86.

461 Parra Fransico, op. cit, p.254.

ولمزيد من التفاصيل عن دراسة خطة الطاقة من قبل الكونغرس ينظر:

Lawrence Robert, "New Dimensions to Energy Policy", (U.S.A.: Heat and Company, 1979), p.179-191.

بإعتقادنا أن خطة الطاقة الوطنية للرئيس كارتر لم تتمكن من تحويل الولايات المتحدة من إستخدام النفط الى الوسائل الأخرى بديلة للطاقة، على المدى المنظور الذي حدده كارتر(462). وإستناداً الى ماجاء في تقرير أعدته إدارة معلومات في وزارة الطاقة الأمريكية فأن وارداتها من النفط العربي الخليجي كانت ضعف ماتستورده في عام ١٩٧٦ والجدول التالي يوضح ذلك(463):

جدول رقم (٧)

المعدل اليومي خلال السنة لمجمل الواردات البترولية الامريكية من دول الخليج العربية (آلاف البراميل)

السنة	السعودية	الامارات	العراق	الكويت	قطر	البحرين	المجموع
١٩٧٦	١٢٣٠	٢٥٤	٢٦	٥	٢٤	٣	١٥٤٢
١٩٧٧	١٣٨٠	٣٣٥	٧٤	٤٨	٦٧	١٠	١٨٥٤

وبذلك فقد إستمرت الولايات المتحدة الى حدٍ ما في إعتمادها على النفط العربي الخليجي، وهذا بطبيعته عمدت الى أدى الى تزايد قلقها حول تعرض تلك الواردات للحظر. ومما زاد في خطورة الأمر أن الأوابك العربية رفع أسعار نفطها خلال شهر تموز ١٩٧٧ الى ١٢،٧ دولار بعد أن كان ١١،٥ دولار عام ١٩٧٦، ما جعلها تزداد قوة أكثر من اي وقت مضى، ولم يثنيها العجز التجاري المتوقع لعام ١٩٧٧ الذي بلغ أكثر من ٧٥%، والناجم عن الإرتفاع المستمر في أسعار النفط، إذ أصبح للنفط والبترودولار إمكانية إقتصادية وسلاح سياسي أكثر من السابق. مما دفع هنري كيسنجر في مطلع آب ١٩٧٧ أن يحذر ليس فقط من سلاح النفط بل أضاف إليهما " **في آخر أزمة للشرق الأوسط فإن عائدات البترودولار الهائلة والمتراكمة ستصبح أداةً بيد أصحابها ضد النظام النقدي والمالي العالمي**"(464).

وفي شهر آب من العام نفسه تجدد الهوس الأمريكي لإستعراض قوتهم العسكرية لحماية مصالحهم في هذا الجزء من العالم، أصدر الرئيس كارتر مذكرة توجيهية الى وزارة الدفاع عدَّ بموجبها منطقة الخليج العربي من المناطق الاستراتيجية ذات الأولوية التي يجب على الولايات المتحدة الدفاع عنها ضد أي إعتداء أجنبي، وفي "مطلع عام ١٩٧٨ وضع تصوره لحماية آبار النفط في وثيقة أسماها ب "دي–١٨ D-18"، وتشير الى "**أن**

---

٤٦٢ مقتبس من : نجاة طه، المصدر السابق،ص٥٦.

463 E.I.A.,Petroleum supply annual 1981, vol 1, (Washington, DC: US Department of Energy, 1982), p.29.

464Qutid In : Patricia O' Conner"ed", op.cit, p.86.

الاستعدادات الأمريكية للتدخل في الدول النفطية الخليجية ترتكز على إعداد جيش صغير إضافي يستطيع التحرك بسرعة الى مناطق النزاع " [465] .

وأعلن وزير الطاقة الأمريكي جيمس شليسنجر في تشرين الأول ١٩٧٧عن إمكانية تدخل بلادهُ عسكرياً لحماية منابع النفط العربي الخليجي، ويبدو أنه أراد من تصريحاته تفادي أي أرتفاع جديد في الأسعار ولإجل تهيئة الرأي العام الأمريكي لقبول فكرة غزو الخليج[466].

وفي الوقت نفسه تسربت الى الصحافة أنباءٌ عن تقرير أعده مجلس الأمن القومي بطلب من الرئيس كارتر حول الخطر الذي يمكن أن تتعرض له الولايات المتحدة في حال وقف النفط من الخارج، إذ اقترح التقرير إتخاذ إجراءات فعالة لضمان عدم وقف ضخ النفط مهما كان الثمن، لأن النفط هو ضمانة القوة الأمريكية وتفوقها في العالم[467]. وأوضحت إدارة كارتر الى أن الخطر الحقيقي الذي يهدد النفط العربي الخليجي سببه الحركات الراديكالية أولاً، والأتحاد السوفيتي ثانياً. وبدأ الحديث في الصحافة الأمريكية منذ شباط ١٩٧٨ الى أنه يجري في القوات الأمريكية تشكيل قوة عسكرية مؤلفة من فرقتي مشاة بحرية معززة بطائرات الهدف منها حماية منابع النفط في الخليج في حالة تعرضها لأي خطر خارجي[468].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن السياسة الأمريكية كانت قد أعدت نفسها لمواجهة مهاماً أصعب وظروفاً سياسية وأقتصادية وأمنية أكثر تعقيداً شهدتها المنطقة في نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين .

---

[٤٦٥] مقتبس في : عامر محسن سلمان العامري، الأمن الأقليمي والحرب في الخليج العربي، (بغداد: الشركة العراقية، ١٩٨٦)، ص٣٠ .

[٤٦٦] أ.أ. ماكوبليف ماشين، المصدر السابق، ص٣٣.

[٢] سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق، ص٢٠٨.

[٤٦٧] أ.أ. ماكوبليف ماشين، المصدر السابق، ص٣٣.

[٤٦٨] سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق، ص.٢٠٨

الفصل الرابع

سياسة الولايات المتحدة تجاه النفط العربي الخليجي (١٩٧٨-١٩٨٠) في ضوء التطورات الإقليمية والدولية الجديدة

المبحث الأول/ الأزمة النفطية العالمية الثانية ١٩٧٨-١٩٧٩ مقدماتها وحيثياتها .

سياسة الولايات المتحدة لإحتواء الأزمة (١٩٧٩-/المبحث الثاني ١٩٨٠).

١-سياسة توفير المنتجات النفطية والترشيد في إستهلاك الطاقة ١٩٧٩.

٢- سياسة التواجد العسكري الثابت في حماية الموارد النفطية في دول الخليج العربية ١٩٨٠.

المبحث الأول

الأزمة النفطية العالمية الثانية ١٩٧٨-١٩٧٩ مقدماتها وحيثياتها

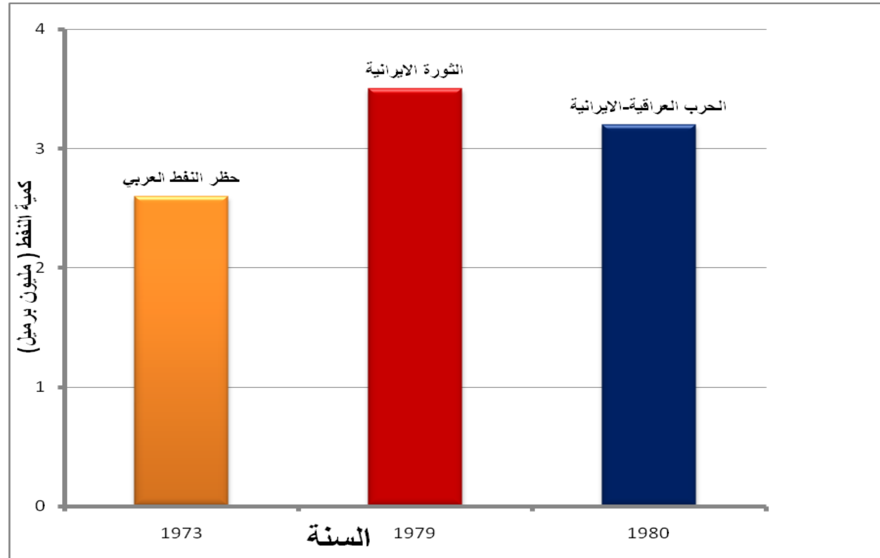
قبل الحديث عن تفاصيل الأزمة النفطية العالمية الثانية، ينبغي القول إنها تختلف كثيراً عن الأزمة النفطية الأولى١٩٧٣-١٩٧٤ من حيث أسباب قيامها ونتائجها، والتغيير الذي طرأ على الدور الذي أدته دول الخليج العربي في كليهما. فضلاً عن أن الأزمة الثانية لم تكن أزمة إنقطاع في تجهيز النفط العالمي بقدر ما كانت أزمةً في إرتفاع أسعاره، على الرغم من كون النقص الحاصل في تجهيز النفط العالمي خلال هذه المدة أكبر بكثير من النقص خلال الأزمة الأولى(469). فبعد أن كان معدل النقص في الأزمة الأولى يصل الى ما

[1] Parra Francisco, op.cit, P.215 ; Ian Sketh, op. cit, p.166.

يقارب مليونين وستمائة الف برميل، وصل خلال الأزمة الثانية الى ثلاثة ملايين وخمسمائة الف برميل كما موضح في الشكل الآتي[470]:

شكل رقم (٣)

مقارنة بين معدل النقص في إيرادات النفط العالمي خلال الأزمات



إستمرت الولايات المتحدة كما ذكرنا سلفاً خلال عام ١٩٧٨ في الإعتماد على الواردات النفطية الخارجية، على الرغم من سعي إدارة كارتر الى وضع خطة تقشفية من أجل تقليل تلك الواردات، لكن بقاء هذه الخطة في موضع التداول والنقاش بين أعضاء الكونغرس حتى نهاية عام ١٩٧٨ جعل الولايات المتحدة تزيد في إستهلاكها أكثر مما تنتج[471]، وبهدف سّد الفجوة بين إستهلاكها وإنتاجها للبترول كان لابد من

---

[2] E.I.A, 25th Anniversary of 1973…, p.42.

[471] Patricia O'conner"ed", op.cit, p.86.

إستيراد النفط من الدول المنتجة والتي كان في مقدمتها دول الخليج العربية، التي إحتلت فيها السعودية المرتبة الأولى من بين مزودي الولايات المتحدة بالنفط[472].

وبالتوافق مع تلك المتطلبات الضاغطة على الإدارة الأمريكية، لم يغب عن الأذهان يوماً التحدي التقليدي لأمن المنطقة وإستقرارها، ألا وهو الصراع العربي الإسرائيلي الذي لم يوضع لهُ نهاية حقيقية حتى ذلك الوقت. ولهذا رأت إدارة كارتر أن من مصلحتها المحافظة على الإستقرار طالما هو الوسيلة لضمان أستمرار تدفق الواردات النفطية إليها[473]. إذ من المعلوم أن ذلك الصراع والحروب التي جرّها في إذيالهِ سبب تهديداً فورياً للمصالح الإقتصادية الأمريكية[474]. ولهذا كان إهتمامها بتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي ينطلق أساساً من حرصها في الحفاظ على مصالحها النفطية في المنطقة[475]. وقد أشار الى ذلك وزير الخارجية الأمريكي سايروس فانس Cyrus Vance [476] في مذكراته بقوله "**أن تجنب أي حرب هو ضروري لمصالح الولايات المتحدة والغرب لإعتقادنا أن إمكانية مغامرة عسكرية عربية جديدة، أو هجوم إسرائيلي إستباقي لا يمكن إستبعادهما**"[477].

تمكنت الولايات المتحدة بعد جهد طويل من التوسط والمفاوضات من دفع مصر وإسرائيل لتوقيع معاهدة سلام سميت ب(كامب ديفيد) في ١٧ أيلول ١٩٧٨[478]، والتي تسببت في حصول فتور في العلاقات

---

[٤٧٢] غسان سلامة، المصدر السابق، ص٢٣١.

[٤٧٣] رجاء سري الدين، المفاوضات العربية الاسرائيلية، (بيروت: مركز العربي للابحاث والتوثيق ١٩٩٢)، ص٢٦٧.

[٤٧٤]فؤاد جرجس، السياسة الامريكية كيف تصنع ومن يصنعها، مقال منشور على الموقع:

www.dr-haymmouzehem.com

[٤٧٥] حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٢٧٣.

[٤٧٦]سايروس فانس:سياسي أمريكي بارز ، درس القانون وإلتحق بالبحرية أثناء الحرب العالمية الثانية وعمل في المحاماة وأصبح مستشاراً للجان عديدة في الكونغرس، عين في عهد الرئيس كينيدي وزيراً للجيش(١٩٦٢-١٩٦٤)، ثم نائباً لوزير الدفاع (١٩٦٤-١٩٦٧)، شارك في المفاوضات بين أمريكا وفيتنام في باريس (١٩٦٨-١٩٦٩)، ترك الخدمة الحكومية وأصبح مديراً لشركة " بان أمريكان " الجوية ورئيساً لمؤسسة " روكفلر" وعضواً في إدارة شركات أخرى، عينهُ كارتر وزيراً لخارجيته على أثر أنتخابه في أواخر عام ١٩٧٦ وأستمر في هذا المنصب طيلة عهد كارتر، قام بجولات الى بلدان الشرق الأوسط، وكان من المشاركين في مفاوضات كامب ديفيد. ينظر: صالح زهر الدين، المصدر السابق، ج٢،ص ١٨٠.

[٤٧٧] مذكرات سايروس فانس، خيارات صعبة، ط١(بيروت: المركز العربي للمعلومات،١٩٨٣)،ص٦.

[٤٧٨] وقع اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية الرئيس المصري محمد انور السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، في ١٧ ايلول ١٩٧٨ بعد اثنى عشر يوماً من المفاوضات في المنتجع الرئاسي "كامب ديفيد" في ولاية ميريلاند القريب من العاصمة الأمريكية واشنطن، حيث كانت المفاوضات والتوقيع على الأتفاقية تحت اشراف الرئيس كارتر، وقد كان من أهم بنودها انهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل، وعودة سيناء لمصر مع بعض التحفظات العسكرية، وضمان عبور السفن الاسرائيلية من قناة سيناء ومضيق تيران بأمن وسلام. ينظر:

Sharp Jeremy, "Egypt: background and US relations", CRS report for congress, August 12, 2008, p.5;

وللإطلاع على نص الأتفاقية كاملاً ينظر:

الأمريكية–السعودية، لكون الأخيرة وجدت إنها لا تلبي المطالب العربية في الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن على الرغم من ذلك فقد بقيت العلاقات بين الطرفين مستمرة ، لكون البلدين يدركان تماماً أن كليهما محتاج الى الآخر، فالسعودية تعوّل على الولايات المتحدة كمسؤولة أساسية عن أمنها وحمايتها وبوصفها مصدراً رئيسياً للمعدات والخبرات الفنية والعسكرية، في المقابل كانت الولايات المتحدة بحاجة الى السعودية كونها الركيزة الثانية لسياستها في المنطقة بعد ايران، وأكبر مورد للنفط إليها وعنصراً مهماً في المحافظة على إستمرارية الإنتاج، والعمل على منع حصول إرتفاعات جديدة في الأسعار [479] .

ولذلك فقد كانت دول الخليج العربية بتأثير من السعودية قد أستمرت في سياستها المتبعة بتجميد أسعار نفطها حتى أواخر ١٩٧٨ ، ساعية في ذلك الى إظهار حسن نيتها تجاه الولايات المتحدة[480]. إلا أن إرتفاع معدلات التضخم وإنخفاض سعر صرف الدولار في الولايات المتحدة كان قد إنعكس سلباً على الميزان التجاري للدول الخليجية لإعتماد الأخيرة في إنفاقها التجاري والإستثماري على عائدات النفط، ومن أجل تلافي أضرار خفض الدولار، سعت الدول الخليجية العربية الى زيادة الأسعار، ودفعت بأتجاه عقد الأوبك مؤتمرها الثاني والخمسين في أبو ظبي الذي أستمر بين ١٦–١٧ كانون الأول ١٩٧٨ لوضع آلية معينة لزيادة سعر النفط بصورة تدريجية بعد أن كان يشكل ١٢,٧٠ دولار [481]، على أن تكون تلك الزيادات جزئية ومقسمة الى أربع مراحل، تبدأ في الأول من كانون الثاني ١٩٧٩ بنسبة ٥% وتصل في تشرين الأول ١٩٧٩ الى ١٤,٥٤٢ دولار للبرميل على أن يكون معدل الزيادة القادمة بنسبة ١٠%، وبموجب هذه الزيادات يصبح سعر برميل النفط الخام كالآتي:

١٣,٢٣٥ دولار في كانون الثاني ١٩٧٩

١٣,٨٤٣ دولار في نيسان ١٩٧٩

١٤,١٦١ دولار في تموز ١٩٧٩

Ministry of foreign affairs, The camp David Accords Documents Pertaining to the conclusion of Peace, (Washington DC., Embassy of Israel, 1979).

وللإطلاع على مجريات مفاوضات كامب ديفيد ويومياتها والنتائج السياسية والعسكرية ينظر: مذكرات سايروس فانس، المصدر السابق،ص١٢–ص٦٨ ؛ محمد علي العبودي، جامعة الدول العربية والصراع العربي–الاسرائيلي(١٩٤٥–١٩٩١)، ط١ (بيروت: دار الهادي،٢٠٠٧)،ص٦٠٧–٦١٩ .

479 Al-Madkhli Nawaf, op. cit, p.168.

٤٨٠ مشدن وهيبة، المصدر السابق،ص٦٦.

٤٨١ محمد ازهر السماك، اقتصاد النفط والسياسة النفطية.....، ص٣٠٩.

١٤,٥٤٢ دولار في تشرين الاول ١٩٧٩[482].

وعلى الرغم من موقف السعودية المعلن بعدم رغبتها في الزيادة بنسبة ١٠% لكنها وافقت عليها، إذ عبّر وزير البترول السعودي عن ذلك بقوله "**أن السعودية تريد زيادة بنسبة ٥% فقط، بل إنها مستعدة لنسب زيادة تدريجية أقل لكنها وافقت على نسبة ١٠% إبتغاءاً منها للمحافظة على وحدة منظمة الأوبك**[483]"، مشيراً الى أن تلك الزيادة تمثل حلاً وسطاً بين رغبات أعضاء الأوبك الذين فضلوا أن لا تصل الزيادة الى ١٠% وبين من طالبوا بنسبة ١٥%، فضلاً عن كون السعودية قد عملت على إدخال تلك الزيادة المقررة بشكل مراحل تدريجية تخفيفاً على الدول المستهلكة [484].

كان الإجراء طبيعياً ومتوقعاً، والأهداف العربية مسوغة على نحو واضح، بسبب إرتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة وزيادة نسبة التضخم وإستمرار تراجع الدولار، وكان منتظراً لمساعي العربية السعودية أن تجد وقعاً أكثر ودية لدى الولايات المتحدة، ولكن العكس وقع بالضبط، إذ كانت ردود الفعل الأمريكية عنيفة وغاضبة على تلك الزيادة، بحجة أنها لا تتماشى مع سياستها النفطية. وأوعزت الى قنواتها الإعلامية الى شن حملة شديدة ضد الأوبك والأوابك العربية ومنها السعودية وأعلنت عن إمتعاضها من القرارات التي إتخذتها[485].

وفي الوقت نفسه أشارت الدول الأعضاء في الاوبك بإنها ستوافق على إستمرار الزيادة في الأسعار بنسبة ١٠% فقط في حال أن الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى تثبت أسعار منتجاتها، وكذلك الحفاظ على سعر صرف الدولار، وهذا الأمر يفسر أن لهذه الدول النية في السعي الى زيادات أخرى مستقبلاً [486]. وبما أن أي زيادة في أسعار النفط كانت مرفوضة رفضاً قاطعاً من قبل الولايات المتحدة، لذلك سعت السعودية الى أن تطلب من الأخيرة التدخل الفوري للحد من معدلات التضخم والهبوط في أسعار الدولار [487]. لكن لم يمضي على طلبها سوى ٢٤ ساعة حتى جاءت النتائج مفاجئة، إذ إنخفض سعر الدولار في معظم الأسواق العالمية بنسبة ٢% [488].

---

٤٨٢ محمد ازهر السماك، اقتصاديات النفط.....،ص٣١٠;

Ian Sketh, op. cit, p.160.

٤٨٣ ألفت التهامي، الاوبك ورفع اسعار البترول، السياسة الدولية "مجلة"، العدد ٥٥، نيسان ١٩٧٩، ص١٧٥.

٤٨٤ سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق، ص١٣٤.

٤٨٥ سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق، ص١٣٤.

٤٨٦ مشدن وهيبة، المصدر السابق،ص٦٥.

٤٨٧ سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق،ص١٣٤-١٣٥.

٤٨٨ مشدن وهيبة، المصدر السابق،ص٦٦.

ولم يمر وقت طويل حتى ظهرت ملامح أحداث جديدة غيرت موازين القوى الإقليمية والعالمية آنذاك، إذ بدأ النظام البهلوي في إيران يتهاوى أمام ضربات الثورة الشعبية الناجحة والمتلاحقة ضده، مما جعل الولايات المتحدة تدرك منذ أواخر عام ١٩٧٨ إنها على وشك أن تخسر نظاماً قوياً متحالفاً معها يعد إحدى ركائزها الاساس في المنطقة ليحل محلها نظاماً ثورياً معادياً للإستعمار والهيمنة الأجنبية والسيطرة الغربية على وجه الخصوص[489].

وعلى إثر المظاهرات والإضرابات وسقوط المئات من الشهداء والضحايا، نال القطاع النفطي الإيراني نصيبه من الإحتجاج، فقام عمال البترول بإضرابٍ عام أدى الى إنخفاض حاد في الإنتاج الإيراني، اذ إنخفض من ستة ملايين برميل في اليوم في ايلول ١٩٧٨ الى اربعمائة الف برميل فقط يومياً في كانون الثاني ١٩٧٩، مما سبب شللاً في الصناعة النفطية الإيرانية لكون الإستهلاك الإيراني وحده بحاجة الى سبعمائة الف برميل في اليوم، وبالتالي حصل توقف في الصادرات الإيرانية النفطية في كانون الثاني ١٩٧٩ وأستمر التوقف حتى سقوط النظام الشاهنشاهي نهائياً في شباط، وقيام الجمهورية الإسلامية وإعادة الإنتعاش النفطي في ٥ آذار ١٩٧٩، لكن إيران لم ترجع الى سابق عهدها في الإنتاج وهذا ما دلت عليه الأرقام التالية [490]:

جدول رقم(٨)

الانخفاض الحاصل في إنتاج النفط الايراني(١٩٧٨-١٩٧٩) (مليون برميل)

ايلول ١٩٧٨	تشرين الاول ١٩٧٨	تشرين الثاني ١٩٧٨	كانون الاول ١٩٧٨	كانون الثاني ١٩٧٩	شباط ١٩٧٩	اذار ١٩٧٩	نيسان ١٩٧٩
٦,٥	٥,٤٩	٣,٤٩	٢,٣٧	٠,٤٠٠	٠,٧٦	٢,٢٢	٤,١٣

489 قاد السيد روح الله الخميني ثورة جماهيرية عارمة ضد حكم الشاه محمد رضا بهلوي المتحالف مع الغرب، والمبتعد في نظره عن قيم الدين والشريعة الأسلامية. وعندما كان في المنفى (العراق- الكويت- تركيا- واخيراً فرنسا) عبأ الشعب الأيراني بكل أطيافه وإتجاهاته السياسية من خلال كتاباته وخطبه المسجلة، وفي العاشر من كانون الثاني ١٩٧٨ بدأت الأضرابات في مدينة قم، ثم أنتقلت الى تبريز في شباط حيث سقط مئة قتيل، بعد ذلك جاء دور مشهد وطهران، وفي شهر آب جرت مظاهرات= وإشتباكات في أصفهان، وبتاريخ ٨ أيلول قامت في طهران مظاهرة ضخمة نجم عنها خمس وثمانون قتيلاً ومائتا جريح . ونتيجة لتأزم الوضع هرب الشاه مع عائلته في ١٦كانون الثاني ١٩٧٩. وفي الأول من شباط عاد السيد الخميني الى إيران ليعلن عن اقامة الجمهورية الاسلامية . ينظر: سليمان كتاني، الامام الخميني شرارة – بأسم الله وأحتراق الهشيم، ط٢، (طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الأمام الخميني، ٢٠٠٢)، ص٢٠٣-٢٠٤؛ جاك دولوناي وجان ميشيل شارلييه، المصدر السابق، ص١١١. ولمزيد من التفاصيل ينظر: جعفر حسين نزار،"الثورة الاسلامية في ايران(وقائع واحداث)، ط١، (شبكة الفكر،١٩٧٩).

٤٩٠ جاك دولوناي وجان ميشيل شارلييه، المصدر السابق، ص١١٢.

لقد كان لخفض الإنتاج الإيراني ثم توقفه تأثيراً بالغاً على الولايات المتحدة، لمجيئه في توقيت حرج اذ بلغت وارداتها من ايران جداً مع بداية ظهور الأزمة، وكونه يشكل مايقارب ٥% من امدادات الاخيرة [491]، ما يقارب خمسمائة وخمسة وخمسين الف برميل يومياً عام ١٩٧٨، وهي تعد ثاني دولة في الخليج العربي بعد العربية السعودية في كمية النفط المصدر الى الولايات المتحدة [492]. كما أن سقوط الشاه مثّل فقدان ركيزة أساسية للتوازن الغربي وخسارة زبون إقتصادي من الدرجة الأولى إستيراداً وتصديراً . وزاد من ثقل الخسارة أن هناك إستثمارات مالية ضخمة في إيران، فضلاً عن أن الشاه قد أشترى في السنوات الأخيرة أسلحة امريكية تقدر قيمتها بإكثر من عشرة مليارات دولار معظمها غير مدفوعة الثمن، هذا بالإضافة الى ما تسهم به الولايات المتحدة في مجال الغذاء وبناء الخدمات الأخرى التي وصلت قيمتها الى مليار دولار سنوياً[493] . كما يوجد اكثر من ثلاثين الف مواطن أمريكي يقيمون ويعملون في إيران[494].

لكن مما زاد الأمر سوءاً أن النظام الجديد ذي الطبيعة المحافظة والتوجهات الوطنية والإسلامية قد جاهر بعدائه للولايات المتحدة، التي كانت في نظره ناهبة لثروات الشعوب وعّدها العدو الأول له، ورفض كل محاولات التقرب أو التفاوض معها، فضلاً عن قيامه بدعم المقاومة الفلسطينية، وبقطع الامدادات النفطية التي كان الشاه يمنحها لاسرائيل[495].

بدأت الولايات المتحدة بوضع الترتيبات اللازمة لإستيعاب المواقف الجديدة في المنطقة بكل متغيراتها الخطرة، على مصالحها السياسية والإقتصادية والإمنية. ففي مجال النفط سعت الى سد النقص الحاصل في تجهيز النفط الإيراني بالإعتماد على الدول العربية الخليجية، وتمكنت من جعلها تعوض عن ثلاثة ملايين

---

491 O'conner Patricia"ed", op.cit, p.87.

492 E.I.A, "Monthly energy review July 1980", (Washington DC.: U.S. department energy), p.30.

٤٩٣ الفت التهامي، المصدر السابق، ص١٧٥.

٤٩٤ يذكر أن إيران كانت تفتقر بشكل كبير للعمال الماهرين من ذوي الخبرة، فمن أصل ٣٦ مليون نسمة (عدد السكان آنذاك) لم يكن هناك إلا ثلاثة ملايين عامل، يعاني الكثير منهم من سوء الأوضاع وكان أكثرهم ساخطاً ومتذمراً من الحالة التي يعيشونها، مما زاد من وجود الامريكيين الذين وصل عددهم الى خمسة وثلاثين الف مواطن، الفان منهم يعملون في مشاريع القطاع العام، والباقي في القطاع الخاص، وأكثرهم يعملون في ميدان الاسلحة والمعدات العسكرية والتكنولوجيا وشركات البترول. فعلى سبيل المثال شركة "بل"الامريكية لصناعة الطائرات وحدها فقط زودت إيران بعدد كبير من المدربين والفنين والمهندسين بغرض تدريب الطيارين وصيانة الطائرات، والأكثر من ذلك أن المشاريع التي تشرف عليها لم تحدد بمدة زمنية محددة تسلم بها هذه المشاريع الى الايرانيين أنفسهم، ويستدل من ذلك أن شركة "بل" تعتزم البقاء الى ما لا نهاية محاولة تغطية جزء من ميزانيتها من الأرباح التي تحصل عليها في أيران. ينظر: موسى مخول، المصدر السابق، ص١٨٦.

٤٩٥ زهير مارديني، المصدر السابق، ص٢٣. ولمزيد من التفاصيل حول موقف السيد الخميني من إسرائيل والقضية الفلسطينية ينظر: روح الله الموسوي الخميني، القضية الفلسطينية في أحاديث الأمام الخميني(قدس سره)،ط٢، (طهران: مؤسسة الشوؤن الدولية، ٢٠٠٢).

برميل، إذ عوضت السعودية عما مقداره مليونين ومائة وعشرين الف برميل من خلال رفع إنتاجها الى عشرة ملايين وأربعمائة الف برميل خلال شهر كانون الأول ١٩٧٨، في حين ان الكمية المتبقية عوضت من دول الخليج العربي الاخرى [496].

وعلى الرغم من أن الدول الخليجية قد أسهمت بتعويض جزءٍ من الإنتاج الإيراني، فقد بقيت هناك حاجة لسد نقصٍ بحدود مليوني برميل يومياً، مما سبب حالة من الذعر والخوف من هذا الخلل، دفعت بالمستهلكين والمجهزين الى تعويضه بالتهافت على شراء النفط من الأسواق وبإسعار باهضة، اذ وصلت الأسعار الفورية للنفط[497] الى مايقرب من عشرين دولاراً للبرميل، وهو سعر مرتفع فيما لو قيس بالسعر الرسمي للنفط [498].

كانت الزيادات الكبيرة في أسعار النفط قد أثارت الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين على حدٍ سواء؛ اذ عدتها مساساً مباشراً بمصالحها الإقتصادية التي كانت تتركز بشكل إساس على توفر النفط المضمون وبإسعار معقولة [499]. لذلك كانت ردود أفعالهم صلبة وإنفعالية ووصلت الى حد التهديد بالقوة العسكرية، إذ ذكر وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون Harold Brown [500] في مقابلة تلفزيونية بتأريخ ٢٥ شباط ١٩٧٩ ذلك بقوله "**حماية تدفق النفط من الشرق الأوسط هو جزء من مصلحتنا القومية ... ولحماية هذه المصالح الحيوية، فإننا سنستخدم أي فعل نراه ملائماً ومن ضمنه إستخدام القوة العسكرية**"[501].

لم تكتفِ الولايات المتحدة بإطلاق التهديدات في تحقيق ما تبتغيه من إنقاذ سريع للتدهور في الأسواق العالمية، بل عمدت في الوقت نفسه الى حصر جهودها لتقليل إعتمادها على نفط الخليج العربي وذلك عن طريق تعزيز مصادر الطاقة البديلة وتطويرها ، فضلاً عن كونها قامت مع الدول الأعضاء في وكالة الطاقة

---

496 E.I.A, Monthly energy review, July 1980…., p.88.

٤٩٧ السعر الفوري: وهو أحد أحدث أنواع الأسعار التي ظهرت في سوق النفط العالمية، وذلك في أواخر ١٩٧٨، وهي إسعار الصفقات غير المتعاقد عليها مسبقاً، وتكون متأثرة باوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم اجراء البيع والشراء وينتهي مفعولها بأنتهاء عملية البيع والشراء. ينظر: محمد ازهر السماك، اقتصاد النفط والسياسة....،ص٢٩٣؛ فوزي القريشي، الاسعار الآنية أو الفورية للنفط الخام، النفط والعالم، "مجلة"،بغداد، العدد ٧٥، كانون الثاني، ١٩٨٠،ص٤٦.

٤٩٨ بدر غيلان، النفط واسواق الطاقة، النفط والتنمية، "مجلة"، بغداد، العدد السابع، السنة الرابعة، نيسان ١٩٧٩، ص١٥٧.

٤٩٩ رجاء سري الدين، المصدر السابق، ص٢٧٩.

٥٠٠ هارولد براون: عسكري وسياسي امريكي شهير، ولد في نيويورك من عائلة يهودية وتلقى علومه الجامعية في جامعة كولومبيا، حاز على دكتوراه في الفيزياء النووية، عينه الرئيس نيكسون عام ١٩٦٩ عضواً في البعثة الامريكية المكلفة بإجراء مفاوضات مع السوفيت حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية، وفي ٣ كانون الثاني ١٩٧٧، عينه الرئيس كارتر وزيراً للدفاع. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، المجلد الاول...، ص٥١٠.

501 Parra Francisco, op. cit, p.232.

وهو ما يشكل كمية النقص الحاصل في الدولية بتقليل إستيرادهم لما يقرب من مليوني برميل في اليوم[502]، سوق النفط العالمية والتي تمثل ٥% من إستهلاك اعضاء وكالة الطاقة، وقد تكفلت الولايات المتحدة وحدها بتحمل تقليل مليون برميل يومياً من إستهلاكها، بينما المليون الثاني تتكفل به بقية أعضاء وكالة الطاقة الدولية، وعلى كل دولة أن تعمل ذلك بإجراءاتها الخاصة [503].

لقد عُدت الإرتفاعات الحاصلة في أسعار النفط الفورية بوصفها عاملاً مهماً أدى الى تسريع ظهور الأزمة في الولايات المتحدة، ومما زاد في خطورة الأمر أن السوق النفطية العالمية لم تشهد إستقراراً، إذ أستمر تصاعد الأسعار في أسواق البيع الفورية على الرغم من عودة تصدير النفط الإيراني في آذار ١٩٧٩، لكن حالة الذعر وعدم الثقة من إستدامة إنتاجه، دفع بالمستهلكين والمجهزين من الدول الصناعية الى الأستمرار بإستيراد كل ما يتوافر أمامهم من النفط وبأسعاره المرتفعة من أجل تخزينه كضمان ضد تزايد الأسعار والنقص في التجهيز، حيث إجتاحت الولايات المتحدة موجة من القلق كانت أخطر من حظر النفط عام ١٩٧٣، وقد وصف هذا الوضع الشديد برفسور إقتصادي أمريكي يدعى(دي راوستو De Rawsto) بأن "**المشترين المنزعجين والمضاربين المستفيدين تنبؤوا بأن النقص الحاصل سيزيد من أرتفاع الأسعار الى أعلى مستوياتها، لذلك أخذوا يشترون النفط بقدر ما يمكنهم ان يحصلوا عليه، وأن يدفعوا اي سعر يطلب منهم، والنتيجة قادت الى تحقيق ما توقعوه تدريجياً، بعد أن تفاقم النقص الحاصل في التجهيز، في حين أن المضاربة [504] جعلت الاسعار تزداد أكثر، وجذبت أكثر المضاربين مجازفة مسببةً ارتفاعات هائلة في أسعار السوق الفورية**"[505].

لقد أدى هاجس القلق الذي أستولى على الشركات النفطية الكبيرة والصغيرة والبلدان المستهلكة الى سيطرة عقدة الخوف من أنقطاع خطوط التموين وتحليق الأسعار النفطية عالياً، وفعلاً فقد وصلت الى مستويات لم تعرفها من قبل[506].

---

502 Parra Francisco, op. cit, p.232.

503 Coodwin Craufurd, op. cit, p.605.

٥٠٤ المضاربة: هي التعامل في سلعة معينة بالبيع والشراء بقصد تحقيق كسب من وراء فروق الاسعار بالارتفاع او الانخفاض كالشراء بثمن منخفض في وقت الكساد من اجل البيع فيما بعد بثمن اعلى. ينظر: اسماعيل عبد الكافي، المصدر السابق،ص٤٧١.

505 Hardy Jose, "Oil Venezuela and persia gulf", (Venezuela: Editorial pamapo, c.a, 1994), p.183 ; Rustow Dankwart, op. cit, p.184.

٥٠٦ مشدن وهيبة، المصدر السابق، ص٦٣.

ومما له مغزى لافت للنظر أن المستفيد الأول من تطورات تلك الأحداث هذه المرة هي شركات النفط الأمريكية الكبرى(507)، وذلك لكونها تعمد بمجرد أن يحصل نقص في تجهيز النفط العالمي الى تقليص مبيعاتها الى الثلث من أجل تلبية إحتياجاتها الخاصة من خلال ما تبعث به الى السوق الفورية للإستفادة من أرتفاع الأسعار هناك، في نفس الوقت الذي يقوم فيه المستوردون الأمريكان بشراء النفط المعروض بأسعار مبالغ فيها الى حدٍ كبير، الأمر الذي خلق صدمة مضاعفة في الولايات المتحدة دفعت الى رفع السلع والبضائع (508). ومما زاد في المسألة تعقيداً أن دول الاوابك العربية بإستثناء السعودية عمدت في شهر آذار الى التخلص من هيكلة الأسعار التي وضعتها منذ كانون الاول ١٩٧٨، وبذلك أصبح سعر البرميل الرسمي للنفط الخام في الدول الخليجية مفتوحاً يتراوح مابين ١٧,٥ الى ١٨,٥ دولار للبرميل(509)، في حين أن سعر النفط العربي الخليجي في الأسواق الفورية إرتفع من ١٢،٨ دولار الى ٢١،٨دولار (510).

وفي خضم هذه الإرتفاعات الحاصلة في أسعار النفط الرسمية والفورية، كانت العربية السعودية المساندة قدر إستطاعتها لسياسة إستقرار الأسعار قد انتقلت لتكون سبباً آخراً في إرتفاعات جديدة الى مستويات عالية، الأمر الذي زاد من تشابك وتعقيد الوضع القائم في الأسواق وخلق قناعة أكيدة في عدم إمكانية عودة الأسعار الى سابق عهدها، أو إرتفاعها بشكل معقول على الأقل(511)، إذ خفضت السعودية إنتاجها خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٧٩ الى تسعة ملايين وسبعمائة وثمانين الف برميل في اليوم(512). كما أنها أعلنت في ضوء تلك الظروف من أنها ستحدد سقف إنتاجها من النفط للفصل الثاني من السنة المذكورة، وأن هذا القرار سوف تنفذه فوراً عندما يعود الإنتاج الإيراني الى مستوى ثلاثة ملايين برميل يومياً. وقد عللت الحكومة السعودية إتخاذها لهذا القرار نتيجة لعوامل إقتصادية، بدعوى أن لا يكون هناك فائض في السوق، وإحتراماً منها لقرارات الاوابك(513).

---

٥٠٧ لقد ارتفعت ارباح شركات النفط الامريكية الكبرى الى ٧٠% عام ١٩٧٩عن عام ١٩٧٨. ينظر :

Parra Francisco, op. cit, p.222.

508 Hardy Jose, op. cit, p.184- 185.

٥٠٩ محمد ازهر السماك ، اقتصاديات النفط....،ص٣١٠ ؛

The Second Shock the great panic, www.education.psu.edu.

510Parra Francisco, op. cit, p.220.

511 Ibid, p.220.

512 E.I.A, Monthly energy review 1980…, p.88.

٥١٣ سلمى عدنان محمد الكباسي ، المصدر السابق، ص١٣٨-١٣٩.

في حين أن كاتباً أمريكياً أشار الى عدد من التبريرات وقفت وراء الموقف السعودي أوجزها بقوله " **لقد كان لخفض الإنتاج السعودي عدة أسباب منها أن السعودية حاولت إرسال إشارة تصالحية وحسن جوار مع النظام الإسلامي الجديد في إيران من خلال إفساح المجال في السوق النفطية لعودة الإنتاج الإيراني، وبعملها هذا فهي أرادت أن تتلافى المواجهة الأقليمية، أو أن السعوديين كانوا يسعون الى التعبير عن عدم رضاهم عن إتفاقية السلام الموقعة في ٢٦ آذار ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل، أو أنهم أرادوا الحصول على المزيد من الأموال لمصالحهم الخاصة**"[514] . وبمجرد أن وصل الإنتاج الإيراني الى ثلاثة ملايين عمدت السعودية الى تخفيض إنتاجها الى ثمانية ملايين وسبعمائة وثمانين الف برميل خلال شهر نيسان وآيار وحزيران لعام ١٩٧٩[515].

وعلى إثر القرار السعودي بتخفيض الإنتاج [516]، إزدادت التوترات في سوق النفط العالمية، وكان لمشاكل النقص في تجهيز النفط تأثيراً على الولايات المتحدة بسبب تزايد إستهلاكها في ظل الإرتفاعات المهولة في أسعار النفط. وحقيقةً كان بإمكان الولايات المتحدة أن تثني السعودية بالتراجع عن قرار تخفيض إنتاجها من خلال قطع الشحنات الغذائية عنها أو تخفيضها مثلاً، لكنها نظرت الى تلك المواجهة بكونها لا تجدي نفعاً، يظهر ذلك واضحاً في تصريح الرئيس كارتر في ١٧ تموز ١٩٧٩ خلال عقده المؤتمر السنوي لعمال الإتصالات بولاية ميشيكن في الولايات المتحدة. نورد هنا سؤال أحد الصحفيين للرئيس كارتر قال فيه -:

"**... حسنٌ يذكر الكثير من الناس أنه لماذا لا يقطع الرئيس شحنات القمح عن إحدى بلدان أوبك لإجبارها على جعل أسعار نفطها منخفضة؟** "

فأجاب الرئيس كارتر بالقول: " **دعوني اذكركم قبل كل شيء، أن بلدان الاوبك في العموم، وخصوصا تلك التي في الشرق الاوسط تملك كثافة سكانية صغيرة جداً، على سبيل المثال السعودية العربية التي تنتج (٨.٥-٩) مليون برميل في اليوم، وهم فقط خمسة أو ستة مليون نسمة، وأن أي بلد صغير جدا في أوربا**

---

514 Qutide In : Daniel Yergin, op. cit, p.69.

515 E.I.A, Monthly energy review 1980…., p.88.

٥١٦ ان السياسة السعودية لإنتاج النفط بكميات كبيرة تتأثر بعدة عوامل رئيسية من أهمها ظرف السوق السائد، وضمان أستقرار سياسي وإقتصادي دولي، والحاجة الى دخل مالي عند مستوى ملائم مع التطور الكلي للبلد، فضلاً عن الضغط السياسي من العالم الغربي والعربي والاوبك، بالإضافة الى عوامل أقل تأثيراً تمثلت بالمشاكل الفنية ومقتضيات السياسة الداخلية بسبب الطبيعة الجغرافية لبعض الحقول النفطية.وللإطلاع على معلومات وافية عن تلك العوامل ينظر:
Al-Madkhli Nawaf, op. cit., p.59- 63.

يستطيع تجهيز كل القمح الذي تحتاجه السعودية من فوائضها المالية. وبذلك فإذا فكرنا في قطع كل شحن القمح الى أي بلد ينتج نفط فهم بسهولة للغاية سيحصلون على القمح من أي مكان آخر، ونحن لا نستطيع معاقبتهم بناءاً على ذلك..." ، بل وأضاف ضاحكاً "**إذا فعلت مثل ذلك(يقصد العقوبات الغذائية) فأن مزارعي القمح في واشنطن سيسحقونني بمركباتهم الزراعية**"[517].

وعليه فقد طلبت الولايات المتحدة من السعودية في تموز ١٩٧٩ أن تعمل على زيادة إنتاجها الى ٩,٥ مليون برميل في اليوم، وجاءت الموافقة السعودية على ذلك مشروطة بأن لا تعمل الولايات المتحدة على إستيراد النفط بهدف ضخه في خزينها الإستراتيجي، مبينة أن ذلك سيخلق أزمة في السعر نتيجة لسحبها النفط من السوق النفطية[518].

ويمكن النظر الى هذا الأمر بوصفه شرطاً معقولاً لدى الولايات المتحدة، إذ قابله الرئيس كارتر بشيء من الترحيب، وأصدر بياناً عبّر فيه عن قبوله بالطرح المذكور لأنه سوف يساعد على إستقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية، وأوعزت إدارة كارتر لإيقاف شراء النفط للخزين الأستراتيجي تحت ضغط من السعودية ومنتجي النفط الآخرين، وذلك حسبما ذكرته مجلة الواشنطن بوست Washington Post في ٢٦ ايلول ١٩٧٩"**أن الولايات المتحدة قد أوقفت شراء النفط للخزين الإستراتيجي في تشرين الثاني عام ١٩٧٨ حيث أربكت الثورة الإيرانية إنتاج النفط العالمي، كما قامت بالإمتناع في صيف ١٩٧٩ عن زيادة مشتريات البترول مراعاةً لتحذيرات المملكة العربية بأنه إذا بدأت واشنطن بشراء النفط الى الخزين الإستراتيجي، فأن السعودية والمنتجين الآخرين سيقطعون الأنتاج**"[519] في حين نشرت صحيفة وول ستريت Wall Street في ٢٧ ايلول من العام نفسه "**أن إدارة كارتر تدرس حجم الخزين الإستراتيجي الذي كان من المقرر أن توصله الى سبعمائة وخمسين مليون برميل، لتخفضه الى خمسمائة وثمانية وعشرين مليون برميل، وأن يتم ملىء الخزين من إنتاج النفط المحلي لاحقاً**"[520].

---

517 Remark and a question and answer session at the annual convention of the communications workers of america, July16, 1979, W.C.O.P.D., Vol.15, government printing office, Washington D.C., p.1251.

518 Parra Francisco, op. cit, p.166 .

519 Fact on File, Weekly world news digest with cumulative index 1979, (New York, publication Fact on File Inc., p. 781 ; Ian Sketh, op. cit, p. 166.

520 Fact on File, op. cit., p. 781 ; Ian Sketh, op. cit, p. 166.

وعلى الرغم من عودة الإنتاج السعودي منذ تموز ١٩٧٩ الى تسعة ملايين وسبعمائة وسبعين الف برميل يومياً [521]، إعتقاداً منها أن ذلك سوف يسهم في تخفيض الأسعار، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث، وذلك بسبب تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، جعلت الادارة الأمريكية تنظر الى التطورات الحاصلة في ذلك البلد بأنها تهديد لأمنها وأمن حلفائها في المنطقة، لا سيما وإنها تعتمد على إيران كمصدر نفطي مهم لا يقل أهمية عن السعودية . وكحل مبدئي لذلك، عمدت الولايات المتحدة الى إزالة إعتمادها على النفط الإيراني، من خلال توجيه شركاتها الأمريكية الى وقف كل الشحنات من إيران بإعلان الرئيس كارتر بياناً رسمياً حول ذلك بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٩، نصّ فيه "**أن كل من النفط المنتج أو المنتجات المكتملة المصفاة أو النفط غير المكتمل الإنتاج من إيران ماعدا النفط الخام المحمل على متن السفن المشحونة قبل ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٩ لن يسمح لها بالدخول الى المنطقة الكمركية للولايات المتحدة**"[522].

ولم يمضِ على التطورات الأخيرة سوى بضعة أيام حتى حصلت أزمة سياسية أخرى زلزلت العلاقات بين الطرفين، تمثلت بأزمة الرهائن Hostages Crisis [523]، والتي قام الرئيس كارتر على إثرها بخطوات الغاية منها الضغط على النظام الجديد للإفراج عن الرهائن بإعلانه عن قطع إستيراد النفط من ايران نهائياً، وتجميد الأصول الإيرانية في الولايات المتحدة، وطرد معظم الدبلوماسيين والطلبة الايرانيين في الولايات المتحدة، ولجوئه الى محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة لمساعدته في تحرير الرهائن. فضلاً عن ذلك فإن أدارة كارتر كانت تفكر بإعداد خطة للقيام بعمل عسكري من أجل أنقاذ الرهائن[524].

---

521 E.I.A, Monthly energy review 1980…., p.88.

522 P.P.P.US. Jimmy Carter 1979, Vol. II, (Washington: United States government printing office, 1980), p.2110 ; W.C.O.P.D, Vol.15, (Washington DC: government printing office, 1979), p.2108.

٥٢٣ ازمة الرهائن: ازمة سياسية حادة حدثت بين إيران والولايات المتحدة عندما إقتحمت مجموعة من الطلبة الايرانيين السفارة الأمريكية في طهران في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٩، وتم إحتجاز ٦٦ رهينة أمريكية، مبررين عملهم هذا بأنه دعمٌ للثورة الإيرانية =ضد التدخلات الأمريكية السافرة وإحتضانها للشاه بعد هروبه من إيران، وطالبوا بإعادته لمحاكمته مقابل أطلاق سراح الرهائن، وأستمر إحتجازهم لمدة ٤٤٤ يوم، وأُفرج عنهم في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨١. ينظر:

Brenda Wilmoth and Kand Lee, "US. embassy in Tripoli, Libya attacked" (Gale, 2006), P188 ; Encyclopedia of espionage, intelligence and security, , Vol. 2, (Detroit: Gale 2004), p.158-160 ;

ولتفاصيل اكثر عن ازمة الرهائن ينظر:

Patrick Houghton," US. foreign policy and Iran hostage crisis" (New York: Cambridge University Press, 2001).

524 Hollo Reuven, op. cit, p.250.

كشفت الأزمة عن حجم التحديات الأمنية الخطيرة والمنتظرة للولايات المتحدة، والتي لن تؤدي حتماً الى عدم إمكانية خفض أسعار النفط الخام فحسب، بل إنها خلقت حالة من عدم الوضوح والغموض في إمكانية أستقرار سوق النفط العالمية [525].

لم يكن لإجراءات كارتر هذه من تأثير سوى أن تزيد الأزمة إستعاراً، والأسعار الفورية إرتفاعاً، وجعلت حالة من الفوضى والإرباك تضرب أطنابها بين مجهزي النفط، فضلاً عن الشكوك القائمة في أن ترفع الدول العربية الخليجية أسعار نفطها، وبالتالي أدت تلك التوترات مجتمعة الى أن إرتفاع السعر الفوري لبرميل النفط الى ٣٨ دولار في تشرين الأول والى ٤٠ دولار بعد أزمة الرهائن[526] . وهذا يعد أعلى مستوى وصلت إليه أسعار النفط الفورية خلال عام ١٩٧٩، بل خلال تأريخها أجمع. وبذلك بقيت سوق النفط العالمية فقيرة ومضطربة وغير مستقرة، زاد في إضطرابها أن أعضاء الأوبك والأوابك بإستثناء السعودية قامت برفع إسعار نفطها وأخذت تتقاضى زيادات تتراوح بين ٢ و٦ دولارات للبرميل الواحد، حيث باعت الكويت والعراق نفطها ب ٢٣ دولاراً للبرميل[527]. وحتى أن السعودية صاحبة السياسة المعارضة لأي زيادة في الأسعار الرسمية للنفط، كانت هي الاخرى قد عمدت الى رفع سعر نفطها نهاية عام ١٩٧٩ من ١٨ دولار الى ٢٤ دولار، تحت تأثير ضغوط من داخل الحكومة السعودية، إذ كان بعض القادة السعوديين يتهمون حكومتهم بتضييع ثروة وطنية وهي النفط، من خلال زيادة إنتاجها تحت ضغط أمريكي أكثر مما كانت البلاد تحتاج الى بيعه، وأيضاً من خلال سعر نفطها المنخفض قياساً الى أعضاء الأوبك[528].

وعلى الرغم مما قامت به السعودية مطلع عام ١٩٨٠ من سعيها الى توحيد الأسعار والحفاظ على معدل إنتاج يصل الى ٩,٥ مليون برميل، إلا أن خطتها عُطلت بسبب إندلاع الحرب العراقية – الايرانية[529]

---

525 Ian Sketh, op. cit,p.167.

526 Jenkins Gilbert, op. cit, p.20.

٥٢٧ بينما باعت ايران بـ ٢٣,٥ دولار، في حين ان ليبيا والجزائر ونيجيريا باعت نفطها ب ٢٦,٢٧ دولار للبرميل الواحد. ينظر: جاك دولوناي و جان ميشيل شارليه، المصدر السابق، ص١١٣.

٥٢٨ ريتشارد بريس، المصدر السابق، ص٣٧ ؛ جفري ريكود، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الامريكي في الخليج العربي، ترجمة مرتضى جواد باقر، (البصرة: مركز دراسات الخليج، ١٩٨٣)، ص٧٥.

٥٢٩ الحرب العراقية–الأيرانية: تعود جذور هذه الحرب الى الخلاف الأيراني– العراقي الذي نشب حول شط العرب منذ مطلع السبعينيات وحول السيادة على الجزر المقابلة لهذا الشط. بدأت الحرب بمناوشات بين الجيشين في منطقتي كردستان وخوز ستان بعد أن أعلن النظام العراقي عن نقضه لإتفاقية الجزائر، وأعلن الحرب ضد إيران والتي أستمرت حتى عام ١٩٨٨بعد أن أعلنت الأخيرة من جانبها قبول وقف إطلاق النار وأنهاء الحرب مع العراق الذي وافق على مبادرة الأمم المتحدة في ٦آب ١٩٨٨ والتي أدت الى خسائر نفسية ومادية فادحة .ينظر: فردريك معتوق، معجم الحروب، ط١، (لبنان: شركة الطبع والنشر اللبنانية، ١٩٩٦)، ص١٦٥؛ ولمزيد من التفاصيل ينظر: وزارة الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية، الحرب العراقية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية– دراسة وتحليل، (طهران: وزارة الأرشاد الإسلامي، ١٤٠٤) .

في ٢٢ ايلول ١٩٨٠ والتي نجم عنها إنخفاض مفاجىء في صادرات النفط العراقية والإيرانية معاً[530]. كما موضح بالجدول أدناه[531]:

جدول رقم(٩)

المعدل السنوي للانتاج الايراني والعراقي (١٩٧٩-١٩٨٠) بملايين البراميل

السنة	المعدل السنوي للانتاج الايراني	المعدل السنوي للانتاج العراقي	المعدل السنوي لانتاج جميع الدول الخليجية العربية
١٩٧٩	٣,١٦٨	٣,٤٧٧	٢١,٠٦٦
١٩٨٠	١,٦٦٢	٢,٥١٤	١٧,٩٦١

ومن الممكن أن نلاحظ بوضوح ما تركته الحرب العراقية-الإيرانية من أثر سلبي على صادرات النفط من الخليج العربي في أول تحول حقيقي لا إرادي، إذ إنخفض المعدل السنوي للإنتاج العراقي بنسبة ٢٧,٧%، والإيراني بـ ٤٧،٥%، والإنتاج لدى بقية دول الخليج بـ ١٤,٧% . مما أدى الى الوقوع في دوامة أخرى من الأضطراب وعدم الإستقرار[532]، فضلاً عن ما سببته من إرتفاع جديد في إسعار النفط الرسمية التي وصلت الى ما يقارب ٣٠ دولاراً للبرميل[533]. واما الأسعار في الأسواق الفورية فقد تجاوزت الأربعين دولاراً كما مر [534].

٥٣٠ ريتشارد بريس، المصدر السابق، ص٣٨.

٥٣١ الجدول من عمل الباحثة وبالاعتماد:

E.I.A, Monthly energy review 2000 …., p.134- 135.

٥٣٢ ريتشارد بريس، المصدر السابق، ص٣٨.

533 Lester Brane"ed", "Chronological history of U.S foreign relations (1933-1988)", Vol.II, (New York: Printed on a Cid, 2002), p.900.

534 Parra Francisco, op. cit, p.220.

المبحث الثاني

سياسة الولايات المتحدة لإحتواء الأزمة النفطية الثانية

١ -سياسة توفير المنتجات النفطية والترشيد في استهلاك الطاقة ١٩٧٩.

أن الولايات المتحدة تعاملت مع الأزمة النفطية الثانية تحت تأثير قناعة أن دول الخليج العربي وفي مقدمتها العربية السعودية لن يكن بمقدورها أن تنخرط في جبهة واحدة معها لمواجهة إنهيار إقتصادي عالمي محتمل، لسبب بسيط وهو أن المنطقة هي جزءٌ من المشكلة وليس جزءً من الحل .

أما الدور المحوري الذي حددتهُ السياسة الأمريكية لحليفتها السعودية في التقليل من آثار الأزمة –بحكم كون الأخيرة تشغل الحصة الأكبر من واردات الولايات المتحدة لعام ١٩٧٨ [535]– فلم يكن ذا جدوى البتة . لذا فقد أُثيرت في الأوساط الإقتصادية الأمريكية مخاوف كبيرة من شحة تجهيز النفط الى المستهلكين، لاسيما بعد توقف تصدير النفط الإيراني، ما جعل الحكومة الأمريكية وشركاتها تبحث عن حل مناسب وتعيش في حالة قلق على مخزونها النفطي في ضوء تطورات الأحداث في إيران وما تركته من ضلالٍ قاتمة على الأوساط التجارية والمصرفية والدولية، كما خشيت بنوك الولايات المتحدة بشأن إمكانية الحكومة الجديدة في إيران على تسديد الديون المترتبة الى هذه البنوك، فبعد أن تعرض أقتصادها الى إرباك أثر توقف تصدير النفط تعرض الدولار الأمريكي الى أضرار فادحة وإتجه نحو التدهور[536].

وفي خضم تلك الأحداث التي هزت الساحة السياسية والإقتصادية في منطقة الخليج العربي والمخاوف الناتجة من إحتمالية عدم إعادة الواردات الإيرانية الى سابق عهدها، كانت الولايات المتحدة قد زادت من الطين بلة وأستمرت في إستهلاكها المتزايد للطاقة، والتي كان نصفها من النفط[537]. ففي عام ١٩٧٨ إزداد نمو الإستهلاك بنسبة ٢% مقارنة بإستهلاك ١٩٧٧، وقاد ذلك الى جعل واردات النفط تحتل الحصة الكبيرة من تجارة الولايات المتحدة[538].

وكان ما يقرب من ٤٥% من الواردات مستوردة بأسعار مرتفعة على نحو لافت، إذ بلغت واردات الولايات المتحدة الكلية من النفط الخارجي حوالي إثنين وأربعين مليار دولار خلال عام ١٩٧٨[539]، شغلت حصة النفط العربي الخليجي منها مايقارب ٣٠%[540]، مما سبب عجزاً في ميزان المدفوعات وساهمت بشكل واضح في إنخفاض قيمة الدولار مقارنة بالعملات الاخرى[541]. كما إنها قد غذّت التضخم الذي أرتفع

---

٥٣٥ ينظر: الملحق رقم (١٢) الذي يوضح نسب استيراد الولايات المتحدة من النفط الخارجي لعام ١٩٧٨، ص٢٠٩.

٥٣٦ بدر غيلان، المصدر السابق، ص١٥٨-١٥٩.

٥٣٧ وحيد عبد المجيد، في الشؤون الاقتصادية–ادارة كارتر والانتخابات الامريكية القادمة، مقال منشور على الموقع:

www.digital.ahram.org

538 O' Conner Patrica "ed", op. cit, p.18.

539 **Ibid.** , p.18.

540 Ali Bahramzadeh, op. cit, p.112.

541 O' Conner Patrica "ed", op. cit, p.18.

من٧,٧% عام ١٩٧٨ الى ١٢,٣% عام ١٩٧٩[542]، ودفع بعض الإقتصاديين الى التوقع بأن كلف تلك الواردات ستؤدي الى زيادة البطالة وتباطؤ النمو الإقتصادي، وبالتالي الى ركود في الإقتصاد الأمريكي[543].

شكل التضخم أحد أهم المشاكل التي واجهها الرئيس كارتر والذي كان إرتفاع أسعار نفط الأوبك سبباً رئيسياً ومباشراً لها على حد رأيه ، وأوضح أن "**العامل الرئيس في أرتفاع معدل التضخم، كان له سبب واحد وهو الإرتفاع الشديد في نفط الأوبك... ويجب أن نتخذ إجراءً من شأنه تقليل إعتمادنا على النفط الأجنبي، وفي الوقت نفسه يقلل التضخم لدينا... إن خفض واردات النفط يجب ان يكون له الأسبقية الأولى لمعالجة التضخم، والواقع أن كل الزيادة في معدل التضخم أتت من اوبك، وإننا سوف لن نسيطر على التضخم إذا لم نسيطر على متطلباتنا لإستيراد النفط** "[544].

ومنذ مطلع عام ١٩٧٩ لم يكن الرئيس كارتر يرغب في حدوث مشاكل تتعلق بنقص الطاقة تهيمن لسنة أخرى من مدة رئاسته، خصوصاً بعدما بذل جهوداً كبيرة خلال عامي ١٩٧٧و١٩٧٨ من أجل حث الكونغرس على تشريع مقترحات الطاقة الشاملة التي إقترحها ضمن مشروع خطته للطاقة الوطنية عام ١٩٧٧[545]. وفي ١٢ شباط ١٩٧٩ وضّح كارتر ذلك للأمريكيين، وأشار بأنه سيبذل جهوده في أتخاذ قرارات صارمة لجعل التضخم تحت السيطرة، لكنه بيّن في الوقت نفسه أن الزيادات الحاصلة في أسعار النفط الخارجي ومن ضمنها أسعار النفط العربي الخليجي ستكون من شأنها أن تعيق جهوده في معالجة التضخم[546]، لا سيما بعد ما قدّر مسؤولو الطاقة في الولايات المتحدة أن نقص العالم من تجهيز النفط إقترب من خمسة ملايين برميل في اليوم[547]، بلغت كمية النقص في واردات الولايات المتحدة من نفط الخليج العربي حوالي خمسمائة الف برميل يومياً[548]. وفي الوقت نفسه أشار المعنيون بشؤون الطاقة الى إمكانية حصول تراجع أكثر في تجهيز الولايات المتحدة ليصل الى ثمانمائة الف برميل في اليوم نهاية عام ١٩٧٩ في حال عدم قيامها بتقليل إستهلاكها للبترول[549]. في حين أن وزير الطاقة الامريكي جيمس شليسنجر أعطى وصفاً ضبابياً في شهر كانون الثاني

---

542 Rosebrook Jennifer J, "The everchanging reputation of Jimmy Carter", (The faculty of Humboldt State University, 2005), p.65.

543 O' Conner Patrica "ed", op. cit, p.18.

544 P.P.P.US, Jimmy Carter 1980-1981, containing the public massage, speeches and statements of the president, (Washington DC: U.S. government printing office) p.199- 750.

545 O' Conner Patrica "ed", op. cit, p.86.

546 W.C.O.P.D., Vol. 11, (Washington DC: Government printing office, 1979), p.255.

547 Ibid, op. cit, p.255.

٥٤٨ تمثل نسبة ماتستورده من ايران.

٥٤٩ بدر غيلان، المصدر السابق، ص٥٨.

١٩٧٩ عن النقص الحاصل بقوله " **إن الوضع في التجهيز خطير ولكن ليس بحرج**"، وسرعان ما أبدى وجهة نظر أكثر تشاؤماً عندما ذكر في مطلع شهر شباط أن"**الوضع مستقبلاً سيكون أكثر خطورة من الحظر النفطي العربي لعام ١٩٧٣**"[550].

توقعت الأوساط الإقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ الحكومة إجراءات لحل الأزمة شبيهة بتلك التي إتخذتها في أزمة عام ١٩٧٣، وعادت الى الأذهان صورة الطوابير الطويلة عند محطات البنزين أو إغلاق بعضها في أيام العطل أو رفع أسعار المحروقات. ولكن ظهر أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الأزمتين تحملان إختلافاً وتميزاً، إحدهما عن الأخرى، ففي حين منحت إدارة نيكسون في الأزمة الأولى أولوية لتطوير مصادر جديدة وبديلة للنفط لزيادة جانب العرض، أصبحت الاولوية خلال الأزمة النفطية الثانية تتمثل في الإهتمام بجانب الطلب عن طريق محاولة الحفاظ على الطاقة وتوفيرها والاستخدام الأمثل لها[551]. لذلك كانت ردة فعل كارتر حول وقف صادرات النفط الإيرانية متفائلة ولكن بحذر، وسعى الى التعامل معها بأن أمر بوضع برنامج عمل طوعي أوضحه خلال المؤتمر الصحفي الذي أقيم في ١٢ شباط حيث سألهُ أحد الصحفيين حول إمكانية جعل الرئيس الأمريكي شعبه يعمل على التقنين في إستهلاك الطاقة بشكل طوعي، فذكر كارتر انه "**عندما يرى المستهلكون قائمة أجور الكهرباء أو التدفئة للمنازل عالية، فبصورة طبيعية سيقللون إستخدامهم، بل وسيقومون بعزل المنازل، وعندما يجدون سعر البنزين في الولايات المتحدة مرتفع فأن الناس بصورة طبيعية سيتجهون الى المركبات العامة والنقل الاكثر كفاءة والأقل كلفة أو التقليل من الأستخدام غير الضروري لسياراتهم، وبالتالي فأن هذه الإجراءات ستساهم في حفظ الطاقة، بل وستجبر إستهلاك البترول على التراجع بنسبة ٥%**"[552].

كما دعا كارتر الى إتخاذ تدابير أخرى لحفظ الطاقة، كانت أفضل طريقة لتقليل الطلب على الواردات النفطية من وجهة نظره هي من خلال تقنين الإستهلاك، وتتم هذه العملية بوضع تدابير لحفظ الطاقة وتوفيرها[553].

فقدم برنامجاً في ٢٦ شباط ١٩٧٩ الى لجنة الطاقة في مجلس الشيوخ هدفه التقنين ولإستخدام الأمثل لإستهلاك المنتجات النفطية، وذلك بتحديد كمية الوقود المعطاة لإصحاب السيارات في اليوم الواحد، وتخفيضها فيما لو تعرضت مسألة تجهيز البنزين الى شحة خطيرة، فضلاً عن ذلك كان هناك إقتراحاً يقضي بغلق محطات

---

550 O' Conner Patrica "ed", op. cit, p.87.

٥٥١ صفاء جمال الدين، ازمة الطاقة وسياسات الدول الصناعية الغربية، بحث منشور على الموقع:

www.digital.ahram.org.eg.

552 W.C.O.P.D., Vol. 11…, p.262.

553 Coodwin Craufard, op.cit, p.604.

تعبئة الوقود في أيام الآحاد(العطل الرسمية) بأعتبار أن إغلاقها من شأنهِ ان يوفر ما يقارب مائتان وستون الف برميل يومياً[554]. كذلك منع إضاءة الزينة وتخفيض الضرائب على كل من يستخدم عدادات منظم الحرارة (الثرموستات)[555]، كما أن كارتر إقترح أن يقوم بالعمل على توفير مليون برميل يومياً نهاية عام ١٩٧٩[556].

إلا أن من أهم الإجراءات التي وضعها الرئيس في مواجهة النقص في تجهيز النفط وإرتفاع الأسعار هو قيامه بوضع عدد من التدابير الواجب إتخاذها ضمن مشروع شامل آخر، قدّمه الى الكونغرس في ٧ آيار ١٩٧٩ [557]. وقد كانت هذه الخطة عبارة عن National Energy Plan IIتحت عنوان خطة الطاقة الوطنية الثانية دراسة موسعة لتوفير الطاقة بمختلف أنواعها، وقد أشار الرئيس الى أن خطة الطاقة الوطنية الأولى التي أرسلها الى الكونغرس منذ عام ١٩٧٧ كانت الجهد الأول الذي تعامل مع أكبر عدد من مشاكل نقص النفط، أما هذه الخطة فقد جاءت بوصفها تأكيداً على المقترحات التي تناولها في خطة الطاقة الأولى وتعديلاً لها. لكنه أشار في الوقت نفسه الى أن مشاكل الطاقة الجديدة حقيقية وخطيرة وأصبحت أكثر سوءً، وأن على كل أمريكي المساعدة في حل هذه المشاكل[558].

حاول كارتر أن يضفي على خطته مظهراً جديداً، فأمر بتحرير سعر النفط المنتج داخل الولايات المتحدة وإزالة القيود والضوابط المفروضة عليه بشكل تدريجي بدأً من حزيران١٩٧٩، على أن يكون آخر موعد لإزالتها نهائياً عام ١٩٨١، مؤكداً أن من شأن هذا الإجراء العمل على تشجيع تقنين الإستهلاك في إستخدام الطاقة، معبراً هو عن ذلك بالقول"**اذا أردنا إيقاف الواردات، وزيادة إنتاج النفط وتقليل الطلب وتشجيع وتطوير أستخدام مصادر الطاقة الجديدة، فيجب أن يسعّر النفط بقيمة بديله الحقيقي**". لكن كارتر أدرك جيداً أن الإجراء المذكور سوف يجعل سعر النفط المحلي يرتفع الى سعر النفط العالمي، ومن المؤكد سيسمح للشركات النفطية والمجهزين المحليين يحققون أرباحاً طائلة على حساب المستهلك الأمريكي، ومن الممكن أن يغذي بدوره التضخم المالي في الولايات المتحدة والذي يسعى الرئيس كارتر جاهداً للسيطرة عليه، ولهذا قدم من أجل تلافي ذلك إقتراحاً آخراً تمثل بفرض ضريبة على تلك الأرباح التي تجنيها الشركات النفطية من عملية إرتفاع أسعار النفط، أطلق عليها (Windfall Profit Tax)ضريبة الأرباح المفاجئة ، وقد بين كارتر أن هذه الضرائب ستستخدم لمساعدة الأسر الأمريكية من ذوات الدخل المحدود، موضحاً ذلك بقوله "**أن العائدات المتزايدة من إلغاء القيود المفروضة على**

---

٥٥٤ بدر غيلان، المصدر السابق، ص٤.

555 O' Conner Patrica"ed", op. cit, p.87.

556 Coodwin Craufard, op. cit, p.605.

٥٥٧ ينظر الملحق رقم (١٣)، رسالة الرئيس كارتر الى الكونغرس حول خطة الطاقة الوطنية عام ١٩٧٩، ص٢١٠.

558 National Energy Plan II in May 1979, A report to the congress, required by title VIII of the department of energy organization Act, US. department of energy, Washington DC .

أسعار النفط يجب أن لا تغني المنتجين بصورة غير عادلة على حساب المستهلكين، ولهذا السبب فأنني أقترح فرض ضريبة على الأرباح العائدة من إلغاء القيود المفروضة على أسعار النفط، وأن هذه العائدات ستستخدم لإنشاء صندوق لتمويل الطاقة الذي يكون مخصص الى حدٍ ما لمساعدة الأمريكيين ذوي الدخل المحدود الذين لا طاقة لهم على تحمل أسعار الطاقة المرتفعة "[559].

وبينت الحكومة الأمريكية أن هذه الضريبة سوف تستعيد ٥٠% من أي زيادة في سعر النفط، فضلاً عن كونها سوف تقدم ٧٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ و٢,٥ مليار دولار عام ١٩٨١، وفي نهاية عام ١٩٨١ سيستلم صندوق تمويل الطاقة مبلغاً إجمالياً قدره ٨,٤ مليار دولار[560].

ومن أجل الإسراع بها فقد طالب الرئيس كارتر من الكونغرس الموافقة على هذه الضريبة وتمريرها بوصفها أكبر ضريبة تجنى من الصناعة النفطية المستقلة في تاريخ الولايات المتحدة، وعلى الرغم من المعارضين الكثر، إلا أن مجلسي الشيوخ والنواب إتخذوا خطواتً هامة نحو تسوية هذه الخلافات، علماً إنها إستغرقت وقتاً طويلاً وثميناً، ولم تتم الموافقة عليها وتقديمها للرئيس إلا في ٢ نيسان ١٩٨٠[561].

---

559 National Energy Plan II,op.cit, p.1 ; Lazzri Salvatore, "The Crude Oil Windfall Profit Tax of the 1980s, implications for Current Energy Policy", CRS Report for Congress, March 9, 2006, p.11.

وللاطلاع على تفاصيل أكثر عن سياسة ضرائب الطاقة منذ عام ١٩١٦ وحتى عام ٢٠١٠ ينظر التقرير:

Sherlock Molly, "Energy Tax Policy: Historical Perspectives on and Current Status of Energy Tax Expenditures", CRS Report for Congress, May 2, 2011.

560 National Energy Plan II, op. cit, p.80.

561 P.P. P.US, Jimmy Carter 1979…., p.2283.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن هدف الضريبة المذكورة هو مساعدة الأسر الأمريكية ذات الدخل المنخفض وتحسين النقل الجماعي ومساعدة وتطوير الوقود الصناعي، إلا أن لهذه الضرائب ايضاً تأثيراً مستقبلياً على زيادة إعتماد الولايات المتحدة على الواردات النفطية، اذ أشتكى أصحاب الشركات النفطية بعد عام ١٩٨٤ على هذه الضرائب مبينين إنها أصبحت أثقل عليهم من أي وقت مضى، معللين ذلك بكون إيراداتهم قد قلت لكون أسعار النفط قد إنخفضت من ٣٠ دولار الى ١٠ دولار، وبذلك اثر على إنتاج النفط المحلي الذي أخذ في الإنخفاض في حين أن الطلب أستمر في الإرتفاع، فضلاً عن تخلف المنتجين في البحث عن إحتياطات نفطية جديدة، مما سبب زيادة في إعتماد الولايات المتحدة على الواردات النفطية الخارجية حتى تم إلغاءها في آب ١٩٨٨. ينظر: =

Joseph Thorndike, "Historical perspective the windfall Tax-Career of a concept", www.taxhistory.org .

ولمزيد من التفاصيل حول الآثار الاقتصادية لهذه الضريبة ينظر:

Shapiro J. and Pham D, "The economic impact of windfall profits Tax for savers and shareholders", (U.S: Sonecon, 2005) ; Nason James, "Revenue effects of the crude oil windfall profit Tax act", Report prepared at the US house of representatives, May,1983.

من ذلك يظهر أن الحكومة الأمريكية ومن أجل تقليل الواردات النفطية سواء من الدول العربية الخليجية على وجه الخصوص والدول المنتجة عموماً، ركزت عملها على تقليل الإستهلاك، الذي يتم بدوره من خلال العمل على توفير الطاقة وتقنينها والترشيد الحكيم لإستخدامها، وكانت هذه الأمور تقع على عاتق الشعب الأمريكي أكثر منها على الحكومة الأمريكية نفسها، لأن معظم إستهلاك النفط وتحديداً ٥٠% من إجماليه يأتي من القطاعين المنزلي والنقل الفردي والجماعي، ويمكن لممارسة توفير وحفظ الطاقة التقليل من كمية الإستهلاك في كليهما بشكل ملحوظ، كما يمكن للإستخدام الفعال للطاقة أن يخفض من كمية الاستهلاك فيها[562].

لذا كان مقترح خطة الطاقة الوطنية الثانية يتطلب خلق جوٍ مناسبٍ ورأيٍ موحدٍ ومتجانسٍ من أجل توجيه الشعب الأمريكي للإستخدام الأمثل للطاقة، لاسيما أن الأخير كان بطيئاً في تقبله لحقيقة خطورة الأزمة، على الرغم من كونه قد عاش معاناة الازمة النفطية الأولى، وكثرة تحذيرات الرئاسات الأمريكية المتعاقبة الداعية الى تقليص الإمدادات الخارجية، ووقف إنخفاض إحتياطيات النفط لديهم، فضلاً عن إستمرارية تركيز وسائل الإعلام على مشاكل الطاقة الوطنية. لكن إستطلاعات الرأي العام التي أُجريت بعد مقترحات الرئيس التقشفية أشارت الى أن حوالي نصف الشعب الأمريكي يصر على رفض فكرة وجود أزمة طاقة حقيقية وجدية كما يصفها الرئيس كارتر، ويبدو أن الشعب الأمريكي كان يشعر أن معظم السياسات المقترحة لترشيد الإستهلاك مبالغٌ فيها وستخلق بشكلٍ أو بآخر أرباحاً كبيرة لقلة قليلة، وكلفاً عالية لمجموعات إجتماعية واسعة، ودائماً ستنتج رابحين الأكثر ثراءً، وخاسرين الأكثر فقراً [563].

لايمكن أن يوصف ما حدث في المجتمع الأمريكي آنذاك سوى أنهُ حالة من إهتزاز الثقة بينه وبين حكومته، مما ولّد صعوبة في إنجاز أي مقترح حول تخفيض الواردات وتقنينها، الأمر الذي جعل الرئيس كارتر يوجه خطاباً متلفزاً الى الشعب الأمريكي في ١٥ تموز ١٩٧٩ إتسم بطابعه التشاؤمي وإسلوبه الوعظي، وقد وصف بأنه أهم خطاب ألقاه كارتر منذ توليه الرئاسة عام ١٩٧٧، وسمي بخطاب أزمة الثقة (Crisis of Confidence Speech)، وأطلق عليه بعضهم أسم (خطاب التوعك أو خطاب الشعور بالضيق) وذكر كارتر أن بلاده تشهد أزمة أشد من نقص الطاقة نفسها، وهي أزمة الثقة التي أصابت قلب الارادة الوطنية وروحها[564]،

---

562 E.I.A, "State energy price and expenditure report 1970-1982", (Washington DC, U.S department energy, 1985).

563 Walther Rosenbaum, "politics and public policy", (Washington DC., Congressional quarterly press, 1981), p.9.

٥٦٤ جوزيف جوف، تفوق امريكا بغياب المنافسين، مقال منشور على الموقع www.iraqfuture.net ; Rosebrook Jennifer, op. cit, p.68.

وبين بصراحة أن الشعب الأمريكي يواجه أزمة ثقة بإدارة حكومته بسبب حروبها وفضائحها[565]. وركّز بصورة رئيسية على أزمة الطاقة التي وصفها بأنها حقيقية وتهدد الولايات المتحدة بصورة واضحة، وبأنه لا يمكن لبلاده أن تستمر في إستهلاك البترول أكثر مما تنتج. وهاجم الدول المنتجة لزيادة إسعار بترولها، وقد أشار الى أن زيادة الإستهلاك في الطاقة وعدم الإستخدام الأمثل لها لا يعني فقط زيادة إستيراد النفط بل يعني أيضاً إستيراد التضخم بالإضافة الى البطالة، وفيما يأتي مقتطفات من هذا الخطاب :

"**...لقد جرَّ إعتمادنا المفرط على الأويك بالفعل خسائر هائلة على إقتصادنا وشعبنا، وهذا هو السبب المباشر في الطوابير الطويلة التي جعلت الملايين منكم يقضي ساعات حرجة في إنتظار البنزين. إنها سبب التضخم والبطالة المتزايدة التي نواجهها الآن، هذا الإعتماد على النفط الأجنبي لا يطاق، بل يهدد إستقلالنا الإقتصادي وأمن أمتنا... وأزمة الطاقة حقيقية ومنتشرة في جميع أنحاء العالم، وأنها خطر واضح وقائم على أمتنا، هذه هي الحقائق ونحن ببساطة يجب ان نواجهها**"[566]. كما شبّه الرئيس كارتر الإعتماد المتزايد على نفط الدول المنتجة ذلك بقوله "**رقابنا ممدودة على السياج والسكين بيد اويك...، أنت تعرف- أي المواطن الأمريكي- أننا يمكن أن نفعل ذلك – أي تقليل الواردات البترولية – لدينا الموارد الطبيعية، ولدينا نفط الصخور الزيتية اكثر مما في العربية السعودية وحدها، لدينا الفحم أكثر من أي دولة على الأرض، ولدينا أعلى مستوى من التكنولوجيا في العالم، ولدينا مهارة العمل والعبقرية، وأعتقد جازماً أن لدينا الإرادة الحرة لننتصر في هذه الحرب، انا لا أعدكم أن هذا النضال من أجل الحرية سهل... ولكن الحقيقة أنها الطريقة الوحيدة للخروج منها... يمكننا تحمّل نقص قصير الأجل على نحو أكثر فعالية، وسنفعل ذلك ولكن لا توجد حلول قصيرة الاجل لمشاكل طويلة الأمد، وببساطة ليس هناك طريقة لتجنب التضحية...**" [567].

كما أوضح الرئيس كارتر في خطابه أن خطته في العمل من أجل مواجهة الأزمة وتحقيق الاستقلال البترولي للولايات المتحدة تقوم على أساس برنامج يتكون من ستة نقاط هي:

١- خفض الواردات الامريكية من البترول بمعدل النصف من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٩١.

٢- منح الصلاحيات للرئيس الامريكي لخفض الإستهلاك الفعلي للطاقة خلال عامي ١٩٧٩-١٩٨٠.

٣- تكثيف الجهود العملية المبذولة لتطوير إستخدام الوقود الصناعي .

---

٥٦٥ طلحة جبريل، تجّار السياسة جيمي كارتر يؤمن بتحقيق السلام في الشرق الاوسط، الشرق الاوسط "صحيفة"، (٢٥ نيسان،٢٠٠٨) ، العدد ١٠٧٤١، ص ٧ .

566 Holzman Simon, "A need of change: the looming energy crisis", (Pennsylvania: US army war college, 2006), p.1.

567 P.P. P.US, Jimmy Carter 1979…, p.1290 ; Rosebrook Jennifer, op. cit, p.71- 78.

٤-العمل على تطوير إستخدام الطاقة الشمسية .

٥-تخفيض إستخدام البترول في إنتاج الكهرباء، وزيادة استخدام الفحم فيها.

٦-منح عشرة مليارات دولار قروضاً لتطوير عمليات النقل والمواصلات العامة خلال العقد القادم. [٥٦٨]

كما حثَّ الرئيس كارتر الشعب الأمريكي على إستخدام النقل العام كلما أمكن، ووضع منظمات الحرارة (الثرموستات) لتوفير الطاقة، وبين أن كل عمل من أعمال التوفير في الطاقة هو أكثر من مجرد الحس السليم، وإنما هو عمل وطني[569].

وفي صيف ١٩٧٩ كان نقص النفط في الولايات المتحدة قد ظهر من خلال الطوابير الطويلة والمتعددة عند محطات التعبئة، وبدأت بعض الولايات الامريكية العمل بنظام حصص بنزين محددة، مما أدى الى إزدياد نسبة المقتنعين بأن الأزمة حقيقية، وإرتفعت تلك النسبة في شهر أيلول من ٩% الى ٣٥%، مما دفع الكثيرين وأقنعهم بضرورة العمل مع خطة كارتر للطاقة والسعي الى الترشيد في الأستخدام [570].

وفي ٢٦ ايلول كانت السعودية قد بعثت بتأكيد رسمي للولايات المتحدة تعتزم فيه الإستمرار بإنتاج ٩,٥ مليون برميل في اليوم، اي بإضافة مليون واحد فوق الحد المقرر لإنتاجها ولمدة أكثر من ثلاثة أشهر، بوصفها رسالة تطمينية رحب بها الرئيس كارتر، ووصفها بأنها خطوة بنّاءة لصالح البلدان المستوردة، إلا إنه في الوقت نفسه نبّه أن لا يكون هذا الخبر سبباً في الإسترخاء والراحة من الجهد الذي يتعين على أي مواطن القيام به، يسهم في جعل طلبهم على نفط العالم محدوداً [571].

لقد كانت خطة الطاقة الوطنية الثانية فعّالة على الرغم من ضغطها على المستهلك الأمريكي، إذ أن إزالة ضوابط الأسعار المفروضة على النفط الخام والسماح لها بالإرتفاع ساعد بطبيعته على خفض الإستهلاك، إذ إنخفض الإستهلاك من ٢١,٢٦٦ مليون برميل يومياً في شهر شباط الى ١٨,٨٢٤ مليون برميل في اليوم في شهر كانون الاول من عام ١٩٧٩، في الوقت الذي إرتفع فيه سعر النفط المنتج المحلي من ٩,٤٦ دولار للبرميل الواحد في كانون الثاني الى ١٧,٠٣ دولار في شهر كانون الاول وكما موضح في الشكل ادناه[572] :

---

568 W.C.O.P.D, "Administration of Jimmy Carter", Vol.15, (Washington D.C, The office of the federal register Act, 1979), p.1230- 1241 ; Rosebrook Jennifer, op. cit, p.71 ؛

=وحيد عيد المجيد، في الشؤون الاقتصادية- ادارة كارتر والانتخابات الامريكية القادمة، مقال منشور على الموقع

www.digital.ahram.org.

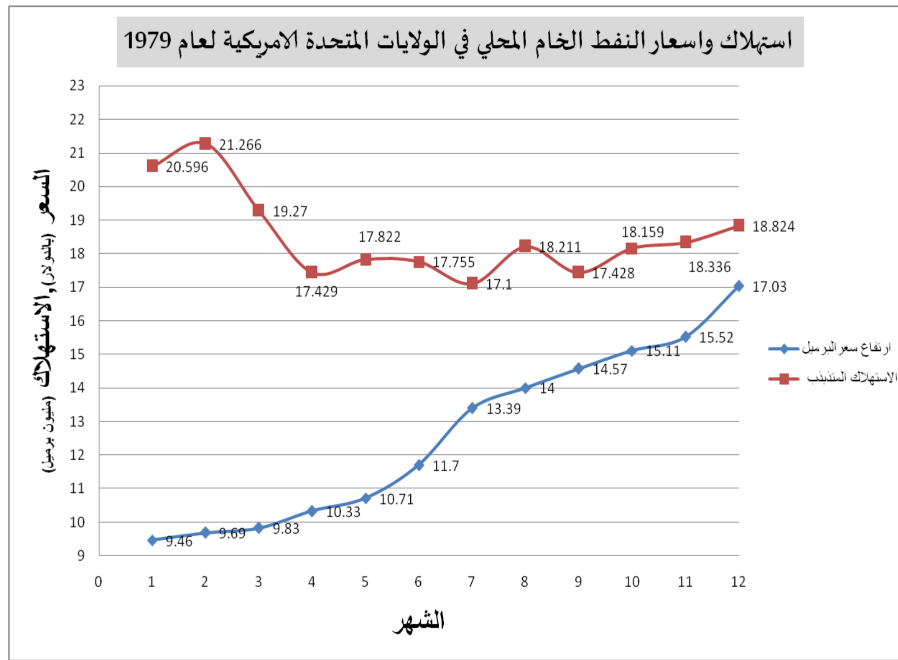
569 Kotchen Mathew, "Conversation behavior, from voluntary restraint to voluntary price premium", (US: University of Michigan, 2004), p.1.

570 Coodwin Craufurd, op. cit, p.61.

571 P.P. P.US, Jimmy Carter 1979…, p.1760.

٥٧٢ المخطط من عمل الباحثة بالإعتماد على: =

شكل رقم (٤)



في حين أن الإنتاج النفطي المحلي إزداد من ١٠,٤ مليون برميل في اليوم الى ١٠,٨ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٩[573]. فضلاً عن كون نشاط الاكتشافات عام ١٩٨٠ وصلت الى حد غير مسبوق، وإرتفعت منصات الحفر الى ٣٩٧٤ منصة، وإنخفضت واردات النفط ايضاً من ٤٥,٧% عام ١٩٧٩ الى ٣٧,٣% في المدة نفسها[574]. حيث كان المعدل السنوي لما إستوردته الولايات المتحدة من دول الخليج العربية قد أنخفض من مليون وسبعمائة وثلاثة وخمسين برميل في اليوم عام ١٩٧٩، الى مليون وخمسمائة وثلاثة وستين برميل يومياً عام ١٩٨٠[575].

وعلى الرغم من ذلك فإن أزمة النفط لم تختفِ بشكل نهائي، وإستغرقت من الوقت أطول مما خطط لها المراقبون من سياسيين وإقتصاديين، إذ لم تستطيع الولايات المتحدة أن تثني حليفاتها الخليجيات عن المضي في سياسة الحفاظ على أسعار النفط المرتفعة، علماً أن معدل الزيادة كانت بطيئة وضمن الحدود المعقولة. وأدركت أن أي إرباك أمني في المنطقة سيكون له أثر مباشر على عملية تجهيز النفط نحو بلادها[576].

E.I.A, Monthly energy…., p.90 ; E.I.A, "State energy data report, consumption estimate 1960-1990, May, 1992", (US. department of energy, Washington DC.), p.5.

573 E.I.A, "Outlook for oil prices", (US. department of energy, Washington, 1982), p.7.

574 Reuven Hollo, op. cit, p.251- 253 .

575 E.I.A, Monthly energy…., p.30 .

576 Qutide In : Reuven Hollo, op. cit, p.251.

وقد أشار كارتر الى ذلك في حديثه الى الصحفيين في البيت الأبيض في الرابع عشر من أيلول بأن فقدان النفط العراقي والإيراني لن يكون له تأثير كبير على الإمدادات النفطية على مستوى العالم ، لكنه أكد على *"أن توقفاً كاملاً لصادرات النفط من الدول الأخرى التي تشحن بترولها عبر منطقة الخليج العربي سوف يخلق بطبيعة الحال تهديداً خطيراً للإمدادات البترولية العالمية، وبالتالي تهديداً لسلامة إقتصاد كل دولة ...ولذلك فأن حرية الملاحة في الخليج العربي لها أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي كله، ومن المحتم ألا يحدث إنتهاك لحرية مرور السفن الذاهبة الى منطقة الخليج العربي والآتية منها"* [577].

ولا يخفى على المتتبع الى ما يلمح إليه كارتر، من أن رؤية أمنية أمريكية على وشك أن توضع موضع التنفيذ في الخليج العربي يكون عمادها وضع قوة عسكرية ثابتة وضاربة لحماية مصالحها الستراتيجية في المنطقة وهذا ما سيكون موضوع المبحث القادم.

---

[577] مايكل أ .بالمر ،المصدر السابق،ص ١١٢.

٢- سياسة التواجد العسكري الثابت في حماية الموارد النفطية لدول الخليج العربية عام ١٩٨٠

نجد أن من المناسب البحث في الظروف والمتغيرات التي دفعت الولايات المتحدة بإتجاه التفكير ليس بضرب إحدى دول المنطقة، بل بإيجاد قوة عسكرية مرابطة بشكل دائم في المنطقة بأكملها. فعلى الرغم من سعي الولايات المتحدة لإحتواء الأزمة النفطية الثانية التي كانت إحدى مسبباتها تطورات الأحداث السياسية والإقتصادية في منطقة الخليج العربي، إلا إنها كانت تعرف جيداً أن البرامج المعدة لتقليل الإستهلاك ولتطوير مصادر بديلة للطاقة، حتى لو نفذت وأتبعت بحيوية غير إعتيادية، فليس من المحتمل أن تزيل إعتمادها، وإعتماد حلفائها على نفط الخليج العربي(578). كون البرامج البديلة للنفط ستكون مكلفة وبحاجة الى وقت لجعلها مجدية إقتصادياً، وحتى ذات الأكثر تعقيداً منها كالطاقة النووية ستكون مصحوبة بأخطار جسيمة فيما للطاقة النووية Three Mile Islandلو تعرضت الى خلل جزئي، مثلما حصل في محطة ثري مايل آيلاند في الولايات المتحدة(579)، وهذا ما يفسر إعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج العربي بصورة لا إنفكاك منها .

وعلى الرغم من كلفته المتزايدة فإنه يبقى أرخص من أية طاقة بديلة متاحة– فيما عدا الطاقة النووية الذي تعمل به الولايات المتحدة، والذي أوضحوا إنه GASHOL– وعلى سبيل المثال وقود الكازهول(580)

---

٥٧٨ جفري ريكورد، المصدر السابق، ص٢٠.

٥٧٩والتي إنفجرت في ٢٨ اذار ١٩٧٩ بسبب عطل بسيط في تغذية مولدات البخار بالمياه. ينظر:عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الامريكية وعلاقاتها الإقتصادية مع إقطار الخليج العربي، (البصرة: مرز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٧)، ص٤٢.

٥٨٠ الكازهول: هو مزيج من البنزين والكحول (بنسبة ١٠% من الايثانول او ٣% من الميثانول)، يستخدم في دول العالم ولاسيما في الولايات المتحدة كوقود بديل للسيارات والمركبات الاخرى في العديد من البلدان. وعادةً يتم الحصول على الايثانول عن طريق التخمير للمحاصيل الزراعية او مخلفات المحاصيل كقصب السكر والذرة. الايثانول يزيد كفاءة الوقود ويقلل بشكل كبير من اول اوكسيد الكاربون المنبعث من المركبات. للمزيد من المعلومات ينظر:

Marci Bortman, Peter Brimblecombe, and Mary Ann(ed) ,"Gasohol." Environmental Encyclopedia, 3rd. Vol. 1,(Detroit: Gale, 2003), p. 619.

سيكون منافساً إقتصادياً للنفط في حالة واحدة فقط . اذا زاد سعر النفط السائد حالياً الى ثلاثة أمثاله، ليصبح مائة وعشرون دولاراً للبرميل الواحد. ولذلك فأن كلفة النفط العربي الخليجي على الرغم من كونها تشكل عبئاً مالياً في الولايات المتحدة فقط، لكن خسارته ستشل الإقتصاد الأمريكي تماماً[581].

فضلاً عن ذلك فإن ما حققته الولايات المتحدة من تقليل وارداتها النفطية يعزى بالدرجة الأساس الى إزالة القيود والضوابط عن أسعار نفطها الخام المحلي[582]، مما سبب إرتفاعاً تدريجياً في أسعاره، الذي أسهم بطبيعة الحال في نتيجتين مهمتين، الأولى قيام المنتجين المحليين بزيادة اكتشافاتهم النفطية منقادين بدافع أن والثانية تتمثل بإجبار أسعار النفط المرتفعة المستهلك إرتفاع أسعار النفط المحلي سيحقق لهم أرباحاً إضافية، الأمريكي على توفير إستهلاك المنتجات النفطية. وحتى لو افترضنا أن الولايات المتحدة أستطاعت أن تستغني عن الواردات النفطية من الدول الخليجية وحققت الإكتفاء الذاتي من الطاقة وعملت على قطع تلك الواردات وتصفيرها، وهذا بالطبع غير ممكن لدولة صناعية استهلاكية كبرى، وحتى لو حصل ذلك فلا يمكن للولايات المتحدة أن تقلل إعتماد حلفائها الأوربيين من إمدادات نفط الخليج العربي، لأن ذلك سيشكل ضربة مهلكة لإقتصادياتها، و

أن النفط لا يزال المصدر الأول للطاقة لديها ويحظى بأهمية متزايدة في هيكل إستهلاكها[583].

ومن هنا نجد أن الولايات المتحدة ستبقى بحاجة الى الحفاظ على إستمرار تدفق الواردات النفطية من دول الخليج العربي سواءاً عملت على خفض وارداتها النفطية أم لا. فمعظم بدائل الطاقة ذات كلف عالية نسبياً مقارنةً بكلفة النفط، وأن الوقت سيطول قبل أن يتحقق إنتاج البدائل بأسعار إقتصادية منافسة للنفط من ناحية، ومن ناحية آخرى سيبقى حلفاؤها الأوربيين مستوردين رئيسيين للنفط العربي الخليجي[584]. لذا فمن مصلحة الولايات المتحدة أن تعمل على تأمين حاجات حلفائها من إمدادات النفط العربي الخليجي، وإلا فقدت مكانتها كدولة عظمى[585].

ويمكن القول أنه لم يكن الإرتفاع المستمر في الأسعار هو مصدر الخطر والقلق الوحيد الذي شكل تهديداً لأمن الامدادات النفطية لدى الولايات المتحدة، بل أن تصاعد وتيرة الأحداث في المنطقة بدأً من سقوط

---

[٥٨١] عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الامريكية...، ص٤٢.

[٥٨٢] يذكر أن هنالك أسباب ثانوية آخرى ساهمت بشكل مؤقت في مساعدة الولايات المتحدة في تخفيض وارداتها البترولية تمثلت بأستهلاكها لمواردها من الغاز الطبيعي الذي حل محل النفط واعتمادها على خزينها الاستراتيجي، فضلاً عن التباطؤ الإقتصادي الذي عليه الولايات المتحدة، لذا فإن مثل هذه الاسباب قد أسهمت في تخفيض الواردات. ينظر: عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الامريكية...، ص٤٢.

[٥٨٣] صفاء جمال الدين، المصدر السابق،ص ٢.

[٥٨٤] عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الامريكية...،ص٤٩.

[٥٨٥] حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٢٧٦.

الشاه ومما أستتبع ذلك من إضطرابات هددت أمن المنطقة، دفعت الولايات المتحدة أن تسعى قدر إستطاعتها الى المحافظة على الحليفة الثانية صاحبة أكبر إنتاج نفطي في الخليج العربي، وكان أول إنذار موجه من إدارة كارتر الى دول المنطقة ومنها دول الخليج العربية في ٢٠ شباط ١٩٧٨ عندما ذكر وزير دفاعه هارولد براون Harold Brown) عن ذلك بقوله "**ان منطقة الشرق الاوسط لايمكن فصلها عن أمننا وكذلك أمن الناتو وأمن حلفائنا في آسيا**"[586].

ومما زاد في الأمر تعقيداً ودفع الولايات المتحدة للبحث عن بدائل جديدة، أن عام ١٩٧٩ لم يشهد فقط سقوط حليفها الرئيس في المنطقة (محمد رضا شاه)، بل أصبحت مهددة بفقدان الركيزة الثانية لها وهي العربية السعودية، خصوصاً بعدما تعرضت لتمرد خطير مثل حادثة الحرم المكي في العشرين من تشرين الثاني ١٩٧٩[587] . ثم لم تمضِ بضعة أسابيع حتى تلقت الولايات المتحدة في ٢٨ كانون الاول ١٩٧٩ صدمة عنيفة بغزو السوفيت لإفغانستان، الأمر الذي زاد من مخاوف الأمريكيين وقلقهم على الموارد النفطية في دول الخليج لإقتراب السوفيت من تلك المنابع[588].

والجدير بالذكر أن تطورات الأحداث في منطقة الخليج العربي التي أعقبت إعلان الجمهورية الإسلامية في إيران، لم تكن تتماشى مع أهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة المذكورة[589]، اذ أن سقوط حليفها

---

٥٨٦ مقتبس في : غازي ربابعة، المصدر السابق، ص٨٥.

٥٨٧ حصل في تشرين الثاني ١٩٧٩، ان اقتحم المسجد الحرام عدد من المتطرفين المسلحين يتراوح عددهم بإختلاف المصادر مابين ٢٠٠الى ٦٠٠ شخص، تولى قيادتهم شخصان هما جيهان العتيبي و محمد بن عبد الله القحطاني ، اذ ادعى الاول بأن الثاني هو المهدي المنتظر، ودعا المصلين الى الأعتراف به، ونادى بقلب نظام الحكم في المملكة أبان عهد الملك خالد بن عبد العزيز، وتمكنت القوات السعودية بمساعدة قوات فرنسية من اقتحام المسجد بعد أن حصلت على فتوى من مفتي السعودية تجيز لها ذلك، وأستطاعت في ٤ كانون الاول ١٩٧٩ من أستعادة سيطرتها عليه، وألقت القبض على جيهان العتيبي وقتلت محمد القحطاني، ويذكر أن السعودية بعد ذلك الحادث قامت بحملة أعتقالات واسعة ضد كل من شارك في هذه الحركة وأقدمت فيها على إعدام ٦٣ شخص في كانون الثاني ١٩٨٠ من ثمان مدن مختلفة في السعودية وجنسيات مختلفة ، وتعد هذه أكبر عملية إعدام جماعي في التاريخ السعودي. ينظر:

Ran Hassner, "Islamic just war theory and the challenge of sacred space in Iraq", International affairs, "Journal", January 11, 2007 ; Alison Marissa, "Militants seize Mecca, the effects of the 1979 siege of Mecca revisited", (Washington: University of Mary), p.5 ; Menoret Pascal, "Fighting for the holy Mosque, the 1979 Mecca insurgency", www.cerium.ca.

٥٨٨ دايفد .ا.ي. لونغ، في ضوء تبعية النظام السعودي للولايات المتحدة الامريكية (الرهان الخاسر)، افاق عربية"مجلة"، بغداد، العدد ١٢، السنة ١٥، كانون الاول ،١٩٩٠، ص٣٣ ؛ عامر محسن سلمان العامري، المصدر السابق، ص٢٩ ؛

=Pandergast Sara and Pandergast Tom, "Worldimark energy dopedia of national economies", Vol.3, (Detroit: Gale, 2002), p.495 ; Brune H"ed", op. cit, p.881 ; Dainal Yerigan, op. cit, p.701.

٥٨٩ يمكن إجمال الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في تلك المرحلة بتأمين حماية البترول ونقله وتدفقه إليها والى حلفائها في الغرب الاوربي والشرق الاقصى الياباني الحليف، وإحتوائها للصراع العربي-الاسرائيلي والمحافظة على وجود اسرائيل قوية من خلال دعمها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وكذلك فرض الحصار

في ايران وإخفاقها في جعل إتفاق كامب ديفيد مرحباً به لدى بقية الدول العربية الخليجية، والصلح المنفرد بين مصر وإسرائيل والغزو السوفيتي لأفغانستان، جعلت الولايات المتحدة تشعر أن مصالحها النفطية في الخليج العربي أصبحت محفوفة بالمخاطر داخلياً وخارجياً على حدٍ سواء[590].

ويذهب أحد الكتاب[591] الى أن الولايات المتحدة كان هدفها السيطرة على النفط العربي من أجل ضمان أمنها القومي وهيمنتها الإقتصادية على العالم، أما الاتحاد السوفيتي في تصديه للسيطرة العالمية الامريكية، فيحاول الإمساك بهذا السلاح أو على الأقل منع التحكم به من جانب الولايات المتحدة. وبالطبع ستكون سيطرة الاتحاد السوفيتي على نفط الخليج العربي عاملاً مهماً في تفتيت التحالف الغربي الأمريكي، لإعتماد حلفائها بشكل أساس عليه [592].

لقد أصبح النفط وطرق نقله مهددة بالأخطار من جوانب متعددة: الخطر السوفيتي الذي أقترب من الحقول النفطية وبات يهدد أهم معابر النفط كمضيق هرمز [593]. ثم خطر النظام الإسلامي في إيران الذي ناصب العداء للولايات المتحدة، فضلاً عن تفاقم الصراع العربي- الإسرائيلي وإحتمالية وقوع حظر نفطي جديد قد تتخذه الدول المنتجة بسبب الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها من قبل الفلسطينيين أو الإيرانيين الوافدين على أقطار الخليج، هذا إذا لم يقوموا بأعمال إنتقامية ضد المنشآت النفطية[594].

وفي خضم تلك التطورات والأحداث أعلن الرئيس كارتر في مطلع عام ١٩٨٠ عن إمكانية استخدام القوة في حالة أي تهديد تتعرض له المصالح النفطية الأمريكية في المنطقة، وأشار الى ذلك بقوله "**هنالك تهديدان توأمان على تدفق النفط، الأول يتمثل في عدم أستقرار المنطقة، والثاني الأتحاد السوفيتي وقربه**

البحري على الاتحاد السوفيتي عن طريق السيطرة البحرية على كل المعابر والمضايق والمنافذ الاستراتيجية ودعمها للنظم السياسية المرتبطة بالغرب الامريكي والاوربي من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية.للتفاصيل ينظر: صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، (الكويت: عالم المعرفة،١٩٨٠)، ص١٧٥.

٥٩٠ حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٢٧٦.

٥٩١ المصدر نفسه، ص٢١٩.

٥٩٢ ، يحيى حلمي، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، بحث منشور على الموقع: www.scribd.com

٥٩٣ مضيق هرمز: ممر مائي ضيق يصل الخليج العربي بخليج عمان، يبلغ طوله مايقارب٢٧٠ كم وعرضه ٤٧ كم، تحده إيران في الشمال والشمال الغربي وعمان في الجنوب ، ويعد هذا المضيق من أهم المضائق في العالم، إذ يتمتع بأهمية إقتصادية كبيرة ذات علاقة بمصالح كثيرة من دول العالم ، وذلك لكونه من أهم المحطات في شبكة نقل النفط الخام يومياً. فهو البوابة التي يمر عبرها ٦٠% تقريبا من واردات أوربا الغربية و٧٦% من واردات اليابان النفطية و٣٠% من واردات الولايات المتحدة،لذا فأن السيطرة أو الهيمنة عليه وتهديد الملاحة فيه يؤدي الى زعزعة الوضع الإقتصادي والأمني لأقطار الخليج العربي كافة لأن المضيق هو المنفذ الوحيد له. ينظر: علي عبد الحسين عبد الله، أمن= الخليج العربي في ظل المتغيرات الأقليمية والدولية ١٩٦٨-١٩٩١، أطروحة دكتوراه، (بغداد: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٤)، ص٦-١١ . ولمزيد من التفاصيل ينظر: تغريد رامز هاشم العذاري، مضيق هرمز دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير،(جامعة الكوفة: كلية التربية للبنات،٢٠٠٩).

٥٩٤ حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٢٧٦.

من منابع النفط، ولذا يتطلب الأمر أن ندافع بشدة عن مصالحنا الحيوية عندما تتعرض الى التهديد"[595]. كما أنه عاد وأكد ذلك في ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٠ من خلال تقديمه لرسالة الاتحاد " **أن الولايات المتحدة تعتبر أي محاولة خارجية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج الفارسي إعتداءاً على مصالحها الحيوية، وسوف نقوم بالرد على مثل هذا الاعتداء بشتى الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية**"[596].

بدأت الاجهزة الحكومية والمؤسسات الامريكية بعد هذا الإعلان تعمل على إعداد الأرضية المناسبة لتطبيق ما أعلنه الرئيس كارتر والذي أصبح يعرف بمبدأ كارتر Carter Doctrine ، ففي شباط ١٩٨٠ أدلى وزير الطاقة الأمريكي جيمس شليسنجر بشهادة له أمام الكونغرس أن أستخدام الولايات المتحدة لسياسة صارمة في منطقة الخليج العربي ستكون شرطاً أساسياً ولازماً لفعالية سياسة الطاقة الامريكية المحلية، وحذر من ان اياً كان من يسيطر على "**صنبور النفط**" في الخليج فأنه سيمسك بالنفوذ الكافي في السيطرة على العالم في إشارة واضحة للإتحاد السوفيتي[597] .

في حين أيد وزير الدفاع هارولد براون السياسة الأمريكية الجديدة المتبعة في الخليج وبين أنها تعد الطريقة الأكثر تأثيراً للوقوف بوجه أي مغامرة سوفيتية مستقبلاً[598]، بل وأوضح في السادس من آذار ١٩٨٠ بأن المصالح الأمريكية تقتضي ذلك، وعمد براون الى تعداد تلك المصالح المتمثلة: بضمان حق الوصول الى إمدادات كافية من النفط، ومقاومة الاتحاد السوفيتي، وتشجيع الأستقرار في المنطقة، ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط، والمساعدة على ضمان الأمن المستمر لأسرائيل في الوقت نفسه. وفيما يختص بالنفط ، أكد براون على أهمية صون النفط كونه عنصراً مهما من عناصر الأمن القومي، ولكنه ركز أيضاً على أنه"**لا يمكن تصور وجود مجموعة مترابطة من الإجراءات –حفظ النفط وتوفيره أو تخزينه أو إيجاد موارد بديلة للطاقة– يمكنها أن تنهي كلياً مشكلة الأمن المتزعزع القريبة الأجل والتي نشأت من التهديدات الموجهة الى الخليج والى نفطه. والحقيقة الموجعة هي أن الولايات المتحدة وحلفاءها من الدول الصناعية لن تستطع أن تفعل في الحقبة القادمة، أو ربما حتى في الحقبة التي تليها شيئاً يمكنه أن ينقذنا من الضرر الجسيم في حالة قطع معظم إمدادات الخليج العربي من النفط لمدة طويلة**"[599] . وهذا بحد ذاته يعد تصريحاً واضحاً بعدم تمكن الولايات من أن تكون مكتفية ذاتياً من الطاقة بشكل عام والبترول بشكل خاص

595 P.P. P.US, Jimmy Carter 1980-1981, Vol.1…., p.171.

596 Ibid, p.197 ; Stephen Kelly," Better Lucky than Good: Operation Earnest will as Gunboat Diplomacy", (California: Naval postgraduate school, 2007), p.2.

597 Hollo Reuven, op. cit, p.263.

598 Hollo Reuven, op. cit, p.263- 264.

٥٩٩ مقتبس في : مايكل. أ .بالمر ،المصدر السابق ، ص١٠٩ .

بحلول المدة التي حددتها والمتمثلة بعام ١٩٨٥. وأوضح براون أنه بناء على ماسبق، فإن الولايات المتحدة ستزيد من قدرتها على إيجاد قوة عسكرية في المنطقة[600] .

وفي مطلع شهر اذار ١٩٨٠ عقدت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ جلسة خاصة لمناقشة مشاكل الطاقة المتفاقمة في الولايات المتحدة، وعلاقة ذلك بالسياسة الأمريكية الأمنية الخارجية الحازمة التي يجب إتباعها مع الدول العربية الخليجية ، وشارك في هذه الجلسة خبراء عسكريين أمريكان في الشرق الأوسط وعدد من الأكاديميين. وقد ناقشوا الوضع الاقتصادي والسياسي والعسكري في منطقة الخليج العربي، واثر كل ذلك على واردات الولايات المتحدة من النفط العربي الخليجي، وكان من بين تلك الآراء ما ذكره البروفسور المتخصص (برنارد لويس Bernard Lewis)[601] الأستاذ في جامعة برينستون، الذي طالب بتكثيف القوة العسكرية البرية والجوية في المنطقة . في حين أشار السيناتور (مارك مارفيلد marc Marfield) الى أن توافق إرتفاع أسعار النفط مع حالة عدم الأستقرار في التجهيز قد هزت الاقتصادات في كل دولة من الدول الصناعية والمتطورة، وعليه لابد من وجود عسكري أمريكي قوي في المنطقة. أما جيمس شليسنجر وزير الطاقة فقد أيد فكرة حضور بلاده عسكرياً في المنطقة، مبيناً أن الاتحاد السوفيتي أصبح قوة عسكرية مسيطرة وقريبة من منطقة الخليج، وبذلك فأن بلدان هذه المنطقة ستكون مجبرة على طلب المعونة من الولايات المتحدة. في حين أن الجنرال (ستانس فيلر تورنر Stan's Feller Turner) المسؤول الرفيع في جهاز المخابرات المركزية سي اي ايه CIA ، أوضحت أن من CIA تحدث عن دراسة أُجريت من قبل المحتمل خلال عام ١٩٨٠ تحول الدول الشيوعية من دول مصدرة الى دول مستوردة للنفط [602]. ومن المؤكد جداً –من أجل حل هذه المشكلة– أن الإتحاد السوفيتي سيعمل على تكثيف جهده لكسب إمتيازات نفطية في

---

٦٠٠ المصدر نفسه،ص١٠٩.

٦٠١ برنارد لويس: أستاذ يهودي يعد أحد أهم العلماء المتخصصين في تأريخ الشرق الأوسط ، درس الأسلام والتفاعل بينه وبين الغرب وتشتهر أعماله حول تأريخ الأمبراطورية العثمانية. بريطاني الأصل أمريكي الجنسية، ولد عام ١٩١٦ لأسرة يهودية في لندن، إجتذبته اللغات والتأريخ منذ سن مبكرة، تخرج عام ١٩٣٦ من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، حصل على الدكتورا بعد ثلاث سنوات من الجامعة نفسها، له مؤلفات كثيرة، ووصفته مجلة وول ستريت بالمؤرخ البارز للشرق الأوسط الذي وفر تسعين عاماً من الذخيرة الإيدلوجية لإدارة بوش في قضايا الشرق الأوسط، وهو يؤمن بضرورة تقسيم الأقطار العربية من خلال أنشاء الحروب بينها . ينظر: طاهر مسلم البكاء، علاقة برنارد لويس بما يحصل لنا اليوم، مقال منشور على الموقع: www. nasiriyah.org

٦٠٢ روجت وسائل الأعلام الأمريكية في تلك الفترة ان الاتحاد السوفيتي سيتحول من مصدّر للبترول الى مستورد له، مستدلة في ذلك على ان حقول سيبيريا الغربية التي تسد الاتحاد السوفيتي عادةً بنصف احتياجاته من البترول سيبدأ انتاجها بالتناقص ابتداءاً من عقد الثمانينات، وهذا يعني ان السوفيت سوف يدخلون الاسواق الدولية كمشترٍ رئيسي، مما سيفرض ضغوطاً شديدة على هذه الأسواق، الأمر الذي يدفع الى مزيد من إرتفاع الأسعار النفطية، ولكن هناك ما يدعو الى الشك في صحة هذا التقرير الأمريكي لامكانات الاتحاد السوفيتي البترولية ليس فقط بسبب تكذيب السوفيت له، بل ايضاً بسبب ما أعلنته مصادر غربية مستقلة من اكتشاف كميات هائلة من البترول في سيبيريا. ينظر: صلاح الدين حافظ، المصدر السابق، ص٨١ ؛ محمد أنور عبد السلام أحمد ، معالم الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي من وجهة النظر الامريكية والسوفيتية ، السياسة الدولية، "مجلة" ، العدد ٦٨ ، ابريل ١٩٨٢ ، ص ١٧٤ .

المنطقة، وأستدل بهذا الشيء على نتيجة محددة، تتمثل بأن على الولايات المتحدة –من أجل منع السوفيت وتأثيره على منطقة الخليج–، أن تعمل على توسيع تواجدها العسكري في العالم، وأن تضع تواجد ثابت لها في منطقة الخليج [603].

وفيما يتعلق بالرأي العام الأمريكي حول المسألة، فقد أقتنع عقب تلك التطورات المتسارعة في الخليج العربي وأزمات المنطقة بضرورة دعم القدرة العسكرية للولايات المتحدة، لمواجهة السوفيت والحفاظ على تدفق النفط، وبالتالي مكانة بلادهم العالمية، خصوصاً إنها كانت بعد سقوط شاه ايران قد فقدت ثقة حلفائها في منطقة الخليج العربي بوصفها قوة عظمى. وإزداد هذا الإقتناع عقب التدخل السوفيتي في أفغانستان وإقترابه من منابع النفط العربية[604].

يضاف الى ذلك أن مخططي الإستراتيجية الأمريكية أخذوا يشعرون منذ فضيحة ووترغيت التي أعقبت الإنسحاب الأمريكي من فيتنام بتأثيراتها السلبية على هيبة بلادهم وسمعتها في العالم، ثم جاءت الازمة النفطية الثانية لتزيد من الأمور سوءاً، وتحت هذا الشعور إتجهت أنظارهم الى إتخاذ خطوات مضادة في السياسة الخارجية تستعيد بها بلادهم هيبتها ، خصوصاً أن ما يسمى بـ "العقدة الفيتنامية" التي شكلت كابوساً جاثماً على قلب السياسة الأمريكية بدأت حدتها تخف سواءً في الشارع الأمريكي أو في داخل الادارة الأمريكية نفسها، وذكر ذلك وزير الدفاع الامريكي هارولد براون بقوله "**أن الشعب الامريكي بدأ يتعافى من ذيول وآثار الحرب الفيتنامية، ودليل ذلك أن المواطنين الأمريكيين هم الذين يؤيدون المضي في تدعيم القوة العسكرية للبلاد أكثر من أي وقت مضى**"[605]. وعليه فقد أصبح مبدأ كارتر معنياً في إحدى جوانبه بمنع تدهور إضافي في الوضع الراهن للدول العربية الخليجية، لكونه سيعمل كذلك على منع ما يسمى بـ " تصدير الثورة الاسلامية" [606] الى الدول المجاورة وكذلك سيكون بمثابة تحذير للإتحاد السوفيتي بعدم التدخل في المنطقة[607].

---

603 Hollo Reuven, op. cit, p.263- 264.

٦٠٤ يحيى حليمي رجب، امن الخليج العربي....، ص٨٤-٨٧.

605 Qutide In : Hollo Reuven, op. cit, p.251.

٦٠٦ تصدير الثورة : تعبير سياسي روجته وسائل الإعلام الغربية وتلاقفته الأقلام العربية والأجنبية، تقول فيه أن النظام الجديد في إيران يهدف الى نشر مفاهيم الثورة الأسلامية ومبادئها خارج الساحة الإيرانية ويعمل على تحريض الشعوب الأسلامية للإنقلاب على حكامها، الأمر الذي أرعب عدداً من الدول المجاورة لا سيما الخليجية منها . ينظر: أحمد حسين يعقوب، الإمام الخميني والثورة الإسلامية في إيران القصة كاملة، ط١، (بيروت: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٩-٢٤٠.

607 Hollo Reuven, op. cit, p.251.

إستقرت وجهة النظر الأمريكية على أن القوة العسكرية في منطقةٍ يشوبها عدم الإستقرار مثل منطقة الخليج العربي هي أنسب طريقة يجب إتخاذها من أجل أحتواء التوسع السوفيتي والسيطرة على منابع النفط والتحكم في أسعاره، لأن من مصلحتها الحصول على هذه المادة الحيوية بأرخص الإثمان وبالكميات التي تحتاجها دون إنقطاع لأي سبب من الأسباب، ولهذا كان مبدأ كارتر يبحث عن تطبيقات عملية في المنطقة [608].

جعلت إدارة كارتر عملية تعزيز قدرتها العسكرية في الخليج العربي بثلاثة إتجاهات رئيسية، تمثلت الاولى في زيادة التواجد العسكري البحري الامريكي في منطقة المحيط الهندي وخاصة المنطقة الغربية القريبة من الخليج العربي، والثانية إنشاء قوات تدخل خاصة لزجها في أي حدث طارئ في منطقة الخليج، والثالثة تضمنت العمل على إيجاد قواعد عسكرية ثابتة في الخليج العربي والمناطق المجاورة له، كي يمكن إستخدامها بوصفها قواعد إنطلاق لتلك القوات[609].

لقد كانت الأداة التنفيذية المعنية بتطبيق مبدأ كارتر تتمثل بقوة الإنتشار السريع Rapid Deployment Force التي شكلت لتكون لها القدرة المثلى على التدخل المناسب في المناطق البعيدة [610] عن القارتين الامريكيتين، وعلى الرغم من أن الغاية المعلنة منها هو التهديدات السوفيتية المزعومة على منطقة الخليج العربي، إلا أن التهديد المباشر لإستقرار المنطقة ليس من جراء هجوم سوفيتي مباشر على آبار النفط، بل هو من عدم الإستقرار الداخلي للمنطقة، فعلى حد تعبير أحد الكتاب[611] انه حتى لو تم غزو سوفيتي على آبار النفط الخليجي فإن ردع السوفيت لا يمكن أن يرتكز إلا على أساس التهديد بالمواجهة النووية، والردع النووي لا يحتاج الى قوة إنتشار سريع. في حين يرى أحد الباحثين "**أن أي مواجهة قد تحصل**

---

٦٠٨ حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٣٠٣.

٦٠٩ أ.أ.ماكوكيف ماشين ،المصدر السابق،ص٤٥.

٦١٠ قوة الانتشار السريع: هي قوة عسكرية أمريكية عالية الجودة، تم أنشائها في الخامس من كانون الاول ١٩٧٩، الا ان الفكرة الاولى لها تعود الى عام ١٩٧٧، إذ كان أول من دعا إليها وزير الدفاع هارولد براون الذي اكد انه يجب ان تكون للولايات المتحدة قوة رادعة في منطقة الخليج العربي تتحرك بسرعة وبحجم معقول وبقابلية حركة وقوة نارية فاعلة، الا انه وبعد تبني مبدأ كارتر تم اعدادها وتطويرها لتكون الأداة الحقيقية لتطبيق هذا المبدأ. ينظر: ميثاق خير الله جلود، العلاقات الخليجية– التركية (١٩٧٣–١٩٩٠)،ط١، (الموصل: ابن الاثير للطباعة والنشر،٢٠٠٨)، ص١٢٢–١٢٣.ولمزيد من التفاصيل ينظر: صفاء عبد الوهاب المبارك وعكاب يوسف الركابي، قوة التدخل السريع في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٧٩–١٩٨٨، دراسة في تشكيلها واهدافها وتطورها، بحث منشور على الموقع:

www.iasj.net/iasj

٦١١ زهير شكر، المصدر السابق، ص٧٤.

بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي ستكون نووية، لكون القوة الأمريكية التقليدية(غير النووية)هي أقل بكثير من القوة السوفيتية"[612].

ويمكن القول أن الغايات الحقيقية لتلك القوات على أرض الخليج ومياهه كثيرة، يأتي في مقدمتها تأمين الدعم المعنوي والسياسي والعسكري للأنظمة الموالية للولايات المتحدة من جهة، والوقوف بوجه أي محاولة من الدول الخليجية للسيطرة على مواردها الإقتصادية بزيادة الأسعار أو بتخفيض مستوى الإنتاج أو إستخدام النفط بوصفه سلاحاً سياسياً يكون مبرراً كافياً لتدخل هذه القوات في الخليج[613]. وقد عزز من هذا التوجه الأمريكي أن السياسة التي إعتمدتها في مد الدول الخليجية الحليفة بالسلاح المتطور نسبياً من أجل حفظ الأمن الداخلي للمنطقة قد تؤدي الى بروز مشاكل أمنية حقيقة في وجه المصالح الأمريكية، في حال تبدل الأنظمة أو إتخاذ خطوات عسكرية موجهة ضد المصالح الأمريكية، كما وجدت أن السلاح بحد ذاته قلما يضمن الأستقرار الداخلي، مستدلة على ذلك من التجربة الأمريكية مع شاه إيران. فقد وجدت أن أي تبدل حقيقي في الأنظمة القائمة في الدول الخليجية العربية الحليفة ربما يجر بأذياله أنظمة جديدة على الأرجح معادية للولايات المتحدة، كذلك فأن الطريق الآخر المتمثل بالإبتعاد عن الصداقة مع هذه الأنظمة الحليفة، أو بالإمتناع عن تزويدها بالسلاح المتقدم لا تعد الطريقة الصحيحة التي يجب إتخاذها في حماية مواردها النفطية الخليجية العربية، لكون ذلك الحل لن يسهم في تأمين النفط الى الولايات المتحدة، سواءاً من حيث السعر وكمية الإنتاج أم من حيث إستمرارية تدفقه إليها، ولهذا لا بد للولايات المتحدة من الحصول على تسهيلات لها في تلك الدول[614].

وعلى الرغم من أن الدول الخليجية كان لها إرتباطات أمنية سابقة مع الولايات المتحدة تعود الى ما بعد الحرب العالمية الثانية [615]، لكنها لم تكن ترغب أن تضع نفسها تحت الحماية الأمريكية علناً، ومع علم تلك الأنظمة الأكيد بزيادة تواجد الإتحاد السوفيتي ومحاولته فرض نفوذه في المنطقة فأنها – حتى ذلك الوقت

---

٦١٢ عبد المطلب عبد الخالق النقيب، الأستراتيجية السوفيتية والأمريكية في الخليج العربي، (رسالة ماجستير: جامعة المستنصرية،١٩٨٤)، ص٨٨.

٦١٣ زهير شكر، المصدر السابق، ص٧٣.

٦١٤ حسين أغا واخرون، الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط ، ط١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص٥١.

٦١٥ كانت للولايات المتحدة قاعدة عسكرية في السعودية هي قاعدة الظهران التي انشأت سنة ١٩٤٦، كذلك تم التوقيع على اتفاقية امنية ثنائية بين البلدين سنة ١٩٥١، وجددت هذه الاتفاقية عدة مرات الى ان تم الغائها في سنة ١٩٦١، فبقيت قواعد أخرى كقاعدة الدمام، وتبوك، وجدة، اما البحرين فبعد انسحاب القوات البريطانية من الخليج عقدت اتفاقية أمنية مع= الولايات المتحدة اتفق فيها الطرفان على بقاء القوات الامريكية في قاعدة الجفيرة مدة ٣٠ سنة، وتوجد ايضاً قواعد اخرى في البحرين كالتي في المحرق ومطار الصخير، اما بالنسبة لعُمان فقد تم توقيع اتفاقية بين الرئيس جيرالد فورد والسلطان قابوس بن سعيد سنة ١٩٧٥ وضعت بمقتضاها جزيرة مصيرة تحت تصرف القوات الامريكية، اما في الامارات العربية المتحدة فقد حصلت الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية في قاعدة الشارقة منذ منتصف السبعينات. ينظر: ميثاق خير الله جلود، المصدر السابق، ص١٣٢؛ ولمزيد من التفاصيل ينظر:ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة الى أمن عربي أسلامي في الخليج،ط١،(بيروت: مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠٤)، ص٧٣-١٠٥.

في أقل تقدير – حاولت أن لا تربط مصيرها بمصير الولايات المتحدة بشكل واضح وصريح على حد رأي أحد الباحثين الذي أشار الى ذلك بقوله "**على الرغم من التواجد السوفيتي في المنطقة، فإن بلدان الخليج العربي لم تكن راغبة في أن توضع تحت الحماية الأمريكية، وفضّلت أن تبقى على مسافة قريبة من الولايات المتحدة، لكن من المؤكد أن العربية السعودية ومعظم بلدان الخليج أرادت سراً أن تكون القوة الأمريكية قادرة على مواجهة التغلغل السوفيتي، في الوقت نفسه رغبوا في أن يكون الوجود الأمريكي خلف الستار فقط**"[616].

وقد لا نجد من الصعوبة الخوض في الأسباب التي تقف وراء تردد الدول الخليجية وتخوفها من الخطوة الأمريكية القادمة، قد تقف في مقدمتها إهتزاز الثقة في حجم وفاعلية الجيش الأمريكي الذي خرج من تجربة في فيتنام خائباً، وعدم الدعم الكافي لحكم الشاه المضطرب وتركه يسقط بأيدي الثورة الجماهيرية العارمة، وعلى حد تعبير أمير قطر خليفة بن حمد ال ثاني[617] الذي ذكر "**نحن لا نثق بعد الآن بالأمريكان، ونحن لا نعرف فيما اذا كانت الولايات المتحدة جادة في إيقاف السوفيت**"[618].

ويمكن لنا إضافة سببٍ آخر يقف وراء ذلك التردد يتمثل في أن تلك الدول قد وضعت نصب أعينها الحماس الثوري الذي إجتاح إيران مؤخراً، وقد خشيت من أن القوى الأسلامية الراديكالية في بلدانها ستعمل على إسقاطها إذا هي أصبحت أداة طيعة بيد السياسة الأمريكية وخاضعة لها، خصوصاً أن معظم القوى الوطنية العربية كانت غاضبة على عقد اتفاقية كامب ديفيد وكذلك الركود الذي أصاب القضية الفلسطينية[619].

كانت الدول الخليجية بإستثناء البحرين وعُمان تبدي موقفاً علنياً برفض التورط المباشر في الإجراءات الأمريكية، أما العربية السعودية فترى أن المنطقة يجب أن تبقى بعيدة عن الصراعات الدولية وكذلك الإمارات وقطر والكويت، وقد عبّر وزير الخارجية الكويتي صباح الاحمد الجابر الصباح عن إستنكاره لما وصفه بالخطط الامريكية التوسعية التي ترمي لحماية العرب من التدخل السوفيتي قائلاً: "**نحن لا نخشى أي نشاطات روسية ونحن واثقون من ذلك، وليس الكويت فقط بل جميع دول الخليج العربي، ولا اعتقد اننا**

---

616 Tays Dwight, "The Carter Doctrine" (U.S.A: University of North Alabama, 1982), p.116

٦١٧ خليفة بن حمد آل ثاني: ولد عام ١٩٣٢، وأصبح ولياً للعهد عام ١٩٤٨، ثم عمل قائداً لقوات الأمن ومسؤولاً عن المحاكم المدنية في دولة قطر الى أن أصبح نائب حاكم الدولة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٢، بالإضافة الى منصب وزير التربية ثم وزير المالية وشؤون البترول في ايلول ١٩٧١، واخيراً منصب رئيس الوزراء في العام نفسه، كما تولى عام ١٩٧٢ منصب رئيس الهيئة الأستثمارية لإحتياط الدولة وذلك حتى شباط من العام نفسه، حيث أصبح أميراً للدولة بعد خلع ابن عمه الشيخ أحمد بن علي بن عبد الله. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٢، ص ٦٢٨.

618 News Week, "Journal", February 4, 1980, p.26.

619 Tays Dwight, op. cit, p.117 ; Al-Madkhli Nawaf, op. cit, p.170.

بحاجة الى من سينقذنا ولا أحد يهددنا"، في حين عبر حاكم دولة الامارات العربية المتحدة زايد بن سلطان آل نهيان عن رفضه لمنح تسهيلات عسكرية لقوة الانتشار السريع الامريكية بقوله: "**ان هذه القوات –ويقصد بها قوات التدخل السريع– من خلال إسمها التدخل، نرفض اي تدخل لها بشؤوننا ونحن مسؤولين عن امن المنطقة واستقرارها وهدوئها، ولا يحق لإي جهة الإدعاء بأنها مسؤولة عن امننا**" في حين أن عمان والبحرين رحبوا ترحيباً شديداً بإنشاء هذه القوة وعّدوا الأمر بمثابة تعهد أمريكي صريح بحمايتهم وحماية بلادهم ونفطهم[620].

كانت ادارة كارتر تدرك جيداً حاجتها الى ضمان إستمرارية الوصول الى نفط الخليج العربي بأمان، ولم تكن مستعدة لقبول مواقف الدول الخليجية الفاترة دون أن تبذل جهداً لتعديلها، لكن الامريكيين واجهوا صعوبة الامريكية عن ذلك في إقناعهم[621] . فبحسبما ذكرته مجلة نيوزويك News week "**أن حكام دول الخليج العربية كانوا مختلفين مع واشنطن عن كيفية إحتواء أي تهديد للموارد البترولية سواء الداخلية منها أو الخارجية، ... أن أفضل طريقة للولايات المتحدة أن تقوم بتجهيزهم بالكثير من الاسلحة، كما أنهم أرادوا من الولايات المتحدة أن تحل خلافاتها الجديدة مع النظام الإيراني والعمل على إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية**"[622]. وتناهى الى مسامع الامريكان تصريحاً لم يكن منتظراً من حلفائهم السعوديين، إذ أعلن وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل في ١٧ نيسان ١٩٨٠ ان إقامة قواعد عسكرية في المنطقة لن يؤدي إلا الى إلحاق الضرر بالدول التي تستضيفها[623] .

وعلى الرغم من أن السعودية [624] كانت قد أعلنت في ١٨ كانون الثاني ١٩٨٠ أنها لا تسمح للولايات المتحدة بإقامة قواعد عسكرية في المملكة، فأنها في الوقت نفسه تقدم تسهيلات عسكرية سرية للولايات المتحدة في أراضيها مع أستخدام القواعد الجوية السعودية فضلاً عن إستمرار إستخدامهم لقاعدة الظهران الجوية[625] . وربما هذا ماكان يقصده السلطان قابوس في قوله:" **وافقنا على إعطاء الولايات المتحدة**

---

٦٢٠ صفاء عبد الوهاب المبارك وعكاب يوسف الركابي، المصدر السابق، ص١٤٠-١٤١.

٦٢١ موسى مخول، المصدر السابق، ص١٧٤.

622 News Week, "Journal", February 4, 1980, p.20.

٦٢٣ موسى مخول، المصدر السابق، ص١٧٤.

624 منذ ٢٢ تموز ١٩٧٩ بعثت السفارة الأمريكية في جدة تقريراً سرياً، مفاده أن السعودية والدول الخليجية الاخرى تريد الحماية الامريكية من السوفيت، ولكنهم يرغبون بوجود أمريكي منخفض بالقدر الذي لا يثير حفيظة جيرانها، وفي الوقت نفسه سوف لن يعترضون على زيادة القوة العسكرية الأمريكية وبخاصة العاملة في البحرين، على أن تجري الزيادة بشكل سري وبدون ضجة اعلامية. ينظر: ميثاق خير الله جلود، المصدر السابق، ص ١٣٣-١٣٤.

٦٢٥ وداد حسين خضير وآخرون، العلاقات السعودية والولايات المتحدة الامريكية في المجال العسكري ١٩٦٨-١٩٨١، آداب ذي قار، "مجلة"،جامعة ذي قار، مج١،(العدد ٣،أيار ،٢٠١١)، ص ٧.

تسهيلات عسكرية، وأعلنا ذلك على رؤوس الأشهاد، على عكس غيرنا من دول المنطقة الذين يعطون تسهيلات أهم من دون أن يعلن عنها والسبب أننا مطوقون من كل الجوانب... الذي يمنع السوفيت هو معرفته بأننا أصدقاء للغرب ونحن بحاجة الى صداقتنا مع الغرب...قواعد لا. تسهيلات نعم"[626] .

لقد كانت عمان أول دولة عربية خليجية أضافت طابعاً رسمياً للعلاقات الدفاعية مع الولايات المتحدة، إذ وقعت معها في ٢١ نيسان ١٩٨٠[627] إتفاقية تضمن تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية في الموانىء العمانية وفي مقدمتها جزيرة مصيرة، والتي إستخدمتها القوات الامريكية بعد ثلاثة أيام من عقدها الاتفاقية نقطة إنطلاق المحاولة الفاشلة لإنقاذ الرهائن المحتجزين في طهران[628].

لقد جاء قيام الحرب العراقية– الإيرانية ليمكن الولايات المتحدة من التمركز بشكل علني في المنطقة، على أثر طلب المملكة السعودية رسمياً من الحكومة الأمريكية وضع أربع طائرات رصد وإنذار إستراتيجي من طراز "أواكس" على أراضيها لمدة زمنية غير محددة، من أجل ما وصفته السعودية حماية أجواءها من التهديدات الخارجية التي قد تتعرض لها، وعليه فأن الطلب السعودي للوجود العسكري الأمريكي المباشر على أراضيها يشكل من حيث المبدأ على الأقل تحولاً جذرياً في السياسة السعودية السابقة. وعملت هذه الطائرات[629] على رصد ومراقبة تطورات الوضع العسكري في الحرب العراقية–الايرانية[630].

ولهذا كان من المتوقع أن تصب الحرب المذكورة في صالح الولايات المتحدة في كل الاحوال – بشرط أن لا تهدد إمداداتها النفطية، وأن لا تمتد الى مناطق أخرى من الدول الخليجية– فمن ناحية إنها تدور بين خصمين لها، الاولى إيران التي كانت تخشى من نشر أفكار ومبادئ ثورتها الى الدول المجاورة وفي مقدمتها السعودية، والخصم الثاني العراق الذي ظهر بوصفه قوة عسكرية وطنية متنامية[631]، إذ تعد القوات المسلحة

---

٦٢٦ محسن عوض، العلاقات الخليجية–الأفريقية سياسيا وأقتصاديا، الندوة العلمية الخامسة لمركز دراسات الخليج بالأشتراك مع مركز الدراسات العربية في لندن،"الخليج العربي والعالم الخارجي"،٢٩نيسان–١ آيار١٩٨٤،(البصرة: مركز دراسات الخليج،١٩٨٧)، ص٢٤٦.

٦٢٧ لقد عملت عمان على تجديد هذه الاتفاقية في عام ١٩٨٥ و ١٩٩٠و ٢٠٠٠، وقد قدمت الولايات المتحدة مبلغ قدره ١٢٠ مليون دولار كسلفة لتحسين اوضاع القاعدة. ينظر: فوزي درويش، السياسة الامريكية تجاه الخليج العربي،مختارات أيرانية "مجلة "، جامعة البصرة،(العدد ٨٠،اذار ،٢٠٠٧).

628 Kenneth Katzman, "Oman: Reform, security and US. policy", CRS report for Congress, August 30, 2012, p.8 ; Committee on foreign relation united states Senate, "The Gulf Security Architecture: Partnership With The Gulf Cooperation Council",(Washington:U.S Government Printing Office, 2012), p.18.

٦٢٩ لقد وصلت الطائرات الأمريكية الأربع الى السعودية في ٣٠ ايلول ١٩٨٠، كما وصل مع هذه الطائرات ٤٠٠ عنصر من رجال سلاح الجو مكلفين بتأمين مهام الصيانه والادارة والخدمات العامة. ينظر: حسين آغا وآخرون، المصدر السابق، ص ٥٩–٦١.

٦٣٠ المصدر نفسه، ص ٦٠–٦١.

٦٣١ حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٢٩٥ ؛ حنان خميس، النفط العربي :

العراقية المجهزة من قبل السوفيت أكبر من مثيلاتها في المنطقة، بل تفوق جميع القوات العسكرية للسعودية والكويت وقطر والامارات مجتمعة. كما ان للعراق سياسة مناهضة بشكل متميز تجاه الولايات المتحدة ، وفوق كل هذا فأن العراق كان من اكثر المعارضين لإتفاقية كامب ديفيد والمعروف بتأييده للحقوق الفلسطينية[632].

والإبرز من كل ذلك أن كلا الخصمين هما عضوان متشددان – من وجهة النظر الأمريكية – في الاويك يطالبان بإستمرار رفع أسعار النفط خصوصاً ان الولايات المتحدة تحرص على شق صفوف الدول الاعضاء في اويك واذكاء الخلافات بينهم من اجل اجهاض ثورة الاسعار المرتفعة للنفط[633]؛ اذ رصدت أن هنالك صراعات بين اعضاء الاويك حول توحيد الاسعار وقادت هذه الخلافات في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٠ مجموعتان، الاولى مثلتها (إيران، العراق، نيجيريا، فنزويلا، اندونيسيا، ليبيا) صاحبة اعداد سكانية عالية واحتياطات ليست كبيرة، وهي تسعى دائما الى رفع إسعار نفطها من أجل زيادة عوائدها المالية لتلبية إحتياجاتها المحلية، في حين تتزعم المجموعة الثانية ذات الكثافة السكانية القليلة والاحتياطات الكبيرة (السعودية، الكويت، الامارات) وهي لا تحتاج الى الكثير من الايرادات الفورية وتريد من الأسعار ان تبقى منخفضة نسبياً للحد من تطوير البدائل للنفط التي من شأنها أن تضعف الاسواق النفطية على المدى الطويل[634].

فضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة وجدت في الحرب العراقية – الإيرانية بأنها قد وفرت لها فرصة مناسبة لنشر قواتها العسكرية بشكل كامل في منطقة الخليج العربي[635]، كما لم تكن الولايات المتحدة مسرورة وحدها لرؤية خصمين لها منهمكان في الحرب بل الدول الخليجية العربية الغنية بأرصدة المال، والفقيرة بعدد السكان كان يناسبها أن يشتغل جيرانها الأقوياء عنها بصراعاتهم وحروبهم[636].

وخلاصة القول أن الولايات المتحدة وبالإستناد الى هذه المعطيات فقد أصبح بالأمكان وصف الوجود العسكري الأمريكي الثابت في منطقة الخليج العربي بأنه بات وجوداً ضرورياً ودائماً للحفاظ على مصالحها،

---

www.alwatanvoice.com

.

٦٣٢ جفري ريكورد، المصدر السابق، ص٣٤.

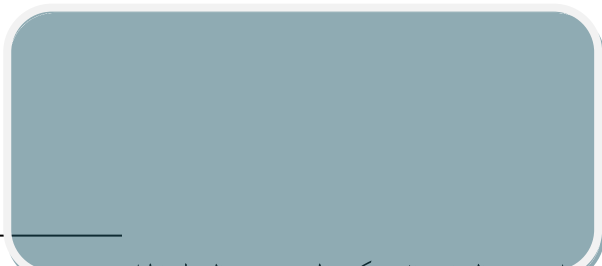
٦٣٣ حافظ برجاس، المصدر السابق، ص٢٩٥؛ حنان الخميس، المصدر السابق.ص ٢.

634 Bruce Jentleson and Thomas Paterson"ed", op.cit, p.315.

٦٣٥ سامان سبيهيري، الجغرافيا السياسية للنفط، (مصر:مركز الدراسات الاشتراكية، ٢٠٠١)، ص٩ .

٦٣٦ محمد حسنين هيكل، حرب الخليج اوهام القوة....،ص١٢٢.

ومؤسساً عبر إتفاقيات رسمية وتفاهمات مشتركة بينها وبين الدول الخليجية، كما أن هذا الوجود أصبح متوسعاً وقابلاً للزيادة في السنوات اللاحقة[637]. فضلاً عن كونها تمكنت من خفض أسعار النفط بعد أن قامت بأبتزاز العربية السعودية وأشترطت عليها ان تضغط على دول الأوبك والأوابك لتقليل أسعار النفط وقيامها بضخ كميات كبيرة منه إليها والى حلفائها، مقابل موافقتها على صفقة أسلحة جديدة آخرى من بيع طائرات الأواكس وعددها خمس طائرات بقيمة ستة مليارات دولار، ومعدات إضافية [638].



٦٣٧ حسين آغا وآخرون، المصدر السابق، ص٦٢؛ وللاطلاع على عدد القوات الامريكية الموجودة في الدول الخليجية من قوات جوية وبحرية ومشاة بحرية لعام ١٩٨١ ينظر: حسن البزاز، التحرك العسكري الامريكي نحو الخليج العربي، افاق عربية ، "مجلة"،بغداد ، (العدد (٢،١)، ١٩٨٣)، ص٩.

٦٣٨ اتفق الطرفان على ان يكون تسليم الصفقة في ١٥ نيسان ١٩٨١ . ينظر : وداد حسين خضير وآخرون، المصدر السابق، ص ٨.

الخاتمة

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة نجد من المناسب الأشارة الى بعض الملاحظات والأستنتاجات التي نوردها بالشكل الآتي :

١- أولت الولايات المتحدة الأمريكية نفط الخليج العربي إهتماماً خاصاً منذ إكتشافه مطلع القرن العشرين، وفي وقت كانت فيه أكبر دولة منتجة ومستهلكة للنفط. إذ تمثل بداية ذلك الاهتمام بوقوفها خلف شركاتها في الحصول على موطئ قدم لها في الخليج العربي، ودخلت في منافسة شديدة طوال المدة ما بين الحربين العالميتين من خلال إرغام حلفائها على إطلاق حرية التنافس بين الشركات البترولية للحصول على الامتيازات النفطية في الدول الخليجية العربية، وهو ما يعني عملياً أن لا تتمتع الشركات الاوربية بأية أفضلية على ماعداها من شركات النفط الامريكية.

٢- على الرغم من كون الولايات المتحدة أستأثرت بالمكان الأول بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول في العالم، لكن إنتاجها على ضخامته لم يعد قادراً منذ أواسط عقد الأربعينيات على مواجهة حجم إستهلاكها، كونه أخذ يتزايد بمعدلات تجاوزت الزيادة في إنتاجها، مما أجبرها على سد جزءٍ من إحتياجاتها بالنفط الاجنبي، فجعلها ذلك تولي نفط الخليج العربي أهمية متزايدة بعد أن كانت أهميته تقتصر فقط على كونه مصدر ربح لشركاتها النفطية.

٣- مثلت المدة مابعد الحرب العالمية الثانية بالتوسع السريع للشركات الاميركية الكبرى في إحراز الامتيازات النفطية، وإحكام قبضتها على النفط العربي الخليجي، وكذلك بدء تحكمها بالاسواق الاوربية، بعد أن أرتبطت تلك المدة بإعادة إنتعاش إقتصاد اوربا واليابان، وتحول النفط من وقود أمريكي الى وقود عالمي، حيث أصبح على عاتق النفط إنتاج نسبة عالية من الطاقة.

٤- ترتب على إتساع مجال التسويق من النفط العربي الخليجي الى الولايات المتحدة أن يصبح أكثر توغلاً داخل الولايات المتحدة وبأثمان تقل عن أثمان النفط الامريكي، وبعبارة أخرى أصبح يهدد الصناعة النفطية الامريكية بالتدهور، ولذا بادرت الحكومة الامريكية الى أتخاذ اجراءات حمائية تمثلت بفرضها نظام الاستيراد الالزامي بصورة إجبارية على المستوردين وأصبح متعذرا عليهم بأي حال من الاحوال تجاوز النسب المحددة لهم. لكن الاثر المباشر لهذا الاجراء أن ما كان معدا للتصدير الى سوق الولايات قد تحول الى بقية الاسواق العالمية .

٥- لقد كانت للسياسة النفطية الداخلية الامريكية الجديدة دورها في إقصاء النفط العربي الخليجي عن سوقها النفطية وجعل شركاتها تسيطر على الاسواق الاوربية، وكذلك حماية إنتاجها المحلي من الواردات الخارجية، لكن لم يكن لتلك السياسة المتبعة أن تعطي ثمارها بشكل مستمر كونها دولة متطورة صناعياً وبحاجة الى

المزيد من إستهلاك البترول، وطالما أن إكتشافاتها قد تراجعت منذ عام ١٩٧٠ وإستهلاكها قد تزايد، وهذا بحد ذاته يعني ظهور اول مؤشر يقود الى تهديد هيبة الولايات المتحدة بوصفها دولة عظمى تقود العالم طالما تكون معتمدة على تلك الواردات بشكل كبير، بل وحتى بإمكان الامر أن يقودها بالتدريج الى خطر المواجهة مع الاتحاد السوفيتي المكتفي ذاتياً من البترول، لذلك كان هذا الأمر نذير شؤم بسيادة مرحلة من الأضطرابات والخوف من حصول أزمة طاقة في الولايات المتحدة في حال إستمرار الوضع على ما هو عليه، وبدأت إصوات الشركات الأمريكية النفطية والمسؤولين الإقتصاديين تتعالى لإيجاد حل لتلك الأزمة الوشيكة ووضع سياسة طاقة وطنية تؤخذ بها مصالح الشركات الأمريكية إذا صح التعبير، وجاء التغير في قيام نيكسون بإزالة الحصص الألزامية وإستبدالها بتعريفات كمركية.

٦- سعت دول الخليج العربي الى تحرير منتوجها النفطي من سيطرة الدول الأحتكارية التي كانت هي المستفيد الأول من الأحداث الجارية، بعد أن كانت تعمد الى تسويق النفط العربي الى الدول الأوربية بإسعار مرتفعة، على نقيض ما كانت تحصل عليه الدول الخليجية العربية، وهذا الامر جعل الولايات المتحدة تصدر تضخمها المالي الى دول اوربا الغربية وتجعل من اقتصادها يستعيد عافيته من خلال بيع النفط العربي بالدولار وبإسعار مرتفعة، فعمدت تلك الدول الى التحرر من سيطرة تلك الشركات، قاد هذه العملية الرائدة العراق الذي عمد الى تاميم النفط العراقي في عامي ١٩٧٢و١٩٧٣.

٧- أخذت سياسة النفط الأمريكية منذ بداية عام ١٩٧٣ إتجاهاً جديداً تمثلت بزيادة وارداتها من الدول المنتجة عموماً ودول الخليج العربي على وجه الخصوص، تلك السياسة التي لاقت القبول من شركاتها النفطية الكبرى.

٨- عمدت دول الخليج العربية تضامناً مع الموقف العربي الى خفض إنتاجها النفطي في نهاية شهر تشرين الأول ١٩٧٣، ضد كل الدول التي تعاطفت مع إسرائيل، مع التوصية بأن تنال الولايات المتحدة النسبة الأكبر من التخفيض. وقد قادت الأزمة الأولى لعامي ١٩٧٣-١٩٧٤ لحدوث شرخ واضح في العلاقات الأمريكية – الأوربية.

٩- ليست حرب اكتوبر وما إستتبعته من أحداث تمثلت بفرض الحظر او رفع الاسعار او تخفيض الإنتاج هي المؤثر الاول في خلق أزمة نفطية في الولايات المتحدة عام ١٩٧٣، بل ان هذه الاحداث ادت مجتمعة الى ابراز وطاة ازمة الطاقة الموجودة سابقا.

١٠- يعد حظر النفط العربي المساهم الأول في توجيه تفكير الولايات المتحدة نحو أتباع سياسات تقشفية الغاية منها تقليل إستهلاك النفط بدءاً من مشروع الإستقلال للرئيس نيكسون، وصولاً لسياسات التقنين والتقشف والتوفير للرئيس كارتر.

١١- كان عام ١٩٧٣ بداية مرحلة جديدة ومتقدمة في سياسة الدول الخليجية العربية من خلال قيامها بربط السياسة بالنفط وإستخدامه سلاحاً سياسياً، بعد أن سعت الى لفت إنتباه دول العالم الى القضية الفلسطينية من أجل إيجاد حلٍ لها، تزامن ذلك مع تذمرهم من عوائدهم المالية التي كانت تتعرض لتخفيض الدولار بين الحين والآخر، خصوصاً بعد أن كانت تعتمد في إنفاقها التجاري والاستثماري على عائدات النفط، مما جعل هذا الامر الميزان التجاري للاقطار المنتجة واقعاً تحت رحمة صادرات النفط فقط.

١٢- خلقت الأزمة النفطية خلافات عميقة بين الولايات المتحدة والعالم الغربي ولا سيما اليابان، وأحدث تأثيراً سياسياً، حيث خلق توتراً في العلاقات الأوربية الأمريكية وما يسمى بالتحالف الغربي، وكان محور التوتر يتلخص في التعارض بين مصالح الطرفين حيث شكل النفط الجانب الأكبر منها.

١٣- حاولت الدول الاوربية الأبتعاد عن الولايات المتحدة بسبب الأختلاف في وجهات النظر بين الجانبين، وخلقت موقفاً للغرب واليابان مسانداً للحقوق العربية الفلسطينية.

١٤- سعت الولايات المتحدة الى إيجاد حل لازمة النفط من خلال عدة إجراءات خارجية وداخلية، تمثلت الداخلية منها بصدور عدد من القوانين القصد منها إحتواء الازمة ومعالجتها آنيا، كما وضعت خططاً مستقبلية الهدف منها جعل الولايات مكتفية ذاتياً بحلول عام ١٩٨٥. وفي الوقت نفسه – على الصعيد الخارجي – دفع نيكسون بوزير خارجيته الى العمل على رفع الحظر من خلال مفاوضاته الطويلة وحقق النجاح في ذلك خلال عام ١٩٧٤، لكن ذلك لم يعنِ ان الولايات قد أصبحت في مأمن من ازمات نفطية جديدة.

١٥- يمكن القول أن ثلاث أسباب رئيسية تقف وراء حدوث اية أزمة نفطية هي: (سياسة الدول المستهلكة، سياسة الدول المنتجة، سياسة الشركات النفطية). لذا فمن غير الانصاف أن نلقي باللوم على جهة واحدة معينة كونها السبب الرئيس في خلق الازمات دون الجهات الأخرى .

١٦- حقيقةً ان أحد المستفيدين من إرتفاعات أسعار النفط العربي الخليجي هو الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وشركاتها النفطية، لتمكُنها من إستعادتها بعد أن حولتها الى أرصدة مالية في البنوك الغربية ضمن ما أطلق عليه بمصطلح أعادة تدوير البترو دولار.

١٧- تعثر الخطوات التي إتخذتها الولايات المتحدة منذ منتصف عقد السبعينات لإيجاد سياسة طاقة فعالة تقلل من إعتمادها على واردات نفط الخليج العربي، ويرجع ذلك الى السياسة النفطية الداخلية، والى الشركات الامريكية، والى صعوبة ترويض مجتمع تعود على كثافة إستخدام النفط، ووجوده بوفرة، ومن ثم فإن خلق نظرة جديدة تجاه هذه الاشياء أو إستحداث قيم جديدة للتعامل معها لايمكن أن يكون بالأمر الهين، فضلاً عن ذلك فإن جزء من صعوبة إتخاذ إجراءات قوية لمواجهة ازمات الطاقة في الولايات المتحدة يرجع الى وجود مجموعات ضغط فيها لها مصالح متصارعة .

١٨- أصبحت الولايات المتحدة تهتم بإستمرار تدفق النفط لها ولحلفائها وبأسعار معقولة وبكميات مناسبة لاحتياجاتها، لذلك نجد أن سياستها قد تراوحت بعد الأزمة النفطية الاولى بين عدة أساليب وادوات، فهي أحيانا تلوح بالقوة المسلحة وبأنها لن تسمح باستخدام جديد للنفط سلاحاً سياسياً، وفي أحيان اخرى تستخدم المواجهة الأقتصادية

ضد الدول الخليجية العربية بشكل خاص والدول المنتجة بشكل عام، لكنها في الوقت نفسه سعت الى إستمرار سياستها النفطية بالعمل على تقليل وارداتها الخارجية التي في مقدمتها واردات النفط العربي الخليجي ووضع الخطط الوطنية لذلك، وتمثل ذلك في خطة كارتر للطاقة الوطنية عام ١٩٧٧، ولم يكن لتلك السياسة أن تحقق أهدافها حتى حصلت اضطرابات خارجية اخرى قادت الى حصول الازمة النفطية الثانية، دفعت بكارتر الى اتخاذ اجراءات لمعالجتها، تمثلت الداخلية منها بفرضه خطة طاقة جديدة تمكن من خلالها إنهاء العمل بضوابط الاسعار، والسماح للنفط الخام المحلي برفع اسعاره الى مستويات إسعار النفط الخارجي، وفرضه لضريبة الارباح المفاجئة لمنع حصول تضخم في الولايات المتحدة، كما انها سعت كذلك الى منع أي قوة خارجية أو داخلية من أن تتهدد منابع البترول العربي الخليجي، فسعت الى تحقيق وجودها الثابت في الخليج العربي لحماية منابع النفط.

الملاحق

ملحق رقم(١)

البيان العربي لفرض حظر النفط عام ١٩٧٣[639]

(النسخة الانكليزية)

639 Naila Al- Sowayel, op.cit, P.272-P275.

The October 17 1973 Ministerial Declaration of OAPEC

The Arab oil exporting countries contribute to the prosperity of the world and the growth of its economy through their exports of this wasting natural resource. And in spite of the fact that the production of many of these countries has exceeded the levels required by their domestic economies and the energy and revenue needs of their future generations, they have continued to increase their production, sacrificing their own interests in the service of international cooperation and the interests of the consumers.

It is known that huge portions of the territories of three Arab states were forcibly occupied by Israel in the June 1967 war, and it has continued to occupy them in defiance of UN resolutions and various calls for peace from the Arab countries and peace-loving nations.

And although the international community is under an obligation to implement UN resolutions and to prevent the aggressor from reaping the fruits of this aggression and occupation of the territories of others by force, most of the major industrialized countries which are consumers of Arab oil have failed to take measures or to act in such a way as might indicate their awareness of this public international obligation. Indeed, the actions of some countries have tended to support and reinforce the occupation.

Before and during the present war, the United States has been active in supplying Israel with all the means of power which have served to exacerbate its arrogance and enable it to challenge the legitimate rights of others and the unequivocal principles of the public international law.

In 1967, Israel was instrumental in closing the Suez Canal and burdening the European economy with the consequences of this action. In the current war, it hit East Mediterranean oil export terminals, causing

Europe another shortfall in supplies. This is the third such occurrence resulting from Israel's disregard of our legitimate rights with U.S. backing and support.

The Arabs have therefore been induced to take a decision to discontinue their economic sacrifices in producing quantities of their wasting oil assets in excess of what would be justified by domestic economic considerations, unless the international community hastens to rectify matters by compelling Israel to withdraw from our occupied territory, as well as letting the U.S. know the heavy price which the big industrial countries are having to pay as a result of America's blind and unlimited support for Israel.

Therefore, the Arab Oil Ministers meeting in Kuwait today have decided to reduce their oil production forthwith by not less than 5 percent of the September (1973) level of output in each Arab oil exporting country, with a similar reduction to be applied each successive month, computed on the basis of the previous month's production until such time as total evacuation of Israeli forces from all Arab territory occupied during the June 1967 war is completed and the legitimate rights of the Palestinian people are restored.

The conferees took care to ensure that reductions in output should not affect any friendly state which has extended or may in the future extend effective concrete assistance to the Arabs. Oil supplies to any such state will be maintained in the same quantities as it was receiving before the reduction. The same exceptional treatment will be extended to any state which takes a significant measure against Israel with a viewing to obliging it to end its occupation of usurped Arab territories.

The Arab ministers appeal to all the peoples of the world, and particularly the American people, to support the Arab nation in its struggle against the imperialism and Israeli occupation. They reaffirm to them the sincere desire of the Arab nation to cooperate fully with all the peoples of the world and their readiness to supply the world with its oil needs as soon as the world shows its sympathy with us and denounces the aggression against us.

تسهم الدول العربية المصدرة للبترول في رخاء العالم وازدهار اقتصاده بما تصدره اليه من هذه الثروة الطبيعية الناضبة ،وعلى الرغم من أن انتاج كثير من هذه الدول قد تجاوز الحد الذي يتطلبه اقتصادها الذاتي المحلي وحاجة أجيالها القادمة الى الطاقة ومصادر الدخل ،الا أنها استمرت في زيادة انتاجها مضحية بمصالحها الخاصة في سبيل التعاون الدولي ومصالح المستهلكين .

ومن المعروف أن مناطق شاسعة من أراضي ثلاث دول عربية قد احتلتها اسرائيل بالقوة في حرب يونيو ١٩٦٧م واستمرت على احتلالها غير عابئة بقرارات الامم المتحدة ، وغير ملتفتة الى نداءات السلام المختلفة من الدول العربية أو الدول المحبة للسلام ، وعلى الرغم من أن الجماعة الدولية عليها التزام بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وعليها ألا تمكن المعتدي من جني ثمار عدوانه والاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ،الا أن معظم الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول العربي لم تتخذ اجراءا أو تصرفا يدل على شعورها بذلك الالتزام الدولي العام ، بل بدر من بعضها مايدعم الاحتلال ويقويه ، ونشطت الولايات المتحدة الامريكية قبل الحرب الحالية تمد اسرائيل بكل مصادر القوة التي تزيد من غطرستها وتمكنها من تحدي الحقوق المشروعة ومبادئ القانون الدولي العام التي لاجدال فيها .

وقد تسببت اسرائيل سنة ١٩٦٧ في قفل قناة السويس وحملت الاقتصاد الاوروبي تبعة ذلك ، ثم قامت في الحرب الحالية في ضرب مرافئ التصدير في شرق البحر الابيض المتوسط محملة أوروبا نقصا آخر من امداداتها ، وهي مرة ثالثة نتيجة لتعديها لحقوقنا المشروعة ومن ورائها أمريكا تدعمها وتؤيدها ، تدفع العرب الى اتخاذ قرار بعدم الاستمرار في تضحياتهم الاقتصادية في انتاج كميات من ثروتهم البترولية الناضبة تزيد عما تبرره العوامل الاقتصادية في بلادهم الا هبت الجماعة الدولية لوضع الامور في نصابها وارغام اسرائيل على الانسحاب من أراضينا المحتلة ، واشعار أمريكا بالثمن الفادح الذي تدفعه الدول الصناعية الكبرى نتيجة دعمها الاعمى غير المحدود لاسرائيل .

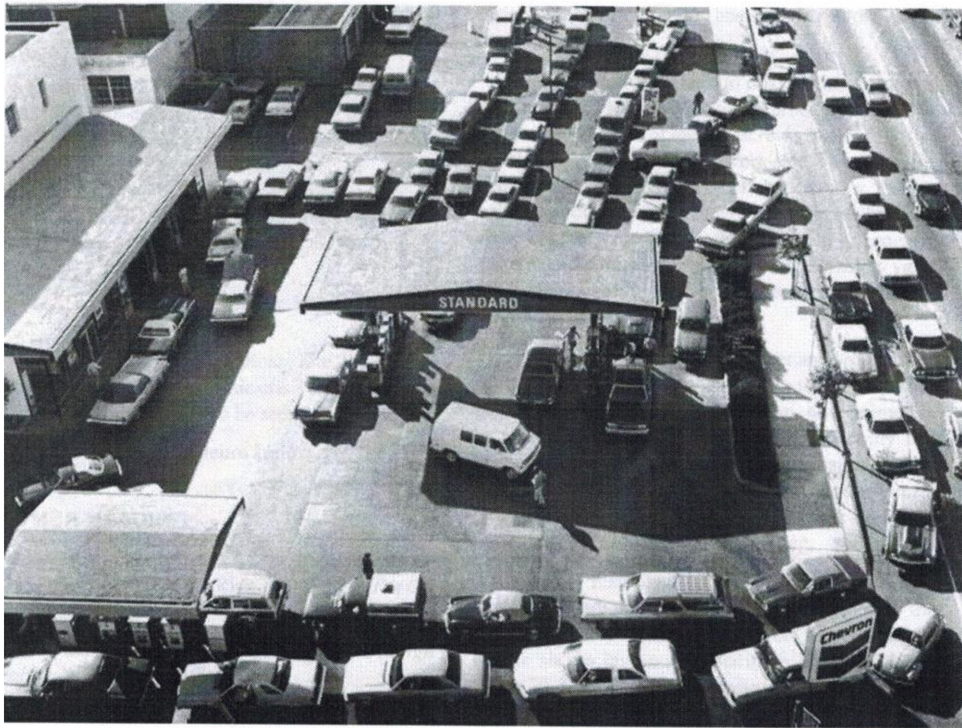
ولذلك فقد قرر وزراء البترول العرب المجتمعون هذا اليوم السابع عشر من أكتوبر بمدينة الكويت أن يبدأوا حالا في تخفيض انتاجهم بنسبة لاتقل في كل دولة عربية مصدرة للبترول عن ٥٪ بالمئة من انتاج شهر سبتمبر ، ثم تطبق نفس النسبة كل شهر بالتخفيض مرة أخرى من انتاج الشهر الذي سبقه وذلك حتى يتم جلاء القوات الاسرائيلية جلاء كاملا من جميع الاراضي العربية المحتلة في حرب يونيو ١٩٦٧م ، استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وقد حرص المجتمعون ألا ينال هذا التخفيض أية دولة صديقة ساعدت أو ستساعد العرب مساعدة مادية فعالة ، اذ يستمر

امدادها بالبترول بنفس الكمية التي كانت تحصل عليها قبل التخفيض وسوف تعامل بنفس المعاملة الاستثنائية كل دولة تتخذ اجراء هاما ضد اسرائيل لعملها على انهاء احتلالها للاراضي العربية المغتصبة .

ويناشد الوزراء العرب كافة شعوب العالم وفي مقدمتها الشعب الامريكي مؤازرة الامة العربية في نضالها ضد الاستعمار والاحتلال الاسرائيلي ، ويؤكدون لهم رغبة الامة العربية الصادقة في التعاون الكامل مع شعوب العالم واستعدادها لتزويد العالم بحاجته من البترول رغم كل التضحيات متى أظهر العالم تعاطفه معنا وشجبه للعدوان علينا .

وقد رفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة من مساء نفس اليوم .

ملحق رقم (٢)
نماذج صور توضح اثار الازمة النفطية الاولى على الولايات المتحدة عام ١٩٧٣[1]





1 Carson T ... .2, (Detroit: Gale, 2000),
P. 752; All ... ed Sources, 1998), P.873.

ملحق رقم (٣)

خطاب الرئيس نيكسون بخصوص سياسة الطاقة الوطنية[640]

PRESIDENTIAL DOCUMENTS

Week Ending Saturday, December 1, 1973

NATIONAL ENERGY POLICY

The President's Address to the Nation Announcing Additional Actions To Deal With the Energy Emergency. November 25, 1973

Good evening.

Three weeks ago, I spoke to you about the national energy crisis and our policy for meeting it. Tonight I want to talk with you again to report on our progress and to announce further steps we must take to carry out our energy policy.

When I spoke to you earlier, I indicated that the sudden cutoff of oil from the Middle East had turned the serious energy shortages we expected this winter into a major energy crisis. That crisis is now being felt around the world, as other industrialized nations have also suffered from cutbacks in oil from the Middle East.

Shortages in Europe, for example, are far more critical than they are in the United States. Already seven European nations have imposed a ban on Sunday driving. Fortunately, the United States is not as dependent upon Middle Eastern oil as many other nations. We will not have a ban on Sunday driving, but as you will hear later, we are going to try to limit it. Nevertheless, we anticipate that our shortages could run as high as 17 percent. This means that we must immediately take strong, effective countermeasures.

In order to minimize disruptions in our economy, I asked on November 7 that all Americans adopt certain energy-conservation measures to help meet the challenge of reduced energy supplies. These steps include reductions in home heating, reductions in driving speeds, elimination of unnecessary lighting. And the American people, all of you, you have responded to this challenge with that spirit of sacrifice which has made this such a great Nation.

The Congress has also been moving forward on the energy front. The Alaska pipeline bill has been passed. I signed it into law 9 days ago right here at this desk. The Congress has passed a fuel allocation bill which I will sign into law on Tuesday. An additional emergency bill providing special authority to deal with this problem has now passed the Senate. When the House returns from its recess, I am confident the House

---

640 W.C.P.D, Vol.9, 1973, op.cit, P.1363-P1366

In the meantime, we are already planning right here at the White House to curtail such lighting that we would normally have at Christmastime, and I am asking that all of you act now on a voluntary basis to reduce or eliminate unnecessary lighting in your homes.

As just one example of the impact which such an initiative can have, the energy consumed by ornamental gaslights alone in this country is equivalent to 35,000 barrels per day of oil and that is enough fuel to heat 175,000 homes.

Finally, I want to report to you tonight that we have now developed final plans for allocating reduced quantities of heating oil this winter, and all of you know how very important heating oil is, particularly in the wintertime.

These plans, to be published Tuesday, will call for an average reduction of 10 percent of heating oil for industrial use, 15 percent for home use, and 25 percent for commercial use.

The reductions for homeowners alone will result in a savings of some 315,000 barrels of heating oil a day, which is enough to heat over 1½ million homes every day. For the average American family, as I indicated 3 weeks ago, this cutback in heating oil does not mean severe discomfort for anyone, but it will mean that everyone should lower the thermostat—as it is right here in this office now, and throughout the White House, and throughout every Federal installation—you should lower the thermostat by 6 degrees below its normal setting so that we can achieve a national daytime average of 68 degrees. Those who fail to adopt such a cutback risk running out of fuel before the winter is over.

While additional actions will be necessary to further offset the anticipated shortage of 17 percent, the steps which I have outlined tonight will relieve about 10 percent of that shortage.

They will make a very substantial contribution to our immediate goal of insuring that we have enough fuel to be adequately warm in our homes this winter, that we are able to get to work, and that we experience no serious disruptions in the normal conduct of our lives.

Above all, every step will be taken to insure that any disruptions to our economy which could cost jobs, will be as brief as possible and that they do not cause serious damage.

Nothing we do can succeed, however, without the full cooperation of the Congress in providing the legislation we must have, without the full cooperation of State and local government in providing the broad leadership that we must have, and without the full cooperation of each and every one of you, all the American people, in sacrificing a little so that no one must endure real hardship.

For my part, I pledge to do everything in my power to insure that the decisions I have announced will be carried out swiftly and effectively and fairly, and whatever additional action is necessary to achieve our objective will be taken.

I intend to participate personally and on a regular basis, as I have since I last addressed you 3 weeks ago, in the work of my energy advisers. I intend to advise the Congressional leadership regularly of problems and progress. And I intend to see that the persons and organizations having responsibilities and capabilities in this area are fully and regularly informed.

will move promptly so that this vital legislation can be signed into law by the middle of December.

And so we have made some encouraging progress, but there is much more to be done, and that is what I want to talk to you about tonight.

I have appointed an Energy Emergency Action Group, under my chief energy adviser, Governor John Love, to analyze our situation on a continuing basis and to advise me of all actions required to deal with it.

And upon the action and the recommendation of this group, I am announcing tonight the following steps to meet the energy crisis:

First, to increase the supply of heating oil that will be available this winter, we must adjust production schedules and divert petroleum which might normally go for the production of gasoline to the production of more heating oil.

To accomplish this, the amount of gasoline which refiners distribute to wholesalers and retailers will be reduced across the Nation by 15 percent. As we reduce gasoline supplies, we must act to insure that the remaining gasoline available is used wisely and conserved to the fullest possible extent.

Therefore, as a second step, I am asking tonight that all gasoline filling stations close down their pumps between 9 p.m. Saturday night and midnight Sunday every weekend, beginning December 1. We are requesting that this step be taken voluntarily now.

Upon passage of the emergency energy legislation before the Congress, gas stations will be required to close during these hours. This step should not result in any serious hardship for any American family. It will, however, discourage long-distance driving during weekends. It will mean perhaps spending a little more time at home.

This savings alone is only a small part of what we have to conserve to meet the total gasoline shortage. We can achieve substantial additional savings by altering our driving habits. While the voluntary response to my request for reduced driving speeds has been excellent, it is now essential that we have mandatory and full compliance with this important step on a nationwide basis.

And therefore, the third step will be the establishment of a maximum speed limit for automobiles of 50 miles per hour nationwide as soon as our emergency energy legislation passes the Congress. We expect that this measure will produce a savings of 200,000 barrels of gasoline per day. Intercity buses and heavy duty trucks which operate more efficiently at higher speeds, and therefore, do not use more gasoline, will be permitted to observe a 55 mile per hour speed limit.

The fourth step we are taking involves our jet airliners. There will be a phased reduction of an additional 15 percent in the consumption of jet fuel for passenger flights bringing the total reduction to approximately 25 percent.

These savings will be achieved by a careful reduction in schedules, combined with an increase in passenger loads. We will not have to stop air travel, but we will have to plan for it more carefully.

The fifth step involves cutting back on outdoor lighting. As soon as the emergency energy legislation passes the Congress, I shall order the curtailment of ornamental outdoor lighting for homes and the elimination of all commercial lighting except that which identifies places of business.

We need new rules if we are to meet this challenge, but most of all, we need sustained and serious action and cooperation by millions of men and women if we are to achieve our objective, and that means millions of Americans across this land listening to me tonight.

Let me conclude by restating our overall objective. It can be summed up in one word that best characterizes this Nation and its essential nature. That word is "independence." From its beginning 200 years ago, throughout its history, America has made great sacrifices of blood and also of treasure to achieve and maintain its independence. In the last third of this century, our independence will depend on maintaining and achieving self-sufficiency in energy.

What I have called Project Independence—1980 is a series of plans and goals set to insure that by the end of this decade Americans will not have to rely on any source of energy beyond our own.

As far as energy is concerned, this means we will hold our fate and our future in our hands alone. As we look to the future, we can do so confident that the energy crisis will be resolved not only for our time but for all time. We will once again have plentiful supplies of energy which helped to build the greatest industrial nation and one of the highest standards of living in the world.

The capacity for self-sufficiency in energy is a great goal. It is also an essential goal, and we are going to achieve it.

Tonight I ask all of you to join together in moving toward that goal, with the spirit of discipline, self-restraint, and unity which is the cornerstone of our great and good country.

Thank you and good evening.

NOTE: The President spoke at 7 p.m. in his Oval Office at the White House. The address was broadcast live on radio and television.

ملحق رقم (٤)
بعض ما صورته الصحف الامريكية عن العرب خلال الازمة النفطية الاولى ١٩٧٣[641]





641 Time, "Jour ... eek, "Journal", Nov.26, 1973,

ملحق رقم(#) رسالة كارتر الى الكونغرس عام ١٩٧٧

الملحق رقم (٥)
خطاب برنت سكوكروفت الى الرئيس نيكسون[642]

٦٤٢ مجدي كامل، الحكام العرب في مذكرات زعماء وقادة ورجال مخابرات العالم،أسرار ما يدور خلف الكواليس، (القاهرة: دار الكتاب العربي، د. "ت")، ص ١٨٠-١٨١.

من:برنت سكوكروفت ،مستشار الرئيس.

إلى الرئيس نيكسون.

الموضوع:السعودية تغير موقفها.

التاريخ:١٩٧٣/١٢/٢٠

"وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي،السقاف،قال لسفيرنا في السعودية إن الملك فيصل قرر الآتي:

أولاً: العرب برهنوا على فعالية كلمتهم.

ثانياً: العالم عرف قدرة العرب على استخدام بترولهم كسلاح فعال.

ثالثاً: بسب قطع البترول تأثر كثير من الأصدقاء العرب ، وكثير من الدول البريئة التي لا صلة لها بالمشكلة.

لهذا قرر الملك رفع حظر البترول.

وحسب ما قال الوزير السقاف، سينفذ القرار كالآتي:

أولاً: سينقل السعوديون رأيهم هذا الى مؤتمر وزراء البترول العرب بعد خمسة أيام.

(١٩٧٣/١٢/٢٥)

ثانياً: سيقول السعوديون أنك (الرئيس نيكسون) التزمت التزاما حقيقيا بالعمل من أجل السلام وأن الملك فيصل يصدقك في ذلك ،ويتمنى لك النجاح.

ثالثاً: إذا فشلت في تحقيق السلام،سيقطع البترول مرى أخرى، وستكون إسرائيل المسؤولة لا الدول العربية.

رابعاً: يتوقع السعوديون أن تؤيدهم الجزائر ومصر وتعارضهم العراق وليبيا. لكن العراق وليبيا خرقتا الحظر ،ولا أهمية لرأيهما .وربما تكون هناك مشكلة بسبب الكويت وأبو ظبي.

ملحق رقم (٦)

رد كيسنجر على قرار وزراء النفط العرب في ٢٥ كانون الاول ١٩٧٣ [643]

رد كيسنجر

من:كيسنجر وزير الخارجية، واشنطن.

إلى: "ايكنز "،السفير الأمريكي في السعودية.

الموضوع :خطاب إلى الوزير السقاف.

التاريخ:١٩٧٣/١٢/٢٨

عليك نقل هذه الرسالة فى الحال إلى الوزير السقاف:

"عزيزي عمر:السفير أيكنز نقل لي نتائج اجتماعه معك، ومع مسؤولين سعوديين آخرين، حول قرار منظمة الدول العربية المصدرة للبترول(اوابيك)قبل ثلاثة أيام(يوم ١٩٧٣/١٢/٢٥).أريد أن أعبر في قوة عن خيبة أملي ،وحزني.

ويجب أن تعرف أن هذا قرار فيه تفرقة واضحة،لأنه استثنى الولايات المتحدة،وقرر استمرار وقف البترول عنها.لكننا الدولة الوحيدة التي تحاول في جدية الوصول إلى الحل السلمي الذي يريده العرب.

ولكن المؤتمر قرر زيادة إرسال البترول إلى دول لاتقدر على القيام بأي دور لحل المشكلة.

ما حدث وضع الرئيس نيكسون في وضع صعب.

هذه تفرقة واضحة ضد الولايات المتحدة ،لن أقدر على الاستمرار في جهودي من أجل السلام التي شرحتها لك خلال الأسابيع الماضية

٦٤٣ مقتبس في : مجدي كامل، المصدر السابق، ص ١٨٢-١٨٣.

ملحق رقم (٧)
رد الرئيس نيكسون حول قرار وزراء النفط العرب في الغاء نسب التخفيض ٥%[644]

خطاب آخر من نيكسون

البيت الأبيض:١٩٧٣/١٢/٢٨

"يا صاحب الجلالة"

كما تعلمون، نحن حققنا أشياء كثيرة في سبيل السلام، مثل وقف إطلاق النار (بين القوات المصرية والإسرائيلية في قناة السويس)، وبداية مؤتمر السلام في جنيف .

وكما كتبت لك في الماضي ،نحن ملتزمون بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢،ونحن نعمل في الوقت الحاضر ،على وضع أسس اتفاقية فك الاشتباك بين القوات المصرية والإسرئيلية.

إسرائيل أرسلت عسكريين إلى جنيف،حيث يجتمعون الآن مع عسكريين مصريين للتفاوض حول إتفاقية فك الاشتباك. ونحن وضعنا ترتيبات لوزير الدفاع الإسرائيلي، موشي دايان،ليزورنا في الأسبوع القادم،لمناقشة اتفاقية فك الاشتباك.

كل هذه إنجازات مهمة تحققت بسبب جهودنا نحن فقط(لا جهود دولة أخرى)

---

٦٤٤ مقتبس من : مجدي كامل، المصدر السابق، ص ١٨٣.

ملحق رقم (٨)
خطاب الملك فيصل الى الرئيس ريتشارد نيكسون [645]

خطاب الملك فيصل

الرياض: ١٩٧٤/٢/٣

صاحب السعادة الرئيس ريتشارد نيكسون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن:

نحن أبلغنا سفيركم في المملكة العربية السعودية أننا بدأنا اتصالاتنا مع الدول العربية المصدرة للبترول (اوابيك)، ووجدنا أن معظم هذه الدول ترفض رفع حظر البترول عن الولايات المتحدة حتى يتم التوقيع على اتفاقية فك الاشتباك بين القوات السورية والإسرائيلية في مرتفعات الجولان .ونحن فهمنا من الرئيس السوري حافظ الأسد أن السوريين أعطوا وزير الخارجية كيسنجر افتراحات لفك الاشتباك لكنهم،حتى الآن لم يتسلموا الرد على افتراحاتهم.

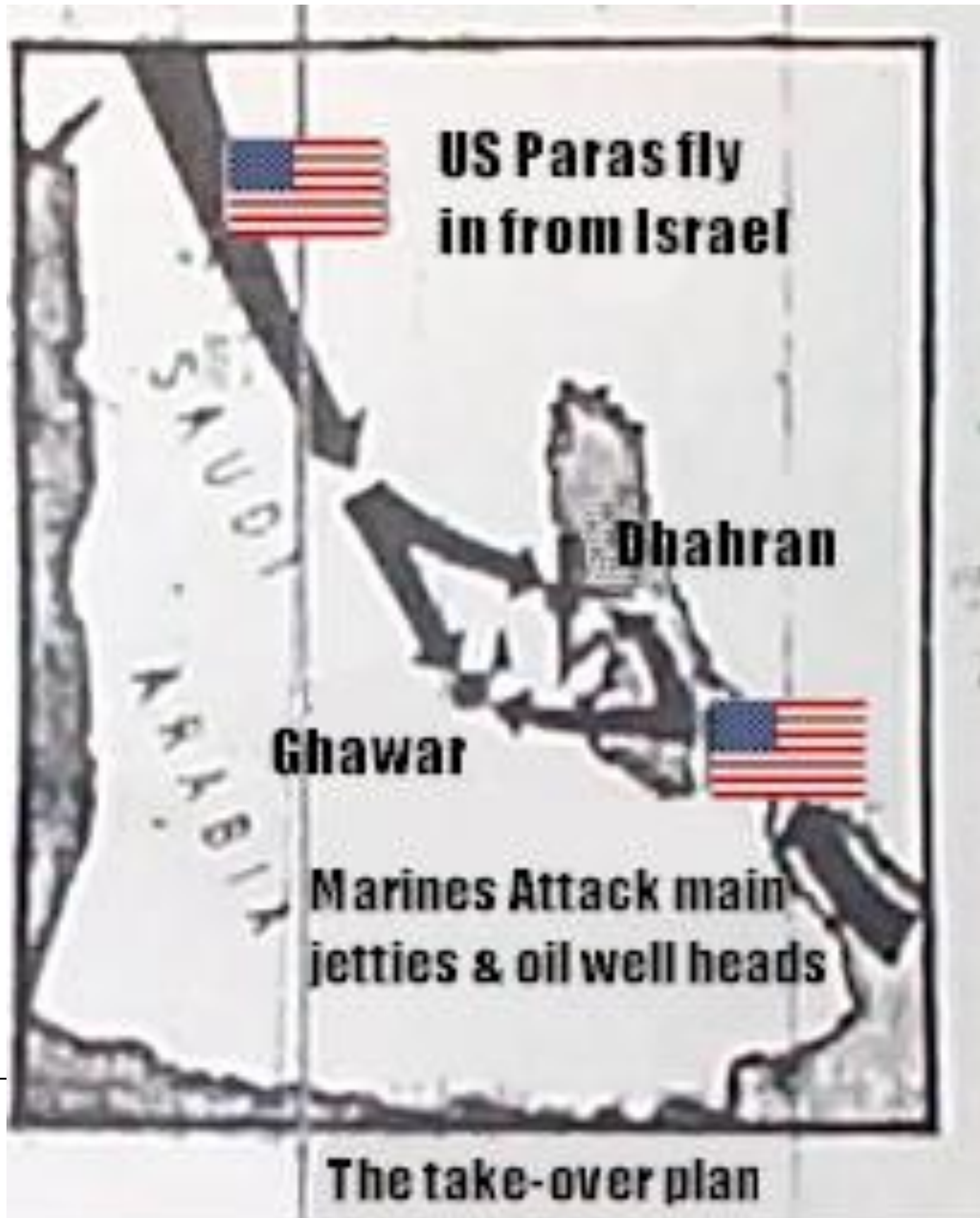
يوم ١٤ فبراير (بعد عشرة أيام) سيعقد وزراء البترول العرب مؤتمرا في طرابلس (في ليبيا) ،ولكن مناقشة موضوع رفع حظر البترول لن تكون إيجابية إذا لم توقع اتفاقية فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل .

لهذا نأمل،في قوة،أن تحاولوا تحقيق هذا الهدف قبل اجتماع طرابلس. وأرجو.يا صاحب السعادة،قبول أطيب أماني لكم بالصحة والعافية.

[645] مقتبس من : مجدي كامل، المصدر السابق، ص ١٨٨.

ملحق رقم (٩)

خريطة خطة الغزو الامريكي المقترحة على بعض حقول النفط الخليجية [646]



nday Times, "Journa", 9

ملحق

رقم (١٠)

(رسالة حكومة الكويت لدول الخليج الأخرى تحثهم على التعاون والتنسيق فيما بينهم[647])

٦٤٧ سندس العبيد ومضحي الشمري، مستندات نفطية، (ادارة الإعلام البترولي والعلاقات العامة وزارة الطاقة، د."ت")، ص ١٦٩.

MINISTRY OF OIL

P. O. Box 5077

Cable Add. : PETROL - KUWAIT

Telex No. " PETROL 2363 KT. "

Office of The Minister



وزارة النفط

ص.ب : ٥٠٧٧ ـ الكويت

العنوان البرقي : بترول ـ كويت

تيلكس (بترول) ٢٣٦٣ كويت

مكتب الوزير

Kuwait

Our Ref.

الكويت في ١٧ يناير ١٩٧٦

اشارتنا . و ن/ م ج/ ٤ ص ٠١٠٩

صاحب السعادة الاخ الشيخ احمد زكي يماني وزير البترول والثروة المعدنية الموقر

الرياض ـ المملكة العربية السعودية

تحية وتقدير ،

يسرني ان اكتب لكم هذه الرسالة لاتناول واياكم افكارا وخواطر تحظى بالتقدير من قبل دولة الكويت ، راجيا من وراء ذلك وضع اسس ثابتة للتنسيق والتعاون ما بين اقطار الخليج العربي ، والتي تعود بالفائدة على جميع الاطراف المشتركة بها .

ان الثروات النفطية لاقطار الخليج العربي تعتبر في الوقت الحاضر اهم المقومات الاساسية لحاضر ومستقبل هذه الاقطار ، وحيث ان جميع دول الخليج العربي تمتلك الآن غالبية ثرواتها النفطية سواء عن طريق السيطرة الكاملة أو عن طريق المشاركة الغالبة ، وحيث ان هدفنا جميعا هو استغلال هذه الثروة لصالح الفرد العربي ، لذلك نرى ان النقاط التالية جديرة بالاهتمام :

١ ـ ان تصنيع النفط ومشتقاته هو الهدف الاساسي الذي نسعى اليه جميعا ، حتى نتمكن من استغلال هذه الثروة استغلالا مثاليا .

٢ ـ ان قيام صناعات متكاملة ومتناسقة في اقطار الخليج العربي هو الضمان الاول والمؤكد لعدم تعارض المصالح في المستقبل مما يؤدي الى انخفاض اسعار المنتجات والصناعات الكيماوية ، وان الدراسات الاقتصادية الصرفة هي التي تقرر موقع كل صناعة بصورة منفـــردة .

٣ ـ أن دراسة السوق العالمية والتنبؤ الصحيح بمدى استيعاب هذه السوق للمنتجات النفطية أمر يجب ان يسبق اي اقدام على انشاء اية صناعة نفطية .

٤ ـ ان تنمية الموارد البشرية وتطويرها وتدريبها على الصناعات النفطية امر ضروري لابناء الشعب العربي لزيادة كفاءتهم ومهاراتهم في هذا المجال ، وخلق فرص العمل لهم .

٥ ـ ان دخول اقطار الخليج العربي في صناعات مشتركة وباستثمارات متوازية يحقق اهدافا في تخفيض التكلفة الحقيقية لهذه الصناعات ، ويزيد من قدرة هذه الدول على مجابهة التحدي العلمي الذي يزداد يوما بعد يوم .

وزارة النفط
ص.ب : ٥٠٧٧ ــ الكويت
العنوان البرقي : بترول ــ كويت
تيلكس (بترول) ٢٣٦٣ كويت

مكتب الوزير



MINISTRY OF OIL
P. O. Box 5077
Cable Add. : PETROL - KUWAIT
Telex No. " PETROL 2363 KT. "

Office of The Minister

الكويت في ....
اشارتنا ....

Kuwait ....
Our Ref. ....

ان هذه النقاط السابقة تشكل في مجموعها الافكار التي ارغب في تبادل وجهات النظر فيما بيننا ، واني على استعداد لحضور اى اجتماع يختص بذلك لكي نصل الى الهدف الذى نتفق عليه جميعا .

واني رغبة من ــ دولة الكويت ــ في بذل الجهد لاتمام اية خطوات تكميلية لهذه الافكار قد طلبت من المختصين في القطاع النفطي لدينا بالابطاء في استكمال الدراسات التصنيعية لدولة الكويت انتظارا لردكم ومقترحاتكم بهذا الشأن ، آملا ان اتلقى ردكم في خلال شهر فبراير ١٩٧٦ .

وتفضلوا سعادتكم بقبول وافر شكرى وتحياتي "

عبدالمطلب الكاظمي
وزير النفط

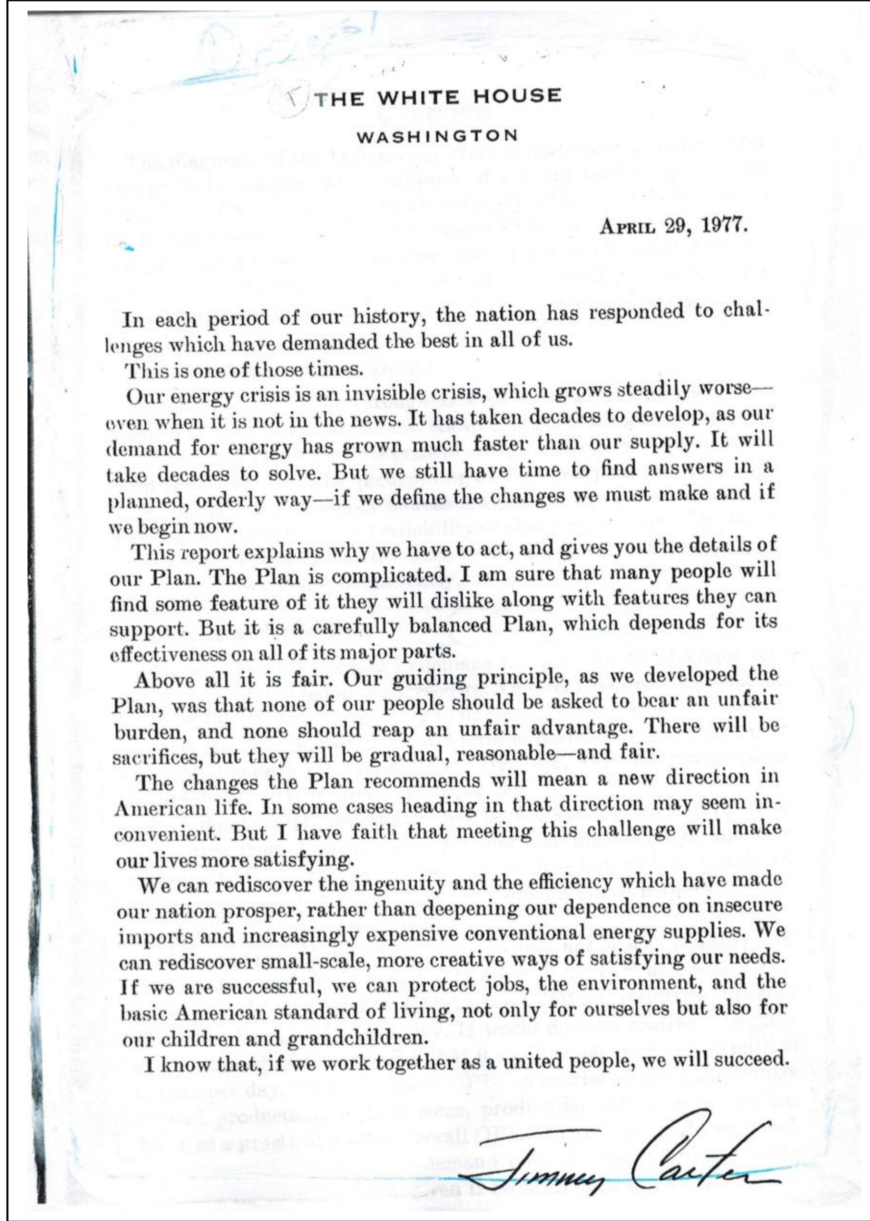
الاصل بتوقيع
وزير

وجهت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٧٦/١/١٥
الى اصحاب السعادة والمعالي :

تايه عبدالكريم	الجمهورية العراقية
عبدالعزيز آل ثاني	دولة قطر
مانع سعيد العتيبه	الامارات العربية المتحدة
يوسف الشيراوى	البحرين
سعيد احمد الشنفرى	سلطنة عمان

نسخة الى / وزارة الخارجية .

ملحق رقم (١١)
رسالة الرئيس كارتر الى الكونغرس عام ١٩٧٧ حول خطة الطاقة الوطنية[648]


THE WHITE HOUSE

WASHINGTON

April 29, 1977.

In each period of our history, the nation has responded to challenges which have demanded the best in all of us.

This is one of those times.

Our energy crisis is an invisible crisis, which grows steadily worse—even when it is not in the news. It has taken decades to develop, as our demand for energy has grown much faster than our supply. It will take decades to solve. But we still have time to find answers in a planned, orderly way—if we define the changes we must make and if we begin now.

This report explains why we have to act, and gives you the details of our Plan. The Plan is complicated. I am sure that many people will find some feature of it they will dislike along with features they can support. But it is a carefully balanced Plan, which depends for its effectiveness on all of its major parts.

Above all it is fair. Our guiding principle, as we developed the Plan, was that none of our people should be asked to bear an unfair burden, and none should reap an unfair advantage. There will be sacrifices, but they will be gradual, reasonable—and fair.

The changes the Plan recommends will mean a new direction in American life. In some cases heading in that direction may seem inconvenient. But I have faith that meeting this challenge will make our lives more satisfying.

We can rediscover the ingenuity and the efficiency which have made our nation prosper, rather than deepening our dependence on insecure imports and increasingly expensive conventional energy supplies. We can rediscover small-scale, more creative ways of satisfying our needs. If we are successful, we can protect jobs, the environment, and the basic American standard of living, not only for ourselves but also for our children and grandchildren.

I know that, if we work together as a united people, we will succeed.

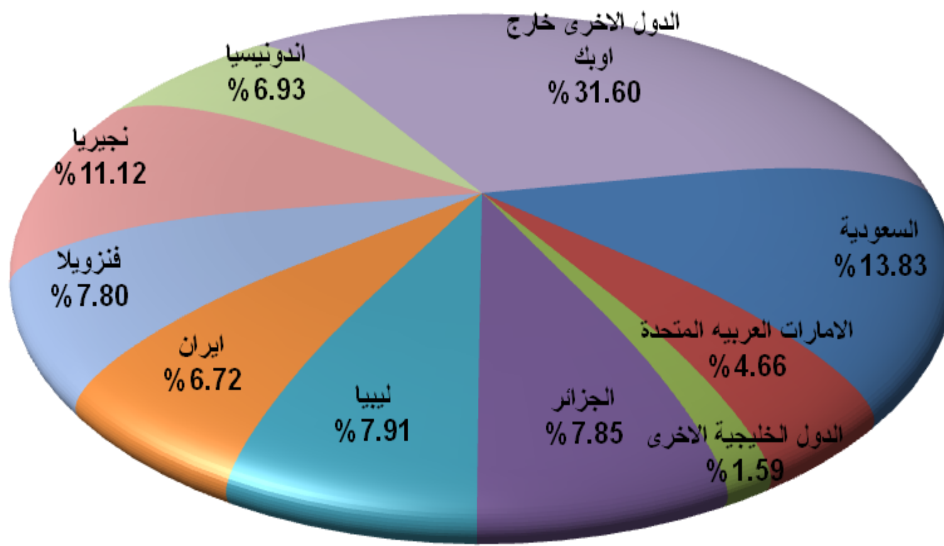
Jimmy Carter

---

648 E.O.O.T.P, op.cit, P.I.

ملحق رقم (١٢)

نسب استيراد الولايات المتحدة للنفط الخام سنة 1978



*الشكل من عمل الباحثة بالإعتماد على المصدر:

E.I.A, "Monthly Energy Review, July, 1980", US. Department of Energy, P.30.

ملحق رقم (١٣)

رسالة الرئيس كارتر الى الكونغرس حول خطة الطاقة الوطنية ١٩٧٩ [649]

THE PRESIDENT'S MESSAGE

TO THE CONGRESS OF THE UNITED STATES:

I am pleased to transmit to the Congress the second National Energy Plan, as required by Section 801 of the Department of Energy Organization Act (Public Law 95-91).

The First National Energy Plan, which I sent to the Congress two years ago, was the first comprehensive effort to deal with the broad scope of the Nation's energy problems. The resulting National Energy Act, passed last autumn, acted on a number of my proposals, and will have an important and lasting role in preparing for the Nation's energy future.

But much remains to be done. And we must now deal jointly with a number of issues which have matured since April 1977.

As I said in my April 5th energy message, our Nation's energy problems are real. They are serious. And they are getting worse. Every American will have to help solve those problems. But it is up to us—the Congress and the Executive Branch—to provide the leadership.

We must now build on the foundation of the National Energy Act. In my April 5th energy address, I laid out a program for action in five areas.

First, in accordance with the Energy Policy and Conservation Act of 1975, I have announced a program to phase-out controls on domestic crude oil prices by September 30, 1981. Oil should be priced at its true replacement value if we are to stop subsidizing imports, increase U.S. oil production, reduce demand, and encourage the development and use of new energy sources.

Second, the increased revenues from decontrol must not unduly or unjustly enrich oil producers at the expense of consumers. For this reason, I have proposed a tax on the windfall profits due to decontrol. Proceeds from that tax would be used to establish an Energy Security Trust Fund, which would be available, in part, to assist those low-income Americans who can least afford higher energy prices.

Third, we must provide additional emphasis on conservation and on the development of new domestic energy sources and technologies. The Energy Security Trust Fund will also provide funds for energy saving mass transit and for tax incentives and accelerated research and demonstration of new energy technologies.

Fourth, we must find ways to expeditiously develop and use our energy resources, while protecting and enhancing the quality of the environment. The length and complexity of many Federal, State, and local permitting procedures, however, has created needless complexity and increased time and cost, without improving the protection to the public or the environment. We must remove the needless red tape which is tying up many needed energy projects. I have signed an Executive Order to expedite Federal decision-making for certain energy projects, which are deemed to be in the National interest.

Fifth, we must provide international leadership to deal with the crisis before us today. The members of the International Energy Agency have joined in a common commitment to reduce energy consumption in response to current shortages. The United States has provided leadership in gaining this commitment. I will assure the United States does its part to meet that commitment.

The energy program I announced on April 5th puts the country in a strong position to achieve these goals. The Plan I am forwarding today shows how these programs relate to our overall energy problem, and to the other policies and programs which we must carry forward.

This National Energy Plan explicitly recognizes the uncertainties—geologic, technological, economic, political, and environmental—which confront us. It presents a strategy for dealing forthrightly with the uncertainties, with the threats and promises of our energy future.

The analysis in the Plan shows the need to move aggressively to meet the grave energy challenges to our Nation's vitality. My April 5th proposals confront those challenges squarely. Together with the National Energy Plan, we are providing a firm foundation for dealing with these challenges today and for decades to come.

---

[649] Nation

قائمة المصادر

أولاً:- المصادر الأجنبية

١. الوثائق الرسمية الأمريكية المنشورة.
٢. المطبوعات الحكومية والكتب الوثائقية الأمريكية .
٣. الرسائل الجامعية باللغة الإنكليزية .
٤. الكتب باللغة الإنكليزية .
٥. البحوث والدراسات .
٦. الصحف والدوريات .
٧. الموسوعات .
٨. شبكة المعلومات الدولية .
٩. الكتب باللغة الفارسية .

ثانياً:- المصادر العربية

١. المطبوعات الحكومية والكتب الوثائقية العربية والمعربة .
٢. الرسائل الجامعية.
٣. كتب المذكرات العربية والمعربة .
٤. الكتب العربية.
٥. الكتب الأجنبية المعربة.
٦. البحوث والدراسات .
٧. الصحف والدوريات.
٨. الموسوعات.

٩. شبكة المعلومات الدولية.

١-الوثائق الرسمية الأمريكية المنشورة

1. Edward C. Keefer"ed"," Foreign Relations of the United States, Energy Crisis (1974-1980), Vol. XXXVII, (Washington: United States Government Printing Office, 2012).
2. ……………, Foreign Relations of the United States 1969-1974 Energy Crisis, Vol. XXXVI, (Washington: United States Government Printing Office,2011)
3. Executive Office of the Presidential, "The National Energy plan", (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1977.
4. Fact on File," Weekly World News Digest with Cumulative Index", (New York: Publication Fact on File Inc., 1979).
5. Hearing before the Permanent Subcommittee on Investigations of the committee on Government operations United States Senate)," Recycling of Petrodollars", (Washington: U.S. Government Printing Office, 1974).
6. Ministry of Foreign Affairs, the Camp David Accords Documents Pertaining to the conclusion of Peace,(Washington DC., Embassy of Israel, 1979).
7. Public Papers of the presidents of the United States Richard Nixon, Containing the Public Massages, Speeches, and Statements, of the President, 1973, (Washington: United States Government Printing Office, 1975).
8. …………., Gerald R. Ford, Containing the Public massage, speeches and Statements of the President 1974, (Washington DC: U.S. Government Printing Office, 1975).
9. …………., Jimmy Carter 1977, Vol.1, (Washington: US. Government Printing Office, 1977).

10. ………….., Jimmy Carter 1979, Vol. II, (Washington: United States Government Printing Office, 1980).
11. ………….., Jimmy Carter 1980-1981, Containing the Public Massage, Speeches and Statements of the President, (Washington DC: U.S. Government Printing Office)
12. U.S. Congress, Committee on International Relations, Special Subcommittee on Investigations, "Oil Fields as Military Objectives: A Feasibility study", Report Prepared by the Congressional Research Service, 94th Cong., 1st sess., August 21,1975, (Washington, DC:US Government Printing Office, 1975), Part I and II.
13. National Energy Plan II in May 1979, a Report to the Congress, Required by Title VIII of the Department of Energy Organization Act (public law 95-91), Washington DC.
14. Weekly Compilation of Presidential Documents,., Vol.9, (Washington D.C: Printing office, 1973).
15. ………….., Vol. 11, (Washington DC: Government Printing Office, 1979).
16. …………, Vol.13, (Washington D.C: Printing office, 1977).
17. …………, Vol.15, (Washington DC: Government Printing Office, 1979).

٢:المطبوعات الحكومية والكتب الوثائقية الأمريكية

1. American Petroleum Institute, "Petroleum Facts and Figures", New York, 1959.
2. Committee on foreign relation united states senate, "The Gulf Security Architecture: Partnership with the Gulf cooperation Council", (Washington: U.S Government Printing office, 2012).

3. Energy Information Administration, "Monthly Energy Review July 1980", (Washington DC., US. Department Energy)
4. ……………, "state Energy Data Report, Consumption Estimate 1960-1990", (Washington DC: US. Department of Energy, 1992).
5. ……………, "State Energy Price and Expenditure Report 1970-1982)", (Washington DC, U.S Department Energy, 1985).
6. ……………, "25 Anniversary of the 1973 Oil Embargo, Energy Trends since the First Major U.S. Energy Crisis", (Washington D.C., 1998).
7. ……………, "Outlook for Oil Prices", (US. Department of Energy, Washington, 1982).
8. ……………., "Monthly Energy Review, October 2000", (Washington, DC: U.S Department of Energy, 2000).
9. ……….,"Petroleum Supply annual 1981", Vol.1, (Washington, DC: US Department of Energy, 1982),
10. Jenkins Gilbert, "Oil Economists, Hand book 1985", (London: British Petroleum company, 1985).
11. Kenneth Katzman, "Oman: Reform, Security and US. Policy", CRS Report for Congress, August 30, 2012.
12. Krueger Robert, "The United States and International Oil", A Report for the Federal Energy Administration on U.S. Firms and Government Policy, New York, 1975.
13. Lazzri Salvatore, "The Crude Oil Windfall Profit Tax of the 1980s, implications for Current Energy Policy", CRS Report for Congress, March 9, 2006.
14. Mead Walter .J and Agarwal Vinod .B," Price Controls and International Petroleum Product Price", Report Prepared for U.S Department of Energy, February 1980.

15. Nason James, "Revenue Effects of the Crude Oil Windfall Profit Tax Act", Report Prepared at the US House of Representatives, May, 1983.
16. O' Conner Patricia,"The middle East U.S. Policy, Israel, Oil and the Arabs", 4th,(Washington,D.C: congressional quarterly, 1979).
17. Sharp Jeremy, "Egypt: Background and US Relations", CRS Report for Congress, August 12, 2008.
18. Sherlock Molly, "Energy Tax Policy: Historical perspectives on and Current Status of Energy Tax Expenditures", CRS Report for Congress, May 2, 2011.
19. Struth H. "ed", "The Petroleum Data Book, Official Source Book of Information for the world oil and gas industry", 1th, (U.S.A.: The Petroleum Co, 1947).

٣:الرسائل والأطاريح الجامعية

1. Ali Bahramzadeh, "The U.S. Foreign Policy in the Persia Gulf, 1968-1988: From regional surrogate to direct military involvement", (Dissertation: University of Arizona, 1993).
2. Al-Madkhli Nawaf, "Saudi Arabia's Foreign Policy during King Khalid's Reign 1975-1982", Dissertation, (U.S.A: University of Arkansas, 2007).
3. Hollo Reuven, "Oil and American Foreign Policy in the Persia Gulf (1947-1991)", Dissertation, (University of Texas at Austin, 1995).
4. Kisswani Khalid.M," Economics of Oil Prices and the Role of OPEC", Dissertation, (University of Connecticut, 2009).
5. Lewis Constance," From Concession to Nationalization: Saudi Arabia and the Arabian American Oil Company 1933-1988", (Thesis master: Northeast Missouri State University, 1990).

6. Maller Ian, "Evolving Priorities, Canadian Oil Policy and U.S in Years Leading to the Oil Crisis of 1973", (Thesis of Master: University of Waterloo, 2008).
7. Naila Al- Sowayel, "An Historical Analysis of Saudi Arabia's Foreign policy in Time of Crisis: the October 1973 War and the Arab Oil Embargo", (Dissertation, University of Washington, 1990).
8. Odah sultan Odah، "Saudi-American Relations 1968-1978, A Study in ambiguity", Dissertation: University of Salford, 1988).
9. Paul Mahurin, "The European Community and Crisis adaptation: The Impact of the 1973 Oil Crisis and European Integration", (Dissertation: University of Oxford, 1991).
10. Sana Jarjura, "Yom Kippur War: conflict Resolution through Combat", Thesis Master, (University of California, 1979).
11. Tays Dwight, "The Carter Doctrine", Dissertation, (U.S.A: University of North Alabama, 1982).

٤:الكتب باللغة الإنكليزية

1. Aatti Golan," The Secret Conversation of Henry Kissinger by Step Diplomacy in the Middle East", (New York: Quadrangle Company, 1976).
2. Adelman M, "The Genie out of the bottle, world oil since 1970",(London: The MIT Press,1995).
3. Alison Marissa, "Militants Seize Mecca, the Effects of the 1979 Siege of Mecca Revisited", (Washington: University of Mary)
4. Alnasrawi Abbas, "The Economy of Iraq, Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects 1950-2010", (London: Green Wood Press, 1994).

5. Al-Sand Faisal Bin Salman, "Iran, Saudi Arabia and the Gulf: Power Politics in Transition", U.S:I.B. Tauris.
6. Anthony Sampson, "The seven sisters, the great oil companies and the world they shaped", 8th (U.S.A.: Bantam book, 1980).
7. Bander Al-Anazi, "What you know about the Ghawar Oil Field, Saudi Arabia?",(Saudi Arabia: king Saud University, 2007).
8. Bialos Jeffery, "Oil Import and National security: The Legal and Policy Framework for Ensuring United States Access to Strategic Resources", 1990.
9. Brenda Wilmoth and Kand Lee, "US. Embassy in Tripoli, Libya Attacked",(Detroit: Gale, 2006).
10. Cynthia Dusel, "Metamorphic history of Alaska". (U.S. A: Geological Survey, 1991).
11. Daniel Yergin, "The Prize, the OPEC Quest. For Oil, Money and Power", (New York: Simon Sechuster, 1991).
12. Danm Andreas, "America, the Vietnam War, and the World", (Washington: Cambridge University press, 2003).
13. David Davis, "Energy Policies", (New York: St. Martin's Press, 1982).
14. Edward and Schultze Charls, "Higher Oil Prices and the World Economy, the Adjustment Problem", (Washington DC., the Brooking Institution, 1975).
15. Exxon Corporation, "OPEC, Question and Answers", (U.S.A.: New York).
16. Fried Edward and Schultze Charls, "Higher Oil Prices and the World Economy, The adjustment Problem", (Washington, DC: The Brooking Institution, 1975).
17. Fries Albert, "Inflation and Progressivity of the United States Tax Structure 1959-1979", (U.S.A: Lehigh university,1978).
18. Goodwin Craufurd, "Yesterday Solution, Today Problem, Energy Policy in Perspective ", (Washington D.C: Brookings institution, 1981).

19. Gordon Richard, "An Economic Analysis of World Energy Problems", (London: The MIT, 1981).

20. Greens William, "Strategies of the major oil companies", (U.S.A: university microfilms international, 1985).

21. Halabi Yakub, "U.S. Foreign Policy in the Middle East", (U.S.A.: Ashgate Publishing Company, 2009).

22. Hardy Jose, "Oil Venezuela and Persia Gulf", (Venezuela: editorial Pamapo, c.a, 1994).

23. Holzman Simon, "A Need of Change: The Looming Energy Crisis", (Pennsylvania: US Army War College, 2006).

24. Hyne Norman, "Nontechnical Guide to Petroleum Geology, Exploration, Drilling and Production", (Oklahoma: Pehnwell Book.co, 1995).

25. Ian Skeet, "OPEC: Twenty- five years of prices and politics",(New York: Cambridge University press,1988).

26. Jeff Young, "Dwight D. Eisenhower, Soldier and president ", 1th, (U.S.A: Greensboro, N.C, 2002).

27. Kotchen Mathew, "Conversation Behavior, From Voluntary Restraint to Voluntary Price Premium", (US: University of Michigan, 2004).

28. Landsberg Hans and Schurr Sam, "Energy in the United States, Sources, Uses and Policy Issues", (New York: Random House, 1988).

29. Lawrence Robert, "New Dimensions to Energy Policy", (U.S.A.: Heat and Company, 1979).

30. Lester Brane"ed", "Chronological History of U.S Foreign Relations (1933-1988)", Vol.II, (New York: Printed on a Cid, 2002).

31. Lerner Brenda and Lee. K, "Dol Trans- Alaska pipeline authorization.", (Detroit: Gale, 2006).

32. Licklider Roy, "political Power and the Arab Oil Weapon", (London: University of California Press, 1988).

33. Mills Robin, "The Myth of Oil Crisis ", (London: British library, 2008).

34. Nash Gerald, "United States Oil Policy 1890-1964, Business and Government in Twentieth Century America", (U.S.A: University of Pittsburgh press, 1968).

35. Pandergast Sara and Pandergast Tom, "Worldimark Energy Dopedia of National Economies", Vol.3, (Detroit: Gale, 2002).

36. Parra Francisco," Oil politics, a modern history of petroleum", (New York: I.B. tauris&co, 2004).

37. Patrick Houghton, "US. Foreign Policy and Iran Hostage Crisis", (New York: Cambridge University Press, 2001).

38. Phelps Charles," Petroleum Regulation, the False Dilemma of Decontrol",(Rand, 1977).

39. Rangers park, "The white House: junior ranger activity guide "(U.S.A.: National park service, 2012).

40. Ray Vicker, "The Kingdom of Oil", (New York: Charls Scribner's Sons, 1974).

41. Roham Alvandi, "Nixon, Kissinger, and the Shah: the Origins of Iranian Primacy in the Persian Gulf", (London: 2012).

42. Richard Nixon, "The Real War", (U.S.A.: Warren Book, Inc., 1980).

43. Richard Vietor, "Energy Policy in America since 1945, A Study of Business-Government Relations", (U.S.A.: Cambridge University Press, 1984).

44. Ridgeway James, "The Last Play, the Straggle to Monopolize the World Energy Resources", 1th, (New York: E.P.Dutton& co, 1973).

45. Robert Engler, "The Brotherhood of Oil, Energy Policy and Public Interest", (London: The University of Chicago Press, 1977).

46. Rosebrook Jennifer J, "The Everchanging Reputation of Jimmy Carter", (The Faculty of Humboldt State University, 2005).

47. Rosobaum Walter, "Energy Politics and Public Policy", (Washington DC: Congressional Quarterly Press, 1981)

48. Rustow Dankwart, "Oil and Turmoil, America Faces OPEC and Middle East", (New York: Printed in U.S, 1982).

49. Scott Richard, "IEA the First 20 Years, Origins and Structure", Vol. 1, (France: Head of Publications Service OECD, 1994).

50. Schoenebaum Eleanora"ed ", "Political Profiles the Nixon/Ford years",(New York: Facts on file,Inc.,1979)

51. Shapiro J. and Pham D, "The Economic Impact of Windfall Profits Tax for Savers and Shareholders", (U.S: Sonecon, 2005).

52. Sherbiny Naiem and Tessler Mark, "Arab Oil Impact on the Arab Countries and Global Implications", (New York: Praeger Publishers 1976).

53. Sobel Lester A, "Energy crisis 1974-1975", Vol. 2,(New York: Fact on file,IN,1975).

54. …………, "Energy Crisis 1969- 1973", Vol. 1, (New York: facts on file, Inc, 1974).

55. ………….., "Israel and the Arabs: the October 1973 War", (New York: Facts on File, Inc, 1977).

56. Soibery Carl, "Oil Power",(U.S.A: Mason Charter,1976), P.174.

57. Stephen Kelly," Better Lucky than Good: Operation Earnest will as Gunboat Diplomacy", (California: Naval Postgraduate School, 2007).

58. Smith Julianne,"The Nato-Russia relationship",(Washington DC:CSIS,2008).

59. Television interview: Robert Tucker, 26 January 1975, by radio New York City, "The Firing Line Program".

60. Walther Rosenbaum, "politics and Public Policy", (Washington DC., Congressional Quarterly Press, 1981).

61. William M. and Becker William, "Eisenhower and Cold War economy ", (U.S.A.: The Johns, Hopkins university press, 2011).

62. Williamson Harold and Andreano Ralph, "The American Petroleum Industry, the Age of Energy 1899-1959", (U.S.A: Northwestern University Press, 1963).

63. Wyant Frank, "The United States, OPEC and Multination Oil", (U.S.A Washington University, 1977).

٥-:البحوث والدراسات

1. Akins James, "The Oil Crisis", Foreign Affairs, Vol.51, Nov. 3, 1973.
2. David Stout, "Joseph Sisco, 85, Dies; Top Mideast Envoy", the New York Times, "Journal" , November 25, 2004.
3. Dimitrios Pallis, "The Trade-off between Inflation and Unemployment in the New European Union Member States", International Research of Finance and Economics, "Journal" Issue1.
4. Goodman Walter, "Jews Israel and I.F. stone", New Leader, "Journal", March17, 1975.
5. Harris Lois, "Oil or Israel", New York Times, "Journal", April 6, 1975.
6. Les Gapay, "Saudis Continued to Export Oil to US all During Embargo, American Data Say", the Wall Street,"Journal", April 9, 1974.
7. Marcia Sprules, "Six Days, How the 1967 War Shaped the Middle East", Library, "journal", Jan. 1, 2005.
8. Reid Keith, "Oil Crisis, 1973", National Petroleum News, "journal", August 2004.
9. Stephen Arls, "How was U.S. Troops Would Seize Saudi Oil Wells", the Sunday Times, "Journal", 9 February, 1975.

10. Suman Johna, "Middle East Oil and its Importance to World", Petroleum Technology, "Journal", gon, 1949.
11. Tucker Robert W, "Oil: The Issue of American Intervention" Commentary,"Journal", 24 January, 1975.
12. Walter Levy, "Oil Power", Foreign Affairs, "Journal", July, 1971.

٦: الصحف والدوريات

1. Business Week, "Journal", January 13, 1975.
2. Commentary, "Journal", 24 January, 1975.
3. Foreign Affairs," Journal" Vol.51, Nov. 3, 1973.
4. ……………., "Journal", July, 1971.
5. Library, "journal", Jan. 1, 2005.
6. New Leader, "Journal", March17, 1975.
7. News Week, "Journal", February 4, 1980.
8. News Week, "Journal", May 28, 1973.
9. ………………., "Journal", Nov.26, 1973
10. New York Times, "Magazine", December 16, 2009
11. ……………..," Magazine" November 6, 1973.
12. ……………..," Magazine", April 6, 1975.
13. National Petroleum News, "journal", August 2004.
14. Petroleum Technology, "Journal", gon, 1949
15. The New York Times," Magazine", November 25, 2004.
16. The Oil and Gas, "Journal", May 2, 2005.
17. ……………., "Journal", October 29, 1973.

18. Time, "Journal", June 12, 1972
19. …….., "Journal", April 9, 1973..
20. …….., "Journal", April 30, 1973.
21. …….., "Journal", May 14, 1973.
22. ………, "Journal", June 25, 1973.
23. …….., "Journal", September 17, 1973.
24. ………, "Journal", October 29, 1973.
25. ………, "Journal" November 5, 1973.
26. ……….," Journal" November12, 1973,
27. ………, "Journal", January 7, 1974.
28. Sunday Times, "Journal", 9 February, 1975.
29. Wall Street, "Journal", April 9, 1974.
30. …………., "Journal", 10 May 1988.

٧ : الموسوعات

1. Allin Craig"ed", "Encyclopedia of Global Resources", Vol.3, (California: Mixed Sources, 1998)
2. Bruce Jentleson and Thomas Paterson"ed", "Encyclopedia of U.S. Foreign Relations", Vol .2, 3,(New York: Oxford university, 1997).
3. Carson Thomas and Bonk Mary"ed", "Encyclopedia of U.S Economic History", Vol.2, (Detroit: Gale, 2000).
4. Encyclopedia of Espionage, Intelligence and Security, Vol. 2, (Detroit: Gale 2004).
5. Fechter Janine"ed", "Who's Who in America", Vol. 1(U.S.A.: Marquis who's Who LLC, 2006).
6. Marci Bortman, Peter Brimblecombe, and Mary Cunningham"ed", "Environmental Encyclopedia, 3rd Vol.1,(Detroit: Gale, 2003)

7. McCoslin John"ed", International Petroleum Encyclopedia 1973, (U.S.A: The Petroleum Publication Co.,1973).

8. …………., International Petroleum Encyclopedia 1975, (U.S.A: The Petroleum publishing co., 1975).

9. The Encyclopedia Americana International Edition, Vol. 5, 7, 10, 11,14, 23 (U.S.A.: Grolaer Incorporated, 2001).

10. Rose Cynthia"ed", "American Decades Primary Sources (1970-1979)", (U.S.A: The Gale Group, Inc., 2004).

11. Robert Gwinn and others"ed"," The New Encyclopedia Britannica." Vol. 6, (U.S.A.: Encyclopaedica Britannica.Inc, 1992)

12. Wilmoth Adrieme"ed", **"**Human and Civil Rights, Essential Primary Sources**"**, (Detroit: Gale, 2006).

٨:شبكة المعلومات الدولية

1. 1973 Oil Crisis ,

www.en.wikipedia.org.

2. American President: Jimmy Carter,

www.Miller Center.org.

3. Carter Administration and Second Oil Crisis,

www.web-books.com.

4. Clifton .L. and Gallaway. B; **"**History of Trans Alaska Pipeline System**"**,

www.Tapseis.Anl.gov.

5. Eric Thompson, "A Brief History of Major Oil Companies in the Gulf Regions" ,

www.virginia.edu.

6. Gislason Eric, "A brief History of Alaska. Statehood. (1867- 1959)" ,

www.Xroads. Nrginia.edu.

7. Hertz Eli,"UN security council Resolution 242" ,

www.muthsandfacts.org

8. Joseph Thorndike, "Historical Perspective the Windfall Tax-Career of a Concept" ,

www.taxhistory.org

9. Menoret Pascal, "Fighting for the Holy Mosque, the 1979 Mecca insurgency" ,

www.cerium.ca.

10. Michael Moore and Richard Perle, "Who Really Wants to Invade Saudi Arabia, and Why" ,

www.irmep.org.

11. Prados, John. American National Biography,

www. mst.edu.

12. The Second Shock the Great Panic ,

www.education.psu.edu.

٩-:الكتب باللغة الفارسية

١. صادق سليمي بنى، ارمغان دمكراسي،جهت كيرى سياست خارجي ايالات متحدة امريكا درقبال جمهوري اسلامي ايران (١٣٥٧-١٣٨٢هـ ش)، (قم:خيابان شهدا،١٣٨٣) .

٢. محمد مصدق، متن كزارش آقاي دكتر محمد مصدق نخست وزير درباب متخصصين خارجي شركت سابق نفت جنوب ونطقي كه در ميدان بهارستان، (تهران:١٣٣٠) .

٣. دكتر محمود شروين، دولت مستعجل دكتر محمد مصدق- آيت الله كاشانى، (تهران: أنتشارات علمي، ١٣٧٤) .

ثانياً:- المصادر العربية

١ :المطبوعات الحكومية والكتب الوثائقية

١. الكونغرس الامريكي، المناقشة البرلمانية الامريكية المستمرة بشأن مبيعات الاسلحة الى اقطار الخليج العربي، ترجمة وديع ميخائيل حنا، ط١، (منشورات مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨١) .
٢. المؤتمر القطري العراقي، تقرير عن حرب تشرين الأول (أكتوبر)١٩٧٣، أقره المؤتمر القطري الثامن في كانون الثاني١٩٧٤، بغداد، دار الثورة .
٣. دراسات الكونغرس الامريكي، امريكا تغزو الخليج، ترجمة وجية راضي، (سينا للنشر،١٩٩١) .
٤. رجاء سري الدين، المفاوضات العربية الاسرائيلية، (بيروت: مركز العربي للابحاث والتوثيق ١٩٩٢) .
٥. سندس العبيد ومضحي الشمري، مستندات نفطية،(ادارة الأعلام البترولي والعلاقات العامة وزارة الطاقة، د."ت") .
٦. وزارة الاعلام العراقية، النفط والمعركة، (بغداد: مطبعة الجمهورية،١٩٧٣) .
٧. ....، النفط العراقي من منح الامتياز الى قرار التأميم، (بغداد: مطبعة الجمهورية، ١٩٧٢) .
٨. ويليام بير، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية، ترجمة خالد داود، ط١، (بيروت: مركز الاهرام للترجمة والنشر،٢٠٠٤) .

٢: الرسائل والاطاريح الجامعية

١. اياد ناظم جاسم العلواني، الامتيازات النفطية في المملكة العربية السعودية ١٩٣٣-١٩٥٠، رسالة ماجستير، (جامعة بابل: كلية التربية، ٢٠٠٤) .
٢. آراء جاسم محمد المظفر، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأميم النفط في ايران، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية الآداب – جامعة البصرة، البصرة، ٢٠٠١.
٣. تغريد رامز هاشم العذاري، مضيق هرمز دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية التربية للبنات،٢٠٠٩) .
٤. جواد رضا رزوقي السبع ،تغلغل الولايات المتحدة الامريكية في الدولة العثمانية (١٨٣٠ – ١٩٠٩)، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الاداب،٢٠٠٦) .
٥. حازم موسى الجنابي، العلاقات العربية، دراسة في الابعاد الاستراتيجية لمشروع الشرق الاوسط الكبير، رسالة ماجستير، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية،٢٠٠٦) .
٦. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٦) .
٧. سبلة طلال، الامتيازات النفطية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، (جامعة البصرة: كلية الاداب،٢٠٠٤) .
٨. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير ، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ٢٠٠٥) .
٩. سلمى عدنان محمد الكباسي، النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية–الأمريكية (١٩٧٥–١٩٨٢)، أطروحة دكتوراه، (جامعة البصرة: كلية الأداب،٢٠٠٧) .
١٠. عباس عبد الرحمن علي، دور النفط في التنمية الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الادارة والاقتصاد،١٩٨٨) .
١١. عبد المطلب عبد الخالق النقيب،الأستراتيجية السوفيتية والأمريكية في الخليج العربي، رسالة ماجستير، (جامعة المستنصرية: المعهد العالي للدراسات القومية والأشتراكية،١٩٨٤) .
١٢. علي عبد الحسين عبد الله، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الأقليمية والدولية ١٩٦٨–١٩٩١، أطروحة دكتوراه، (بغداد: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٤) .

١٣.محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية –الامريكية (١٩٦٤ –١٩٧٥) دراسة تأيخية، اطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية، ٢٠٠٢).

١٤.مشدن وهيبة، أثر تغييرات اسعار النفط على الاقتصاد العربي (١٩٧٣–٢٠٠٣)، رسالة ماجستير، (الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٤) .

١٥.نجاة طه، السياسة الخارجية الامريكية في الخليج العربي (١٩٧٣–١٩٨٠)، رسالة ماجستير، (بغداد: المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، ١٩٨٢) .

٣:كتب المذكرات العربية والمعربة

١. سعد الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، ط٤، (سان فرانسيسكو: دار البحوث الأمريكية، ٢٠٠٣) .

٢. مذكرات الرئيس نيكسون، ترجمة سهيل زكار، ط١، (دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، ١٩٨٣) .

٣. مذكرات السير تشالز بلجريف(مستشار حكومة البحرين سابقاً)، ترجمة مهدي عبد الله، ط١، (د."مط"، ١٩٩١) .

٤. مذكرات سايروس فانس، خيارات صعبة، ط١، (بيروت: المركز العربي للمعلومات،١٩٨٣) .

٤:الكتب العربية :

١. ابراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الامريكية، دراسات في التاريخ والنفط والتعليم، (العراق: مركز الدراسات الاقليمية، ٢٠٠٦) .

٢. إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٧) .

٣. احمد حطيطن، الملك عبد العزيز بن سعود، ط١،(بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩١) .
٤. أحمد حسين يعقوب، الإمام الخميني والثورة الإسلامية في إيران القصة كاملة، ط١، (بيروت: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٠) .
٥. أحمد سويلم العمري، صراع البترول في العالم العربي،(القاهرة: دار القلم،١٩٦٠) .
٦. احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والشرق العربي، (الكويت: عالم المعرفة، ١٩٧٨) .
٧. انطوان متى، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الايرانية (١٧٩٨ -١٩٧٨)، ط١، (بيروت: دار الجبل، ١٩٩٣) .
٨. اياد الجصاني، النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي، (الكويت: دار المعرفة، ١٩٨٢) .
٩. بشار العكيدي، صراع النفوذ البريطاني- الامريكي (١٩٣٩ – ١٩٥٨) دراسة تأريخية سياسية، ط١(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،٢٠١٠) .
١٠. توفيق الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، ط١، (لندن: دار الصفا للنشر والتوزيع،١٩٨٨) .
١١. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتأريخ الأمارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤، ط ٢، (الكويت: دار البحوث العلمية،١٩٧٤) .
١٢. جمال محمود حجر، دراسات في التاريخ الامريكي، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣) .
١٣. جورج لونزوسكي، البترول والدولة في الشرق الاوسط،(بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦١) .
١٤. جوزيف كويتنر، العربية السعودية ١٩١٦-١٩٣٦ من القبيلة الى الملكية،(القاهرة: مكتبة مدبولي، د"ت") .
١٥. جعفر حسين نزار، الثورة الاسلامية في ايران(وقائع واحداث)، ط١،(شبكة الفكر،١٩٧٩) .
١٦. حامد عبد الله ربيع، البترول العربي واستراتيجية تحرير الارض المحتلة، (القاهرة: دار النهضة العربية،١٩٧١) .
١٧. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط١، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام،٢٠٠٠)
١٨. حربي محمد، النفط العربي وازمة الطاقة في العالم، (بغداد: دار الثورة،١٩٧٤) .

١٩.حسيب نمر، التاميم، بحث علمي حقوقي في التاميم، اهم قوانين التاميم في البلدان العربية، (دار الحداثة للطباعة والنشر ،د"ت") .

٢٠.حسين أغا واخرون، الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط ، ط١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢) .

٢١.حسين جمعة واخرون، الاستراتيجية الامريكية في العراق و المنطقة على ضوء اعلان المبادىء، ابعادها ونتائجها، (دمشق: مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨) .

٢٢.حسين عبدالله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية، د"ت") .

٢٣.خضير نعمان العبيدي، البحرين من امارات الخليج العربي، ط١، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٩) .

٢٤.راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، ط٣، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠) .

٢٥.رأفت غنيمي الشيخ، امريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، (عين للدراسات والبحوث الانسانية، ٢٠٠٦) .

٢٦.زهير شكر، السياسة الامريكية في الخليج العربي (مبدأ كارتر)، ط١، (بيروت: معهد الانماء العربي،١٩٨٢) .

٢٧.زهير مارديني، الثورة الايرانية بين الواقع والاسطورة، ط١،(بيروت: دار اقرأ،١٩٨٦)

٢٨.سامان سبيهيري، الجغرافيا السياسية للنفط، (مصر: مركز الدراسات الاشتراكية، ٢٠٠١) .

٢٩.ساندرا مكي، الملفات السرية للحكام العرب، (مكتبة النافذة، د"ت") .

٣٠.سعد حقي، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن العشرين، ط١(بغداد: دار وائل للنشر،٢٠٠٣) .

٣١.سليم الحسني، مبادىء الرؤساء الامريكيين، (دار السلام للدراسات والنشر، ١٩٩٣)

٣٢.سليمان كتاني، الامام الخميني شرارة – بأسم الله وأحتراق الهشيم، ط٢، (طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الأمام الخميني، ٢٠٠٢) .

٣٣.شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق أبراهيم، تأريخ أوربا من النهضة حتى الحرب الباردة ، (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ٢٠٠٠) .

٣٤.صالح زهر الدين، المؤسسات في الولايات المتحدة الامريكية، ط١، (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ٢٠٠٤) .

٣٥. .... ، قاموس الشخصيات الأميركية، (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ٢٠٠٤) .
٣٦. صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، (الكويت: عالم المعرفة،١٩٨٠) .
٣٧. صلاح العقاد، معالم التغير في دول الخليج،(معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢) .
٣٨. طارق شكر محمود، اقتصاد النفط العراقي (بغداد: لانا، ١٩٧٨) .
٣٩. طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني- الامريكي على نفط الخليج العربي، (العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢) .
٤٠. عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠٩) .
٤١. عامر محسن سلمان العامري، الأمن الأقليمي والحرب في الخليج العربي، (بغداد: الشركة العراقية، ١٩٨٦) .
٤٢. عايد طه نايف، الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي، (البصرة: مركز دراسات الخليج، ١٩٨٢) .
٤٣. عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٢-١٩٤٧(دراسة وثائقية)، ط١،(الرياض: دار المريخ، ١٩٨١) .
٤٤. عبد العظيم رمضان، حرب اكتوبر في محكمة التاريخ، (مصر: مكتبة الاسرة، ١٩٨٤) .
٤٥. عبد الله الطريقي وفاروق الحسيني، نقل البترول العربي، (مصر: معهد الدراسات العربية، ١٩٦١) .
٤٦. عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الامريكية وعلاقاتها الإقتصادية مع إقطار الخليج العربي، (البصرة: مرز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٧) .
٤٧. علي الدين هلال، امريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ – ١٩٨٢ ، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩) .
٤٨. عواطف سراج الدين، الولايات المتحدة والصراع العربي-الاسرائيلي ١٩٦٣-١٩٦٧، ط١، (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩) .
٤٩. غازي ربابعة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الاوسط (١٩٦٧-١٩٨٧)، ط١،(الاردن:دار الفكر للنشر والتوزيع ،١٩٨٩) .

٥٠. ....، الاستراتيجية الاسرائيلية للفترة (١٩٦٧ – ١٩٨٠) ،ط١،(الاردن: مكتبة المنار،١٩٨٣) .

٥١. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥(دراسة في العلاقات الدولية)، (الكويت: معهد الانماء العربي، ٢٠٠٣) .

٥٢. ف. مورافيوف، أستغلال آبار البترول والغاز، (موسكو: دار مير للطباعة والنشر ،١٩٨٠) .

٥٣. فريد مشاري العجيل، النفط في الكويت (دراسة تحليلية شاملة)، ط١، (د"مط"، د"ت").

٥٤. فنسان الغريب، مأزق الامبراطورية الامريكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠٨) .

٥٥. فهد القحطاني، اليماني وال سعود، نفط وفضائح، ط١ ،(دار الصفا للتوزيع والنشر، ١٩٨٨) .

٥٦. فؤاد شهاب، تطور الاستراتيجية الامريكية في منطقة الخليج العربي، (القاهرة: مكتبة الفخراوي ،د."ت") .

٥٧. كمال مظهر احمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط، (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨) .

٥٨. مازن بلال، المسألة الكردية: الوهم والحقيقة، (بيروت: بيسان، ١٩٩٣) .

٥٩. ماجد عبد الله منيف، التضخم واسبابه واثاره ووسيلة علاجه ، (الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤٢٩).

٦٠. مجدي كامل، الحكام العرب في مذكرات زعماء وقادة ورجال مخابرات العالم،أسرار ما يدور خلف الكواليس، (القاهرة: دار الكتاب العربي، د. "ت").

٦١. محمد احمد الدوري، مبادىء اقتصاد النفط، ط١،(بنغازي: دار شموع الثقافة، ٢٠٠٩) .

٦٢. محمد ازهر السماك، اقتصاديات النفط، ط١، (الموصل: مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٠) .

٦٣. ....، اقتصاد النفط والسياسة النفطية اسس وتطبيقات، (الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٧) .

٦٤. ....، استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة،ط١، (مركز الدراسات الاستراتيجية ،١٩٩١) .

٦٥. محمد الاطرش، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي- الاسرائيلي(١٩٧٣-١٩٧٥)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ١٩٨٧) .

٦٦. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، (الكويت: عالم المعرفة، ١٩٨٢).

٦٧. محمد النيراب، اصول العلاقلات السعودية الامريكية، ط١،(القاهرة: مكتبة مدبولي،١٩٩٤) .

٦٨.محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة،(الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٣) .

٦٩.............، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر،(ابو ظبي: دار الكتب الحديث، ٢٠٠٢) .

٧٠.محمد حسنين هيكل، خريف الغضب (قصة بداية ونهاية محمد انور السادات)، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر ١٩٨٣) .

٧١.............، مفترق الطرق، حرب اكتوبر ماذا حدث فيها وماذا حدث بعدها، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣) .

٧٢.............، حرب الخليج اوهام القوة والنصر، ط١، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر،١٩٩٢ .)

٧٣.محمد حبيب صالح ومحمد يوفا، قضايا عالمية معاصرة، (دمشق: مطبعة الداودي، ١٩٩٩) .

٧٤.محمد ظافر العجمي، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، ط٢، (بيروت:مركز دراسات الوحدة،٢٠١١) .

٧٥.محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام وتأثره بالأعلام والدعاية، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٣) .

٧٦.محمد عبد المجيد عامر، مشاكل نقل البترول العربي، (الأسكندرية: نشأة المعارف، ١٩٨٢) .

٧٧.محمد علي العبودي، جامعة الدول العربية والصراع العربي–الاسرائيلي (١٩٤٥–١٩٩١)، ط١ (بيروت: دارالهادي، ٢٠٠٧) .

٧٨.محمد متولي، حوض الخليج العربي، ج٢، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤).

٧٩.محمد محروس اسماعيل، الجديد في إقتصاديات البترول والطاقة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٨٦) .

٨٠.

٨١.محمود أمين، البترول وأقتصاديات موارده، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨) .

٨٢.محمود سالم السامرائي، أستقلالية السياسة الخارجية الأمريكية، (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والأعلام، ١٩٨٥) .

٨٣.مصطفى خليل، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٤) .

٨٤.معهد الانماء العربي، قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، المواد الاولية واستراتيجية البلدان الصناعية الغربية (مثال النفط)، ط١، (بيروت : ، ١٩٧٦) .

٨٥.ممدوح محمود منصور، الصراع الامريكي– السوفيتي في الشرق الاوسط، (مدبولي: د."مط"، "د.ت") .

٨٦.مهدي صالح مجيد، دراسات نفطية ، (بغداد: مديرية الاعلام العامة ،١٩٧٠) .

٨٧.موروتون هاليرين، الاستراتيجية العسكرية المعاصرة، ط١ ، (بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٨٧) .

٨٨.ميثاق خير الله جلود، العلاقات الخليجية–التركية(١٩٧٣–١٩٩٠)، ط١، (الموصل: ابن الاثير للطباعة والنشر،٢٠٠٨) .

٨٩.ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، (الجزائر: جامعة الزقاقيق، ٢٠١٠) .

٩٠.نسيب نمر ويوسف خطار الحلو، امريكا على حقيقتها، (دار الفارابي، د."ت") .

٩١.نظام شرابي، امريكا والعرب، السياسة الامريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، (بريطانيا: رياض الريس للنشر،١٩٩٠) .

٩٢.نوري عبدالحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥–١٩٥٢ ، (بغداد: مركز الابجدية،١٩٨٠) .

٩٣.وزارة الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية، الحرب العراقية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية– دراسة وتحليل، (طهران: وزارة الأرشاد الإسلامي، ١٤٠٤).

٩٤.ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة الى أمن عربي أسلامي في الخليج،ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠٤) .

٩٥.يحيى حليمي رجب، امن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية ، (القاهرة: دار النهضة العربية،١٩٩٩) .

٩٦.................، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، (القاهرة: ١٩٨٩) .

٩٧.يوسف بن صالح العيسيري، التواجد الامريكي في الجزيرة العربية حقيقته واهدافه، (مركز الدراسات والبحوث الاسلامية، د"ت") .

٥: الكتب الأجنبية المعربة

١. اديث وائي، ايف. بيتروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية (١٩١٥–١٩٧٥)، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، ج٢، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، د."ت").

٢. ادواردمورس واخرون، النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ترجمة معهد الدراسات الستراتيجية، ط١، (بغداد: معهد الدراسات الستراتيجية،٢٠٠٧) .

٣. إدوار تيفنن ، اللوبي اليهودي وسياسة أمريكا الخارجية ، ترجم بأشراف محمود زايد ، ط ٣ ، (بيروت : شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) .

٤. الكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط والأحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، (بيروت: دار الألف باء لللطباعة والنشر والتوزيع،١٩٨٤) .

٥. ب .ن. بونوماريوف، القاموس السياسي مختارات، ترجمة عبد الرزاق الصافي، (مركز الطباعة الحديثة، د."ت") .

٦. بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية الامريكية في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس ، (دار سينا للطباعة والنشر،١٩٩١) .

٧. توماس .أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الامريكية في الشرق الاوسط (١٧٨٤– ١٩٧٥)،(دمشق: دار الطلاسم، ١٩٨٥) .

٨. توماس سويل، الاقتصاد التطبيقي، ترجمة رشا سعد زكي، ط١، (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠١٠) .

٩. جاك دولوناي وجان ميشيل شارليهن، الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة محمد سميح السيد، ط١، (د."مط"،١٩٨٧) .

١٠. جان جاك بيريبي، الخليج العربي، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز، ط١، (بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٥٩) .

١١. ج–ج لوريمر، دليل الخليج، ترجمة مكتب أمير قطر، القسم الجغرافي، ج١، (قطر: مكتبة امير قطر للترجمة ، ١٩٧٦) .

١٢. جفري ريكود، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الامريكي في الخليج العربي، ترجمة مرتضى جواد باقر، (البصرة: مركز دراسات الخليج، ١٩٨٣) .

١٣. جلبير الاشقر، الشرق الملتهب (الشرق الاوسط في المنظور الماركيسي)، ط١، ترجمة سعيد العظم، ط١، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤) .

١٤. دايفيد ايدنز، النفط والتنمية في الشرق الاوسط، ترجمة محمد عزيز وفتحي ابوسدرة، (بنغازي: منشوات جامعة فازيونس،١٩٨٨) .

١٥. ر.ك. رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، (البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج، ١٩٨٤) .

١٦. ريتشارد بريس، أمريكا والسعودية تكامل الحاضر..تنافر المستقبل، ترجمة سعد هجرس، (بيروت: دار الجيل،١٩٩٢) .

١٧. شارل عيسوي ومحمد بجانة، أقتصاديات بترول الشرق الأوسط ، ترجمة محمد علي زيد وآخرون، ط١، (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٦) .

١٨. ف.ف.ماشين وأ.أ.ياكوفليف، الخليج العربي وخطط الدول العربية، ترجمة حسان ميخائيل و اسحاق رضوان القضماوي، ط١،("د."مط"،١٩٨٨) .

١٩. فيصل بن سليمان آل سعود، ايران والسعودية والخليج، سياسة القوة في مرحلة انتقالية ١٩٦٨– ١٩٧١، ترجمة نسرين ناصر، ط١، (بيروت: دار النهاد للنشر، ٢٠٠٣) .

٢٠. كيميزس ارنست ديلسون الثالث، عقد سياسة الطاقة، تحليل للسياسات المتبعة في البلدان المستوردة للنفط، ترجمة صباح صالح البدري، ط١، (العراق: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٩) .

٢١. لنرلي مكلوغلن، بن سعود مؤسس مملكة، ترجمة محمد شيا، ط١، (د."مط"، ١٩٩٥) .

٢٢. مايكل. أ. بالمر، حراس الخليج، تاريخ توسع الدور الامريكي في الخليج العربي ١٨٣٣– ١٩٩٢، ترجمة نبيل زكي، ط١، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر،١٩٩٥) .

٢٣. ميلافيج وبلوشار، شركات النفط العالمية، ترجمة رشا مهدي هاشم وعبد الوهاب عزت، (الموصل: مطبعة جامعة الموصل،١٩٨٥) .
٢٤. ناجي ابي عاد وميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط (الناس، النفط، التهديدات الامنية) ، ترجمة محمد نجار، ط١، (الاردن: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩) .
٢٥. نصير حسن عاروري، امريكا الخصم والحكم،(دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ عام ١٩٦٧)، ترجمة منير العكش، (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠٧) .
٢٦. هاري سانت وجوي فليبي، مغامرات النفط العربي، ترجمة عوض البادي، ط١، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١) .
٢٧. والتر بيور ،البترول علم وصناعة، ترجمة حسن حسني أبو سعود، (القاهرة: دا المعرفة، ١٩٦١) .
٢٨. وجيه برونيه، النفط والازمة العالمية، ترجمة ابراهيم كبه، (بغداد: مطبعة المعارف ١٩٥٧) .
٢٩. ويلرد.ج.بورشيت، فيتنام قصة حرب العصابات، ترجمة وديع وهيب، (مصر: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨) .

٦:البحوث والدراسات المنشورة

١. ابراهيم خلف العبيدي، خلفيات الغزو الامريكي لمنطقة الخلج العربي، افاق عربية،"مجلة"، بغداد، السنة الخامسة عشر، كانون الاول، ١٩٩٠.
٢. ١ د. شقير، امريكا الحرب الاقتصادية على الاوبك، افاق عربية، "مجلة"، بغداد، السنة الخامسة عشر، كانون الأول،١٩٩٠.
٣. ألفت التهامي، الاوبك ورفع اسعار البترول، السياسة الدولية "مجلة"، القاهرة، العدد ٥٥، نيسان ,١٩٧٩.
٤. بدر الدين عباس الخصوصي، أهتمام الولايات المتحدة ببترول الخليج العربي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، الخليج والجزيرة العربية، "مجلة"، العدد٣١، السنة الثامنة، تموز ١٩٨٢.
٥. بدر غيلان، النفط واسواق الطاقة، النفط والتنمية، "مجلة"، بغداد، العدد السابع، السنة الرابعة، نيسان ١٩٧٩.

٦.حازم الببلاوي، دور فوائض البترول والعالم الثالث، السياسة الدولية، "مجلة"، القاهرة ، العدد٦٢، تشرين الاول، ١٩٨٠.
٧.حسن البزاز، التحرك العسكري الامريكي نحو الخليج العربي، افاق عربية ، "مجلة"، بغداد، دار الشؤون الثقافية، العدد (١،٢)، ١٩٨٣.
٨.دايفد .ا.ي. لونغ، في ضوء تبعية النظام السعودي للولايات المتحدة الامريكية (الرهان الخاسر)، افاق عربية"مجلة"، بغداد، العدد ١٢، السنة ١٥، كانون الاول ،١٩٩٠.
٩.صباح عبد الرسول التميمي، دور النفط في تحقيق الامن الاقتصادي العربي، كلية التربية للبنات، "مجلة" ، مج٢ ، العدد٤ ، ٢٠٠٩.
١٠. صلاح العقاد، نظرية الفراغ والخليج العربي، السياسة الدولية، "مجلة"، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٣٣، تموز، ١٩٧٣.
١١. صلاح منتصر، الاستراتيجية البترولية الامريكية والشرق الاوسط، السياسة الدولية "مجلة"، مؤسسة الأهرام، العدد ٢٢، تشرين أول، ١٩٧١.
١٢. ....، المجابهة في ميدان النفط، السياسة الدولية،" مجلة"، مؤسسة الأهرام، العدد ٣٥، السنة العاشرة، تشرين الثاني، ١٩٧٤.
١٣. طلحة جبريل، نجار السياسة جيمي كارتر يؤمن بتحقيق السلام في الشرق الاوسط، الشرق الاوسط ، "صحيفة"، نيسان، العدد ١٠٧٤١، ٢٠٠٨.
١٤. عبد المنعم السيد علي، اسعار النفط ماضيها، حاضرها ومستقبلها، الادارة والاقتصاد، "مجلة"، بغداد، العدد الاول، السنة الثانية، ١٩٧٨.
١٥.علي غنام، النفط واسعاره بين الماضي والحاضر، آفاق عربية، "مجلة"، بغداد، السنة الثانية، العدد السادس، حزيران.
١٦. فوزي القريشي، الاسعار الانية او الفورية للنفط الخام، النفط والعالم، "مجلة"، بغداد، العدد ٧٥، كانون الثاني، ١٩٨٠.
١٧. ....، السياسة الامريكية تجاه الخليج العربي، مختارات أيرانية "مجلة "، جامعة البصرة، العدد ٨٠، اذار ،٢٠٠٧.

١٨. قحطان احمد فرهود،" العلاقات الكويتية – الايرانية ١٩٦١ – ١٩٩٠ دراسة تاريخية"، الفتح، "مجلة"، العدد٣٦، تشرين أول، ٢٠٠٨ .

١٩. مارشال وايلي، أحتمالات أغلاق مضيق هرمز وأبعاد ذلك أقتصادياً وأستراتيجياً على الصعيدين المحلي والدولي، بحث في الندوة العلمية العالمية الخامسة ،"الخليج العربي والعالم الخارجي"، (جامعة البصرة: مركز الدراسات الخليج، ١٩٨٧).

٢٠. محمد أنور عبد السلام أحمد ، معالم الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي من وجهة النظر الامريكية والسوفيتية ، السياسة الدولية، "مجلة" ، القاهرة، العدد ٦٨ ، نيسان ١٩٨٢

٢١. محمد حسون، الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو اثرها على الامن القومي العربي، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، "مجلة"، المجلد ٢٦ العدد الثاني، ٢٠١٠.

٢٢. محمد علي صالح، الوثائق السرية الامريكية (مفاوضات صعبة حول الحظر)، الشرق الاوسط،" صحيفة" ، العدد ١٠٦٣٤، كانون الثاني، ٢٠٠٨.

٢٣. محسن عوض، العلاقات الخليجية–الأفريقية سياسيا وأقتصاديا، الندوة العلمية الخامسة لمركز دراسات الخليج بالأشتراك مع مركز الدراسات العربية في لندن،"الخليج العربي والعالم الخارجي"،٢٩نيسان–١ آيار ١٩٨٤، (البصرة: مركز دراسات الخليج،١٩٨٧).

٢٤. منيس عبد الملك، أبعاد المواجهة الاقتصادية بين الدول النامية والدول الاقتصادية، الخليج العربي، "مجلة"،مركز دراسات الخليج العربي، العدد الخامس،١٩٧٦.

٢٥. ....، حماية المستهلك من خلال ترشيد الأستهلاك، العلوم الأقتصادية، "مجلة"، جامعة البصرة، العدد الأول، كانون الأول، ١٩٨١.

٢٦. وداد حسين خضير وآخرون، العلاقات السعودية والولايات المتحدة الامريكية في المجال العسكري ١٩٦٨–١٩٨١، آداب ذي قار، "مجلة"، جامعة ذي قار، مج١، العدد الثالث، أيار ،٢٠١١.

٢٧. وليد الكيلاني، الحرب النفسية بين الكلمة والطلقة، العسكرية، "مجلة"، عمان، العدد ١٢٣، حزيران،١٩٧٤.

٢٨. يحيى داود عباس، الحالة الاقتصادية– تاريخ البترول في ايران، مختارات ايرانية،"مجلة"، جامعة البصرة، العدد ٨١، نيسان، ٢٠٠٧.

٧:الصحف والدوريات

١. الخليج العربي، "مجلة"، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد ٥،١٩٧٦.

٢. العلوم الأقتصادية، "مجلة"، جامعة البصرة، العدد١، كانون الأول، ١٩٨١.

٣. العسكرية، "مجلة"، عمان، العدد ١٢٣، حزيران،١٩٧٤ .

٤. آداب ذي قار، "مجلة"، مج١، جامعة ذي قار، العدد٣، أيار ،٢٠١١ .

٥. الادارة والاقتصاد، "مجلة"، بغداد، العدد١، السنة الثانية، ١٩٧٨.

٦. السياسة الدولية "مجلة" ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٢، اكتوبر ١٩٧١.

٧. .... ، العدد ٣٣، تموز ، ١٩٧٣.

٨. .... ، العدد ٣٥، السنة العاشرة، تشرين الثاني، ١٩٧٤.

٩. .... ، العدد ٥٥، نيسان ,١٩٧٩.

١٠. .... ، العدد٦٢، تشرين الاول، ١٩٨٠.

١١. .... ، العدد ٦٨ ، نيسان، ١٩٨٢.

١٢. الشرق الاوسط، "صحيفة" ، العدد ١٠٧٤١ ، نيسان ، ٢٠٠٨.

١٣. .... ، العدد ١٠٦٣٤، كانون الثاني، ٢٠٠٨.

١٤. الفتح،"مجلة"، العدد٣٦، تشرين أول، ٢٠٠٨.

١٥. النفط والتنمية، "مجلة"، بغداد، العدد ٧، السنة الرابعة، نيسان ١٩٧٩ .

١٦. النفط والعالم، "مجلة"، بغداد، العدد ٧٥، كانون الثاني، ١٩٨٠ .

١٧. افاق عربية ، "مجلة"، بغداد ، العدد (١،٢)، ١٩٨٣.

١٨. ....، العدد ١٢، السنة الخامسة عشر، كانون الاول ،١٩٩٠.

١٩. ....، العدد٦، السنة الثانية، حزيران،١٩٩٠.

٢٠. جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، "مجلة"، العدد ٢ ، مج ٢٦ ، ٢٠١٠.

٢١. كلية التربية للبنات،"مجلة" ، العدد ٤، مج٢ ،٢٠٠٩ .

٢٢. مختارات إيرانية "مجلة "،جامعة البصرة، العدد ٨٠، اذار ،٢٠٠٧ .

٢٣. ....، العدد ٨١، نيسان، ٢٠٠٧

٨:الموسوعات

١. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية والاعلام ، ٢٠٠٩ .
٢. روجر باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الرحيم الحلبي، ج ٢، (بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر،١٩٩٠) .
٣. صالح زهر الدين، قاموس الشخصيات الامريكية ،ج ١ ،٣،ط ١، (بيروت: المركز الثقافي اللبناني،٢٠٠٤) .
٤. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المجلدات١، ٣ ،٧،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د"ت") .
٥. فردريك معتوق، معجم الحروب، ط١، (لبنان: شركة الطبع والنشر اللبنانية، ١٩٩٦)
٦. محمود شاكر، موسوعة تأريخ الخليج العربي، (الأردن: دار أسامة، ٢٠١١) .
٧. موسى مخول، موسوعة الحروب والازمات الاقليمية في القرن العشرين(امريكا)، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والأعلام، ٢٠٠٩) .
٨. ويكيبيديا الموسوعة الحرة : www.ar.wikipedia.org

٩:شبكة المعلومات الدولية

١. بابكر عباس الامين، الدروس الفيتنامية لامريكا ١٩٥٤– ١٩٧٥،
www. Sudanile.com
٢. حنان خميس، النفط العربي،
www.alwatanvoice.com
٣. خير الله محمد الدليمي، ايران سلام متقدم وجنرالات موغلين في التخلف،
www.albasrah.net/ar:

٤. رضوان نهوس، لاتكونوا أجراء الطاغوت وعصابته،

www.aljahad.com

٥. سالم ايوب، الازمة الاقتصادية العالمية،

www.saleml02,elaphblog.com

٦. سالي جمعة، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول ،

www.hss.edu/e-university

٧. صفاء جمال الدين، ازمة الطاقة وسياسات الدول الصناعية الغربية،

www.digital.ahram.org

٨. صفاء عبد الوهاب المبارك وعكاب يوسف الركابي، قوة التدخل السريع في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٧٩-١٩٨٨، دراسة في تشكيلها واهدافها وتطورها،

www.iasj.net/iasj

٩. صلاح منتصر، المجابهة في ميدان النفط،

www.digital.ahram.com

١٠. طاهر مسلم البكاء، علاقة برنارد لويس بما يحصل لنا اليوم،

www. nasiriyah.org

١١. عبد السراج عمر منسي ، الجهود البريطانية -الامريكية للحصول على امتياز نفط الكويت (١٩٢٢-١٩٣٤) دراسة وثائقية ،

www.attarikh-alarabi-mal

١٢. فؤاد جرجس، السياسة الامريكية كيف تصنع ومن يصنعها،

www.islamweb.net

١٣. مايكل كلير، الدم والنفط،ترجمة ابو محمد الخليل، فيلم وثائقي ،

www.youtube.com

١٤. محمد صالح علي، الوثائق السرية الأمريكية، عوامل أدت الى رفع الحظر،

www.aawsat.com

١٥. وحيد عبد المجيد، في الشؤون الاقتصادية–ادارة كارتر والانتخابات الامريكية القادمة،

www.digital.ahram.org

١٦. يحيى حليمي، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر،

www.scribd.com.

Abstract

Strategic Importanceof the Arabian Gulf has beengaining Dimensionsprimarily from Economic ImportanceoverallArea, which comes naturallyfrom theprimary factorwhichputs it inthe head ofthe conflict movement betweenthe major powers, namely oil, as is themagnitude of thereserve size and production together, along withtheir propertiesin situ andpolitical significanceother distinctive,factors affect profoundly to theglobal economy, promptedthe Western worldfirst, especiallythe United States,to pay attentionfor approvalinensuringsupremacytechnologicaland developmentindustry,butit contributed to the formationtendenciesof American foreign policytoward the region, and to developconceptsvariablecompatiblewithnew international challengessince the beginningthe seventies of the twentieth century.

This study contributes theoretical tohighlight on the ways that used by the United States in case of any trouble in the processing of oil Gulf Arab to it, and the success of those processes, and display their impact on the Gulf Arab states and U.S. allies from the countries of Europe in general and the superpower status is particularly.

The research consists of four chapters and a conclusion, first chapter which was titled "The increasing importance of U.S. oil interests in the Persian Gulf until 1973" is composed of two sections, the first was titled (Site oil Gulf Arab in American politics public in the region) and the second (The evolution of the oil policy of local Arab Gulf states and their implications on the U.S. policy of U.S. (1970-1973).

Turning to the second chapter which was titled "U.S. policy towards the challenges of the first global oil crisis and the role of Gulf Arab oil (1973-1974)". The first section in this chapter takes the beginning of the energy crisis in the U.S.and the Arab move to use oil as a political weapon in order to find a peaceful settlement to the Arab-Israeli conflict.The second section focused on "The crisis of the first oil causes ... introductions ... and the circumstances surrounding them," while the third section was titled " Effects of the crisis politically and economically on the United States ", and the fourth touched" U.S. policy in the face of oil crisis" whereit divide into two parts, " Internal procedures in the treatment of oil crisis "and the second" external actions in the face of the crisis and end it."

The third chapter, entitled "Evolution of U.S. policy toward the Gulf Arab oil (1974-1977)," which consistsof three sections, the first section had "Economic policy of confrontation 1974" to highlight the political steps taken by the United States toward producing countries, whereas the second section for "Policy of pressure and military threat 1975" which included a detailed presentation on the plans set by the U.S. institutions about direct military intervention to control the headwaters of Gulf oil, and the third section dealt with "Policy of energy conservation and rationing in the use of petroleum products 1976-1977", which was aimed to reduce their dependence on producing countries which is politically independent.

The fourth chapter was titled "U.S. policy toward the Gulf Arab oil (1978-1980) in the light of new regional and international variables" has been divided into two sections. The first section focused on "The second world oil crisis 1978-1979 preludes and reasoning", and the second part, referred to the " The policy of the United States in containing the crisis (1979-1980).The second section consists of into two parts, " Savings policy in petroleum products and energy rationalization in initiating 1979 ", and the second is"

Fixed military presence policy to protection of the oil resources in the Gulf 1980 ". Then researcher concluded the researchby the several conclusions as a summary of what has been dealt with and discussed in the previous four chapters.

Republic of Iraq
Ministry of High Education
And Scientific Research
University of Kufa
Faculty Education for Girls
History Department



The Arab Gulf Oil In United States of American Policy (1973-1980)

A thesis Submitted by:

Shaymaa Masj Bakkah

To the Council of Faculty Education for Girls- University of Kufa, In Partial Fulfillment of the Requirements for M.A in Contemporary History

Supervised by:

Assistance Prof. Dr.

Miqdam Abdul Hassan Alfayadh

1434 A.H. **2013 A.D.**